
كمال الصليبي
التاريخ الحديث لبنان
دار النهار للنشر

كمال سليمان الصليبي

تاريخ لبنان الحديث

الطبعة السابعة



دار النهار للنشر

الطبعة الأولى ١٩٦٧
الطبعة الثانية ١٩٦٩
الطبعة الثالثة ١٩٧٢
الطبعة الرابعة ١٩٧٨
الطبعة الخامسة ١٩٨١
الطبعة السادسة ١٩٨٥

المحتويات

مقدمة

في اوائل ١٩٦١ ، طلبت مني دار وايدنفلد ونكلسون للنشر ، في لندن ، وضع كتاب عن تاريخ لبنان في القرنين الاخيرين . وقامت الدار بنشر هذا الكتاب ، في خريف ١٩٦٥ ، في السلسلة الافريقية — الاسيوية التي يشرف عليها الاستاذ برنارد لويس ، رئيس دائرة التاريخ في معهد الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن .

وما ان صدر الكتاب بالانكليزية حتى لفتني الكثيرون إلى ضرورة نقله إلى العربية . وقد شجعني على قبول هذه الفكرة ما ابداه صديقي يوسف الخال من رغبة في إلباس الكتاب حلته العربية وإصداره في دار النهار للنشر في بيروت .

وقد سبق لي ان ذكرت ، في مقدمة الطبعة الانكليزية ، اسماء الكثيرين من الذين ساعدوني في وضع الكتاب ، سواء بابداء الرأي ، أو بمراجعة النص ، أو بارشادي إلى المعلومات . فأنا مدين بمراجعة بعض الاقسام من النص العربي إلى زملائي الاساتذة نبيه أمين فارس ، ونقولا زياده ، ومحمود زايد ، وأنيس فريحه ، وكمال اليازجي ، من دائرة التاريخ ودائرة اللغة العربية في الجامعة الاميركية في بيروت . وقد استعنت ايضاً ، في ما اضفته إلى النص العربي ، بمعلومات أرشدني اليها الاستاذ زين نور الدين زين من دائرة التاريخ في الجامعه الاميركية ، والاستاذ ميشال اسمر ، مؤسس الندوة اللبنانية . وساعدني في وضع حواشي الكتاب السيد يوسف قوزما

الخوري ، المسؤول المساعد عن المجموعة الشرقية في مكتبة الجامعة الاميركية . كما ساهمت الانستان سنا جحا وضحى السودا في اعداد فهرس الاعلام .

وقد حاولت ، في معالجتي موضوع الكتاب ، ان اروي واقع التاريخ ، دون تبرير أو ادانة . كما اني حاولت ان لا استخلص من الاحداث عبرة . ولما كان لبنان ، كوحدة تاريخية ، مجموعة من الطوائف المتآلفة ضمن اطار سياسيّ واحد ، فقد آثرت ان انطلق في روايتي لتاريخ لبنان من هذا الواقع ، وأن اصف تطور العلاقات بين مختلف الطوائف اللبنانية عبر القرنين الأخيرين وصفاً كاملا . فآمل في ان يتسع صدر القارىء اللبناني ، مهما كان رأيه في الامر ، لمثل هذه المعالجة التي انما آثرتها خدمة للحقيقة .

كمال سليمان الصليبي

بحمدون في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٧

مدخل

لبنان الحديث جمهورية صغيرة تمتد نحو مئة ميل على الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط ، من النهر الكبير شمالا حتى رأس الناقورة جنوباً . مساحتها ٤٠١٥ ميلا مربعاً ، وعدد سكانها مليونان ونيف . وعلى اراضي لبنان ، واكثرها منحدرات وعرة ، تشرف سلسلتان متوازيتان من الجبال ، شرقية وغربية ، تتجهان على موازاة الساحل ، من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ، وبينهما سهل البقاع . الأولى تحدّ البلاد شرقاً ، والثانية تنحدر في بعض الاماكن انحداراً مباشراً إلى البحر ، فتقسم رؤوسها الصخرية السهل الساحلي الضيق إلى عدد من الأجزاء وتعزل الواحد منها عن الآخر . وتقع مدينة بيروت ، العاصمة ، على اوسع جزء من هذه الأجزاء الساحلية ، في موقع يكاد يتوسط طرفي الساحل .

في أول أيلول ١٩٢٠ اعلنت فرنسا ، باعتبارها للدولة المنتدبة ، لبنان الكبير في حدوده الحالية هذه . ثم أصبح لبنان جمهورية في ١٩٢٦ ، ومستقلا ذا سيادة في ١٩٤٣ ، وعضواً مؤسساً في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة في ١٩٤٥ .

لكن قبل ١٩٢٠ ، أي منذ ١٥١٦ ، كانت جميع الأراضي التي تقع اليوم ضمن الجمهورية اللبنانية تحت السيادة العثمانية . وكانت حتى ١٨٦٤ تتألف من منطقتين اداريتين : واحدة في الشمال تابعة لولاية طرابلس ، وثانية في الجنوب تابعة لولاية صيدا . أما منطقة

البقاع فكانت جزءاً من ولاية دمشق ، منفصلة عن هاتين الولايتين تماماً . كما كانت منطقة لبنان الجنوبي في الأساس جزءاً من ولاية دمشق ، حتى استحدثت ولاية صيدا في ١٦٦٠ .

وفي ١٨٦٤ أعاد العثمانيون تنظيم ادارة الأقاليم ، فبقيت منطقة البقاع جزءاً من ولاية دمشق ، فيما الغيت ولايتا طرابلس وصيدا وحلت مكانهما ولاية بيروت . وكانت قد أنشئت في ١٨٦١ ، بضمان الدول الاوروبية ، متصرفية جبل لبنان ، بحدود تمتد على وجه التقريب من اعلى السلسلة الغربية إلى البحر ، باستثناء مدينة بيروت ومنطقتي طرابلس وصيدا . وبقيت هذه المتصرفية مستقلة عن ولاية بيروت حتى ١٩١٥ . وكان على رأس متصرفية جبل لبنان، بين ١٨٦١ و ١٩١٥ ، متصرف يعينه الباب العالي من بين رعاياه النصارى ، بموافقة الدول الكبرى ، ويعتبره مسؤولا أمامه . وكان يشترط في المتصرف ان لا يكون لبنانياً . وكان يساعد المتصرف في الحكم مجلس اداري منتخب ، وتقوم بحفظ النظام العام فصائل لبنانية من الدرك .

لم تستعمل عبارة « لبنان » استعمالا رسمياً، محدد المضمون، الا بعد إنشاء المتصرفية اللبنانية ، فالمعنيون . حين حكموا مناطق لبنان الجنوبية ثم وسعوا حكمهم في غضون القرن السابع عشر حتى شمل معظم المناطق الشمالية ، عرفوا بـ « امراء الدروز » ، لا بـ « امراء لبنان » . وكذلك عرف خلفاؤهم الشهابيون ، بين ١٦٩٧ و ١٨٤١ ، مع ان هؤلاء لم يكونوا من الدروز ، وانما من السنّة الذين تنصروا في ما بعد .

أما عبارة « جبل لبنان » فكانت تطلق اصلا على المناطق التي يسكنها الموارنة في أقصى الشمال ، وهي جبّة بشري وبلاد البترون وجبيل . وكانت منطقة جبل كسروان ، التي يسكنها الموارنة ايضاً ، تعتبر جزءاً من جبل لبنان حيناً ، ومنفصلة عنه حيناً آخر . وكانت عبارة « جبل لبنان » يقابلها ما سمي بـ « جبل الدروز »

او « جبل الشوف » ، وهي المنطقة الواقعة إلى الجنوب من كسروان ، عبر طريق بيروت — دمشق . ولم يكن لهذه المنطقة الدرزية في بادىء الامر أية علاقة بمناطق الموارنة في الشمال . ولم تشملها عبارة « جبل لبنان » ، على الأقل في الاستعمال الشائع ، قبل القرن السابع عشر . وما جاءت اواخر القرن الثامن عشر حتى اصبح استعمال هذه العبارة يشمل الامارة بكاملها ، وذلك بعدما استقر عدد كبير من الموارنة في المناطق الدرزية في الجنوب . فلعل الموارنة الذين نزحوا إلى هذه المناطق ، في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، اصطحبوا اسم موطنهم الأصلي ، فشمل الشمال والجنوب معاً .

لم تكن أراضي المعنيين والشهابيين ، ولنَدْعُها تسهيلا بالإمارة اللبنانية ، وحدة واضحة الحدود . كان جزؤها الأساسي يتألف من المقاطعات المارونية والدرزية التي اقتطعت للامراء ، ثم شكلت في ما بعد متصرفية جبل لبنان . لكن كثيراً ما كان الأمراء المعنيون والشهابيون يبسطون نفوذهم على المناطق المتاخمة ، إما بالتزام الجباية للباب العالي او بفرض سيطرتهم العسكرية عليها . وطالما حكم المعنيون مدينتي بيروت وصيدا ، واختاروا احداهما عاصمة لهم ، مع انهما لم تكونا تماماً جزءاً من الإمارة اللبنانية . ودخلت مدينة طرابلس ايضاً ضمن أملاك المعنيين مدة من الزمن ، كما حكم الشهابيون بيروت اكثر من مرة خلال القرن الثامن عشر . ومع ان البقاع لم يكن ، رسمياً ، جزءاً من الامارة اللبنانية ، فقد كان الامراء اللبنانيون يسيطرون باستمرار على القسم الاوسط منه . وكثيراً ما كانوا يبسطون سلطانهم على سهل عكار في الشمال الشرقي من مدينة طرابلس . ولم يحكم المعنيون والشهابيون منطقة البقاع الشمالي ، إلا ان الشيعة في منطقة بعلبك كانوا على علاقة وثيقة بشؤون الامارة اللبنانية ، بحيث لا يفصل تاريخ هذه المنطقة عن تاريخ لبنان . وكانت منطقة وادي التيم في البقاع الجنوبي ، عند سفح جبل الشيخ ، موطن الأسرة الشهابية . فلما جاء الشهابيون إلى

الحكم اصبحت لهذه المنطقة ، بطبيعة الحال ، صلة وثيقة بالمناطق اللبنانية .

بامكاننا ، إذن ، ان نحدد لبنان تاريخياً ، في اثناء العهد العثماني ، بالمنطقة التي تبتدىء بقمم جبال لبنان الشرقية وتمتد حتى البحر ، والتي تأثرت مباشرة بالحكم المعني والشهابي . وهي منطقة لا تختلف في حدودها عن لبنان الحديث . وقد نشأت فيها سلطة سياسية نمت وتطورت ، دون توقف ، من مطلع القرن السابع عشر إلى اليوم . فاتخذ لبنان من ذلك طابعاً خاصاً ، وشخصية مميزة ، ووحدة سياسية رعتها وحافظت عليها الاسر والحكومات التي تعاقبت على تدبير شؤون البلاد .

لكن كثيراً ما تضعضعت هذه الوحدة بسبب الانقسامات العميقة بين مختلف الشيع والطوائف اللبنانية . حتى ليصعب على المؤرخ القول بـ « شعب لبناني » دون تحفظ . فقد كانت الاعتبارات السياسية المشتركة تجمع ، على صعيد الزعامات الإقطاعية ، بين مختلف الطوائف وتوحد صفوفها . وقلما حالت الاختلافات الدينية دون التعاون بين الامراء والمشايخ الموارنة والملكيين والدروز والشيعة والسنة . اذ كانوا جميعاً ينتمون إلى النظام السياسي ذاته . الا ان الخلاف والتنافس بين الامراء والمشايخ الكبار أديا في بعض الأحيان إلى قيام حزبيات اقطاعية اخترقت جدار الخلافات الدينية وتسربت إلى ادنى طبقات المجتمع . وكثيراً ما كان الزعماء الاقطاعيون يتضامنون في أوقات الخطر ، فيقود كل زعيم رجاله لمحاربة العدو المشترك . وكان الفلاحون الدروز والنصارى والمسلمون يقفون جنباً إلى جنب دفاعاً عن قضية اقطاعية ما ، او ذوداً عن الديار . وبزعامة الامراء المعنيين والشهابيين تآلفت الطوائف اللبنانية في ما يشبه الكونفدرالية . ولكن الاتصال العملي بين الطوائف جميعاً كاد أن يقتصر على التعاون السياسي والعسكري ، فلا يتعداه إلى المجتمع ، حيث بقيت كل طائفة دينية بمعزل عن الطوائف الاخرى . ولم

تتعدّ صلات الجوار في القرية الواحدة نطاق العلاقات الطارئة او التعاون التجاري .

عاش المسلمون . السنّة والشيعة على السواء ، أكثر ما عاشوا ، خارج المنطقة المعروفة بجبل لبنان . وتكتظ اليوم منطقتا بعلبك وجبل عامل بالشيعة الاثني عشرية . وهم يعرفون ، محلياً ، بالمتاولة . وكانت جماعات من الشيعة تسيطر ، قبل العهد العثماني بمدة طويلة ، على لبنان كله ، ما عدا مناطق بشري والبترون وجبيل في الشمال ، وهي التي كانت منذ البدء تحت سيطرة الموارنة . أما منطقة كسروان ، واكثر سكانها اليوم من الموارنة ، فظلت حتى القرن الرابع عشر آهلة بالشيعة . وما زال جبل الضنية ، إلى الشمال من بشري ، يحمل إلى هذا اليوم اسم الجماعة الشيعية التي استقرت هناك قبيل الحروب الصليبية [١] .

ومن امد باكر ، كانت منطقة البقاع شيعية أيضاً . وهي لا تزال في بعض اجزائها ، خصوصاً منطقة بعلبك ، شيعيّة حتى اليوم . وعند الحملة الصليبية الاولى ، كان بنو عمار ، وهم من الشيعة ، يحكمون طرابلس . ويقال ان اتباعهم في المنطقة كانوا من الشيعة ايضاً .

وقبل ذلك التاريخ كانت الإسماعيلية قد ازدهرت في وادي التيم ، وفي الشوف ايضاً ، كما يظن ، إلى أن تحوّل اهل هاتين المنطقتين إلى المذهب الدرزي في مطلع القرن الحادي عشر . وعندما بلغت الحملة الصليبية بلاد الشام ، في اواخر القرن الحادي عشر ، كانت منطقتا الشوف ووادي التيم اللبنانيتان قد أصبحتا منطقتين درزيتين . وباستثناء هاتين المنطقتين بقيت السيطرة على البلاد للشيعة .

الا ان هذا الوضع لم يلبث ان تغير بعد القرنين الثاني عشر والثالث عشر . اذ كان الشيعة في لبنان (وفي اماكن أخرى من بلاد الشام) ،

(١) « الضنية » وعلى الأصح « الظنية » اطلقت على عدد من الفرق الباطنية وخاصة الاسماعيلية .

حتى الحملة الصليبية الاولى ، يتمتعون برعاية الفاطميين في مصر . وهم الذين ادعوا الخلافة لانفسهم واسسوا في افريقية ، ثم في مصر ، دولة اسماعيلية ، متحدّين بذلك سلطة الخلافة السنيّة في بغداد . وبلغ الفاطميون أوج عزهم في القرنين العاشر والحادي عشر ، على حساب الدولة العباسية التي اخذت في التفسخ . فوسعوا رقعة حكمهم ، وضموا اليهم بلاد الشام أكثر من مرة . وعلى اثر ذلك بلغت الحركة الشيعية في بلاد الشام عصرها الذهبي .

ثم بدأ مجد الفاطميين ينهار عشيّة الحروب الصليبية . ففشلوا فشلا تاماً في مقاومة الغزاة او قيادة الجهاد ضدهم . وامام هذا الفشل ، تسلم الأيوبيون ثم المماليك زمام المبادرة واستطاعوا ، آخر الامر ، توحيد معظم العالم الاسلامي تحت زعامتهم السنيّة . فانتهى ، في النصف الأخير من القرن الثاني عشر ، حكم الفاطميين في مصر ، واصبحت القاهرة ، عاصمة العالم الشيعي حتى ذلك الحين ، قاعدة الايوبيين والمماليك ، وحصناً ضد الصليبيين والشيعة على السواء .

ووجّه المماليك اهتمامهم إلى الصليبيين اولا ، فلم يتعرضوا للشيعة ، طيلة فترة الحرب ضد الصليبيين ، إلا لماما . لكن ما ان طرد الصليبيون من بلاد الشام حتى انقلب المماليك على الشيعة ، فجردوا الحملات إلى المناطق الشيعية في لبنان ، اولاها في ١٢٩٢ ، أي بعد ان استولى المماليك على مدينة عكا بعام. فانهارت جبال عكار والضنية بسهولة امام هذه الحملات . وتحوّل بعض سكانها إلى السنّة ، فيما أخلى بعضهم الآخر مكانه لأهل السنّة . على ان شيعة كسروان ابدوا مقاومة عنيفة استمرت ثلاث عشرة سنة ، إلى ان انهزموا في النهاية وتشتتوا في ١٣٠٥ . ومع مرور السنين اخذ الموارنة النازحون من الشمال يستوطنون هذه المناطق . وبدأ الشيعة ، تحت الضغط والاضطهاد ، يختفون تدريجاً من اكثر مدن الساحل ، حتى لم تبق لهم اغلبية الا في مدينة صور . أما جبل الشوف فلم يبق فيه سوى قريتين شيعيتين في منطقة الغرب (جنوب شرقي بيروت) ،

وبضع جاليات شيعية في بعض قرى ساحل بيروت والشوف الجنوبي .

وفي أوائل القرن السادس عشر ، تكاثر الشيعة في كسروان من جديد وامتدّوا ليستوطنوا في مناطق جبيل والبترون وبشري . لكن ما ان اقترب القرن الثامن عشر من نهايته حتى كان اكثر هؤلاء المستوطنين قد طردوا ، بمساعدة الشهابيين ، من هذه المناطق المارونية .

ويتضح مما سبق ان اهل السنّة اقرب عهداً بلبنان من اهل الشيعة. ويعود ازدياد عددهم فيه إلى عهد المماليك والعثمانيين . ففي عهد المماليك ، تحول إلى المذهب السني في بلاد الشام كثير من النصارى والشيعة ، تفادياً للاضطهاد المستمر . وكان معظم سكان بلاد الشام ، حتى أواخر القرن الثالث عشر ، من النصارى ، كما كان معظم المسلمين من المذهب الشيعي . غير ان سلوك النصارى والشيعة في الفترة الصليبية اثار عليهم نقمة الدولة السنيّة في ما بعد . اذ كان النصارى ، بطبيعة الحال ، متّهمين — وبحق — بالميل إلى الصليبيين . وكان الشيعة ، على الرغم من عدم ميلهم إلى الصليبيين ، غير متحمسين في ولائهم للدولة السنيّة في اثناء الجهاد . فلما انتهى دور الصليبيين ، جاء دور هاتين الطائفتين ، فانزلت الدولة السنية بهما ، لسنين عدة ، شتى انواع الاضطهاد .

فالراجح ، اذاً ، ان تكاثر عدد السنّة في لبنان انما يعود إلى هذا العهد . ففيه استقرت اولى جالياتهم في كل من طرابلس وبيروت وصيدا ، وفي بقية أنحاء الساحل التي شعرت بوطأة حكم المماليك . وزاد في ذلك نزوح عدد من التجار السنّة إلى الساحل اللبناني من الشام ومصر والمغرب وسواها . وغلب ، حتى اليوم ، الطابع السني على مدينتي صيدا وطرابلس ، وعلى اقسام من مدينة بيروت . وقد تم ذلك ، في الغالب ، منذ القرن السابع عشر .

ولم تكن طرابلس وبيروت وصيدا مراكز وحيدة للسنّة في لبنان، اذ كثيراً ما ادعى الدروز والشيعة في البقاع ووادي التيم والشوف

الانتماء إلى المذهب السنّي على سبيل التقيّة ، خلاصاً من الاضطهاد او تقرباً إلى الحكام المماليك . والتقيّة تقليد معروف لدى الشيعة ، يتيح للمؤمن ان يتنكر لايمانه الحقيقي ظاهراً في اوقات الشدة ، مدعياً لنفسه دين الفئة الحاكمة. ولعل بعض من مارس السنّة قد نسي ، مع مرور السنين ، انه مارسها على سبيل التقية ، فأخذ يحسب نفسه مسلماً سنيّاً . وفي هذا ما يفسر ، على الأرجح ، منشأ الجماعات السنيّة الموجودة حالياً في قرى البقاع الاوسط ، ووادي التيم ، وبعض قرى اقليم الخروب ، كما يفسر بعض التفسيرَ وجود اغلبية سنيّة في عكار والضنية . وهناك عامل آخر ، وهو أن المماليك في مطلع القرن الرابع عشر ، رغبة منهم في توطيد حكمهم على بلاد الشام ، جاؤوا بقبائل من الترّكمان والأكراد إلى مختلف مناطق الساحل ، ليقوموا بدور العملاء ويراقبوا المناطق الداخلية المتمردة . فنزل الترّكمان في منطقة كسروان وسواها . والأكراد في منطقة طرابلس ، خصوصاً في عكار والضنية . ويبدو ان جاليات سنيّة أخرى استوطنت منطقة بعلبك . وان قلة منها نزلت مناطق اخرى من البلاد .

ومهما قيل في اصول هؤلاء المستوطنين العرقية ، فقد كانوا جميعاً على المذهب السني ، مما ادى إلى تعزيزه في البلاد . ولم يعد في يومنا هذا اثر للسنة في كسروان . اما منطقتا طرابلس وبعلبك فلا تزال الآن آهلتين بجاليات سنيّة كبيرة .

وبقيت منطقتا الشوف ووادي التيم إلى اليوم مواطن للدروز ، وهم من اتباع الحاكم بأمر الله (٩٩٦ — ١٠٢١ م) ، الخليفة الفاطمي الذي اعلنوا إلوهيته في اوائل القرن الحادي عشر ، خارجين بذلك على المذهب الاسماعيلي التقليدي . وتسمى الدروز باسمهم نسبة إلى محمد بن اسماعيل (المعروف باسم نشتكين) الدرزي . وهو اوّل من دعا علناً الى تأليه الحاكم ، واتخذوا لمذهبهم نظاماً سريّاً على نهج الاسماعيلية . وتنظمت بين الدروز طبقة مختارة من «العقّال» تقوم بقيادة جموع « الجهّال » في أمور الدين . وكان هؤلاء يتعارفون

في ما بينهم بكلمات سرّ معينة يتلقونها من العقال . وخوّل الدروز من البداية حق استعمال التقية ، ان هم وجدوا انفسهم في خطر . لكنهم دعوا إلى المحافظة على وحدة صفوفهم واطاعة ارشادات عقّالهم . وكان لهؤلاء العقال ، دون سواهم ، ان يقوموا بالمهام الدينية ، فيجتمعون في المنازل او الخلوات لتأدية الصلاة والتداول في الشؤون العامة . اما « الجهال » ، فلم يُطلب منهم الصلاة او الاهتمام بالشؤون الدينية ، الا انهم شُجّعوا على طلب المعرفة والدين . ولاقى الدروز في بدء الدعوة اضطهاداً شديداً دفعهم ، في وقت مبكر ، إلى التوقف عن الدعوة لمذهبهم واغلاق باب الالتحاق به في وجه المريدين .

وربما كان بسبب الظروف والاحوال التي احاطت بالدروز منذ بدء تاريخهم ان انتظمت الطائفة في لبنان كجماعة من الفلاحين المحاربين . فما كاد يمضي قرن على قيامهم حتى تعرضت بلاد الشام للحملة الصليبية الأولى ، فاضطروا إلى الانضواء تحت راية الدولة السنيّة في دمشق ضد الغزاة . وفي القرنين التاليين كانوا في حالة حرب دائمة مع الصليبيين في المناطق المحيطة بهم . فاتخذوا من معاقلهم الجبلية في الشوف ووادي التيم مراكز للاغارة على مواقع الصليبيين في المناطق الساحلية ، والبقاع ، وشمال فلسطين . واثارت شجاعتهم أعجاب الدول السنيّة التي تعاقبت على الحكم في دمشق ، فسعت بشتّى الهبات إلى الاستعانة بهم في الصراع ضد الفرنجة . واعترف حكام دمشق بزعمائهم الاقطاعيين قادة في الأقاليم ، ومنحوهم ألقاباً تشير إلى مراتبهم الرفيعة . فاثرت هذه الصلة بين هؤلاء وبين الحكومة المركزية الاسلامية تأثيراً بالغاً في تركيب المجتمع الدرزي . اذ ركزت السلطة في أيدي الاقطاعيين ، فتقدموا بذلك على « القال » في زعامة الطائفة وجعلوهم اعواناً لهم وخدّاماً لمصالحهم .

وفي القرن السابع عشر ارتبط الدروز سياسياً بموارنة جبل لبنان .

والموارنة في الاصل طائفة من نصارى الشرق انفصلت عن الكنيسة البيزنطية في أواخر القرن السابع ، وبقيت مستقلة حتّى توحدت مع رومية في مطلع القرن الثاني عشر .

وكان الموارنة في البداية يستوطنون مناطق بشري والبترون وجبيل ، ثم شرعوا بالنزوح جنوباً إلى كسروان بعد ان شتت المماليك سكانها الشيعة في ١٣٠٥ . وبفضل حماية المعنيين والشهابيين ، قدم الموارنة بأعداد كبيرة من الشمال ليستقروا مع الزمن في المناطق الدرزية في الجنوب وفي سواها من الأراضي اللبنانية الحالية التي كانت في ذلك الحين تحت حكم الامراء . وهكذا شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر هجرة مارونية واسعة إلى جميع انحاء لبنان ، جعلت الموارنة اوسع الطوائف انتشاراً في البلاد . وفي نهاية القرن السابع عشر تكاثر الموارنة في شمال كسروان (الفتوح ، وكسروان الداخلة ، وكسروان الخارجة) ، ونزلت جماعات كبيرة منهم بين الدروز في المتن . وكانوا ، في الوقت نفسه ، قد بدأوا ينزحون إلى انحاء أخرى من لبنان . فاستقرّ عدد كبير منهم في مختلف المناطق الدرزية في الشوف ، والغرب ، والجرد . ولم يكد القرن الثامن عشر يقارب نهايته حتّى فاق الموارنة الدروز عدداً في جميع المناطق الدرزية ما عدا الشوف . ونشأت في الشمال قرى مارونية في منطقة الكورة التي كان يسيطر عليها النصارى الملكيون . ومع مرور الزمن استقرّ الموارنة في طرابلس نفسها ، وفي سواها من مدن الساحل كبيروت ، وصيدا ، وصور . وفي خارج جبل لبنان والمدن الساحلية ، نزل الموارنة بكثرة بين الشيعة في منطقة بعلبك وجبل عامل ، وبين السنّة في عكار والبقاع ، وبين السنة والدروز في وادي التيم . وكانت تلحق بهم ، حيثما استوطنوا ، فئات كبيرة من الملكيين ، اكثرهم من داخل بلاد الشام ، مما زاد في دعم سيطرة النصارى العددية في لبنان .

وهكذا كان انتشار النصارى في لبنان ، وخصوصاً الموارنة

منهم ، عاملا رئيسياً في تطور البلاد الاجتماعي . فحيثما استقر الفلاحون النصارى استهوى اسلوبهم في الحياة جيرانهم المسلمين والدروز فقلدوا بعضه واقتبسوا البعض الآخر . وكان لقيام الاديرة في المناطق الدرزية والشيعية تأثير قوي فيها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . ولم يقتصر اثر الارساليات اللاتينية ، عند قدومها إلى لبنان ، على الموارنة وسواهم من النصارى الموالين لرومية ، بل امتد إلى غير الموالين لها ، وإلى الطوائف اللبنانية الاخرى .

وكان الموارنة ، كالدروز ، فلاحين جبليين اتصفوا بالشجاعة وشدّة البأس . وقد ابدوا عبر القرون دفاعاً عنيداً عن ديارهم ، فاستطاعوا ببسالتهم الحربية ان يصمدوا في مناطق لبنان الشمالية الوعرة حتّى اصبحت هذه موطناً لهم .

وفي اثناء القرنين الثاني عشر والثالث عشر صادق الموارنة الصليبيين وحالفوهم . ووضع زعماء من الموارنة امكاناتهم العسكرية تحت تصرف الفرنجة . وبعد رحيل هؤلاء عن بلاد الشام ، حاول الموارنة ان يصدوا غزوات المماليك عن بلادهم ، متعاونين في ذلك مع الشيعة في كسروان .

غير ان الموارنة ، مع مشابهتهم للدروز في شدة بأسهم ، اختلفوا عنهم في التنظيم الاجتماعي . ففيما كانت الاقطاعية الدرزية ، من البدء ، على درجة رفيعة من التنسيق والتنظيم ، بقيت الاقطاعية المارونية دون تطوّر ، فلم تتجاوز نظام الزعامات القروية المفتقرة إلى التنسيق . اضف إلى ذلك انه لم يكن لدى الموارنة ، في يوم من الأيام ، تعاون منظم بين الاكليروس والطبقة الاقطاعية ، كما كانت عليه الحال بين عقّال الدروز وزعماء الاقطاع عندهم .

وكانت قرى المناطق المارونية في الشمال ، قبل عهد المعنيين ، خاضعة لسيطرة زعماء قرويين يلقبون بالمقدّمين . وكان هؤلاء يقومون على تدبير شؤون القرى في زمن السلم ، ويقودون اتباعهم إلى القتال في زمن الحرب . وبدا انهم كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة حتّى

مطلع القرن الرابع عشر ، ويتعاونون مع الكهنة على زعامة الطائفة . لكن ما ان مضى قرن ، او كاد ، على حكم المماليك ، حتى انخفضت مرتبة المقدمين فأصبحوا جباة للضرائب تابعين للحكام المماليك في طرابلس . وهكذا اقترن اسمهم في ذهن العامة بالحكم المملوكي الجائر ، ومن بعده بالحكم العثماني ، فاصبحوا مكروهين لدى العامة والكهنة على السواء . واهمل المقدّمون المتأخرون مصالح رعاياهم ، وسعوا إلى نيل الحظوة لدى ساداتهم المماليك والعثمانيين من بعدهم ، فجاروهم مجاراة خانعة في عاداتهم حتى انهم تسموا باسماء المسلمين وتلقبوا بألقابهم . فكان من نتائج ذلك ان اصبح البطريرك الماروني وكهنته بمثابة الزعماء الحقيقيين الوحيدين للموارنة ، مما سدد ضربة شديدة إلى الاقطاعية المارونية . والجدير بالذكر ان ارباب الدين في الطائفة المارونية تحدروا ، بأكثريتهم ، من أصل قروي وضيع جعلهم اقرب إلى رعيتهم من المقدمين الذين غالباً ما كانوا قساة ، غلاظ القلوب . وكان لا بد ، اذاً ، ان تتولد معارضة تقليدية عند الموارنة بين الاقطاعيين والكهنة ظلت عاملا مهماً في تاريخ الطائفة حتى اواخر عهد الاقطاع في لبنان .

وانتشر النصارى الملكيون في لبنان ، كالموارنة ، في جميع انحاء البلاد تقريباً ، الا ان الموارنة فاقوهم عدداً . وفيما كان معظم الموارنة من الفلاحين ، آثر الملكيون الاستقرار والتجمع في المدن الساحلية والقرى الجبلية الكبيرة ، حيث اعتاشوا ، في الغالب ، على التجارة والحرف . وكثيراً ما حملت الاسر المارونية اسم القرية او المنطقة التي نشأت فيها . وهذه دلالة على تأصل الروح الاقليمية فيهم . اما الملكيون ، فتنعكس النزعة الحضرية عندهم في اسماء الاسر الكثيرة التي تشير إلى مهنة ما ، مثل حداد ، ولحام ، وصايغ ، ونجار ، وخياط ، وحايك .

أما منشأ تسمية الملكيين في بلاد الشام بـ « الروم » الارثوذكس و « الروم » الكاثوليك ، فيرجع إلى اتباعهم الطقس البيزنطي

واستخدامهم اللغة اليونانية في كنائسهم . وكانت الطائفتان ، في الأصل ، كنيسة واحدة هي الكنيسة الملكية التي ضمّت جميع نصارى بلاد الشام ومصر من الذين قبلوا مقررات المجمع الكنسي الرابع الخلقدوني (٤٥١ م) ، وهو المجمع الذي كفّر مذهب الطبيعة الواحدة. وكلمة « ملكي » او « ملكية » انما هي نسبة إلى ملك الروم ، حامي الكنيسة البيزنطية والمذهب الخلقدوني .

وفي ١٠٥٤ ، عندما تم الانشقاق بين كنيسة رومية وكنيسة القسطنطينية ، تبع الملكيون كنيسة القسطنطينية ، فاعتبرتهم كنيسة رومية في عداد المنشقين . وبقيت الطائفة الملكية محافظة على وحدتها حتى أواخر القرن السابع عشر ، عندما انفصل فريق من الملكيين في بلاد الشام عن جسم الكنيسة البيزنطية واتحد مع رومية تحت تأثير الارساليات اليسوعية . كان ذلك في ١٦٨٤ ، بزعامة يوثيميوس الصيفي ، مطران الطائفة الملكية في صيدا وصور (١٦٨٣—١٧٢٣) . لكن الروم الكاثوليك ، أي الملكيين المتحدين مع رومية ، لم ينتظموا في كنيسة مستقلة حتى ١٧٠١ . ثم انه عندما شغر الكرسي البطريركي الإنطاكي للطائفة الملكية في ١٧٢٤ ، اخذ كل من الفريقين ، اي الروم الكاثوليك والروم الارثوذكس ، ينتخب بطريركه الخاص . فاصبح الانفصال بين الكنيستين تاماً .

ولعل نزوح العدد الأكبر من الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس اللبنانيين إلى لبنان من داخل بلاد الشام قد جرى في العهد العثماني ، خصوصاً بعد انفصال الطائفتين . وكانت في منطقة الكورة ، في القرن الثامن ، طائفة قديمة من الفلاحين الملكيين ، يقال انهم اصطدموا بجيرانهم الموارنة ودارت بينهم حروب . ثم لحق عدد كبير من هؤلاء الملكيين الكورانيين بالموارنة عند نزوحهم جنوباً إلى المناطق الدرزية في القرنين السابع عشر والثامن عشر . من هنا ان اسراً عدة من الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك في مختلف مناطق لبنان اليوم ترجع في أصلها إلى الكورة .

واذ كان الملكيون القادمون من الكورة فلاحين كالموارنة ، فقد استقر معظمهم في المناطق الريفية ، واقاموا بين الفلاحين الموارنة والدروز وشاركوهم في طرائق معيشتهم . لكن الملكيين اليوم ، ممن نشأوا في الكورة ، ما هم الا قلة . فالأغلبية جاءت لبنان من حوران ، وشمال فلسطين ، والداخل الشامي (دمشق ، وحمص ، وحماة ، وحلب) ، كما جاء غيرهم من النصارى في عهد المماليك فراراً من الاضطهاد الذي نزل بنصارى الشرق بعد القضاء على الامارات الصليبية . وتبعهم كثيرون ، ايام العثمانيين ، للتسامح الذي عرف به المعنيون والشهابيون . واتخذ الروم الكاثوليك، في الأخص، من لبنان ملجأ لهم في القرن الثامن عشر من الاضطهاد الذي لحق بهم من الروم الارثوذكس في حلب وسواها من مدن الداخل . واذ كان معظم الملكيين النازحين من الداخل، بخلاف أهل الكورة، من سكان المدن، فلم تستهوهم الحياة الزراعية . لذلك استقرت قلّة منهم في الريف ، فيما نزلت الكثرة مدن الساحل والقرى الجبلية الكبرى ، حيث انصرفت إلى التجارة والحرف .

وهكذا اختلفت الطوائف اللبنانية في أصولها ، كاختلاف الأحوال التي رافقت نموها وتطورها . فاكتسبت كل طائفة خصائص تميزت بها من سواها . من ذلك ان البيئة الجبلية جعلت من الشيعة والدروز والموارنة قوماً اشداء ذوي عصبية عشائرية ونزوع إلى الفردية الجامحة ، كما جعلت منهم مزارعين نشيطين نشأوا على تقاليد السخاء ، وحسن الضيافة ، والدهاء الفطري في السياسة والاجتماع ، وحب التندر بالأعمال البطولية . إلا ان اوجه الشبه بين هذه الطوائف الثلاث وقفت عند هذا الحد . فتميز أهل الشيعة بالحذر السياسي وضعف التنظيم الاجتماعي ولعل بعض ذلك جاء نتيجة للاضطهاد والعسف والقمع الذي عانته هذه الطائفة على مر العصور . أما الدروز والموارنة فقد تميزوا عبر القرون بالتنظيم الاجتماعي المحكم ، والثقة بالنفس التي تلازم من اعتاد طويلا على الحكم الذاتي .

ولا شك ان الخصائص التي تميز بها الدروز والموارنة هي ، إلى حد كبير ، نتيجة الظروف التي جعلت من هاتين الطائفتين الشريكتين الرئيسيتين في الإمارة اللبنانية والمتصرفية من بعدها . لكنه كان هنالك اختلاف بين الطائفتين في بعض النواحي المهمة . منها تفوق الدروز تقليدياً على الموارنة في التضامن ، والانضباط ، والخضوع لزعمائهم ، والمرونة ، والقدرة على التكيف . وعلى الرغم من سورات روح الثأر ، فقد كانوا ، اذا لم يستفزوا ، أكثر الجماعات اللبنانية ميلا إلى التساهل والتعاون مع الفئات الأخرى . ومما عرف عن الدروز التكتم والكياسة ، والدهاء في التعامل السياسي ، والخديعة والنزال في الحرب .

أما الموارنة ، فقد عرفوا على مر الاجيال بالجرأة والاندفاع ، فيما اتصف الدروز بالتحفّظ . وكانوا ، وهم المشهورون بفرديتهم العنيدة ، أكثر الفئتين إقداماً على المغامرة والكدح ، فتفوّقوا على الدروز في شتّى ميادين العمران . إلا أن هذه النزعة الفردية أضعفت من تماسك صفوف الموارنة ودفعتهم إلى الانشغال بصغائر الأمور . فكثيراً ما انقسموا في أحرج الأوقات لأسباب تافهة ، شخصية أو حزبية . وبذلك خسروا الامتياز الناتج عن تفوقهم العددي وبسالتهم الحربية التي لم يرق اليها الشكّ .

واختلف ابناء الطائفتين السنّية والملكيّة في لبنان عن الشيعة والدروز والموارنة في انهم كانوا سكان مدن ، فلم يشاركوا سكان الجبل خشونتهم وفرديتهم العارمة . لكن السنّة من أهل الريف شابهوا الشيعة في معيشتهم وعاداتهم . ولم يختلف الفلاحون من الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك عن جيرانهم الموارنة ، الا في انّهم كانوا أقل تصلباً وأضعف تنظيماً منهم . غير ان الطبائع التي تميز بها السنّة والملكيون في لبنان تمثلت خير تمثيل في سكان طرابلس وبيروت وصيدا ، لا في سكان جبل لبنان والبقاع وعكار . ذلك ان السنّة والملكيّين كانوا ، بخلاف الموارنة والشيعة والدروز الذين استقروا في

بادىء أمرهم في المناطق الجبلية كخوارج ومتمرّدين على السلطة المركزية ، يمثلون أهل السنّة والجماعة من المسلمين ، واتباع المذهب الرشيد من نصارى الشرق . فنتج عن ذلك أن بقيت طوائف الموارنة والشيعة والدروز منعزلة ، قابعة في حصونها الجبلية ، فيما حافظ مواطنوهم السنة والملكيون ، وخصوصاً سكان المدن الساحلية منهم ، على روابط مهمة مع العالم المحيط بهم . فكان السنة ، بمن فيهم سكان الريف ، يستشعرون المصالح التي تشدّهم إلى اخوانهم في الدين في الأماكن الأخرى ، وخصوصاً المناطق الشامية المجاورة . كذلك كانت حال الملكيين مع أبناء طائفتهم في بلاد الشام ومصر ، ومع أتباع الطقس البيزنطي من نصارى اليونان وروسيا وبلاد البلقان .

وفيما تشابهت الطائفتان السنيّة والملكية في نزعتهما الحضرية وسعة آفاقهما الاجتماعية ، فقد اختلفتا في نواح اخرى . فطيلة العهد العثماني — هذا اذا أغفلنا العهود السابقة — تمتع أهل السنّة ، من دون باقي الطوائف اللبنانيّة ، بطمأنينة خاصة ، لشراكتهم في دولة اسلامية واسعة الأطراف . فكانوا ، حتى قبل الحرب العالمية الأولى ، اقل اللبنانيين اهتماماً بسياسة لبنان الداخلية . وقنعوا بالامتيازات التي توافرت لهم لانتمائهم إلى دين الدولة ، فلم يضطروا إلى الاعتماد على إمكاناتهم الخاصة ، بخلاف الطوائف اللبنانية الأخرى ، كالموارنة والدروز . وعلى أثر انهيار السلطنة العثمانية ، تم إنشاء دولة لبنان الكبير كوحدة سياسية قائمة بذاتها تحت الانتداب الفرنسي ، فوجد السنّة اللبنانيون أنفسهم فجأة في حيرة من امرهم . وعلى اثر ذلك ، وقفوا في عهد الانتداب ، على وجه العموم ، موقف التحفظ من الأوضاع الراهنة في الجمهورية اللبنانية . واستمروا على ذلك حتى مطلع عهد الاستقلال .

أما الملكيون فكانت قضيتهم غير ذلك . فبصفتهم نصارى ، لم يتمتعوا بالامتيازات التي تمتع بها اهل السنة من المسلمين في ظل الحكم العثماني . وبخلاف الموارنة ، لم يعش معظمهم في عزلة جبلية ، إنما

عاشوا مع السنّة في المدن الشامية والمصرية الكبرى . لذلك اكتسب الملكيون عادات وتقاليد أتاحت لهم الازدهار في بيئات يسيطر عليها العنصر السني ، كأقلية نشيطة في حقل الاقتصاد ، مستكينة في معترك السياسة . ونجح الملكيون في تكييف أنفسهم مع ظروفهم الخاصة ، بحيث نعمت الطائفة على العموم برخاء مادي لم تعرفه الطوائف الأخرى. ولا يزال الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك في لبنان ، حتى اليوم ، على ما كان يتسم به أسلافهم الملكيون من سعة الحيلة والقدرة على مسايرة مقتضى الحال . ولشدة حذرهم السياسي ، حصروا أكثر نشاطهم في الميادين البعيدة عن السياسة ، فتفوقوا على سائر الطوائف اللبنانية تفوقاً ظاهراً في النشاطات الاقتصادية والثقافية .

وكان ، منذ عهد الامارة ، ان عاش الموارنة ، والدروز ، والسنة ، والشيعة ، والروم الارثوذكس ، والروم الكاثوليك ، معاً في لبنان وقامت بينهم روابط سياسية . ثم انضمت اليهم في حينه طوائف اخرى . منها طائفة إنجيلية صغيرة (أي طائفة البروتستانت) تحوّل معظم ابنائها اليها ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، من طائفة الروم الارثوذكس بتأثير الارساليات الاميركية والبريطانية . وكانت الانشقاقات التي حصلت في الكنيسة الأرمنية في كليكيا ، في العقد الرابع من القرن الثامن عشر (١٧٣٧ — ١٧٤٠) ، قد أدت إلى نزوح فئة كبيرة من الأرمن الكاثوليك الموالين لرومية إلى ربوع لبنان . ونتج عن الاضطهاد الذي ألحقه الأتراك بالأرمن ، في نهاية القرن التاسع عشر ، لجوء عدد كبير من هؤلاء إلى لبنان ، أكثرهم من أتباع الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية التي أصبحت ، بعدد أبنائها ، تحتل المرتبة السابعة في البلاد ، بعد الموارنة والسنة والشيعة والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والدروز . وكان ، إلى جانب ذلك، قد استوطنت لبنان على مرور الزمن قلّة من اليهود واليعاقبة واللاتين والنساطرة والسريان الكاثوليك وسواهم ، ممن يشكلون اليوم ما يعرف بـ « الأقليات » .

وفي العهد الشهابي عاشت الطوائف اللبنانية المتعددة جنباً إلى جنب بسلام ، تشدّها روابط الولاء المشترك إلى الأمير الحاكم . وكانت كل طائفة تدبّر أمورها الداخلية بنفسها ، مفاخرة بهويتها المستقلة ، حريصة على حقوقها الخاصة . لكن العادات والتقاليد القديمة ضمنت بين مختلف الطوائف علاقات حسنة ، وهيأت لها الأسباب لتسوية خلافاتها بالودّ .

من هذا يتضح أن الشعب اللبناني لم يكن في الماضي أمة واعية لكيانها ، موحّدة في أهدافها ، وإنما كان مجموعة من الطوائف جمع بينها حلف هو أقرب ما يكون إلى « العقد الاجتماعي » . وتاريخ لبنان ، منذ القرن الثامن عشر ، هو ، في المقام الأوّل ، تاريخ تطور هذا « العقد الاجتماعي » وأثره في نمو البلاد .

القسم الأول

جبل لبنان

هذا البلد الصغير الذي هو في منتهى الاهمية .....

كليمنس مترنيخ

الفصل الأول

الإمارة الشهابيّة

في أوائل القرن السابع عشر ، سيطر فخر الدين المعني ، أمير الشوف ، على لبنان كله . وكان قد ورث السيادة على المناطق الدرزية في الجنوب ، ثم تحيّن الفرص فبسط سيادته هذه على المناطق المارونية في الشمال . وبذلك وضع اساس الائتلاف الماروني — الدرزي الذي قام عليه كيان لبنان كولاية عثمانية .

وكان ان جذبت سيرته الانظار في اوروبا . فرأى فيه آل مديتشي ، أمراء توسقانية ، سبيلا إلى تحقيق ما حلموا به من سلطان على بلاد الشام . لذلك أعاروا نشاطه اهتماماً كبيراً وشجعوه على تحدّي أسياده العثمانيين . وإذ ركن اليهم ، تحدّى هؤلاء بنجاح ، قاهراً جيرانه من الولاة ، متوسعاً في معظم الأنحاء الشامية . لكن النصر لم يحالفه إلى النهاية . فما أن صمّم الباب العالي على مقاومته مقاومة فعالة حتى توانى التوسقانيون عن معاونته ، فقهره العثمانيون في ١٦٣٣ وساقوه أسيراً إلى الاستانة ، حيث مات خنقاً بعد عامين .

أنجب الأمير فخر الدين خمسة أنجال : واحد مات في محاربة الأتراك ، وثلاثة قتلوا مع والدهم ، وعاش الأصغر ، حسين ، حاجباً في البلاط العثماني ، فرئيساً للحجّاب ، فسفيراً في الهند. وخلف فخر الدين في لبنان الأمير ملحم ، ابن أخيه . وخلف الأمير ملحم ، في ١٦٥٧ ، ابنه احمد . وحين انقرضت سلالة المعنيين الذكور بموت الأمير أحمد في ١٦٩٧ ، أذن العثمانيون لأعيان اللبنانيين بالتنادي إلى انتخاب ابن اخته ، الأمير بشير شهاب ، من وادي التيم ، أميراً على

البلاد . وما أن تمّ الانتخاب حتى أصر العثمانيون على ان تؤول الامارة إلى الفتى حيدر شهاب ، سبط أحمد معن ، وأحد أقرباء بشير شهاب . وبعد التفاوض ، سوّي الأمر بأن يحكم بشير الأول وصياً على الإمارة ، حتى يبلغ الأمير حيدر سنّ الرشد . وهكذا أصبح الشهابيون ، أقرباء المعنيين وأصحاب وادي التيم ، أمراء على لبنان .

وكان الشهابيون يدينون بالسنّة ، غير ان الإمارة التي انتهت اليهم خضعت ، في الأكثر ، للإقطاعية الدرزية . فالنصارى ، على الرغم من تفوقهم في العدد ، لاسيما موارنة الجبل ، شكوا من الضعف السياسي . فمن أواخر القرن السابع عشر ، وقعت مناطق بشري والبترون وجبيل المارونية ، ومنطقة الكورة الملكية الأرثوذكسية ، تحت نفوذ مشايخ آل حماده الشيعة الذين تولوا أمر هذه المناطق عن ولاة طرابلس . وكان حكم هؤلاء المشايخ عنيفاً ظالماً . ولم تكن للأمراء الشهابيين ، في البدء ، سيادة عليهم . وفي هذه الأثناء ، كان مشايخ آل الخازن الموارنة في كسروان ، بمساندة آل معن ، قد توفقوا إلى استعادة جزء كبير من الأراضي التي استوطنها الشيعة في تلك المنطقة منذ أواخر عهد المماليك . على أن منعة الجانب لم ينعم بها النصارى إلا في كسروان . ففي الشوف وجوارها ، حيث اشتد نفوذ الشهابيّين والمعنيين ، بقي الموارنة والملكيون دون وزن سياسي . وكان المعنيون قد شجعوا نزوح النصارى إلى هذه المناطق الدرزية ، فما ان خلفهم الشهابيون حتى كان عدد كبير منهم قد استوطن هناك . لكن النصارى النازحين كانوا ، في معظمهم ، من الفلاحين الذين استقروا في مزارع اعيان الدروز وعملوا في خدمتهم . وكان هؤلاء الأعيان ، بسيادتهم النافذة على الشوف والغرب والجرد ، هم أصحاب السلطة السياسية في البلاد . فلا عجب إن حاول الأمراء الشهابيون ، حتى أواسط القرن الثامن عشر ، الظهور بمظهر الدروز .

وكان الدروز ، منذ ان استوطنوا لبنان ، قد توفقوا إلى إقامة نظام إقطاعي خاص بهم ، سمح لهم أن يدبّروا شؤونهم الداخلية كفئة

مستقلّة ، مع مراعاة الظروف الزاهنة . فالنظام الإقطاعي الإسلامي ، سواء في عهد المماليك أو في العهد العثماني ، لم يكن وراثياً ، ولم يعط صاحب الاقطاع أكثر من حق الجباية لمدة محددة من الزمن ، أقصاها مدى الحياة . وقد حال هذا النظام ، في معظم ديار السلطنة ، دون نشوء طبقة إقطاعية وراثية . ذلك ان الاقطاع كثيراً ما تناقلته الأيدي ، كما انه بقي مباشرة تحت سيطرة السلطة المركزية . على ان نظام الاقطاع في الجبال الدرزية ، وشمال لبنان ، وبلاد صفد وعجلون ، وبقية الانحاء الوعرة من البلاد الشامية ، لم يطبق بانتظام . بل إن الدروز ، كغيرهم من الفئات المعزولة في المناطق الجبلية ، قد توفقوا منذ عهد المماليك إلى الابقاء على تقاليدهم الاقطاعية الخاصة بهم . وكانت دولة المماليك راضية ضمناً بذلك ، حتى انها خلعت على كبير زعماء الدروز ، أياً كان في أيامه ، بعض مظاهر النفوذ ، وأوكلت اليه إمارة جند الحلقة في منطقته . إلا أن هذا النفوذ المعترف به من جانب الدولة لم يكن شيئاً أمام السطوة والمكانة اللتين كان يتمتع بهما مثل هذا الزعيم بين قومه . وما ذلك إلا لأنه كان ، بصفته الأمير الدرزي الأعلى ، يرئس نظاماً إقطاعياً قائماً على حق الارث ، ويتزعم عدداً من الأسر الإقطاعية السائدة على مختلف المناطق الدرزية . وفي عهد المماليك ذاك ، كان كبار الأمراء الدروز هم من آل بحتر التنوخيين ، سادة الغرب . وحين اجتاح العثمانيون البلاد الشامية ، خسر البحتريون مكانتهم العليا لأنسبائهم المعنيين ، سادة الشوف .

ولم يعمل العثمانيون على تغيير الأوضاع في البلاد الدرزية ، بل اقتدوا بأسلافهم المماليك ، فسمحوا للدروز بالبقاء على تقاليدهم الإقطاعية الخاصة بهم وتدبير شؤونهم الداخلية على هواهم . وبلغ آل معن ، في العهد العثماني ، درجة من النفوذ والمكانة لم تتح لآل بحتر في عهد المماليك . فاستطاع الأمير فخر الدين الآنف الذكر (وهو المدعو فخر الدين « الثاني ») أن يوسع نطاق حكمه بحيث شمل جبل لبنان كله ، موطداً دعائمه ، أكثر ما يكون ، في كسروان . وفي

عهده وعهد خلفائه ، دخل النظام الإقطاعي الدرزي مناطق لبنان الشمالي ، وساد النفوذ الدرزي معظم أنحاء البلاد . وكان ان نهضت في كسروان والمناطق اللبنانية الأخرى أسر مارونية ، كآل الخازن ، تبوأت مكانة إقطاعية مستمدة من تعاونها مع مشايخ الدروز الاقطاعيين. وهي في ذلك تولت إدارة شؤون مناطقها على الطريقة الدرزية ، واعترفت بسيادة الأمير الدرزي الحاكم عليها .

ودامت السيادة الدرزية التي توطدت في لبنان ، منذ أوائل القرن السابع عشر ، مدة طويلة دون منازع . ومع أن بعض أعيان الموارنة توصلوا إلى احتلال مراكز النفوذ ، كمساعدين ومستشارين للأمراء ، إلا ان زعماء الدروز الاقطاعيين ظلّوا دعامة الإمارة اللبنانية . على أن النفوذ الدرزي بدأ يضعف مع الأيام . فما أن انتصف القرن الثامن عشر حتى أصبح ارتفاع الموارنة في العدد والمكانة الاجتماعية أمراً على جانب من الخطورة السياسيّة . أضف إلى ذلك أن الانقسام الداخلي الذي عكس التنافس بين الأسر الدرزية الإقطاعية ، والذي سارع الشهابيون إلى استغلاله ، أوهن صفوف الدروز .

وكان الدروز ، أسوة بالفئات الأخرى في بلاد الشام ، منقسمين ، لزمن طويل ، إلى قيسيين ويمنيين . ويعود هذا الانقسام إلى منافسة تقليدية بين القبائل العربية الشمالية (القيسيين) وبين القبائل الجنوبية (اليمنيين) يرجع عهدها الى الفتح العربي . لكن الخصومة القيسيّة ـ اليمنيّة لم تبق فقط قضية نسب ، بل كانت تستغل للتعبير عن مختلف وجوه الصراع السياسي . وفي لبنان ، أيدت هذا الفريق أو ذاك أسر تركمانية وكردية ومارونية لا تمت إلى العرق العربي بصلة ، بينما اتخذت الأسر المتحدّرة في زعمها من أصل عربي موقفها من الفريقين دون اكتراث لواقع النسب . أما سبب الخصومة بين الفريقين فكان مرده إلى المنافسة التي قامت ، في مطلع العهد العثماني ، بين الأسر الدرزية المتنفذة ، وفي طليعتها آل بحتر ، وآل معن ، وآل علم الدين ، وآل أرسلان . فتزعّم آل علم الدين وآل

أرسلان الفريق اليمني ، فيما تزعم آل معن وآل بحتر الفريق القيسي . وقوي نفوذ آل معن في غضون القرن السادس عشر حتى اصبحت لهم الزعامة الأولى في البلاد الدرزية . وأثار نجاحهم نقمة الفئات اليمنية ، فقامت هذه تناوئهم . وكثيراً ما أدى ذلك إلى حروب طاحنة بين الفريقين .

ففي ١٥٨٥ ، أدّت مؤامرة حاكها اليمنيون ضد الأمير قرقماز ، والد فخر الدين ، إلى دخول العسكر العثماني منطقة الشوف ، كما أدت الى مقتل الأمير قرقماز وهو في هربه . غير ان اليمنيين عجزوا عن قطف ثمار الهزيمة التي مني بها المعنيون . فلم تمض سنوات حتى استطاع فخر الدين بن قرقماز أن يخلف أبيه ويوطد ، من جديد ، سيادة القيسيين . وفي ١٦٣٣ ، أتاح سقوط فخر الدين فرصة أخرى لليمنيين ، حين أقام العثمانيون على الإمارة علي علم الدين ، خصم فخر الدين وزعيم الحزب اليمني . إلا ان هذا النصر اليمني لم يدم طويلا . اذ دشن آل علم الدين عهدهم القصير بالقضاء على الأسرة البحترية القيسيّة بكامل أعضائها ، ممّا أدى إلى حرب أهلية بين الدروز دامت عامين . ثم عاد السلام ، ظاهرياً ، إلى المنطقة حين توفق الأمير ملحم ، ابن اخ فخر الدين ، إلى استرجاع الإمارة . على أن الوضع بقي مشوشاً الى سنين . فبالرغم من أن السيادة القيسيّة في بلاد الشوف وكسروان توطّدت ، من جديد ، في عهد الأمير ملحم (١٦٣٥ ـ ١٦٥٧) ، ثم في عهد ابنه الأمير أحمد (١٦٥٧ ـ ١٦٩٧) ، إلا أن اليمنيين ظلّوا أقوياء . وحين خلف الشهابيون المعنيين في ١٦٩٧ ، كان اليمنيون ما زالوا قوّة لا يستهان بها في البلاد، كما ظل آل علم الدين يعتبرون أنفسهم أحقّ بالامارة .

واستطاع العثمانيون إبقاء سيطرتهم على البلاد في القرن السابع عشر بتشجيع الخصومة القيسية ـ اليمنية بين الدروز . ودام الأمر كذلك بعدما تولى الشهابيون الإمارة . وإذ كان الأمراء الجدد أقدر ، على العموم ، من أسلافهم ، فقد نجحوا في الحد من نفوذ اليمنيين .

ففي عهد الأمير بشير الأول (١٦٩٧ — ١٧٠٧) ، عم البلاد هدوء نسبي ، فتسنى للامير ان يبسط سيطرته جنوباً على جبل عامل وسائر بلاد صفد . وأقلق هذا التوسع الشهابي والي صيدا العثماني. وكم ثارت ثائرته حين أقدم حيدر شهاب (١٧٠٧ — ١٧٣٢) ، في ١٧٠٨ ، على عزل الحاكم الذي أقامته صيدا على جبل عامل واستبداله بآخر من رجاله . فما كان من الوالي إلا ان أمر بتنصيب يوسف علم الدين ، زعيم الحزب اليمني ، أميراً على بلاد الشوف وكسروان . ثم أرسله من صيدا على رأس فرقة من العسكر العثماني لطرد الأمير حيدر من دير القمر . فاحتل العسكر البلدة في ١٧٠٩ ، ولاذ الأمير حيدر بالفرار . على أن انتصار يوسف علم الدين لم يكن طويل الأمد . فسرعان ما هبّ الدروز والنصارى القيسيون إلى ردّ الضربة ، ملتفين حول الأمير الشهابي الشاب . وهاجم اليمنيون القوات القيسية المتجمعة في عين دارا ، في ١٧١١ ، فاندحرت شراذمهم بعد معركة طاحنة أبيد فيها قادتها من آل علم الدين عن بكرة أبيهم . وهكذا قضي على النفوذ اليمني في لبنان قضاء تاماً . حتى أن معظم الدروز اليمنيين الذين نجوا من المعركة طردوا من لبنان واجبروا على اللجوء إلى حوران وغيرها من المناطق الداخلية .

كان اندحار اليمنيين في عين دارا حدثاً بالغ الخطورة في تاريخ لبنان . إذ انه وطّد دعائم السيادة الشهابية وقضى على الخلاف القيسي — اليمني في البلاد . وإلى جانب ذلك ، كانت لطرد اليمنيين من المناطق اللبنانية نتائج خطيرة في السياق الطويل ، لانه أنقص عدد الطائفة الدرزية بالنسبة إلى عدد الموارنة . لكن ميزان القوى بين الطوائف ظل ، إلى حين ، دون تغيير . ذلك ان انتصار القيسيين الساحق دعم ، في البدء ، تفوق الدروز السياسي ، إذ التف القيسيون منهم حول الأمير حيدر شهاب لاقتسام مغانم المعركة . واغتنم الأمير فرصة انتصاره ، فعمد إلى تعزيز النظام الاقطاعي للحؤول دون قيام ما يهدّد الحكم الشهابي . ولتحقيق هذا الغرض ،

استولى على مختلف مناطق البلاد ، وفي جملتها ما كان في حوزة اليمنيّين ، ثم أعاد توزيعها على الأسر القيسيّة الإقطاعية البارزة ، على أن تكون هذه الاسر مسؤولة رأساً ، بشخص زعيم كل منها ، أمام أمير البلاد . ورفع الأمير من مقام الأسر القيسية القديمة ، ومنح الأسر الاقطاعية الجديدة ألقاباً تميّز ابناءها عن عامة الشعب . ومع مرور الأيام ، نشأ نظام تقليدي دقيق يحدّد الأولوية والأسبقية بين هذه الأسر الاقطاعية ، ويبين كيفية التعامل بين بعضها البعض وبينها وبين الأمير الحاكم .

وانتصبت الأسرة الشهابية على رأس الأسر اللبنانية الاقطاعية . وسمح التقليد لابنائها بلقب الإمارة ، تشاركهم في ذلك أسرتان أخريان هما آل ابي اللمع وآل أرسلان . وتميز الأمير الشهابي الحاكم من الآخرين بنعته بالكبير ، أو بالوالي ، وبحمله لقب « ملتزم بلاد الشوف وكسروان » من والي صيدا . وكان الشهابيون ، في الأصل ، أصحاب منطقة وادي التيم الواقعة خارج حدود جبل لبنان . لكن الأمير حيدر ، في ١٧١١ ، بسط سيطرته المباشرة أيضاً على عدد من المناطق الخاضعة له ، كبلاد جبيل ، والبقاع ، وجبل الريحان في جنوب الشوف ، بالاضافة إلى المدن الكبرى كدير القمر . وبلغت مكانة الأسرة الشهابية في لبنان ، في عهد الأمير حيدر ، من القوّة بحيث رسخت في الأذهان استحالة زعزعتها ، وهكذا بقيت في الحكم حتى آخر عهد الإمارة . ومع أن حوادث التمرّد على الأمير الشهابي الحاكم تكاثرت في السنين الأخيرة ، إلا أنها كانت تدبّر دائماً بقيادة أحد أفراد الأسرة الشهابية الطامحين إلى الإمارة ، أو على الأقل باسمه .

وتلا الشهابيين في الوجاهة آل ابي اللمع الدروز ، الذين كانوا في الأصل مقدّمي المتن . وإذ انتصروا للامير حيدر في معركة عين دارا ، كافأهم الأمير برفعهم إلى مرتبة الإمارة وتوسيع نطاق إقطاعهم . ثم تقرّب اليهم بالزواج منهم ، وتزويج شقيقته ، وفي ما بعد كريمته

أيضاً ، من أميرين لمعيين . فوضع بذلك تقليداً من التزاوج بين الشهابيين واللمعيين لا يزال قائماً ، بعض الشيء ، إلى اليوم .

وجاء في المقام الثالث آل أرسلان ، أسياد الغرب ، الذين كانوا في البدء أمراء الغرب الأسفل عندما كان آل بحتر أمراء الغرب الأعلى ومنطقة الشحّار ، وقاعدتها اعبيه . وعندما قضى آل علم الدين على آل بحتر في ١٦٣٣ ، استولى الأرسلانيون على اقطاعهم وأصبحوا أصحاب جميع مناطق الغرب . ونجا الأرسلانيون من النكبة التي حلّت بالفريق اليمني في ١٧١١ ، فاحتفظوا باقطاعهم الأصلي في الغرب الأسفل ، لكنهم فقدوا منطقتي الغرب الأعلى والشحّار . ومع انّهمّ حافظوا على لقب الإمارة ، إلاّ أن أسرتهم بقيت ضعيفة الشأن طيلة العهد الشهابي . ولم يرجع لهم مركز الصدارة بين الأسر الإقطاعية الدرزية حتى انقضى العهد الشهابي في ١٨٤١ .

وحين فاز اللمعيون بلقب الإمارة في ١٧١١ ، لم تبق في لبنان إلا أسرة واحدة من المقدميين الدروز ، هي أسرة آل مزهر ، التي كانت تلحق ، في المكانة الاسميّة ، بأسرة آل أرسلان. إلا ان نفوذها الفعلي اقتصر على حق الإقطاع في قرية واحدة ، هي حمانا في المتن . أما أسر المشايخ ، فكانت أكثر عدداً وأبعد نفوذاً . منها آل جنبلاط ، وآل عماد ، وآل ابي نكد ، وهي الأسر القديمة . وقد أضاف اليها الأمير حيدر أسرتين هما آل تلحوق وآل عبد الملك . وكوّنت هذه الأسر الخمس من الطائفة الدرزية طبقة «المشايخ الكبار»، تربط في ما بينها أواصر الزواج ، وتقابلها ، عند الموارنة ، أسرتان قديمتان من المشايخ هما آل الخازن وآل حبيش . ثم أضيفت اليهما في ما بعد أسرة آل الدحداح . وإذ مُنحت كل من هذه الأسر الثماني حق الإقطاع في منطقة واحدة على الأقل ، فقد عرفت عند الجميع بأسر المقاطعجية . فكان لآل جنبلاط معظم الشوف ، في ما بقيت المناصف (حول دير القمر) لآل أبي نكد ، والعرقوب لآل عماد . وفي الغرب ، كانت منطقة الشحّار لآل أبي نكد ، والغرب الأعلى

لآل تلحوق . أما الجرد ، وهو أصغر المناطق الدرزية ، فكان من نصيب آل عبد الملك . وبين المقاطعجية الموارنة ، سيطر آل الخازن على كسروان ، وآل حبيش على قاطع غزير ، وآل الدحداح على الفتوح . وفي لبنان الشمالي ، كان لآل حماده الشيعة إقطاع جبّة المنيطرة . وفي ما بعد اخذ آل الضاهر الموارنة الاقطاع في منطقة الزاوية ، كما أخذ آل عازار الملكيون الإقطاع في الكورة . غير ان هذه الأسر ، وغيرها في الشمال ، كانت لها أوضاعها الخاصة ، فلم يكن لها ارتباط بالنظام الإقطاعي السائد في بلاد الشوف وكسروان .

وكان آل جنبلاط أرفع « المشايخ الكبار » مقاماً بين الدروز ، وكانت لهم في الشوف زعامة قديمة يرجع عهدها إلى أيام جدّهم الشيخ جنبلاط الذي عاصر الأمير فخر الدين وعصى عليه . وكان للشيخ جنبلاط في الشوف خصم سياسي هو الشيخ يزبك بن عبد العفيف ، الذي ناصر الأمير فخر الدين ضده. فانقسم الدروز في الشوف آنذاك بين الفريق الجنبلاطي والفريق اليزبكي ، وما زال هذا الانقسام بادي الأثر بينهم إلى اليوم . وحين تولّى الأمير حيدر شهاب تدعيم النظام الاقطاعي اللبناني ، اعترف بآل جنبلاط مشايخ على الشوف ، لكنهم استطاعوا ، في ما بعد ، أن يوسعوا نطاق نفوذهم ، فشمل جزين وما جاورها من المناطق ، كإقليم التفاح وجبل الريحان ، حتى نافسوا الشهابيين بالثروة والجاه . وأثار نجاحهم حسد المشيخات الدرزية الأخرى ، خصوصاً آل عماد ، ممن اعتبروا انفسهم أنداداً لهم . وإذ كان هؤلاء عاجزين وحدهم عن الوقوف في وجه آل جنبلاط ، تزعموا حلفاً من المشايخ نادى بتأييد الفريق اليزبكي . وهكذا ، فما كادت الخصومة القيسيّة — اليمنيّة أن تزول من الوجود حتى بدأ الدروز ينقسمون في ما بينهم على نحو جديد . فناصر بعضهم الفريق الجنبلاطي ، وبعضهم الآخر الفريق اليزبكي .

وما ان بلغ القرن الثامن عشر منتصفه حتى ارتبط الانقسام الجنبلاطي — اليزبكي بين الدروز بالنزاع بين الشهابيين على الأمارة .

ففي ١٧٥٤ ، حين اعتزل الأمير ملحم الإمارة التي تسلمها من أبيه حيدر في ١٧٣٢ ، وسلّمها أخاه منصوراً ، شعر أخوه الآخر ، أحمد بمرارة الخيبة . وكان منصور ينعم بتأييد آل جنبلاط ، أصحاب الكلمة المسموعة بين الدروز وحلفاء آل الخازن الأقوياء بين الموارنة . أما أحمد ، فلم يجد من يؤيده إلا المشايخ الناقمون على نفوذ آل جنبلاط وآل الخازن ، كآل عماد وتلحوق وعبد الملك من الدروز ، وآل حبيش والدحداح من الموارنة ، ممن عرفوا بالحزب اليزبكي . وبعد وفاة الأمير ملحم في ١٧٦١ ، نازع أحمد أخاه منصور الإمارة ، فأصبح الانقسام اليزبكي — الجنبلاطي بين أسر المشايخ على أتمه ، لولا آل أبي نكد، الذين لم ينصروا فريقاً على آخر إلا في القضايا الحاسمة . وأبَى آل أبي اللمع ، وهم من الأمراء ، الانغماس في شؤون المشايخ ، فتزعموا غرضاً خاصاً بهم . وهكذا فعل أمراء آل أرسلان . أما الشهابيون الحاكمون فوقفوا ، مبدئياً ، فوق الأحزاب . لكنهم ، في واقع الأمر ، شغلوا دائماً بالنزاع اليزبكي — الجنبلاطي واستغلّوه لمنفعتهم .

وهكذا ، فما كاد القرن الثامن عشر يدنو من نهايته ، حتّى شمل النزاع اليزبكي — الجنبلاطي ، وقد نشأ بين الدروز ، الإمارة اللبنانية كلها . ولم تكن قدرة الدروز ، حتّى ذلك الحين ، على فرض انقساماتهم على سائر اللبنانيين ، إلا تعويضاً تافهاً لهم على ما فقدوه في غضون ذلك القرن من سطوة ونفوذ. فحين اعتزل الأمير ملحم الإمارة، كان الدروز قد أصبحوا أقلية في مناطقهم . أما الموارنة ، فكانوا يزدادون قوّة على قوّة . ويبدو أن الأمير ملحم تأثر باختلال التوازن بين الطوائف في أيامه ، ولذلك سمح لأولاده بعد اعتزاله ، وهو المسلم المؤمن ، بأن يتنصّروا . بل لعلّه شجّعهم على ذلك . وفي هذه الأثناء ، زاد النزاع اليزبكي — الجنبلاطي في اضعاف نفوذ الدروز . ومع مرور الأيام ، اقتدى سائر الأمراء الشهابيين واللمعيين بأبناء الأمير ملحم فصاروا نصارى . وفي ١٧٧٠ ، عندما تنازل الأمير

منصور عن الحكم وخلفه الأمير يوسف ، الماروني المذهب ، بدأ عهد الشهابيين النصارى .

وكان ازدياد النفوذ الماروني في لبنان ، الذي أفضى إلى جلوس الشهابيين النصارى على كرسي الإمارة ، نتيجة توسع ماروني شامل . وهنالك من الأسباب ما لا يقل وجاهة عن ذلك ، أهمّها ارتباط الموارنة بصناعة الحرير اللبناني ، وهي صناعة ازدهرت بإحياء الصلات التجارية بين اوروبا وبلاد المشرق . وإذ كان الموارنة أكبر المنتجين اللبنانيين ، فقد تمكن بعضهم من الإثراء على تجارة الحرير ، مما عزّز تفوق الطائفة الاقتصادي في البلاد . ونزحت في تلك الأثناء أسر ثريّة من طائفة الروم الكاثوليك من داخل بلاد الشام إلى لبنان ، فتحالفت في موطنها الجديد مع الموارنة ، لكون الطائفتين متحدتين مع رومية . ووجد الموارنة دعامة سياسية أخرى في أنّه كان لكنيستهم ، وقد اتحدت مع رومية حوالي ١١٨٠ ، علاقة وطيدة بأوروبا . فكان عدد كبير من رجال الاكليروس الماروني ، منذ أن أنشىء المعهد الماروني في رومية سنة ١٥٨٤ ، يتلقى العلم في ايطاليا . وكان مرسلو الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في لبنان ، من الفرنسيسكان واليسوعيين وسواهم ، مستشارين لدى البطاركة الموارنة ، يساهمون في الرقابة على الكنيسة وفي إدارة شؤونها . وفي ١٥٩٦ ، ثم في ١٧٣٦ ، أقرّ المجمعان المقدسان المنعقدان في قنوبين واللويزة في لبنان ، نهائياً ، اتحاد الكنيسة المارونية مع رومية ، بحضور مندوبين عن المقام البابوي. وكانت قد جرت قبل كل ذلك تطوّرات مماثلة على مستوى آخر . ففي ١٥٣٥ ، عقدت معاهدة بين فرنسيس الأول وسليمان القانوني منحت فرنسا بموجبها ، للمرة الأولى في تاريخ السلطنة العثمانية ، امتيازات خاصة . ثم أخذت فرنسا تنمي مصالحها في بلاد الشام . وإذ كانت أقوى دولة كاثوليكية في اوروبا ، اعتبرت نفسها حامية الموارنة وهم ، آنذاك ، الطائفة الوحيدة في المنطقة المتحدة مع رومية . وعلى مر العصور ، توثقت عرى الصداقة بين الموارنة وفرنسا . ففي

١٦٥٥ ، تعين أحد مشايخ آل الخازن الموارنة نائب قنصل لفرنسا في بيروت ، ثم قنصلا . وظل أحفاده يتوارثون هذا المنصب حتى ١٧٥٨ . وجرى ، في ما بعد ، تعيين مارونيين آخرين في هذا المنصب ، احدهما غندور السعد من عين تراز ، كبير معاوني الأمير يوسف . وكان لأمثال هؤلاء تأثير شديد على الشهابيين ، مما جعلهم ينظرون إلى اوروبا الكاثوليكية ، وخصوصاً فرنسا ، نظرتهم إلى صديق .

كانت صلة الموارنة بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية ذات فائدة لهم . ذلك أنها زودتهم بتأييد سياسي خارجي لم تعرف الطوائف اللبنانية الأخرى مثله . على ان الوجه الثقافي من هذه الصلة لم يكن أقل أهمية من الوجه السياسي . فكثير من الذين تخرجوا من المعهد الماروني في رومية عادوا إلى لبنان كرهبان ، وراحوا ينشئون المدارس في القرى لنشر التعليم بين ابنائها . حتى أصبح بعض هذه المدارس ، بادارة الآباء اليسوعيين أو سواهم من المرسلين ، مراكز تربوية ذات شأن، تزود الأمراء الشهابيين بالكتبة والمعاونين. وهكذا نشأت، على مر الأيام، طبقة من المتعلمين الموارنة، تبوأت أعلى المناصب في الحياة العامة ، وأملت ، في الكثير الغالب ، سياسة الإمارة . ولم يكن الشهابيون وحدهم يستخدمون الموارنة كتبة ومديرين ، بل كانت تستخدمهم الأسر الاقطاعية الأخرى ، بما فيها الدروز . وفي ذلك يقول السائح الفرنسي فولني ، على أثر زيارة قام بها لبلاد الشام في ١٧٨٢ — ٨٥ :

> كانت الفائدة الجلى التي نتجت عن نشاط هذه الارساليات الدينية أن فن الكتابة أصبح اكثر شيوعاً بين الموارنة، مما جعلهم في هذه المناطق بمقام الاقباط في مصر ، اي انهم اصبحوا هم الكتاب ، والنظار ، والحجاب عند الاتراك ، وخصوصاً عند جيرانهم الدروز (١)

والى جانب ذلك كلّه ، كان للكنيسة الكاثوليكية الرومانية

(١) Volney, *Voyage en Egypte et en Syrie* (Paris, 1959), p. 221.

نفوذها السياسي المباشر في لبنان . فمنذ أن شملها فخر الدين بحمايته ، تزايد مراسلوها بكثرة في البلاد ، مما جعلهم ، حتى في أيامه، مسموعي الكلمة في الشؤون اللبنانية . وما ان جاء القرن الثامن عشر حتى نشط عددٌ من الارساليات في لبنان ، من فرنسيسكان ، ولعازاريين وكرمليين ، ويسوعيين . وكانوا جميعاً مقربين لدى الشهابيين وعلى صلة مباشرة بهم . فوجدوا في حظوتهم لدى الأمراء ، ولا شك ، مجالا كبيراً لتعزيز المصالح الكاثوليكية ، بما فيها المارونية ، في لبنان .

وعلى كل حال ، يصح القول بأن ميزان القوى المارونية — الدرزية في القرن الثامن عشر أصيب بتغير خطير ، لحلول الموارنة محل الدروز في السيطرة السياسية . وحين تنصّر أبناء الأمير ملحم في ١٧٥٦ ، ثم تولى الإمارة الأمير يوسف في ١٧٧٠ ، آذن نجم الدروز بالأفول . لكنهم ، على الرغم من تفوق الموارنة المتزايد عليهم ، ظلوا قوة لا يستهان بها في البلاد . لذلك حرص الشهابيون الموارنة ، إلى وقت طويل ، على الظهور بمظهر الدروز .

من الصعب التكهن متى أفاق الدروز على واقع فقدانهم السيطرة . فلحين طويل من الزمن ، ظلّوا ينظرون إلى الموارنة كحلفاء ، دون أن يداخلهم الشك في مطامح النصارى السياسية . فكان الموارنة يستوطنون القرى الدرزية بحرية ، وكذلك الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك الذين نزحوا من داخل بلاد الشام إلى لبنان ليزيدوا في عدد النصارى . غير ان تسامح الدروز هذا لم يقابله النصارى دائماً بالمثل . فكم دهش السائح فولني ، وقد ذكرناه في ما سبق ، لما رآه ، عند زيارته لبنان في عهد الأمير يوسف (١٧٧٠ — ١٧٨٨) ، من تسامح الدروز الديني الذي كان « على تباين مع تعصّب المسلمين والنصارى». كان الدروز والنصارى يتعايشون بسلام ، على حدّ قوله ، « لكن النصارى غالباً ما كانوا يظهرون تعصباً فاضحاً مزعجاً ، ربما أدّى إلى تعكير صفو هذا السلام » [٢] .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٣ .

وفي هذه الأثناء ، كانت الحالة العامة في الشرق الأدنى قد أخذت تتغيّر . فالضعف الذي منيت به السلطة المركزية في السلطنة العثمانية ، والذي تزايد مع انصرام القرن الثامن عشر ، سمح لعدد من المغامرين بالاستيلاء على الحكم في بعض الولايات ، منها الولايات الشامية ومصر ، مما أحرج الباب العالي إحراجاً شديداً . وفي الوقت ذاته ، أثار هذا الضعف اهتمام أوروبا في شؤون السلطنة . فاغتنمت روسيا ، في الأخص ، هذه الفرصة لتوسيع رقعة نفوذها نحو الجنوب . حتى انها وجدت نفسها ، في ١٧٦٨ ، في حرب مع السلطنة العثمانية للمرة الثالثة في مدى قرن . وفيما كانت هذه الحرب قائمة ، استطاع الروس تحويل انتباه العثمانيين عن الجبهة في الشمال بإثارة الاضطراب في بلاد الشام . فكان أن أصبحت شؤون هذه البلاد ، للمرة الأولى ، موضع نزاع دولي خطير .

وكانت منطقة الجليل ، لا الإمارة اللبنانية ، أوّل ما تورّط من بلاد الشام في هذا النزاع . فقبيل أواسط القرن ، استطاع أحد الزعماء المحليين هناك ، ويدعى ضاهر العمر ، أن يقيم نفسه سيداً على المنطقة كلها ويحتل بلدة عكا في ١٧٥٠ . ولم يتعرض العثمانيون له بشيء في بادىء الأمر ، إذ كان سلوكه يوحي لهم بالثقة . فما أن قويت شوكته حتى ضاقوا ذرعاً به . وعمل ولاة دمشق وصيدا وطرابلس على إثارة شكوك الدولة ضده . وسرعان ما أحس ضاهر بأنه في خطر ، فأخذ يحتاط لنفسه . وكانت روسيا ، آنئذ ، تحارب العثمانيين ، فوجدت في الخلاف القائم بين ضاهر وجيرانه الولاة فرصة سانحة للتدخل . فأبحرت بعض البوارج الحربية الروسية إلى شرق البحر المتوسط لتقوم بمناورات هدفها تشديد عزائم ضاهر ضد العثمانيين . ورأى ضاهر الظرف موآتياً ، لانشغال الأتراك على الجبهة الشمالية ، فأعار العروض الروسية أذناً صاغية . ووجد أن بينه وبين المملوك علي بك ، صاحب مصر ، ما يجعل هذا الأخير يرحب بفكرة القيام معه بعمل مشترك ضد والي دمشق . ذلك أن علي بك كان

يطمح ، بعد ان انتزع السلطة في مصر في ١٧٦٣ ، ونادى باستقلاله عن الباب العالي في ١٧٦٨ ، إلى فرض سيطرته أيضاً على بلاد الشام . وبدأ الهجوم في ١٧٧٠ ، حين أرسل علي بك قائد عسكره ، محمد أبو الذهب، للزحف مع ضاهر العمر على دمشق . وكان ان فرّ والي دمشق هارباً ، فاستسلمت المدينة بعد مقاومة قصيرة . وأصبح محمد ابو الذهب إلى حين الحاكم المطلق في بلاد الشام . ووجد العثمانيون أن لا حيلة لهم لايقافه عند حد ، فعرضوا عليه تعيينه والياً على مصر إن هو انقلب على سيده .

وهكذا تحالف ابو الذهب مع العثمانيين ، فترك ضاهر العمر وانسحب من بلاد الشام ، ثم زحف على مصر وطرد علي بك منها في ١٧٧٢ . ولما كان ضاهر لا يزال يتمتع بتأييد الروس ، حاول الصمود في وجه العثمانيين بمفرده . لكن معاهدة كوجك قاينارجه في ١٧٧٤ أنهت الحرب بين العثمانيين وروسيا ، فتسنى للباب العالي ان يكرس جهوده كلّها للقضاء على ضاهر . وعادت البوارج الروسية إلى قواعدها في الوطن ، تاركة ضاهر وشأنه . وفي ١٧٧٥ شنّ العثمانيون هجوماً على صيدا فانتزعوها منه ، ثم ساروا بحراً لضرب عكا . وأشير على ضاهر بالاستسلام ، لكنه قتل بيد أحد رجاله وهو يتهيأ لمغادرة المدينة .

ولم يكن ضاهر العمر إلا واحداً من زعماء محليين عدّة قبضوا على زمام السلطة في بلاد الشام في العهد العثماني ، ثم وسعوا نفوذهم وتحدّوا العثمانيين في ضعف . وقد نسي التاريخ الكثير من أمثاله . أما الجديد في قضية ضاهر هذا ، فهو الدور الذي لعبته روسيا : دولة أوروبية تأخذ جانب فريق ضد الآخر في قضية داخلية ، لتنفيذ مآربها . ومن ١٧٧٠ فصاعداً ، قلما وقعت في بلاد الشام ، أو في جزء ما من السلطنة العثمانية ، حادثة بقيت شأناً داخلياً لا يعنى به إلا الزعماء المحليون والولاة العثمانيون . وفيما ازدادت المنافسة بين الدول الأوروبية في الشرق الأدنى ، كان لا بد من أن تكتسب الأحداث

المحلية أهمية دولية وأن تستحوذ على اهتمام الآخرين . وكان لبنان في القرن التاسع عشر أخصب بلدان الشرق الأدنى تربة للتدخل الخارجي . ذلك أن النزاع الإقطاعي والتوتر الطائفي بين سكانه أوجدا مادة وفيرة للأزمات .

لكن لبنان ، حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ظل على الهامش ، في ما سيطر ولاة عكا على مسرح الأحداث في بلاد الشام. وفي ١٧٧٥ ، على أثر هزيمة ضاهر العمر ، أقام العثمانيون على ولاية صيدا المغامر البشناقي أحمد باشا الجزار . فجعل هذا من عكا مقراً له ، وأصبح الشخصية النافذة في بلاد الشام حتى وفاته في ١٨٠٤ . وكثيراً ما كان الجزار يتولى أمر دمشق ، بالإضافة إلى صيدا . وعزم ، إلى جانب ذلك ، على وضع جبل لبنان تحت سيادته . فعزل بيروت عن جبل لبنان ، وعمد إلى إضعاف الأمير يوسف شهاب بتحريض أخويه ، أفندي وسيد أحمد ، وغيرهم من أنسبائه ، عليه . وتدخّل أيضاً في النزاع بين الاحزاب في البلاد ، فأيد الجنبلاطيين ضد اليزبكيين وشجع دسائسهم ضد الأمير يوسف . وهكذا ساءت أحوال الإمارة اللبنانية بعد ١٧٧٨ . وفي السنوات العشر التالية ، ثار من الشهابيين واحد بعد الآخر ضد الأمير يوسف ، مطالبين بالإمارة ، يؤيدهم الجزار والجنبلاطيون من الدروز . وما ان جاءت ١٧٨٨ حتى قامت في البلاد حرب اهلية تسنى فيها للجزار أن يهاجم الأمير يوسف . فانهزم الأمير في القتال وخسر كرسي الإمارة . وعين الجزار خلفاً له نسيبه بشير شهاب ، النصراني المولد . فتولى هذا الإمارة وعرف ببشير الثاني .

وكان بتأييد من الجزار والجنبلاطيين الدروز أن أصبح بشير الثاني أميراً على لبنان . وهكذا تضافرت القوى الخارجية والداخلية على رفعه إلى مقام السلطة . وظلت هذه القوى تسترعي اهتمامه طيلة عهده الطويل . وكان بشير الثاني في سنته العاشرة في الحكم حين غزا نابوليون بونابرت مصر في ١٧٩٨ ، فقلب الأوضاع الدولية في الشرق الأدنى

رأساً على عقب . وفي السنين التي تلت ، ازداد التنافس الأوروبي على النفوذ في الشرق الأدنى تعقداً ، فأصبح لبنان في عهد بشير الثاني أسير تطورات الوضع الجديد .

الفصل الثاني

عهد بشير الثاني

١٧٨٨ – ١٨٤٠

قلما افاد البلد الصغير تورّطه في نزاع دولي . فأياً كان الجانب الذي يؤيده ، تضحى مصلحته الحقيقية على مذبح المصالح العليا . وكثيراً ما يخفي عنه حلفاؤه أهدافهم البعيدة ، فينساق إلى مواقف معقدة يصعب عليه إدراكها أو التحكم بها . وفي ما تقع شؤونه الداخلية في ورطة النزاع الخارجي ، تفلت هي أيضاً من يده ، فيصبح تحت رحمة القوى التي تسود .

كان من العسير على بشير الثاني ، بعد ١٧٩٨ ، أن لا يقحم لبنان في المسألة الشرقية . فالوضع العام في بلاد الشام والسلطنة العثمانية ، وتدخل اوروبا المباشر في لبنان ، لم يتركا للإمارة اللبنانية حيلة في الأمر. كذلك أجبرت الاوضاع الإقطاعية أمير البلاد على أن يتحالف مع قوى خارجية تمكّنه من أخصامه في الداخل . ولعل حاكماً آخر غير الأمير بشير لم يكن ليدفع بالأمور إلى نهاياتها ، بل كان يتركها تجري كيفما اتّفق، متكلا على الأقدار. أما بشير فشاء، لطموحه، أن يجعل من الإمارة اللبنانية عنصراً فعالا في الشؤون الإقليمية والدولية ، فحالف قوى وابتعد عن أخرى. وأظهر مهارة في تسيير دفة الأمور، فاحتفظ لنفسه بإمارة لبنان اثنتين وخمسين سنة ، وهي مدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذه الإمارة . لكن التزاماته وارتباطاته الخارجية أدّت في النهاية إلى سقوطه ، وإلى انهيار الإمارة وإغراق لبنان في الفوضى والقلاقل .

جاء بشير الثاني إلى الإمارة نتيجة ظروف سياسية معقدة . فقد كان والده ، قاسم شهاب ، ابن اخ للامير ملحم . وكان هذا الأخير قد سمّاه لخلافته في ١٧٥٨ . وإذ تجاهل منصور وأحمد ، عمّا قاسم ، هذه التسمية واستأثرا بالإمارة ، نزح هو إلى غزير ، في كسروان ، حيث تنصّر في ١٧٦٧ . وفي هذه السنة ذاتها توفي ، عقيب ولادة ابنه الثاني بشير . ثم تزوجت أرملته مرة ثانية ، تاركة بشير ، وأخاه الأكبر حسن ، في عناية الغير .

ونشأ حسن وبشير في الفقر ، إذ أهملهما الأنسباء . فلم ينعما بشيء مما ينعم به عادة من كان في مقامهما . بل إنهما نشأا تحت وطأة الخوف والحذر ، فتربّى فيهما الشك من الآخرين ، خصوصاً أبناء أسرتهما . وعرف عن حسن شراسته ، وعبوسه ، وانطواؤه على نفسه . أما بشير فشب على أن يكون انتهازياً ، قوي الأرادة ، واسع الدهاء ، ذا بصيرة نافذة ورأي مستقل . كان كأخيه الأكبر في شراسة الطبع وعبوس الوجه ، لكنه كان قادراً ، بفضل حدّة ذكائه ووداعة مسلكه ، على إخفاء ما طُبع عليه .

بلغ بشير سن الرجولة ، فودع أخاه حسن واتجه إلى دير القمر . وهناك سعى وراء رزقه عند الأمير يوسف ، ابن عم ابيه . فأكرمه الأمير وادخله في معيته . ثم لم يلبث أن أصبح شخصيّة مرموقة في البلاط الشهابي ، يساهم بنصيبه من الدسائس التي كانت تجري فيه . وسرعان ما لفت وجوده في دير القمر خصوم الأمير يوسف ، وفي طليعتهم آل جنبلاط ، فحاول هؤلاء ، وهم كبار خصوم الأمير ، أن يستميلوا بشير إلى جانبهم فور وصوله دير القمر . فقد كان بشير أميراً بالنسب ، وطموحاً واسع الحيلة ، يفرض ، رغم صباه وفقر حاله ، احترام من كبروه سناً . لذلك رأى فيه الجنبلاطيون خير منافس للامير يوسف . غير ان بشير تهرب بادىء الأمر من إجابة طلبهم . وربما كان ذلك لافتقاره إلى المال وعدم ثقته بالنجاح .

على أن الحال سرعان ما تبدّلت . ففي ١٧٨٧ أوقع الأمير يوسف

بخاله ، أحد الأمراء الشهابيين المسلمين في وادي التيم ، وقتله . وكان الأمير القتيل ثرياً ، فأوفد بشير الى حاصبيا لتقييم إرثه . وفيما كان بشير يؤدي مهمته، التقى بالاميرة شمس، أرملة المتوفي ، وكانت هي ايضاً على جانب كبير من الثراء : وأتت بشير الفرصة فاغتنمها ، فعاد الى دير القمر زوجاً لشمس وصاحب ثروة واسعة (١) .

وإذ أصبح بشير من أهل الثراء ، وجد نفسه أكثر استعداداً للسير مع الجنبلاطيين والمطالبة بالإمارة . وكان قد بلغ الطغيان والجشع بالأمير يوسف ، في ذلك الوقت ، حداً لم يعد يطاق . فكان كلما فرض الجزار عليه زيادة في المال ، عمد هو الى زيادة الضرائب حتى ارهق بها البلاد . وغذى الجنبلاطيون ، بتأييد خفي من الجزار ، النقمة الشعبية على حكمه . وانفجرت الأزمة في ١٧٨٨ ، حين هب مماليك الجزار في عكا الى العصيان . ذلك ان الأمير يوسف ، وقد شجعه نجاح العصاة في البدء ، سارع الى تأييدهم . فلما فشلوا ، وجد نفسه في مأزق . فما ان أعاد الجزار الأمن الى نصابه في عكا حتى جيش عساكره على لبنان ، لتلتقي جماعة الأمير يوسف في قب الياس وتهزمهم شر هزيمة . واضطر الأمير ، في الحال ، الى التخلي عن كرسي الإمارة . وتنادى أعيان لبنان ، نزولاً عند طلبه ، للمناداة بنسيبه بشير ، مرشح الجزار والجنبلاطيين ، خلفاً له . فهرع الأمير الجديد الى عكا لضمان تعيينه .

كان واضحاً أن يد الجزار هي التي رفعت بشير الثاني الى إمارة لبنان . لكن الأمير الجديد بدأ يشعر بضغط عكا حالما استتب له الأمر في دير القمر . ففي ١٧٨٨ ، عندما ذهب بشير الى عكا ليتولى الإمارة من الجزار ، أعاده هذا الأخير الى لبنان مع ألفي جندي لطرد يوسف، الأمير المخلوع ، من البلاد . فتم له ذلك في ١٧٨٩ . ولجأ يوسف الى

(١) ولدت شمس للأمير بشير ثلاثة انجال : قاسم ، وأمين، وخليل . ثم توفيت، فتزوج الامير ثانية من جارية شركسية اسمها حسن جهان ولدت له بنتين : سعدى وسعود . وكان الامير ، لشغفه بابنته الكبرى ، يكنى بأبي سعدى .

حوران ، ثم سار الى عكا مطالباً بالإمارة من جديد . فاستقبله الجزار بأكرام وأعاد تعيينه في السنة التالية أميراً على لبنان ، لقاء وعده بدفع مزيد من المال . وشعر بشير بالحرج ، فسارع إلى المزايدة على نسيبه واسترجع منصبه . وطرح الجزار يوسف في السجن ، بناء على طلب بشير ، ثم أعدمه شنقاً بتهمة التآمر .

وكان ان أزاح موت يوسف ، في ١٧٩٠ ، كابوساً عن صدر بشير ، لكنه لم ينه متاعبه . ذلك أن الجزار ما لبث أن استدعى ثلاثة من أبناء يوسف ، حسين وسعد الدين وسليم ، الى عكا ليوليهم إمارة لبنان بالمشاركة في ١٧٩٣ ، ثم في ١٧٩٤ ، ثم في ١٧٩٨ . وكانت الحرب تشتعل في كل مناسبة بين أنصار بشير وأنصار أبناء الأمير يوسف، فيتدخل فيها الجزار لإثارة الدروز ضد النصارى، وبعض الأحزاب السياسية ضد بعضها الآخر . وفي ١٧٩٨ ،بعدما تم تعيين أبناء الأمير يوسف مكان بشير للمرة الثالثة، وصل النبأ بنزول نابوليون بونابرت مدينة الإسكندرية . فأبقى الجزار الأمراء الثلاثة في عكا ، بانتظار نتيجة الأحداث .

وأراح احتلال بونابرت لمصر ، ثم زحفه على فلسطين ، الأمير بشير ، الى حين ، من اهتمام الجزار . ولما حاصر الفرنسيون عكا في ١٧٩٩ ، دعا الجزار الأمير بشير الى معونته . لكن بشيراً اعتذر ، بحجة أن الأمر الأخير بعزله أحرج موقفه في البلاد . وكذلك اعتذر الأمير عن مساعدة بونابرت ، وحسناً فعل . وكان اقتراب الحمله الفرنسية قد عزز التوتر في لبنان بين الموارنة والدروز . فانتظر الموارنة ، وهم أصدقاء فرنسا ، وصول بونابرت الى لبنان بشوق ، فيما داخلت الدروز خشية شديدة . وحرص بشير على تهدئة خواطر الدروز ، فكان ذلك سبباً لاعتذاره عن مساعدة الفرنسيين . كما انه آثر أن لا يتعرض لثأر الجزار إذا باءت الحملة الفرنسية بالفشل .

وكان أن قاومت عكا حصار بونابرت . وتراجع القائد الفرنسي الى مصر ، حيث ترك جيشه وعاد الى فرنسا . ولم يحرك الأمير بشير ،

طيلة هذا الوقت ، ساكناً لمساعدة الفرنسيين أو لنجدة الجزار . وأبى الجزار المنتصر أن يغفر له ذلك ، بل صمم على الاقتصاص منه . ففي السنوات الأربع التي تلت ، بلغ تدخله في شؤون لبنان ذروته . وهكذا وقع لبنان في ما لا مثيل له من الفوضى . وبلغ عدد الشهابيين الذين أقامهم الجزار على كرسي الإمارة ، لمناوأة الأمير بشير ، خمسة . وفي هذه الأثناء غادر الأمير بشير لبنان على بارجة بريطانية هرباً من الجزار ، بمساعدة السير سدني سميث ، قائد الأسطول البريطاني في شرق البحر المتوسط . وكان البريطانيون آنذاك يساعدون العثمانيين على إخراج الفرنسيين من مصر . وأنزل سميث الأمير بشير في قبرص ، ثم في العريش ، على حدود مصر ، حيث ضرب له موعداً للقاء الصدر الأعظم ، سليمان باشا ، قائد الحملة العثمانية على مصر . كان ذلك في ١٨٠١ . وكان الأمير قد زود الجيش العثماني بالمؤن عند اجتيازه بلاد الشام للقاء بونابرت ، فحفظ له العثمانيون هذا الجميل . واقنع سليمان باشا الجزار بالسماح للامير بالعودة الى لبنان . الا ان الأمير بقي تحت رحمة الجزار حتى توفي هذا الاخير في ١٨٠٤ .

وحصر بشير الثاني اهتمامه ، بعد ١٨٠٤ ، بتوطيد مركزه في لبنان . وكان تدخل الجزار في شؤون لبنان ، لمدة ثلاثين سنة ، قد أضعف كثيراً من مكانة الإمارة ، إذ كان يدعم هذا الفريق الإقطاعي او ذاك ضد الأمير . حتى أنه ، بعد ١٧٩٩ ، أثار الجنبلاطيين أنفسهم ، وهم أول من أيد الأمير ، على معارضته وتأييد منافسيه من الشهابيين . فلما مات الجزار ، سارع بشير الى كسر شوكة الأسر الإقطاعية ، لا سيما الدرزية منها ، وإعادة الإمارة الى سابق عهدها من السيادة الداخلية التامة . وكان من قبل ، حين عينه الجزار أميراً للمرة الثالثة في ١٧٩٧ ، قد اغتنم فرصة عودته الى الحكم لتحريض الجنبلاطيين والعماديين ضد خصومهم من آل أبي نكد ، فقتلوا الأشقاء الخمسة الذين كانوا يرئسون هذه الاسرة ، وهدموا بيوتهم في دير القمر ، ثم صادروا أملاكهم فيها . أما الذين سلموا من النكديين ، فهربوا

الى دمشق ، ثم الى عكا ، حيث أقاموا مدة من الزمن في خدمة الجزار قبل عودتهم في نهاية المطاف الى لبنان . ولم يكن آل أبي نكد ، من بين خصوم بشير الثاني ، إلا اول من نزل بهم سيف التقتيل والتشريد . إذ ما أن مات الجزار حتى انصرف الأمير الى الاقتصاص من خصومه الباقين . وبدأ بأولاد الأمير يوسف وأنصارهم . فأنزل بالأمراء اضهاداً فظيعاً ، إذ سمل عيونهم واغتصب أرزاقهم . أما الأنصار فشردهم أو أوقع بهم . ثم أدار الأمير وجه نقمته نحو الأمراء الإقطاعيين والمشايخ ، فسلبهم ثرواتهم ومكانتهم . وهكذا انتهى آل أرسلان وتلحوق وعماد وعبد الملك ، تباعاً ، الى الخضوع والذل ، ولم يبق غير آل جنبلاط ينعمون بما للإقطاع من امتيازات . وانفرد الشيخ بشير جنبلاط ، رأس أسرته ، بالوقوف سياسياً في وجه الأمير الحاكم ، بما كان له من الغنى والجاه . فلم يكن بمستغرب ، إذن ، أن تلتف المعارضة الدرزية حوله ، حين آذنت بالظهور ، ضد الأمير بشير .

وانصرف الأمير ، بعد أن انتهى من كسر شوكة مناوئيه ، الى تعزيز مكانته بالأبهة ومظاهر الفخامة . فبنى ، في ١٨٠٦ ، قصراً فخماً على هضبة بيت الدين ، القريبة من دير القمر . ثم لم يلبث أن نقل إليه مقر حكومته . وما زال هذا القصر ، والقناة التي بنيت بين ١٨١٢ و ١٨١٥ لجر المياه إليه من ينابيع نهر الصفا ، ينطقان حتى هذا اليوم بنشاط الأمير في حقل العمران . وأقام الأمير أيضاً جسوراً ما برحت الى اليوم ، وطرقاً معبدة للبغال محل الطرق القديمة غير المعبدة . على أن الأمير لم يرفع مكانته فقط بأعمال العمران ، بل أضاف الى أمجاد حكمه عنايته بما يعود بالخير على رعاياه ، واستبداله طغيان الأمراء والمشايخ الأقطاعيين بعدالته الصارمة . فبقي اسمه يذكر في لبنان ، حتى اليوم ، رمزاً للحكم العادل الخير .

وبين ١٨٠٤ و ١٨١٩ قدر لبشير الثاني أن يصير سيد لبنان المطلق وأن يقف ، دون سواه ، في طليعة أنصار العثمانيين في البلاد الشامية .

فحين مات الجزار في ١٨٠٤ ، عين الباب العالي رجلاً يدعى إبرهيم باشا خلفاً له . لكن عملاء الجزار في عكا نادوا بأحدهم ، ويدعى إسماعيل ، والياً وتهيأوا لمقاومة إبرهيم . وإذ احتفظ إسماعيل باكبر أبناء بشير الثاني رهينة عنده ، فقد اضطر هذا الأخير الى التظاهر بصداقته . وزحف إبرهيم باشا عبر لبنان لانتزاع ولايته من إسماعيل ، ومده بشير الثاني ، في الخفاء ، بالأعتدة والرجال . واندحر إسماعيل وقتل في المعركة ، ودخل إبرهيم باشا عكا . لكنه سرعان ما استبدله العثمانيون هو الآخر بوال يدعى سليمان باشا . وكانت قد أصبحت لبشير الثاني الآن حظوة لدى العثمانيين ، فتحالف مع سليمان باشا وتمتع بموازرته طيلة السنوات الخمس عشرة التي تلت . وفي غضون هذه المدة بلغ بشير الثاني أوج مجده ، فامتد نفوذه الى جميع الأنحاء الشامية . وإذ وثق من قوة مركزه في الوطن ، سمح لنفسه بإرسال عساكره لشد أزر العثمانيين في مناطق أخرى. ففي ١٨١٠ ، زحف بخمسة عشر ألفاً من رجاله الى دمشق للدفاع عن المدينة ، مع المدافعين ، ضد هجمات الوهابيين .

وكان هؤلاء الوهابيون فرقة اسلامية من أتباع محمد بن عبد الوهاب ، وهو المصلح السني الذي نشط في نجد، من الجزيرة العربية ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وتوفي في ١٧٩٢ . وكان ابن عبد الوهاب قد ضمن لنفسه تأييد الأسرة السعودية ، أقوى الأسر المتسلطة في نجد . فتمكن الوهابيون بقيادتها من غزو جيرانهم في الجزيرة وبسط نفوذهم على معظم أرجائها . فما أن جاء القرن التاسع عشر حتى أخذ الشعور بوطأة الوهابيين يتجاوز حدود الجزيرة العربية ، خصوصاً بعدما نهب هؤلاء مدينة كربلاء في العراق (١٨٠١) ، واحتلوا مكة (١٨٠٣) والمدينة (١٨٠٤) في الحجاز . وفي ١٨٠٥ زحف الوهابيون على العراق وبلاد الشام، واصبحوا في ١٨١٠ على مقربة من دمشق . فهب الولاة العثمانيون في البلاد لردهم ، يساعدهم في ذلك بشير الثاني . واضطر الوهابيون ، في ما بعد ، الى التراجع الى الجزيرة

العربية ، حيث كسر محمد علي باشا ، والي مصر ، شوكتهم في ١٨١٨ . وكان قد رافق ظهور الوهابيين في بلاد الشام مزيد من الضغط من جانب الولاة على النصارى وسائر الطوائف من غير أهل السنة في الداخل . ولربما كان بعض ذلك لتهدئة خواطر الغزاة الوهابيين الشديدي التمسك بالسنة . وأمر الولاة بزيادة التشديد في تطبيق أحكام الشريعة ، خصوصاً في معاملة غير المسلمين ، فأعادوا العمل بالقيود القديمة المفروضة على النصارى واليهود ، بما في ذلك « الغيار » ، أي التمييز المهين في الملبس وغيره . وأمام هذا الضغط نزح عدد غفير من نصارى بلاد الشام الى لبنان ، أو قل الى بيروت ، فأصبحت هذه المدينة ، من جديد ، مركزاً تجارياً كبيراً . وشجع بشير الثاني ، من جهة ، هذه الهجرة المسيحية وفتح أبواب البلاد في وجه اللاجئين . ثم أنه دعا الدروز المضطهدين في منطقة حلب الى الاستيطان في الشوف والمتن ، وتقاسم مع الشيخ بشير جنبلاط نفقات نقلهم الى لبنان في ١٨١١ . ومن هذا يتضح أنه كان ، وهو في أوج مجده ، قادراً على الوقوف حامياً للنصارى والدروز المضطهدين في جميع الأنحاء الشامية .

وكان ، في ١٨١٩ ، ان توفي سليمان باشا ، والي عكا وصديق الأمير ، وحل محله عبدالله باشا ، نجل أحد كبار أرباب الدولة في الاستانة . وكان عبدالله هذا شاباً طموحاً ، نشيطاً ، في الحادية والعشرين من العمر . لذلك أبى ، كالجزار قبله ، أن يرى أميراً حاكماً قوياً في لبنان ، فعزم على إخضاع الأمير بشير والحط من قدره . فما ان تم تعيينه في منصبه حتى طالب الأمير بدفع ضريبة باهظة . وحين احتج الأمير ، وضع عبدالله باشا يده على جميع رعايا الأمير اللبنانيين الذين صدف ، آنئذ ، وجودهم في صيدا وبيروت ، وعددهم نحو مئة وسبعين شخصاً . واضطر الأمير الى قبول طلب الباشا ، فاستدان مالاً لدفع ما فرض عليه ، وأوكل الى عملائه جمعه من البلاد . لكن ما ان باشر هؤلاء عملهم حتى هب أهالي المتن وكسروان الى العصيان ، بتحريض حسن وسلمان شهاب ، وهما من أنسباء الأمير الحاكم .

وإذ عجز هذا الأخير عن جمع الضرائب والقضاء على العصيان ، تنازل عن الإمارة في ١٨٢٠ وغادر البلاد الى حوران . فصدر امر عبد الله باشا بتعيين حسن وسلمان شهاب ليخلفاه .

ولم يمض زمن طويل حتى أدرك عبد الله باشا خطأه . إذ ما ان خلت البلاد من بشير الثاني حتى وقعت في الفوضى . وما ذلك إلا لأن الأميرين اللذين حلا محله عجزا تمام العجز عن إدارة دفة الحكم . ووجد عبد الله باشا أن لا مفر له من الاستعانة بالأمير بشير للسيطرة على لبنان . فلما تنازل الأميران حسن وسلمان عن الإمارة في ١٨٢١ ، اجتمع أعيان لبنان وأعادوا انتخاب الأمير بشير بموافقة الباشا. وما ان عاد الأمير الى لبنان حتى جرد حملة ضد العصاة في مختلف المناطق ، فسحقهم ونشر الأمن والنظام في البلاد .

وما ان اصبح الأمير بشير صديقاً لعبدالله باشا حتى تورط معه في المشاكل الخارجية . فقد كان عبد الله يطمح في ولاية دمشق ، كما طمح فيها الجزار من قبل . وكانت دمشق ، آنئذ ، في عهدة رجل طموح هو محمد درويش باشا . وكانت بين الأمير بشير ودرويش باشا عداوة يعود سببها الى أن درويش باشا طمع في البقاع ، وهو تحت سيطرة الأمير ، فأرسل عساكره إليه في ١٨٢٠ لتثبيت دعواه . لكن رجال الأمير تصدوا لعساكر الوالي وردوها مقهورة على أعقابها. وحين وقع النزاع بين درويش وبين عبدالله في السنة التي تلت ، سارع الأمير بشير الى تأييد عبد الله ، ظناً منه أن الباب العالي سيفعل ذلك أيضاً . وبلغت به الحماسة لإظهار ولائه لوالي عكا انه سار على رأس رجاله لمهاجمة دمشق ، نزولاً على طلب حليفه ، فسحق عساكر درويش باشا في معركة المزة في ٢٦ ايار ١٨٢١ . لكن الأمير أخطأ التقدير . فما ان انجلت نتيجة تلك المعركة حتى تدخل الباب العالي ، فندد بعبد الله باشا وأمر بنقله من عكا ، وأضيفت ولاية عكا الى درويش باشا . وإذ أبى الأمير مصالحة درويش على شروطه ،

اختار لنفسه مغادرة البلاد الى مصر ، تاركاً إمارة لبنان لنسيب له يدعى عباس شهاب .

وكان ايضاً ان رفض عبدالله باشا الانصياع لاوامر الاستانة . وعندما زحف ولاة دمشق وحلب واضنه لمحاصرته في عكا ، في أيلول ١٨٢٢ ، استعان بمحمد علي ، والي مصر ، راجياً إليه التدخل لمصلحته لدى الباب العالي . وكان بشير الثاني ، في هذه الأثناء ، قد نزل القاهرة في ضيافة محمد علي ، فناشده بنفسه نصرة حليفه . ونزلت الاستانة عند رغبة محمد علي ، فصفحت عن عبد الله باشا . وغادر الأمير بشير مصر ، حاملا الى حليفه في عكا قرار إعادة تعيينه . ومن هناك عاد الى لبنان .

وكان محمد علي باشا (١٨٠٥ –١٨٤٩) في ذلك الحين أقوى موالي السلطان ، إذ كان له جيش مدرب وأسطول تحت إمرته . وكان قد قهر الوهابيين في الجزيرة العربية ، كما ذكرنا آنفاً ، فأسدى بذلك خدمة كبيرة للسلطان . وطمع محمد علي في بلاد الشام ، كما طمع فيها حكام مصر من قبله ، فأخذ يوطد صلاته بأقوى شخصيتين في المنطقة ، وهما بشير الثاني أمير لبنان ، وعبد الله باشا والي عكا . وداخل العثمانيين الشك بنواياه نحو بلاد الشام . ولعل في هذا ما يفسر قبولهم تدخله لصالح عبد الله في ١٨٢٢ ، إذ كانوا يعتقدون أن والياً قوياً في عكا يجعل الجهة الجنوبية من بلاد الشام في مأمن من المصريين . غير أن محمد علي لم يكن قد وضع ، بعد ، خطة لضم بلاد الشام . أضف الى ذلك أن اليونانيين رفعوا لواء الثورة ضد العثمانيين في ١٨٢٠ – ١٨٢١ ، وكان على والي مصر أن ينجد سيده السلطان محمود الثاني (١٨٠٧ – ١٨٣٩) لقمع تلك الثورة . وفيما كان بشير الثاني لايزال ضيفاً على محمد علي في مصر ، عقد اتفاقاً مع مضيفه يتضمن ، في الجملة ، وعداً بإمداد حملته على اليونان بعشرة آلاف مقاتل لبناني ، إذا ما لزم الأمر .

ولما عاد بشير الثاني الى لبنان ، صديقاً وحليفاً لمحمد علي ، شعر

بأنه من القوة بحيث ينصرف الى القضاء على من تبقى من خصومه ، وفي طليعتهم حليفه السابق الشيخ بشير جنبلاط . إذ كان الشيخ قد سعى في غياب الأمير الى منع عودته ، متآمراً في ذلك مع عباس شهاب ، الأمير المؤقت . وكان بشير الثاني على علم تام بهذه الدسائس ، مما أقلق بال الشيخ وسبب له الخوف الشديد . فما ان وصل الأمير بشير الى قصره في بيت الدين ، عائداً من مصر ، حتى هرع إليه الشيخ بشير معلناً دوام صداقته وخضوعه . لكن الأمير لم يستقبله بترحاب ، بل رد على تحياته ومجاملاته بالتوبيخ والمغالاة في طلب المال . وإذ أبى الشيخ النزول على طلبه، فرّ هارباً الى حوران . فما كان من الأمير إلا أن زحف على المختارة ، معقل الأسرة الجنبلاطية ، فهدم قصر الشيخ هناك ، ثم صادر أملاكه في الشوف . ولما علم بشير جنبلاط بما حدث ثارت ثائرته وعاد الى لبنان ، مصمماً على الثورة . وللحال التف حوله عدد من المشايخ والأمراء ، فأعلن العصيان على الأمير في أوائل كانون الثاني ١٨٢٥ . على أن ثورة الشيخ بشير باءت بالفشل . ذلك أن الثوار ، وقد توجهوا من المختارة نحو بيت الدين ، عجزوا عن الصمود أمام رجال الأمير . وهرب الشيخ بشير الى دمشق مع من بقي معه من الأنصار . فما ان وصل دمشق حتى اعتقل ، ثم اقتيد الى السجن في عكا ، حيث أمر عبد الله باشا بإعدامه خنقاً ، نزولاً عند رغبة الأمير بشير .

كان سقوط بشير جنبلاط حدثاً ذا أثر في تاريخ لبنان . فبقضاء الأمير بشير على منافسه القوي ، الواسع الثراء ، أصبح هو وحده السيد المطاع في لبنان . لكنه ، في الوقت نفسه ، قضى على الزعامة الدرزية الفعالة الوحيدة التي بقيت في البلاد . وبذلك سدد ضربة قاضية الى مكانة الدروز فيها . ولم يغفر له الدروز ذلك . وإذ ضعفوا وصاروا بلا قيادة ، أحجموا عن التعاون الفعلي في شؤون الإمارة ، منتظرين فرصة سانحة للثأر . ولئن صح القول بأن الأمير الشهابي المسيحي إنما سحق الشيخ الجنبلاطي الدرزي ، لا لأنه درزي ، بل

لأنه كان خصماً سياسياً عنيداً ، إلا أن الدروز حملوا الأمر على غير محمله . وما كانت سياسة الأمير بشير ، في ما بعد ، إلا لتجعلهم يمعنون في النظر إليه كعدو مسيحي لطائفتهم .

وفي هذه الأثناء ، كانت حرب اليونان ، في شبه جزيرة المورة ، تسترعي اهتمام العالم . وكان السلطان محمود الثاني ، كما ذكرنا ، قد استعان بتابعه محمد علي باشا لخوض غمارها . على ان اليونان ، وقد شدت أزرها الدول الكبرى ، توفقت الى الانفصال عن السلطنة العثمانية والحصول على الاستقلال . ولم ينل محمد علي من السلطان ، لقاء خدماته ، إلا جزيرة كريت . لأن بلاد المورة التي وعد السلطان بإسناد ولايتها الى إبرهيم ، نجل محمد علي ، لم تبق في يد السلطنة . وأبى محمود الثاني أن يعوض لمحمد علي عنها ولاية عثمانية أخرى . وألح محمد علي على أن يوليه السلطان بلاد الشام عوضاً عن المورة . وحين رفض السلطان طلبه هذا ، قرر والي مصر اجتياح البلاد الشامية بالقوة . ولتبرير ذلك، اصطنع خلافاً مع عبد الله باشا ، والي عكا ، وبعث إبنه إبرهيم في خريف ١٨٣١ لاحتلال البلاد . وفي ٢٣ تشرين الثاني ضرب إبرهيم الحصار على عكا .

وكان لزحف الجيش المصري على عكا رد فعل مباشر في لبنان ، نظراً الى صلة الود بين بشير الثاني وبين محمد علي . فما ان أقترب إبرهيم باشا من عكا حتى وقع الخصام بين الموارنة والدروز في البلاد . ونشب القتال بين الفريقين في دير القمر والمتن والبقاع ، فيما حاول الدروز تنظيم ثورة ضد الأمير بشير ، لإحراج إبرهيم باشا في زحفه . ولم يكن للدروز أي عذر لمثل هذا الإحراج ، إلا عداوتهم للأمير بشير . وهم لم يكتفوا بذلك ، بل إن عدداً من مشايخهم غادر لبنان للانضواء تحت لواء الجيش العثماني الزاحف لملاقات المصريين . اما الموارنة ، فاعتبروا الفاتح المصري صديقاً لهم ، كما اعتبره سائر نصارى بلاد الشام . وكان إبرهيم باشا كلما احتل بلداً ألغى القيود المفروضة على النصارى واليهود ووضعهم على قدم المساواة مع

المسلمين . وبهذا ظهر في نظر النصارى بمظهر المحرر ، خصوصاً في لبنان ، حيث زاد في تأييد النصارى للفاتح المصري معرفتهم بانه حليف الأمير.

وما ان بلغ إبرهيم باشا مدينة عكا حتّى دعا بشير الثاني الى نجدته . فتردد الأمير وحاول انتحال الأعذار ، لأنه خشي أن يتخذ موقفاً معادياً للباب العالي . ومما تذرع به ان البلاد في خطر نشوب حرب أهلية، وان ذلك يستدعي كامل اهتمامه. ورأى إبرهيم باشا ان يسمح لبشير الثاني ببعض الوقت ليحزم امره ، الا ان والده محمد علي كان أقل صبراً منه . فوجه الى الأمير كتاباً مقتضباً ، شديد اللهجة ، يذكره فيه ، صراحة ، بالوعود التي قطعها له ، ويهدده باجتياح لبنان إن هو تردد في البربها . وكان لهذا الكتاب أثره الحاسم . فما ان اطلع الأمير بشير عليه حتّى سارع الى تلبية دعوة إبرهيم باشا ، واضعاً رجاله وموارده كلها تحت تصرفه . وفي غضون السنين التسع التي تلت ظل الأمير عميلاً أميناً طائعاً لسادته المصريين ، ينفذ تعليماتهم وإن كانت ، في أحيان كثيرة ، مخالفة لرأيه

في هذه الأثناء ، كانت عكا تقاوم الحصار المصري ، فزود إبرهيم باشا بشيراً وأولاده بجنود مصريين لاحتلال المدن الأخرى على الساحل الشامي . فاحتل الأمير ، بسهولة ، صور وصيدا وبيروت . وحين قاومت طرابلس بعض المقاومة ، هب إبرهيم باشا بنفسه الى نجدة حلفائه اللبنانيين حتّى أخذوا المدينة . وكانت العساكر المصرية قد احتلت بيت الدين ودير القمر ، لحفظ الأمن في بلاد الشوف . وعندما سقطت عكا في ٢٧ ايار ١٨٣٢ واستسلم عبد الله باشا ، زحف إبرهيم باشا ، يرافقه بشير الثاني ، على دمشق لاحتلال بقية الأنحاء الشامية . وهرب الوالي العثماني من دمشق ، إلا ان القوات المصرية واللبنانية لحقت به الى حمص، حيث هزمته في تموز ١٨٣٢ . وهكذا انتهى الأمر ، الى حين ، بخضوع بلاد الشام كلها للسيطرة المصرية.

وكان الحكم الذي أقامه إبرهيم باشا في بلاد الشام ، أول الامر

على الأقل ، أفضل مما سبقه . فأنشأ الفاتح في البلاد إدارة حازمة ، ونظاماً فعالاً للأمن والعدل ، ومجالس تمثيلية في المدن والقرى الكبرى فسحت لأهالي البلاد مجال المشاركة في الإدارة . وبذل إبرهيم أيضاً جهده في محاربة المحسوبية والفساد ، وهما الآفتان اللتان اعتبر ان سكان « عربستان » يميلون اليهما بشدة (٢) . وحاول كثيراً رفع مستوى الشعب ، فأصر ، في الأخص ، على توطيد دعائم المساواة السياسية والاجتماعية بين النصارى والمسلمين . حتّى ليمكن القول بأن احتلاله بلاد الشام حرر النصارى هناك . فزال عنهم « الغيار » ، وأخذوا ينافسون المسلمين في ميادين التجارة التي كانت فيما سبق وقفاً عليهم وحدهم ، كتجارة الحبوب والماشية . وهكذا قويت شعبية إبرهيم باشا عند نصارى بلاد الشام ، فيما ضعفت عند المسلمين . إذ حرص هؤلاء على ان لا يشاركهم أهل الذمة بامتيازاتهم المتوارثة . وكم ازدادت نقمتهم حين رأوا المسؤولين المصريين يضربون صفحاً عن اعمال اتاها بعض النصارى استفزازاً للمسلمين .

على ان المحاسن التي جاء بها الأحتلال المصري لم تلبث ان اختلطت بمساوىء جعلت الحكم المصري في بلاد الشام حكماً ممقوتاً. فقد كانت نفقات الاحتلال باهظة . وزاد بناء الحصون عبر حدود الأناضول كثيراً في هذه النفقات . واثبتت بلاد الشام ، وقد أنهكتها قرون مديدة من الإهمال وسوء التدبير ، انها عبء ثقيل على كاهل أسيادها الجدد . حتّى ان الجزية المترتب عليها أداؤها للباب العالي كثيراً ما اضطرت الى ادائها مصر . فلم يجد إبرهيم باشا بداً من فرض ضرائب فادحة . وإذ بقي مفتقراً الى المال والرجال ، لجأ الى تدابير تعسفية يمقتها الشعب ، كالسخرة والتجنيد الإجباري . وكان بشير الثاني ، وقد اصبح عميلاً لمصر ، ينفذ أوامر إبرهيم باشا ، فيلحقه

(٢) **Asad J. Rustum**, ***Calendar of State Papers from the Royal Archives of Egypt relating to the affairs of Syria*** **(Beirut, 1940-43), II, pp. 69-70.**

ما حل به من نقمة الشعب . ووجد اللبنانيون في الضرائب الجديدة ما لا طاقة لهم عليه ، وفي السخرة ما لم يعرفوه في بلادهم من قبل . فازدادت نقمتهم على الحكم المصري وعلى الأمير بشير . وهكذا قل عن التجنيد الإجباري الذي أبغضه اللبنانيون كثيراً . فقد كان الدروز والموارنة جنوداً أشداء ، يهبون للقتال في سبيل أمرائهم إذا أهيبوا . إلا أنهم كرهوا الخدمة العسكرية النظامية ، خصوصاً في جيش من غير بلادهم . وكان الموارنة ، كنصارى ، يعتبرون أنفسهم معفيين من الخدمة في جيوش دولة إسلامية[٣]، سواء كانت هذه الدولة عثمانية أو مصرية . أما عقال الدروز ، فأبوا ان يخدم فتيانهم جنباً الى جنب مع جنود مسلمين في جيش واحد ، خوفاً على درزيتهم من الافساد . أضف الى ذلك ان الخدمة العسكرية هددت بالقضاء على طبقة الفلاحين اللبنانيين ، إذ كان من شأنها إبعاد أفضل عناصرها من المزارع والحقول ، للقتال في حروب لامصلحة لها فيها .

وفي ١٨٣٤ وقعت أولى حركات التمرد على الحكم المصري في بلاد الشام . كان ذلك في فلسطين وناحيتي طرابلس واللاذقية . ونجح إبرهيم باشا ، بمعونة الأمير بشير ، في قمعها جميعاً . إذ قاد الأمير جنوده بنفسه على فلسطين ، وأوفد ابنه خليل الى طرابلس ، ثم الى اللاذقية . فكان المتمردون في كل مكان يجبرون على إلقاء السلاح والانخراط ، على الفور ، في الجيش المصري .

ثم التفت إبرهيم باشا الى لبنان ، فطالب بتجنيد ألف وستمائة نفرمن الدروز للخدمة في الجيش المصري مدة خمس عشرة سنة . واحتج الأمير بشير على ضخامة العدد ، فانخفض الى النصف . ولاقى

---

(٣) احجمت الدول الإسلامية ، تقليدياً ، عن تجنيد اهل الذمة ، من نصارى ويهود . وأفتى المشترعون في ما بعد ان الجزية التي يدفعها هؤلاء هي بمثابة اعفاء لهم من الخدمة العسكرية . وعندما سوى الاصلاح العثماني بين أهل الذمة والمسلمين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بقي للنصاري واليهود حق دفع « البدل » عن الجندية .

الأمير ، مع ذلك ، مشقة في تنفيذ الطلب المصري . فحين دعي الدروز الى إرسال ثمانمئة من فتيانهم للخدمة العسكرية ، اضطربوا اضطراباً شديداً ورفضوا تلبية الدعوة . وفي هذه الأثناء ، شاع ان إبرهيم باشا ينوي تجنيد ألف وخمسمئة من النصارى ، فثارت ثائرة هؤلاء أيضاً . وأعلن البطريرك الماروني ، على الفور ، عزمه على مقاومة هذا التجنيد، مهدداً بالاستنجاد بفرنسا . واستخدم القناصل الأوروبيون في بلاد الشام مختلف أنواع الضغط على إبرهيم باشا لحمله على الإقلاع عن مضايقة النصارى . لكن أحداً لم يحرك ساكناً بشأن الدروز . ذلك ان قضية تجنيدهم لم تكن كتلك . إذ كان محمد علي ، نظراً الى استهتار الدروز ومقاومتهم العنيدة للحكم المصري وميلهم الدائم الى العصيان، عازماً، مهما كلف الأمر، على كسر شوكتهم واستخدامهم في جيشه . ولم يكن بشير الثاني راضياً عن معاملة الدروز مثل هذه المعاملة ، علماً منه بعواقبها الوخيمة . لكن مشيئة محمد علي هي التي فازت . فما كاد ينقضي صيف تلك السنة حتى استطاع الأمير اللبناني ان يزود إبرهيم باشا بألف نفر من الدروز . ورضي إبرهيم ، مراعاة لخواطر الدروز ، بتنظيم هؤلاء المجندين في فرقة خاصة ، بمعزل عن بقية الجيش .

وما ان تم ذلك حتى ألح محمد علي على ولده بتجريد الدروز من السلاح ، بحجة أنهم قاوموا أوامره بالتجند في جيشه . ولم يتلق إبرهيم ، في أول الأمر ، قرار أبيه هذا بالارتياح . إذ كان الدروز عوناً له على المتمردين في فلسطين واللاذقية في السنة الفائتة ، وهولذلك حرص على جسن نيتهم . لكنه ، من جهة أخرى ، لم يجد في سلوكهم عموماً ما يشجعه على الركون إليهم . وإنما داخله الشك في أنهم كانوا على صلة خفية بالعثمانيين . لذلك ، فحين أصر محمد علي على تجريدهم من سلاحهم ، انتهى الأمر بإبرهيم الى القبول . فسار على رأس قوة من جنوده الى الشوف لهذا الغرض ، في خريف ١٨٣٥ ، ودعا بشير الثاني الى معونته . ورضخ الأمير مرة ثانية لمشيئة محمد علي ،

فناشد الدروز والنصارى في المنطقة ان يسلموا سلاحهم بدون مقاومة .

وفي هذه الأثناء ، كان الاحتلال المصري لبلاد الشام قد أحدث تغيراً خطيراً في الوضع الدولي ، مما وجه المسألة الشرقية وجهة جديدة . ففي ايار ١٨٣٢ ، حين سقطت عكا في أيدي المصريين ، أعلن الباب العالي ان محمد علي قد خرج على السلطة ، وأرسل جيشاً لطرد ابنه إبرهيم من البلاد الشامية . واصطدم إبرهيم بالجيش العثماني في عقبة بيلان ، في جبل اللكام ، في ٢٩ تموز ، فهزمه شر هزيمة . ولحق إبرهيم بشراذم العثمانيين داخل الأناضول ، والتقى في قونية قوات عثمانية أخرى أرسلت لمحاربته ، فسحقها في ٢١ كانون الأول . وتابع زحفه الى كوتاهية ، حتى كاد يصل الى بروسة، في أقصى غرب الأناضول . وبدا ان الاستانة نفسها أصبحت تحت رحمته . لكن روسيا تدخلت على حين غرة . وكان قد سبق للسلطان محمود الثاني ، عقب الهزيمة الأولى ، أن استنجد بالدول الكبرى للوقوف في وجه الخطر المداهم، فلم تنجده من هذه الدول إلا روسيا. إذ كانت بريطانيا منهمكة في شؤونها الداخلية والأوروبية ، وفرنسا متحمسة في العلانية لفوز محمد علي . إذ كان الفرنسيون ينظرون الى والي مصر كأنه خليفة بونابرت الروحي في مصر . وهكذا ، ففي شباط ١٨٣٣ أرسل الروس أسطولاً بحرياً الى الاستانة .

وهال بريطانيا وفرنسا ظهور البوارج الحربية الروسية في الاستانة فسارعتا الى إقناع السلطان بالانضمام إليهما في مطالبة روسيا بالانسحاب. لكن الروس أصروا على الرفض ما لم تغادر القوات المصرية برّ الأناضول . ووجد محمد علي أن الفرصة سانحة للمساومة ، فطالب بالولايات الشامية وبعض البلاد المجاورة لها لقاء عودته من حيث اتى . وإذ حرصت بريطانيا وفرنسا على أن ينسحب الروس سريعاً من الاستانة، ضغطتا على السلطان لقبول شروطه. فتم الاتفاق في ٨ نيسان ١٨٣٣ ، في كوتاهية ، على أن يجلو إبرهيم باشا عن الاناضول ، لقاء التنازل لمحمد علي عن الولايات الشامية . لكن روسيا رفضت ان

تستدعي بوارجها الحربية من الاستانة إلا بشروط خاصة . وبعد ثلاثة أشهر من المفاوضات المرهقة ، أجبر السلطان محمود على ان يدفع للروس ثمن اسراعهم الى مساعدته معاهدة خونكار إسكله سي ، في ٨ تموز ١٨٣٣ . وفي هذه المعاهدة بلغ النفوذ الروسي أوجه في السلطنة العثمانية . إذ نصت إحدى موادها السرية على ان الباب العالي يعد بمساعدة الروس ، عند الحاجة ، بإغلاق مضيق الدردنيل في وجه أساطيل أي من الدول الأخرى .

ولم تطمئن بريطانيا وفرنسا، في قليل أو كثير ، الى هذه المعاهدة. إذ كان واضحاً لهما أن وقوع أي اصطدام بين الباب العالي وبين محمد علي يؤدي ، بموجب نصوص المعاهدة ، الى عودة الروس الى مياه الاستانة . لذلك سعت بريطانيا الى تفادي وقوع مثل هذا الاصطدام بالحد من مطامح محمد علي . اما فرنسا ، فصممت على تأييد مطالب والي مصر ورفض قبول أية تسوية على حسابه . وكان من شأن هذا الاختلاف بين بريطانيا وفرنسا في سياستيهما المشرقية أنه أملى ، في السنين التي تلت ، تطور الأحداث في البلاد الشامية .

وكان ان بدأت بريطانيا نشاطها السياسي في بلاد الشام ، على نحو جدي ، في أوائل ١٨٣٥ ، حين وصل ريتشارد وود الى بيروت من الاستانة ، حيث كان يعمل في السفارة البريطانية . وكان هدف وود الأول ان يبعد بشير الثاني عن محمد علي. اذلم يكن اثر الأمير اللبناني في شؤون البلاد الشامية خافياً على أحد. وكان الأمير ، بوقوفه الى جانب محمد علي في ١٨٣١ ، هو الذي سهل إخضاع تلك البلاد للسيطرة المصرية . إذاً كان لابد للوقيعة بين الحليفين من ان تؤدي الى إحراج مركز المصريين في بلاد الشام . وإذ تلقى الأمير مقترحات وود بتردد ، حملها هذا الأخير الى بشير آخر من الشهابيين ، هو ابن أخ الأمير السابق يوسف ، ونسيب قريب للأمير الحاكم . وأظهر بشير هذا استعداداً طيباً للتعاون مع البريطانيين ، شرط ان يمدوه بالمعونة الكافية . فوعده وود بذلك . وبعد ان تم الاتفاق بين الفريقين ، استمر وود

مقيماً في لبنان سنة أخرى ، قضاها في تشجيع الدروز على بشير الثاني وحليفه إبرهيم باشا ، كما قضاها ، وهو الكاثوليكي البريطاني ، في محاولة عسيرة لإبعاد الموارنة عن فرنسا .

ولم يطل الوقت حتّى حدثت قلاقل جديدة في المنطقة أنذرت بتجديد الأزمة . وقد كان اتفاق كوتاهية نهاية جولة أولى بين السلطان العثماني وتابعه المصري، انتصر فيها الأخير . لكن اياً منهما لم يعتبره تسوية دائمة . ففيما طمح محمد علي الى الاستقلال التام عن الباب العالي، عزم السلطان محمود الثاني على الأخذ بالثأر . وإذ كان السلطان يدرك تفوق تابعه العسكري ، بدأ يتهيأ للجولة الثانية بإعادة تنظيم جيشه تنظيماً تاماً . أمّا محمد علي ، فعمد الى تدعيم حدوده في شمال بلاد الشام وزيادة قواته العسكرية بالتجنيد الإجباري. فما كاد انينتهي من ذلك في ١٨٣٧ حتّى أرسل الى إبرهيم باشا أمراً بتطبيق قانون الجندية على دروز حوران والمسلمين من ابناء العشائر في بقية الأنحاء الشامية .

وكان ردّ الفعل على هذا الإجراء فورياً ، فوجد إبرهيم باشا نفسه وجهاً لوجه أمام حركة عصيان درزية شملت حوران وأرسل المصريون ، في الحال، قوة من دمشق لسحق العصاة . غير ان الجنود المصريين ارتدوا خاسرين . واحتاط الدروز للأمر ، فتركوا ديارهم في حوران وانسحبوا الى اللجا ، وهوقفر بركاني واسع تسهل فيه المقاومة . ثمّ ما لبث أن انضم إليهم دروز آخرون من الشوف ووادي التيم ، ومسلمون من جبل نابلس في فلسطين . وفي الأشهر الأولى من ١٨٣٨ ، جرد المصريون على العصاة حملتين متواليتين ، كان العصاة في كلتيهما يستدرجون الجنود المصريين الى أوعرمناطق اللجا ،ثمّ ينقضون عليهم هناك ويهلكون منهم الكثير . وشددت هذه الانتصارات من عزائم الدروز ، فأخذوا يهددون دمشق ويحرضون القرى المحيطة بالمدينة على العصيان . ولبّى دروز وادي التيم نداء ابناء طائفتهم في حوران ، فأعلنوا عصيانهم في أوائل ربيع تلك السنة ، يساندهم الدروز في بقية المناطق اللبنانية . وكان يقود العصاة في وادي

التيم زعيم منهم يدعى شبلي العريان من راشيا ، وهو الذي كان ، في مطلع السنة ، يحارب المصريين في اللجا . ووجد العريان اعواناً في ناصر الدين العماد ، وحسن جنبلاط ، وغيرهما من مشايخ الدروز الذين غادروا الشوف مع أتباعهم لنجدة دروز وادي التيم ، وربما كان ذلك برضى الأمير بشير. ذلك ان التقاليد اللبنانية لم تكن تجيز للأمير ان يمنع رعاياه الدروز من حمل السلاح ذوداً عن شرفهم ، أو نصرة لبني قومهم . أو لعل الأمير رأى الخير في جلاء ذلك العدد الكبير من مناوئيه الدروز ، ولو موقتاً ، عن الشوف ، حيث كانوا يقلقون راحته في الأيام الأخيرة . غير ان الأمير لم يستطع ان يبقى طويلاً بمعزل عما يجري . إذ سرعان ما وجد المصريون أنفسهم عاجزين ، بمفردهم ، عن مجابهة العصيان ، مما حدا إبرهيم باشا الى ان يطلب من الأمير ان يرسل إبنه خليل على ر أس أربعة آلاف مقاتل من نصارى لبنان للاشتراك في العمليات العسكرية في حوران ووادي التيم ضد المتمردين الدروز .

وكان هذا الطلب يتنافى تماماً مع ما درجت عليه تقاليد الإمارة اللبنانية . فقد كانت هذه التقاليد تحذر كل التحذير من وقوع اصطدام مباشر بين الطوائف، وخصوصاً بين الدروز والموارنة . وكان بشير الثاني يعلم كل العلم ان العودة عن هذه السياسة التقليدية قد تؤدي الى عواقب وخيمة ، خصوصاً وقد دخل في روع الدروز ان الأمير كان مسيحياً ، وانه كان ، الى حد ما على الأقل ، عدواً لهم . ورأى الأمير ان إرسال جنود نصارى ، بقيادة نجله ، لمحاربة الدروز لم يكن إلاّ مجازفة تؤدي الى إثارة الأحقاد الطائفية وزوال ما تبقى من الولاء الدرزي للإمارة . لكنه لم ير بدأ من إطاعة إبرهيم باشا والنزول على طلبه . وللتقليل من خطر هذه المجازفة ما أمكن ، أشار على إبنه خليل بأن يمارس حرية التصرف في القتال الى أقصى حد . واختار الأمير رجلاً مسيحياً على معرفة بوادي التيم ، يدعى جرجس الدبس ، ليعمل دليلاً لأبرهيم باشا في حملته تلك . وحرص جرجس هذا على

ان يحيط الدروز علماً بتحركات الجيش المصري ، بل أنه غالباً ما أعطى المصريين ، عن قصد ، توجيهات مضللة .

وفي مطلع صيف ١٨٣٨ ، زحفت قوات إبرهيم باشا والأمير بشير معاً على وادي التيم . وقاوم الدروز ، بقيادة ناصر الدين العماد وحسن جنبلاط وشبلي العريان ، مقاومة ضارية أوقعت بالقوات الزاحفة خسائر فادحة . غير ان الدروز لم يكن لهم ما كان لأعدائهم من العدة والعدد . فداهمهم المصريون من ثلاث جهات ، تشد أزرهم قوات إضافية من نصارى لبنان بقيادة الأمير خليل ، ومن مسلمي المناطق الفلسطينية . وتراجع الدروز صعداً في جبل الشيخ حتى بلغوا قرية شبعا ، وهي آخر مكان آهل على سفح الجبل . وهناك ألقوا سلاحهم ، آخر الأمر ، واستسلموا بشروط هينة . وذهب جرجس الدبس بهذه الشروط نفسها لمفاوضة العصاة الآخرين في حوران .

أعربت حركة التمرد الدرزية عن النقمة العامة في بلاد الشام على الحكم المصري ، مما شجع السلطان محمود الثاني ، في ١٨٣٨ ، على الإسراع بوضع خططه الرامية الى الثأر من محمد علي . وإذ لم يصغ الى مشورة الدول الكبرى ، شن هجوماً على محمد علي ، عبر الفرات ، في ربيع ١٨٣٩ ، فأسفر هذا الهجوم عن كارثة . إذ ما كادت القوات العثمانية تخترق الأراضي الشامية حتى بددها إبرهيم باشا في معركة النزب وأسر منها نحواً من خمسة عشر ألف جندي ، كما غنم الأسلحة والمؤن . وحدث في الوقت ذاته ان استسلم الأسطول العثماني ، بخيانة ، لمحمد علي في الإسكندرية . وتوفي محمود الثاني قبل ان يصله نبأ الهزيمة والخيانة . وسارع ابنه وخلفه عبد المجيد ، البالغ من العمر ستة عشر عاماً ، الى إجراء مفاوضات مباشرة مع محمد علي . واشترط محمد علي ، ثمناً لعقد الصلح ، ان يصبح الحكم في بلاد الشام ومصر حقاً وراثياً لسلالته .

وكاد الفتى عبد المجيد يقبل بشروط محمد علي لو لم تصله ، في

٢٧ تموز ١٨٣٩ ، مذكرة مشتركة من الدول الكبرى تطلب قطع المفاوضات الجارية على الفور . لكن هذه الدول ، وقد أجمعت على التدخل في الأمر ، لم تجمع على اتباع نهج موحد . فقد عزمت بريطانيا ، وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا ، عزماً أكيداً على الحؤول دون انهيار السلطنة العثمانية ، بحيث يحل محلها — وهي الضعيفة — امتداد حكم محمد علي القوي الى الشرق الأدنى . ورأت فرنسا غير ذلك ، فآثرت الاستمرار في تأييد محمد علي ، على أمل في ان يضمن لها نجاحه مقام الصدارة في المنطقة . وطالت المفاوضات ، لكن فرنسا لم تبدل موقفها . فما كان من الدول الأخرى إلا ان انفردت بالعمل . فعقدت مع الباب العالي ، في ١٥ تموز ١٨٤٠ ، معاهدة لندن . وفيها عرضت الدول على محمد علي ولاية مصر وراثياً ، وولاية عكا مع الجهات الشامية الجنوبية مدى الحياة ، على ان يعلن قبوله هذا العرض في مدة عشرة أيام . فاذا لم يفعل ، تسحب الدول عرضها الخاص بولاية عكا . أما إذا لم يجب في مدة عشرين يوماً ، تسحب الدول عرضها بكامله ، تاركة للسلطان حرية اتخاذ الإجراء الذي يشاء .

وثارت ثائرة فرنسا على هذه المعاهدة . لكن فرنسا ، كما قدر وزير الخارجية البريطانية اللورد بالمرستون ، لم تكن على استعداد للمغامرة بحرب مع الدول الأوروبية في سبيل محمد علي . ثم إن الدول الأخرى كانت قد شرعت باتخاذ تدابير احترازية . فأمرت بريطانيا أسطولها في البحر الأبيض المتوسط بقطع جميع المواصلات البحرية بين مصر والموانىء الشامية . وفي ١١ آب ، ظهرت البوارج البريطانية والنمساوية في مياه بيروت .

وكانت بريطانيا وحليفاتها على اتصال مباشر بجميع العناصر الناقمة على الحكم المصري في الأنحاء الشامية ، وعلى رأسهم الدروز . وكان الشيعة في جبل عامل قد أعلنوا العصيان في خريف ١٨٣٩ ، فأخضعهم المصريون بمعونة الأمير بشير . وما كان عام ١٨٤٠ حتى أقلع النصارى اللبنانيون ، آخر الأمر ، عن تأييد الحكم المصري . ذلك ان

إبرهيم باشا في ١٨٣٨ جند ، كما ذكرنا ، أربعة آلاف من النصارى لمحاربة الدروز في حوران ووادي التيم . ثم انه ، عقيب معركة النزب ، أصدر أمره بتجريد نصارى لبنان من السلاح . فقد كان يخشى ، إذا ما بقي هؤلاء على سلاحهم ، ان ينضموا الى الدروز والمسلمين في ثورة شاملة ضده ، كما كانت تأمل بريطانيا .

فحين كان ريتشارد وود في لبنان في ١٨٣٦ ، توفق الى اجتذاب عدد من النصارى الى الجانب العثماني ، وعلى رأسهم البطريرك الماروني يوسف حبيش . وكان وود قد أعطى ، باسم الباب العالي ، وعداً بالحفاظ على إمارة مارونية في لبنان تتمتع باستقلال ذاتي وبضرائب مخفضة . وفي مطلع ١٨٤٠ ، حين كانت الأزمة الدولية في اوجها ، ظهر في لبنان وسوريا عدد من العملاء الأوروبيين ، مهمتهم إثارة الخواطر ضد المصريين . وسرت اشاعة بأن الدول الأوروبية ستتدخل في الصراع بين السلطان ومحمد علي . وشرع محمد علي يتهيأ للمقاومة ، فزاد عدد جنوده وعمد الى تنظيم فرق عسكرية جديدة . ولهذا الغرض ، جند عدداً من الطلاب اللبنانيين الذين كانوا يدرسون الطب في القاهرة . ولما ترامى النبأ الى مسامع اللبنانيين قامت قيامتهم ، خصوصاً وقد أشيع ان محمد علي عزم على تجنيد النصارى والمسلمين جميعاً . واشتد الذعر حين وصلت إمدادات مصرية الى بعلبك وطرابلس ، وحين افرغت باخرة مصرية حمولتها من البزات العسكرية المصرية في مرفأ بيروت . وفي تلك الأثناء ، أمر إبرهيم باشا بجمع السلاح من ايدي النصارى . وكان هذا الإجراء غالباً ما ينذر بفرض الخدمة العسكرية . فما كان من النصارى إلا ان صمموا على المقاومة ، مهما كلف الامر ، حتى لو اضطروا الى الوقوف مع الدروز والشيعة والمسلمين جميعاً في وجه الأمير .

وفي أواخر ايار ١٨٤٠ ، دعا بشير الثاني نصارى دير القمر ودروزها الى تسليم سلاحهم ، نزولاً على أوامر محمد علي . وكان هؤلاء أوفر أهل الشوف سلاحاً . لذلك كان البدء بتجريدهم من

السلاح يسهل على الامير أمر تجريد سائر سكان البلاد . على ان أهالي دير القمر أبوا إطاعة الأمير بدون مقاومة . ففي ٢٧ ايار ، تنادى ممثلون عن الدروز والموارنة والروم الكاثوليك الى الاجتماع في خلوة درزية وأقسموا على المقاومة بالقوة . ولم يحفل بشير الثاني بالأمر ، إذ اعتبره حادثاً محلياً يمكن تسويته بالمفاوضة . لكن الأمير ما لبث أن أدرك ان الحادث لم يكن ، في قليل أو كثير ، حادثاً محلياً يسوى بالوعود ومعسول الكلام . إذ سرعان ما انتشرت المقاومة المسلحة من دير القمر الى جميع أنحاء لبنان . وقبل ان يستفيق بشير الثاني أو إبرهيم باشا على حقيقة الأمر ، كانت البلاد كلها في ثورة .

الفصل الثالث

نهاية الإمارة

١٨٤٠ - ١٨٤٢

لعبت القوى السياسية الخارجية دوراً خطيراً في إثارة حركة التمرد التي وقعت في لبنان في ١٨٤٠ . لكن هذه الحركة لم تكن ردة فعل على الأحداث الخارجية فقط . ذلك أنها عكست ، الى جانب صلتها بالمسألة الشرقية ، أزمة اجتماعية داخلية معقدة لاحت بوادرها لسنوات ، فقربت بين الفلاحين والمشايخ الإقطاعيين في وجه الخطر الداهم المشترك . ففيما انتفض الفلاحون الموارنة والدروز ضد الاضطهاد والظلم والسيطرة المصرية الممقوتة ، ثار المشايخ لاستعادة ما فقدوه في عهد الأمير بشير الثاني من امتيازات وحقوق ومكانة . على أن هؤلاء جميعاً رموا في مسعاهم الى غاية واحدة هي الخلاص من حكم الأمير بشير وحليفه إبرهيم باشا . فكان لوحدة مسعاهم ، بالإضافة الى ما تلقوه من تشجيع خارجي ، الفضل في تعزيز حركتهم هذه وجعل نجاحها في حيز الإمكان .

كان لزاماً على الأمير بشير ، في إرسائه قواعد الحكم على أسس من النظام والأمن ، وفي توطيد مكانته الشخصية ، أن يسحق نفوذ تابعيه من الإقطاعيين ، إما مباشرة بالقوة والعنف ، أو مداورة بتحريض فئة منهم على أخرى . وفي ذلك استطاع أن يصيب قدراً كبيراً من النجاح ، بفضل التأييد الذي لقيه من ولاة عكا ، ثم من محمد علي ، والي مصر . لكن سياسة الضغط والعنف التي اتبعها جعلت اعتماده على موازرة الأسر الأقطاعية مستحيلاً حين احتاج اليها في

نهاية الأمر . بل إن هذه الأسر الإقطاعية هي التي تطوعت . وقد أغرتها أيدي المعونة الخارجية الممدودة اليها ، بتنظيم المقاومة المسلحة ضده في ١٨٤٠ . وكانت أسرة أبي نكد ، التي لحقها من الأمير أبلغ الأذى ، هي أول من رفع لواء العصيان ، في اوئل تلك السنة ، في دير القمر . أما الفلاحون ، فكانوا اول الامر ، في اغلبيتهم ، من انصار الأمير لأنه ، بكسر ه شوكة المشايخ ، أنقذهم من الظلم الذي كان ينزله هؤلاء بهم . الاانهم لم يجدوا بداً ، بعد ان ارهقهم الامير بالضرائب وفرض عليهم نظام السخرة والتجنيد الإجباري في عهد السيادة المصرية على البلاد ، من معاداته والانضمام الى المشايخ في التمرد عليه . وكانت حركة التمرد في عزّ اكتمالها ، وقادتها على صلة حميمة بالعملاء البريطانيين وسواهم من الأوروبيين ، حين أمر إبرهيم باشا بشير الثاني بتجريد نصارى لبنان من السلاح . فكان هذا الاستفزاز سبباً مباشراً لوقوع الأزمة .

أما الآن وقد تألب الموارنة والدروز ، فلاحين ومشايخ على السواء ، ضد بشير الثاني ، فلم يبق امامه للاحتفاظ بسلطته إلا الاعتماد الكلي على تأييد المصريين . وتولت فرنسا الانتصار له ، على الصعيد الدولي ، لتحالفها مع مصر . أما على الصعيد الداخلي اللبناني ، فلم تسمح لها صداقتها التقليدية للموارنة والدروز بمساندة الأمير ضدهم في العلانية . بل كل ما استطاعت فعله ، في مثل هذه الحال ، هو التوسط بين الجانبين لمنع انتشار العصيان من جهة ، ولإقناع إبرهيم باشا بالتساهل من جهة أخرى . وفي الوقت نفسه ، كان الباب العالي وبريطانيا يمدان العصاة بالتشجيع ، لعزم العثمانيين ، بتأييد البريطانيين الفعلي ، على طرد إبرهيم باشا من بلاد الشام ، ثم اغتنام هذه الفرصة لتقويض دعائم الإمارة اللبنانية . وقد كانت الفرصة سانحة حقاً . إذ كانت هذه الدعائم ، منذ مطلع العهد العثماني ، تستند الى ولاء اللبنانيين لأمرائهم والتفافهم ، فلاحين واسياداً ، حولهم في الأيام العصيبة . لكن الأمير اللبناني ، في ١٨٤٠ ، وقف

وحيداً أمام شعبه الذي ناصبه العداء . فلا عجب إن بادرت السلطنة العثمانية ، مع حليفتها بريطانيا ، الى شد أزر الخارجين على ولاءهم للأمير وإمدادهم بالسلاح وما إليه . وهكذا فعلت روسيا والنمسا : الأولى لتوطيد مكانتها كحامية الروم الأرثوذكس في بلاد الشام ، والثانية لاستغلال حراجة موقف فرنسا في سبيل الحلول محلها كحامية للطوائف الكاثوليكية في لبنان .

وكان وضع بشير الثاني وإبرهيم باشا ، منذ بدء حركة التمرد ، وضعاً يائساً . فما أن تنادى متمردو دير القمر ، في ٢٧ أيار ، لمقاومة تجريدهم من السلاح حتى هبت البلاد بأسرها الى مناصرتهم . وفي ٤ حزيران، اجتمع قادة المتمردين جميعاً، من نصارى ودروز ومسلمين، في انطلياس لبحث شكاويهم وتنظيم مقاومتهم . وتوالت اجتماعات مماثلة في بقية أنحاء البلاد ، أجمع الذين حضروها على المطالبة بوقف الأوامر الصادرة بتجنيدهم وتجريدهم من السلاح ، وبألغاء نظام السخرة والضرائب المرهقة . وحين رفض إبرهيم باشا قبول هذه المطالب ، حزم المتمردون أمرهم على الثورة المسلحة ، فشملت جميع أنحاء لبنان في منتصف حزيران . وشددت معاهدة لندن ، المعقودة بعد ذلك التاريخ بأقل من شهر ، من عزيمة المتمردين ، فتطلعوا بأمل الى معونة مباشرة من جانب الدول الكبرى . وفي هذه الأثناء ، فشلت المساعي الأولى التي بذلها بشير الثاني للحد من انتشار العصيان ، أو لبذر بذور الشقاق بين صفوف القائمين به .

كان معظم المتمردين ، في بادىء الأمر ، من نصارى ودروز الشوف وكسروان . وكانت قواعدهم الرئيسية بيروت ، ودير القمر ، وجزين . لكن سرعان ما انضم الى الثورة شيعة بلاد بعلبك ، ثم سنة طرابلس ونصارى شمال لبنان . وإذ تسلح هؤلاء جميعاً بالبنادق القديمة ، والسيوف ، والخناجر ، بل بالفؤوس والمناجل ، انتظموا عصابات قطعت مسالك الجبل وسدت الطرق الى بيروت وصيدا ودمشق . وتوفق الثوار الى عزل القوافل المصرية ومهاجمتها. وعجز

بشير الثاني عن أن يضع حداً لما كانوا ينزلونه من أذى . ففي مناسبات عديدة حاول الثوار قطع المياه عن بيروت ، فيما احتلوا المطاحن المائية القائمة حول المدينة لتجويع الحامية المصرية فيها . وحين يئس إبرهيم باشا من قدرة بشير الثاني على الوقوف في وجه حركة التمرد هذه ، أعلن جبل لبنان في حالة حصار ، واتخذ إجراءات صارمة لمنع وصول السلاح والمؤن الى المتمردين . وبلغ الحزم في تطبيق هذه الإجراءات أن العصابات الثائرة ، وقد هددها خطر الجوع والانخذال ، فقدت أملها وسارعت الى التفرق . ثم لم يلبث بشير الثاني أن استطاع القضاء على ما تبقى من شراذمها . فألقى اليد على زعمائها ونفاهم الى صعيد مصر .

لكن نجاح بشير الثاني لم يدم طويلاً . فقبل أن يُبلّغ محمد علي رسمياً أحكام معاهدة لندن ، أخذت البوارج الحربية البريطانية والنمساوية تتوافد الى شواطىء بيروت في أوائل آب ، مهددة بالتدخل. وفي ذلك الحين كان ريتشارد وود وسائر عملاء الدول الحليفة قد استأنفوا نشاطهم في لبنان ، ساعين الى الاتصال من جديد بزعماء الثورة اللبنانيين وحثّهم على المقاومة وعدم الاستسلام . وعندما رفض محمد علي قبول احكام معاهدة لندن في حينه ، اتخذت الأحداث اتجاهاً أكثر خطورة . ففي ١١ أيلول ، دعا قائد القوات الحليفة في مياه بيروت ، السير تشارلز نابير ، قائد القوات المصرية في لبنان الى تسليم بيروت على الفور . وإذ رفض الانذار ، قصفت البوارج الحليفة بيروت بالمدافع . وفي الوقت نفسه ، كانت قوات عثمانية وبريطانية ونمساوية ، يبلغ عددها نحو ثمانية آلاف وخمسمئة جندي ، قد نزلت شاطئ خليج جونية ، حيث انضمت إليها عصابات الثوار التي تجرأت الآن فخرجت من مخابئها .

ورأى المصريون ، بعدما ضربت بيروت بالمدافع ونزلت القوات الحليفة جونية ، أن ينسحبوا من المدن الساحلية الى التلال . فتمركزوا في الحدث ، جنوب بيروت . وفي خلال أسبوعين ، سهل على الحلفاء

احتلال هذه المدن . وكان الجيش المصري في بلاد الشام ، وقد أرهقه التقهقر وأضعفته الأوبئة، يسارع الى الانحلال والتفسخ . فما إن جاءت أوائل تشرين الأول حتى نقصت قوات إبرهيم باشا من ثلاثين ألفاً الى عشرة آلاف ، مما جعل موقفه عديم الأمل . وإذ سقطت عكا ، أهم موقع ساحلي تحت سيطرته ، في أيدي الحلفاء في ٣ تشرين الثاني ، لم يجد إبرهيم باشا بداً من سحب قواته من البلاد ، تاركاً لوالده في مصر مهمة الوصول الى حل نهائي بالطرق الديبلوماسية .

وكان انهيار الحكم المصري في بلاد الشام إيذاناً بنهاية بشير الثاني أميراً على لبنان . ففي الأسابيع التي تلت نزول الحلفاء على ساحل جونية ، أيقن الأمير أن المصريين سيفقدون سيطرتهم على البلاد . لكنه واصل تأييده لإبرهيم باشا ورفض دعوة البريطانيين والعثمانيين للوقوف الى جانبهم . وفي ١٠ تشرين الأول ، انسحقت قوات إبرهيم باشا في معركة بحرصاف ، في المتن . ولم يمض يومان حتى غادر الأمير بشير بيت الدين الى صيدا، حيث استقل بارجة بريطانية الى منفاه في مالطة. ولخلافته ، وقع اختيار الحلفاء على بشير الثالث ، الأمير الشهابي العديم الكفاءة الذي اكتشفه ريتشارد وود في ١٨٣٥ ، والذي كان الباب العالي قد عينه أميراً على لبنان ، في ٣ أيلول ، بفرمان خاص .

بسقوط بشير الثاني ومجيء بشير الثالث ، بدأ عهد جديد في تاريخ لبنان . وقد كان بشير الثاني ، حتى أواخر حكمه ، ممسكاً بزمام سياسة البلاد الداخلية ، مسيطراً على الانقسامات الطائفية والحزبية التي طالما ساهم في إيجادها . أما الآن ، فبزواله عن المسرح ، زالت هذه السيطرة . وفي أثناء حركة العصيان ، ألف عداء الأمير بين الدروز والنصارى ، وبين زعماء الإقطاع وفلاحيهم. لكن حين نجحت حركة العصيان هذه ، وآذن نجم الأمير بالأفول ، لم تعد هناك يد قادرة على إبقاء هذه الالفة . بل لقد نشطت قوى خارجية لبذر بذور التفرقة من جديد بينها . فبعثت النعرات الكامنة في عهد بشير الثالث ، واشتد

التوتر الاجتماعي والطائفي الى حد الأزمة . وهكذا عانت البلاد عشرين سنة من النزاع والاضطراب كادت تقودها الى الخراب التام . وفي هذا كله ، كان لبعض العوامل الخارجية أثر كبير . من ذلك سياسة المركزية التي اتبعها العثمانيون بعد العودة الى احتلال البلاد الشامية في ١٨٤٠ . ففي السنة السابقة ، حين اعتلى السلطان عبد المجيد عرش السلطنة ، أصدر مرسوماً إصلاحياً خاصاً ، عرف بكلخانه خط شريف ، يقضي ، في جملة ما يقضي ، بجعل ولايات السلطنة العثمانية أقل استقلالاً عن الأستانة . وكان هذا المرسوم حلقة أولى في سلسلة من الإصلاحات صدرت بين ١٨٣٩ و ١٨٧٦ وعرفت بـ « التنظيمات الخيرة » . وكانت هذه التنظيمات تلح على ضرورة المركزية . فلما استعاد العثمانيون سيطرتهم على البلاد الشامية ، عزموا على تشديد قبضة الحكومة المركزية في المنطقة بأضعاف سلطة الولاة . إذ كان همهم القضاء على كل مظهر من مظاهر الاستقلال الذاتي ، خصوصاً في لبنان ، حيث أتاح لهم وجود أمير عرف بالجبن وضعف الإرادة ، كبشير الثالث ، فرصة سانحة للتدخل . ولم يكن عليهم أن يراعوا في ذلك إلا سياسة الدول الأخرى ، خصوصاً بريطانيا والنمسا ، صاحبتي الفضل الأكبر في طرد المصريين من بلاد الشام .

أما في الداخل ، فكانت الحالة في لبنان ، بعد سقوط بشير الثاني ، شديدة الاضطراب . فما أن خلفه بشير الثالث حتى بدأ زعماء الدروز الأقطاعيون ، وسواهم ممن أجبروا على ترك البلاد في أواخر الحكم المصري ، بالعودة إليها والمطالبة بالحقوق والامتيازات والإقطاعات التي خسروها في العهد السابق . وكان يتزعم هؤلاء العائدين نعمان وسعيد جنبلاط ، ولدا بشير جنبلاط الشهير الذي نكب وقتل في عهد بشير الثاني . وفي لبنان انضم الى المشايخ العائدين كبار زعماء الدروز ، أمثال حسين تلحوق وأمين أرسلان ، من الذين فقدوا في عهد بشير الثاني كثيراً من مكانتهم وممتلكاتهم دون أن ينفوا من البلاد . ولم يلبث هؤلاء معاً أن طالبوا بشير الثالث بأن تعاد للأسر الدرزية الإقطاعية

سيادتها التامة على الأنحاء الخاصة بكل منها . لكن الأمير الجديد ، إذ كان واثقاً من تأييد البريطانيين ، لم يكتف برد هذا الطلب ، بل اتخذ تدابير تزيد في إضعاف نفوذهم . فألقى اليد على عدد منهم ، وجرد آخرين من بعض ما تبقى لهم من سلطات . وكان بعض المشايخ قد استصدر فرامانات من السلطان باستعادة الأملاك المصادرة ، فلم يبد الأمير رغبة في إطاعتها . وهكذا توترت العلاقات بين الأمير وبين زعماء الدروز . وفي اوائل ربيع ١٨٤١ ، بلغ هذا التوتر منتهى الشدة . واستمر الأمير في اتباع سياسة سلفه في مجابهة مشايخ الأقطاع ، حتى من النصارى ، خصوصاً مشايخ آل الخازن وآل حبيش في كسروان ، مما حمل هؤلاء على الوقوف مع زعماء الدروز صفاً واحداً في وجهه .

وأضمر الفرنسيون في لبنان العطف على الناقمين ، وقد تزايدت تخاوفهم من نفوذ البريطانيين لدى الأمير في بعبدا . ولجأ زعماء الدروز والنصارى ، بمساندة الفرنسيين ، الى إحراج موقف الأمير ، فرفضوا التعاون معه . وسرعان ما وقعت البلاد في فوضى . وعجز الأمير عن إنقاذ هيبة الحكم أو فرض إرادته على البلاد. وزاد في عجزه أنه ، على عكس سلفه، لم يكن على شيء من المهابة أومما يحببه الى عامةالشعب.

ورأى حزب الإقطاعيين ، بموآزرة القنصل الفرنسي في بيروت ، في البلبلة التي عمت البلاد فرصة سانحة للمطالبة بإقالة بشير الثالث من الإمارة والمناداة بسلمان شهاب خلفاً له. وكان سلمان هذا سنياً، تربى أولاده على النصرانية ، وعرف عنه ميله إليها . وكان قد حكم لبنان بين ١٨٢٠—١٨٢١ ، حين كان بشير الثاني مقيماً في منفاه في حوران . ولاشك في أنه كان أكثر شعبية وأقدر على الحكم من بشير الثالث. لكن البطريرك الماروني يوسف حبيش أصر على أن يكون امير لبنان مارونياً، فصرف النظر عن سلمان . واقترح القنصل الفرنسي الأمير الماروني حيدر أبي اللمع خلفاً لبشير الثالث . وكان هذا الأمير متمسكاً بمارونيته ، وصديقاً حميماً للبطريرك ، ومن أسرة تلي الشهابيين في

المكانة . ووافق البريطانيون بحماسة على ترشيحه للأمارة ، اذ بدأوا يدركون أن تأييدهم لبشير الثالث لم يجلب لهم إلا النقمة . وحسب الفرنسيون والبريطانيون أن البطريرك لن يتردد في دعم ترشيحهم لحيدر . وكم كانت دهشتهم عظيمة حين رفض البطريرك مرشحهم وألح على بقاء بشير الثالث على كرسي الإمارة . ولم يكن البطريرك يجهل عدم كفاية الأمير الحاكم ، إلا أنه أمل في أن ازدياد الحالة سوءاً على يد هذا الأمير قد ترغم العثمانيين على إعادة بشير الثاني ، أميره المفضل . وكانت حجة البطريرك ضد حيدر أبي اللمع أنه لم يتخذ موقفاً حازماً في ثورة ١٨٤٠ ، وأنه ، لعدم انتمائه الى الاسرة الشهابية ، لن يتمكن من فرض احترامه على الأسر الإقطاعية الكبرى في البلاد . وكانت هذه الأسر تأبى الاعتراف لآل أبي اللمع بتفوق المرتبة ، على الرغم من حملهم لقب الإمارة . ولما كان البطريرك يوسف حبيش نفسه ينتمي الى إحدى هذه الأسر ، لم يشأ أن يرى أميراً لمعياً يعلو ، بالمكانة السياسية ، على زملائه المشايخ .

وهكذا ، فبتأييد البطريرك الماروني لبشير الثالث ، وبمحاولاته الرامية الى إعادة بشير الثاني من منفاه، عاد التباعد بين الموارنة والدروز . فما أن أطلت ١٨٤١ حتى تفاقمت أسباب الخصومة بين الطائفتين . وكان تعاون النصارى مع المصريين في حملاتهم على وادي التيم وحوران ما يزال عالقاً في أذهان الدروز . ناهيك بما حفل به عهد بشير الثاني من أسباب مادية أدت الى أزدياد سوء التفاهم بين الفريقين. ذلك أن الأمير السابق سلب طبقة الإقطاعيين الدروز ، بالمصادرة والبيع الإلزامي ، أملاكاً واسعة توزعت بالبيع، في ما بعد ، على المتمولين من نصارى المدن والقرى . وحين أخذت أسر الدروز الإقطاعية ، بعد ١٨٤٠ ، تطالب بإعادة هذه الأملاك إليها ، حال دون تلبية هذا الطلب وجود هذه الأملاك في أيدي النصارى . وفي ذلك يقول بروسبر بوريه ، القنصل الفرنسي في بيروت آنذاك :

«قلما وجدت قطعة ارضٍ لا نزاع عليها بين نصراني ودرزي» [١].

ولم يكن النزاع على الملك هو السبب الوحيد للتوتر بين الدروز والنصارى بعد ١٨٤٠ . فقد تركت ثماني سنوات من الاحتلال المصري تراثاً من الشك والريبة بين الفريقين لم يكن من السهل نسيانه . ففي هذه الفترة ، حرم الدروز من حسن المعاملة التي نعم بها النصارى فقادتهم الى الازدهار . ناهيك بتجريد الدروز من السلاح ، وتجنيد خيرة فتيانهم للقتال بعيداً عن الوطن والأهل . وحين دفع بهم تظلمهم ضد الحكم المصري الى الثورة ، استطاع إبرهيم باشا إخضاعهم وإرسال كبارهم الى المنفى . فلا عجب إن تمزقت أسر درزية كثيرة في تلك الأيام وتشتت ، ثم أصبحت الطائفة ، على العموم ، عاجزة معدمة . وحين عاد زعماء الدروز من منفاهم بعد ١٨٤٠ ، وجدوا أقاربهم وأصدقاءهم في حالة يرثى لها ، فيما نعم النصارى بالبحبوحة والرخاء . وكان هذا وحده كافياً لبعث النقمة في قلوب الدروز ، خصوصاً وقد كان عدد من النصارى يمتلكون أراضي كانت لهم في ما مضى من الأيام . أضف الى ذلك ما أظهره النصارى في مواقفهم السياسة من ضروب الاستفزاز . وإذ وثق الدروز بزعمائهم الإقطاعيين وأخلصوا لهم ، فقد نهضوا جميعاً لتأييد مطالبة هؤلاء بما فقدوه من أملاك وامتيازات ، كجباية الضرائب ، والمحافظة على الأمن ، وممارسة السلطة القضائية البدائية في الشؤون المدنية والجزائية . لكن النصارى الساكنين في المناطق الدرزية ، وقد صار منهم وجهاء نافذون ، عارضوا في عودة هذه الامتيازات ، خصوصا ما تعلق منها بممارسة السلطة القضائية . وسعى بشير الثالث ، بإيعاز من ريتشارد وود والسلطات العثمانية ، الى تسوية هذه القضية بإنشاء مجلس من اثني عشر عضواً يمثلون طوائف البلاد الرئيسية ، مهمته

(١) Adel Ismail, *Histoire du Liban du* XVII *siècle à nos jours*; IV, *Redressemenı et déclin du féodalisme libanais*, 1840-1861 (Beyrouth, 1958), p. 109, note 1.

معاونة الأمير في إدارة شؤون القضاء . لكن الدروز رفضوا قبول هذه التسوية ، معتبرينها محاولة من جانب الأمير لتكريس شرعية ما كان في الواقع استيلاء غير شرعي على سلطة منحها لهم حق الإقطاع . وما أن أذيع خبر هذا الرفض حتى أصدر البطريرك الماروني منشوراً وقعه هو وبعض وجهاء الموارنة ، ووزعه على نصارى المناطق الدرزية ، داعياً الى التمرد على السلطة القضائية التي ما زالت في أيدي الزعماء الإقطاعيين ، ثم القيام هم أنفسهم بممارستها . فكان هذا في نظر الدروز استفزازاً صارخاً . فكأنما البطريرك ، بتوزيعه هذا المنشور ، أراد إثبات قدرته على انتزاع السلطة من أيدي أمرائهم ومشايخهم متحدياً إياهم ، هكذا ، في مناطقهم . فلم يكن امام الدروز إلا اللجوء الى القوة لرفع هذا التحدي واسترجاع ما اعتبروه حقوقاً لهم مغتصبة .

ثم كان أن وقعت في أوائل ١٨٤١ حادثة ربما كانت بداية الاصطدام بين الدروز والنصارى في لبنان . ذلك أن مارونياً من دير القمر اصطاد ذات يوم حجلاً على ملك لأحد دروز بعقلين ، فوقع من جراء ذلك خصام اتخذ ، في الحال ، صبغة طائفية . وقبل أن ينقضي النهار أغارت جماعة من نصارى دير القمر على بلدة بعقلين بالسلاح الكامل ، فقتلوا سبعة عشر درزياً وعادوا الى بلدتهم منتصرين . لكن البطريرك الماروني ، ما إن علم بالحادث ، حتى سارع الى الإعراب عن أسفه ، وأرسل الى الشوف وفداً خاصاً من مشايخ آل الخازن وآل حبيش لتسوية المسألة . وفي وقت قصير تمت المصالحة ، فأعلن مشايخ آل جنبلاط وآل أبي نكد ، باسم الدروز ، عن صدق رغبتهم في نسيان الحادث . لكن الدروز ، في الواقع لم يعتبروا هذه المصالحة نهاية الأمر . فالنصر الذي أحرزه النصارى في بعقلين سدد ضربة قاسية الى مكانة الدروز . أضف الى ذلك ما كان يظهره نصارى دير القمر ، في الآونة الأخيرة ، من عدم احترام لآل ابي نكد ، مشايخ المنطقة .

وهكذا قبل الدروز ، في العلانية ، اعتذار النصارى ، فيما راحوا يتأهبون ، في الخفاء ، لأخذ الثأر .

وفي اواخر تلك السنة ، دعا بشير الثالث زعماء الدروز الى اجتماع في دير القمر للنظر في توزيع الضرائب وفي بعض القضايا الأخرى . ولبّى الزعماء الدعوة ، فبلغوا ضواحي البلدة في ١٣ تشرين الأول ، يواكبهم رجالهم وعدد من فرسان وادي التيم وحوران . وتخوف بشير الثالث من ضخامة عدد القادمين ، فأوفد مئة وخمسين رجلاً من النصارى لتحذيرهم من دخول البلدة . وكانت جماعات مسلحة من الدروز ، من مختلف أنحاء الشوف ، قد تسربت في الأسابيع السابقة إلى دير القمر . فما أن انصرف انتباه الناس إلى ما يجري في ضواحي البلدة حتّى خرج هولاء من مخابئهم وباغتوا النصارى في الساحة العامة وعند منافذ الطرق . وانطلق فرسان الدروز في أنحاء البلدة ، يطلقون النار على الدكاكين ويقتلون من أبصروه أو عثروا عليه من النصارى . وطاف آخرون المنازل والبيوت ، فأعملوا فيها السلب والنهب ثمّ أشعلوها طعاماً للنيران . ونزلت الخسائر بالجانبين ، فكانت أربعين نصرانيّاً وبضعة دروز ، بمن فيهم أحد مشايخ آل ابي نكد . لكن الدروز ، في مساء ذلك النهار ، ظلّوا اسياد الموقف . ولجأ بشير الثالث إلى قصر الإمارة القديم في دير القمر ، ومنه أرسل إلى بيروت في طلب معونة السلطات العثمانية ، وإلى بعبدا وسواها في طلب مدد من أتباعه النصارى.

ولم يكن حادث ١٣ تشرين الأوّل ١٨٤١ في دير القمر إلاّ بداية الاضطرابات . ففي البلدة نفسها ، استمر القتال يومين أو أكثر ، بخسائر في الأرواح قُدّرت بثمانية عشر درزيّاً ومئة نصراني . ولم يتوقّف القتال إلاّ بتدخل سليم باشا ، والي بيروت(٢) ، والكولونيل هيو روز ، القنصل البريطاني فيها . ومع ذلك بقي الدروز يحاصرون دير القمر ،

(٢) انتقل مركز ولاية صيدا في عهد الجزار الى عكا ، ثم ، بعد ١٨٤٠ ، الى بيروت . ولم يطلق على الولاية رسمياً اسم « ولاية بيروت » قبل ١٨٦٤ .

مانعين عن النصارى وصول المؤن والرجال . وفي هذه الاثناء ، دار القتال في أنحاء أخرى من البلاد ، حين زحفت جماعات النصارى من إهدن وزحله وبعبدا وجزين إلى الدفاع عن دير القمر ، فاصطدمت في طريقها بالدروز وبفرق عثمانية من الباشي بظق . واتضح ، بعد انتشار القتال ، أن سليم باشا وقف إلى جانب الدروز . إذ رأى العثمانيون ، في حرصهم على التقليل من قيمة استقلال لبنان الذاتي ، أن من مصلحتهم تأييد حركة طائفية تعد بتقويض دعائم الإمارة. فأمدّوا الدروز بالسلاح من دمشق ، وانتصر جنودهم مراراً للدروز في ميدان القتال . بل قيل ، يومئذ ، إنه كانت للعثمانيين يد في تدبير مؤامرة الدروز على دير القمر . وكيفما كانت الحال ، فلم يلبث الدروز أن أصبحوا أسياد الموقف في الشوف والمناطق المجاورة . وفيما خفّت وطأة القتال هناك ، بدأت القلاقل تجتاح أنحاء أخرى من البلاد ، في طليعتها منطقة البقاع .

كانت زحلة أكبر بلدة للنصارى في البقاع ، والثانية بعد دير القمر في لبنان . وكانت راشيا ، على الجانب الآخر من البقاع ، قاعدة للدروز في وادي التيم . وحين لبّى الزحليون ، وهم في معظمهم من الروم الكاثوليك ، بالخيل والرجال نداء موارنة دير القمر ، رأى دروز راشيا أن يهاجموا زحلة ويلقنوا أهاليها درساً لا ينسى . فما أطلّ الخريف حتّى زحفوا عليها ، مع جماعات أخرى من دروز وادي التيم والشوف وحوران ، بقيادة شبلي العريان . وسار أهالي زحلة ، تشدّ أزرهم قبائل الشيعة من منطقة بعلبك، للقائهم عند شتوره . وفي المعركة التي نشبت في ٢٥ تشرين الأول انهزم الدروز ، فلحق بهم الزحليون إلى قب الياس حيث هزموهم مرة ثانية . وهكذا تراجع الدروز منكسرين ، يتعقبهم الشيعة عبر البقاع وينزلون بهم خسائر فادحة .

ونتج عن هزيمة الدروز في البقاع أن اشتدّت عزائم النصارى في جميع أنحاء لبنان . لكن أحداث البقاع لم تؤثر ، إلاّ قليلاً ، في الحالة

في الشوف . ففيما بقي الفوز حليف الدروز هناك ، تقهقر النصارى وانقسموا بعضهم على بعض . ذلك أن الروم الأرثوذكس ، وقد داخلهم الشك في نيات الموارنة ولعبت في صدورهم الغيرة من تفوقهم في العدد ، تردّدوا في الانتصار لهم . بل إنّهم لم يتوانوا ، في بعض الأحايين ، من الانتصار للدروز. ولم تكن هذه حال الروم الكاثوليك. إذ ظلّ هؤلاء ، حتّى النهاية ، حلفاء الموارنة المخلصين . لكن الموارنة أنفسهم لم يحزموا أمرهم على هدف ، ولم يجدوا بينهم القائد الكفيء . وكذلك لم يكن للنصارى غرض واضح من القتال . ففيما عزم الدروز على التخلّص من بشير الثالث ، لم يكن النصارى متحمّسين لبقائه ، خصوصاً أن بعضاً من زعمائهم طمع في الإمارة لنفسه . وحين حوصر بشير الثالث في قصره في دير القمر ، لم يجد بين النصارى من يهبّ إلى نجدته . وإذ أدرك الدروز موقف النصارى هذا ، هاجموا القصر في أوائل تشرين الثاني، فقبضوا على الأمير وأساءوا معاملته ، دون أن يعترضهم أحد . وكان قد تجمع في بعبدا لنصرة الأمير سبعة آلاف من الموارنة وأعوانهم، فشنوا الهجوم على بلدة الشويفات بدل الزحف على دير القمر . وباء هجومهم هذا بالفشل الذريع ، مع أن أهالي الشويفات المحايدين، من الدروز والروم الأرثوذكس، لم يطلقوا عليهم رصاصة . وإذ قويت الآن شوكة الدروز في المناطق الشوفية ، عمدوا إلى نهب قرى النصارى وإحراقها ، دون أن يلاقوا مقاومة تذكر .

وما أصبح بشير الثالث في أيدي الدروز ، وانتهت مقاومة النصارى في الشوف ، حتّى أعلن العثمانيون عزمهم على التدخل لتسوية النزاع ، كما كانت تطلب منهم الدول الأوروبيّة . فأرسلوا مصطفى باشا ، أحد كبار ضباط الجيش العثماني ، إلى بيروت لهذا الغرض ، فوصل اليها في منتصف تشرين الثاني. لكن سرعان ما اتضح أن مهمّة مصطفى باشا لم تكن للوساطة ، وإنما لإقامة الدليل على استحالة قيام مصالحة فعّالة بين النصارى والدروز . وبذلك أمل العثمانيون في أن يضعوا حدّاً لاستقلال لبنان الداخلي . وهكذا ، ففي حين تظاهر

مصطفى باشا بالوساطة بين الطائفتين المتخاصمتين ، سعى في الخفاء إلى إقناع النصارى بفوائد الحكم العثماني المباشر ، فيما شجع الدروز ، في الوقت نفسه ، على الاستمرار في نهب قرى النصارى وإتلافها . وكان الجنود العثمانيون المتمركزون في جوار بيروت للحفاظ على الأمن يهاجمون الهاربين من القرى المنكوبة ويسلبونهم ما يملكون .

وحين بلغت الفوضى منتهاها ، سدّد العثمانيون ضربتهم القاضية. ففي ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢ ، أي بعد ثلاثة أشهر من بدء الاضطرابات، استدعى سليم باشا ومصطفى باشا الأمير بشير الثالث إلى بيروت ، حيث رست باخرة لنقله إلى الأستانة . وأصرّ الأمير على مغادرة دير القمر بأبهة تليق بمكانته ، فرافقته كوكبة من الحرس الأميري . لكنه ما ان خرج من البلدة حتّى انقضّ على حرسه جماعة من الدروز ، فجرّدتهم من سلاحهم وعمدت إلى التنكيل بالأمير . وهكذا انتهت الإمارة الشهابية في لبنان .

الفصل الرابع

القائمقاميتان

١٨٤٢ – ١٨٥٨

ما أن غادر بشير الثالث لبنان حتى دعا مصطفى باشا أعيان البلاد إلى الاجتماع في بيروت ، في ١٦ كانون الثاني ١٨٤٢ ، ليعلن سقوط الشهابيين . وبذلك انتهى عهد الإمارة النصرانية في لبنان ، إذ عُيّن عمر باشا ، المدعو بالنمساوي ، من حاشية مصطفى باشا ، حاكماً على الجبل[١]. وكان هذا فوزاً باهراً للسياسة العثمانية، توفّق فيه العثمانيون إلى اختيار الفرصة الملائمة للعمل . ذلك أن وحدة الصفّ بين الموارنة والدروز ، بمجيء ١٨٤٢ ، لم تعد في حيّز الوجود . بل أصبح التعاون في ما بينهم لاتخاذ موقف مشترك من الوضع الجديد مستحيلاً أو يكاد . ففيما رحّب الدروز بالوضع الإداري الجديد ترحيباً بالغاً ، رفض النصارى الاعتراف به كإجراء دائم وأصرّوا على إعادة الإمارة . على أن هذا المطلب لم يكن ممكناً إلاّ برضى الدروز ومعونتهم . ولم يكن هولاء يدركون أن الضربة التي نزلت بنصارى البلاد ، من جراء زوال إمارتهم وإقامة الحكم العثماني المباشر ، ستسيء إليهم أيضا في نهاية الأمر .

وجعل عمر باشا همّه الأول القضاء على فكرة إعادة الشهابيين الى الحكم . فما أن استقرّ في قصر بيت الدين حتى أخذ يؤلّب حوله العناصر المعادية للشهابيين ويعمل ، بشتّى الطرق ، على الفوز بتأييدها .

---

(١) كان عمر باشا هذا من اصل مسيحي ، ثم أسلم . ولد في منطقة كرواتيا ، من بلاد البلقان ، وليس في النمسا ، عام ١٨٠٦ ، وكان اسمه الأصلي ميخائيل لاتاس .

من ذلك إنّه أعاد للمشايخ الدروز ، ولبعض الأمراء والمشايخ الموارنة ، الأملاك التي صودرت منهم في عهد الاميرين بشير الثاني وبشير الثالث ، كما أنه ثبتهم في ما توارثوه من امتيازات . وعمد الحاكم الجديد إلى تعيين عدد من زعماء الطائفتين ، كمنصور الدحداح وخطار العماد والأخوين أحمد وأمين أرسلان ، مستشارين ووكلاء له ، مما جعلهم يدينون بالولاء للعهد القائم . وأبَى الأمير حيدر أبي اللمع ، من بين الأمراء النصارى ، أن يتعاون مع حكومة لم تفز برضى الكنيسة المارونية ومعظم النصارى من مواطنيه . وحين عرض عليه منصب نائب الحاكم بعدما كان مرشحاً لخلافة الأمير بشير الثالث على كرسي الإمارة ، رفض بلباقة . فما كان من عمر باشا ومصطفى باشا إلاّ أن عرضا المنصب على امير لمعي آخر اسمه بشير أحمد كان قد دخل النصرانية حديثاً ، فلم ينعم عند أبناء هذه الطائفة إلاّ بشعبية ضئيلة . ولإغرائه بالقبول منحاه أملاكاً شاسعة ومبلغاً كبيراً من المال فتنزل عند رغبتيهما . وهكذا أصبح بشير أحمد أبي اللمع العميل الرئيسي للعثمانيين بين نصارى لبنان، والرجل الذي اعتمد عليه عمر باشا كلّ الاعتماد .

وبعدما اكتسب عمر باشا تأييد أهل الإقطاع في البلاد ، سعى إلى الحصول على ولاء عامة الشعب ، من نصارى ودروز . وكان النصارى لا يزالون، في أكثريتهم الساحقة، موالين للشهابيين . وفيما حرص العثمانيون على أن يظهروا للدول الأوروبيّة أن حكمهم المباشر في لبنان يحظى بتأييد عام في البلاد ، طمح عمر باشا ، من جهته ، إلى إقامة الدليل على كفاية حكومته وشعبيتها . لذلك استأجر العملاء لتحرير العرائض وجمع التواقيع عليها . وكانت هذه العرائض تمتدح الحكم العثماني المباشر وتناشد الباب العالي الحؤول دون إعادة الشهابيين إلى الإمارة . ولم يمانع الدروز، عامة ، في التوقيع على هذه العرائض . إلاّ أن النصارى رفضوا ذلك ، يشجع الموارنة منهم على هذا الرفض رجال الكهنوت المناصرون للشهابيين . وللحصول على عدد كاف من تواقيع النصارى ، لجأ العثمانيون وعملاؤهم من اللبنانيين إلى شتّى الوسائل

الفاسدة ، من الرشوة والوعود الكاذبة إلى التخويف والتهويل. وبإيعاز من عمر باشا ، طاف بشير أحمد أبي اللمع بفلاحيه في منطقة المتن يحثهم على توقيع العرائض . فاقتدى به الزعماء الإقطاعيون الآخرون، خصوصاً من آل الخازن وحبيش والدحداح في منطقة كسروان. وكان للبطريرك الماروني وحده ، من بين زعماء النصارى ، الجرأة على التنديد بالعرائض ودعوة أتباعه إلى رفض التوقيع عليها . وفيما كانت تنتزع تواقيع النصارى انتزاعاً « بالرشوة . . . والتهديد والعنف ومختلف أنواع الحطّ من الكرامة الشخصيّة »[٢]، حزم قناصل الدول الأوروبية في بيروت أمرهم معاً على الاحتجاج ، وأعلنوا أن العرائض لا تمثّل الرأي العام اللبناني تمثيلاً صحيحاً .

واحتجّ مصطفى باشا ، ولم يكن قد غادر بيروت بعد ، على تدخل القناصل الأوروبيين في شؤون لبنان الداخلية . وكان في ذلك على حق . غير أنّ التدخل القنصلي في الشؤون اللبنانيّة كان قد اصبح، في ١٨٤٢ ، امراً مألوفاً . وكانت مختلف الطوائف اللبنانية، طيلة العهد العثماني ، قد تعودت التطلّع إلى معونة القناصل الأوروبيين وحمايتهم ،إذ كانت دائمة التخوف والحذر من العثمانيين. وبلغت هذه المعونة والحماية ، تحت الحكم المصري ، منتهى الأهمية عند تلك الطوائف. وفي أيام عمر باشا،بلغ التنافس ذروته بين القنصلين الفرنسي والنمساوي في بيروت على حماية الموارنة وبقية الطوائف الكاثوليكية في لبنان ، فيما احتضن القناصل الروس قضية الروم الأرثوذكس . ولم تكن للدروز حماية قنصلية حتى ١٨٤١ ، حين انبرى القنصل البريطاني ، الكولونيل هيو روز ، ثمّ خلفاؤه من بعده ، إلى أداء هذه المهمة .

والحق ، فإن نهج الحماية القنصلية في لبنان لم يصبح واضحاً إلاّ

(١) Charles Henry Churchill, *The Druzes and the Maronites under Turkish rule, from 1840-60* (London, 1862), p. 67.

مع تعاقب الأحداث التي أدّت إلى سقوط الشهابيين . فمع أن الصلة الحميمة بين الموارنة وفرنسا كانت تعود إلى أوائل العهد العثماني ، إلا أن الموارنة لم يقتصروا في طلب المشورة والتأييد على قناصل فرنسا إلاّ بعد ١٨٤١ . ولم ينظر الدروز إلى فرنسا نظرة عداء قبل ذلك الوقت. وكان القناصل الفرنسيون وعملاؤهم في السابق ، وقد أقاموا أنفسهم حرّاساً على مصالح الموارنة ، يبذلون منتهى الجهد للحفاظ على نفوذ فرنسا بين الدروز . وكان جهدهم هذا ،حتّى متأخراً في ١٨٤٠ و١٨٤١ ، موجهاً أكثر ما يكون إلى إبقاء الموارنة والدروز معاً بمنجى من تأثير البريطانيين والنمساويين والروس . وقد سعوا ، في ذلك الحين أيضاً ، إلى الوساطة بين الموارنة والدروز ، اعتقاداً منهم أن خير ما يحفظ للبنان كيانه الخاص هو إعادة الإلفة بين هاتين الطائفتين الكبيرتين . ومما قاله القنصل الفرنسي بروسبر بوريه في هذا الشأن إن « وجود النصارى ضروري للدروز ، وإن وجود الدروز لا غنى عنه لضمان كيان النصارى »[٣]. إلاّ أن سياسة كهذه لم تكن مما يسهّل فهمه وإدراكه على عامة الموارنة . فنظروا إليها كأنها خيانة لقضيتهم ، وهم الذين توقعوا تأييد فرنسا التام . فلا عجب ،إذاً ، أن يقع سوء التفاهم بينهم وبين فرنسا ، وأن تغتنم النمسا فرصة كهذه لتعزيز مكانتها كحامية للطوائف الكاثوليكية في لبنان . لذلك كان نشاط قناصلها في بيروت يحرج الفرنسيين هناك . وكان يزيد في هذا الاحراج سلوك بعض المرسلين الكاثوليك ، كالأب اليسوعي ماكسيميليان ريلّو (الملقّب بـ « بونا منصور ») الذي طالما طاف البلاد محرضاً النصارى على النهوض في وجه الدروز لنيل مطالبهم بالقوة . ولعلّ ريلّو وأمثاله كانوا هم المسؤولين ، أكثر من سواهم ، عن الهوة السحيقة التي أخذت تتسع بين الموارنة والدروز ، فكانت أولى نتائجها أحداث ١٨٤١ . ومن الصعب ، حقّاً ، إدراك حالة لبنان في السنين التي تلت سقوط

(٣) Adel Ismail, *op. cit.*, p. 193.

الشهابيين دون النظر إلى الدور المهم الذي لعبته البعثات التبشيرية الأوروبيّة في البلاد في تلك الفترة . كانت البعثات الكاثوليكيّة أقدم هذه البعثات. وكان نفوذها الواسع منتشراً في جميع الانحاء اللبنانيّة، وبين مختلف الطبقات. وكان المرسلون الإنجيليون، بالقياس إلى الكاثوليك ، حديثي العهد بالبلاد . إذ بدأ الأميركيون منهم يفدون إلى لبنان في ١٨٢٠ ، حاصرين نشاطهم أول الأمر في بيروت . وبعد خروج إبرهيم باشا من البلاد ، في ١٨٤٠ ، أخذ المبشرون الإنجيليون البريطانيون يثبتون أقدامهم في مناطق الجبل . وقد أثارت الحركة التبشيرية الإنجيلية ، منذ البدء ، خصومة الكنيسة المارونيّة . ففي ١٨٢٥ ، كان الشاب الماروني أسعد الشدياق قد انضم إلى الطائفة الإنجيلية في بيروت . ولما ألقى أخوه القبض عليه وسلمه الى البطريرك الماروني ، سُجن وعُذّب حتى الموت في ١٨٢٩ . وبلغ من قلق الكنيسة المارونية لظهور المرسلين البريطانيين في مناطق الجبل أن البطريرك منع أتباعه من إرسال أولادهم إلى المدارس الإنجيلية ، كما أمرهم أن يرفضوا قبول ما كان المرسلون الإنجيليون يوزعونه من مؤن . ووقعت حوادث هوجم فيها المرسلون الإنجيليون وطردوا من القرى المسيحيّة . وفي ١٨٤١ ، جُمعت نسخ التوراة التي وزّعها المرسلون على فلاحي الشوف وأُحرقت في دير القمر . ولم يكن الموارنة أشد عداء للدعوة الإنجيلية من رجال الدين الأرثوذكس . فقد سعى هولاء بشتى الوسائل ، بتشجيع القنصلية الروسيّة في بيروت ، إلى حماية رعيتهم من المرسلين البريطانيين والأميركيين وتعاليمهم البروتستانتيّة .

وكان لهذا العداء الذي غذاه رجال الإكليروس والرهبنات الكاثوليكيّة في لبنان ضد الإرساليات الإنجيلية أثره الحاسم في العلاقات القائمة بين الموارنة وسائر نصارى لبنان ، وبين البريطانيين . ففي فترة الاحتلال المصري ، استطاع أحد العملاء البريطانيين ، ريتشارد وود ، وهو من الطائفة الكاثوليكيّة ، أن يجتذب عدداً من الزعماء الموارنة إلى جانب بريطانيا ، مستغلاً في ذلك الظروف السائدة آنذاك .

ويتضح من ذلك أن قدراً من التعاون بين الموارنة وبريطانيا كان، حتى ذلك الحين ، ممكناً ، على الرغم من أن ريتشارد وود لم ينجح إطلاقاً في إبعاد الموارنة عن فرنسا ، إذ بقي البريطانيون ، في نظر الإكليروس الماروني وأتباعه ، هراطقة ، وماسونيين ، وأعداء للكنيسة الحق . لكن ما أن جلا إبرهيم باشا عن بلاد الشام حتى انهار ذلك التعاون بين الموارنة وبريطانيا ، رغم ما هدرت في سبيله من جهود. ثمّ جاء ظهور المرسلين البريطانيين في جبل لبنان يسدد إليه الضربة القاضية .

وحين فشل البريطانيون في تعزيز علاقاتهم مع الموارنة ، حوّلوا اهتمامهم إلى الدروز. وكان الدروز، حتى ذلك الحين، على علاقة وديّة مع فرنسا ، بالرغم من تأزم العلاقات المارونيّة — الدرزية في ١٨٤١ . وكانت القنصلية الفرنسية في بيروت قد حافظت على صلة الود بعدد من زعماء الدروز ، خصوصاً من انتمى منهم إلى الحزب اليزبكي . ورغب العثمانيون، بعد ١٨٤١، في الحد من نفوذ الفرنسيين في لبنان، فلم يجدوا بدّاً من التعاون مع البريطانيين على إثارة شكوك الدروز بنيات فرنسا ، باعتبارها حارسة الموارنة الأمين . فسرت الاشاعات عن تسليح الفرنسيين للنصارى ضد الدروز ، وعن وقوف قوات فرنسية على أهبة الاستعداد لدعم النصارى عند أي اضطراب . ولم يستغرب الدروز هذه الاشاعات ، وهم الذين شهدوا حديثاً بعض الرهبان الموارنة يرفعون على أديرتهم العلم الفرنسي ، بما حسبوه تحدياً لهم. وكان لظهور بعض قطع الأسطول الفرنسي خارج بيروت، في كانون الثاني ١٨٤٢ ، ما غذّى شكوكهم . وفي هذه الأثناء ، كان أوّل تحالف بين البريطانيين والدروز يخرج إلى حيز الوجود . ففي ٢٤ أيلول ١٨٤١، صعد خمسة من زعماء الدروز الكبار إلى ظهر بارجة بريطانيّة راسية في مياه صيدا وأقسموا على أن تقف طائفتهم صفّاً واحداً مع بريطانيا . ولقاء ذلك ، قطع البريطانيون عهداً للدروز بحمايتهم والدفاع عن مصالحهم. وبالإضافة إلى بادرة الصداقة هذه ، زوّد البريطانيون حلفاءهم الجدد بكمية من الأسلحة ، وتبرّعوا بتعليم

عدد من أبناء المشايخ الدروز في معاهد بريطانيا . وكان من نتائج هذا التفاهم البريطاني — الدرزي أنه قضى على الأمل في إعادة الوحدة بين الموارنة وبين الدروز . ففيما رمى الموارنة أنفسهم بعدئذ ، بدافع الخشية والخوف ، في أحضان فرنسا ، عمد الدروز إلى إظهار صداقتهم لبريطانيا باستقبال المبشرين الإنجيليين ، ومعظمهم من البريطانيين ، في مناطقهم .

وانعكس تحول البريطانيين من الاهتمام بالموارنة إلى الاهتمام بالدروز في التغير السريع الذي طرأ على سياستهم اللبنانيّة في ١٨٤١ . فحتى خريف تلك السنة ، واصل الكولونيل روز ومعاونوه تأييد بشير الثالث . وكانت بريطانيا هي التي رفعته ، ضد مقاومة الدروز العنيدة ، إلى كرسي الإمارة في السنة السابقة . إذ كانت ، آنذاك ، ما زالت تأمل في اكتساب صداقة الموارنة . لكن بريطانيا ، حين وقع الأمير في ضيق ، لم تبذل لمساعدته إلاّ القليل . بل إنها سارعت ، بالاتفاق مع الدروز ، إلى تأييد التدبير الجديد القاضي بخلعه واستبداله بحاكم عثماني . وبلغ من رضى الكولونيل روز على السياسة العثمانية في لبنان ، خلال الأشهر الأولى من ١٨٤٢ ، أنه اتّهم بحثّ مصطفى باشا على إبعاد البطريرك الماروني من البلاد ، جزاء له على المقاومة التي أبداها لحكومة عمر باشا .

على أن السند الذي أعاره البريطانيون والدروز لعمر باشا لم يدم طويلاً . إذ كان الباشا حريصاً ، قبل كلّ شيء ، على أن يوطد سلطته هو في لبنان ويجعل الحكم العثماني المباشر صالحاً للبقاء . لكن المشايخ الدروز

أظهروا ، وقد أدركتهم نشوة النصر ، نزعة نحو الإستقلال . فأصروا على إثبات تفوقهم الإقطاعي على النصارى ، وأنكروا أن يكون لأحد حق التدخل في ما بينهم وبين هؤلاء . حتى انهم عمدوا ، في أحيان كثيرة ، إلى انزال الإساءة بمن لم يرق في عيونهم من النصارى . فإذا ما رفع هؤلاء أمرهم إلى الباشا ، اعتبروا ذلك إهانة لهم (٤) .

(٤) Charles Henry Churchill, *op. cit.*, p. 72.

وحسب الزعماء الدروز أن الفضل في خلع الشهابيين وإقامة الحكم العثماني المباشر إنما كان يعود إلى جهودهم الخاصة . لذلك أبوا أن ينصاعوا لأوامر الأتراك . واستعان عمر باشا ، في وجه مثل هذه الإدعاءات الدرزية ، بالموارنة ، فأقام منهم في خدمته جنوداً تحت إمرة قادة من طائفتهم . وزاد ذلك في إغضاب الدروز ، خصوصاً أنّه كان بين هؤلاء الموارنة من لعب دوراً بارزاً في أحداث السنة السابقة . وحين جرى توقيع العرائض تأييداً لحكومة عمر باشا ، كانت العلاقات بين الحاكم العثماني وبين الدروز قد أخذت تسوء . واعتبر البريطانيون أنفسهم الآن في حل من دعم موقف الحاكم ، فانضموا إلى الدول الأوروبيّة الأخرى في الاحتجاج على صحة العرائض . بل إن الكولونيل روز لم يتردّد في أن يضمّ صوته إلى أصوات سائر القناصل استنكاراً للأساليب التي اتبعت للحصول على التواقيع .

ولئن كان احتجاج القناصل في بيروت قويّاً وبليغاً ، فإنه لم يترك إلاّ أثراً ضئيلاً في نفس عمر باشا . كما أنه لم يحظ كثيراً باهتمام سليم بك ، المبعوث الخاص الذي أوفده الباب العالي في نيسان ١٨٤٢ لدراسة الحالة في لبنان عن كثب . وفي أوائل آب ، حين وجد مصطفى باشا أن عدد العرائض المؤيدة لحكومة عمر باشا أصبحت كافية ، دعا قناصل الدول إلى سماع تقرير سليم بك عن التحقيق الذي أجراه . وتجاهل سليم بك في تقريره احتجاج القناصل ، فيما امتدح « المحبة والولاء اللذين أظهرهما اللبنانيون ، بجميع فئاتهم ، نحو الحكومة الرشيدة التي يرئسها عمر باشا » (٥). فكان أن غادر القناصل الاجتماع بخيبة مريرة . أما التقرير والعرائض فحوّلت إلى الاستانة ، حيث أصبحت موضع اهتمام ناظر الخارجية العثمانية ، صارم أفندي ، وسفراء الدول .

(٥) Adel Ismail, *op. cit.*, p. 183.

وكان الباب العالي ، حتّى ذلك الحين ، لا يزال يعتمد على موآزرة بريطانيا لتسوية أمور لبنان . ووثق صارم أفندي ، من جهته ، بأن السفير البريطاني ، السير ستراتفورد كانـنغ ، سيدعمه ديبلوماسياً في هذا الشأن . لكن الخيبة كانت من نصيبه . فعوضاً عن أن يدافع كاننغ عن موقف الأتراك ، ندّد عالياً بأساليب « التخويف والإفساد » التي اتبعها عمر باشا للحصول على عرائضه ، كما انضمّ إلى سائر السفراء في الطعن بصحة التقرير الذي وضعه سليم بك . وكان أن رفض السفراء رغبة الباب العالي في الإبقاء على الحكم العثماني المباشر في لبنان ، وأصرّوا على إقامة نظام جديد للحكم يلبي حاجة البلاد ويرضى عنه الباب العالي والدول جميعاً .

وفي هذه الأثناء ، اشتدت الحالة سوءاً في لبنان . ولم يجنِ عمر باشا من سعيه إلى استخدام النصارى ضد الدروز إلاّ الإضرار بمكانته . إذ بقي النصارى على ولائهم للشهابيّين ، وعلى الشك بنياته ، فلم يمنحوه التعاون التام . وأغضبت سياسته الدروز ، فتكاتفوا على عداوته. وما أن أطلّ ربيع ١٨٤٢ حتّى بلغ من شأن المقاومة الدرزية أن اضطرّ عمر باشا إلى معالجتها بالعنف. فدعا، في ٦ نيسان ، خمسة من زعماء الدروز إلى مائدته في بيت الدين ، حيث اعتقلهم وساقهم إلى السجن في بيروت . وألقى القبض ، بعد أيام ، على زعيمين آخرين من الطائفة ، فارتفع المجموع إلى سبعة : نعمان وسعيد جنبلاط ، وأحمد وأمين أرسلانِ ، وناصيف أبو نكد ، وحسين تلحوق ، وداود عبد الملك . وكان هولاء أقرب ما يكون إلى تمثيل الأسر الدرزية الإقطاعية جميعها . فلم يكن اعتقالهم الكيفي وسجنهم إلاّ ليثير ، على الفور ، ردّة فعل عنيفة .

وهكذا ، ففيما كان ممثّلو الدول في الاستانة يضغطون على الباب العالي لتسوية القضية اللبنانية ، كان الدروز في لبنان ، بقيادة الشيخ يوسف عبد الملك ، يتحفزون للثورة ، بادئين بقطع الطرق المؤدية إلى بيت الدين . وإذ كانوا يعلمون أن النصارى لا يقلون عنهم عداء

لعمر باشا ، ناشدوهم نسيان الماضي والاتفاق على إعادة الوحدة المارونية — الدرزية « التي وحدها تستطيع الحؤول دون خراب الجميع » . ووجّه الدروز بياناً خاصاً إلى البطريرك الماروني ، اقترحوا فيه عقد ميثاق ماروني—درزي ، ووعدوا بالموافقة على عودة الشهابيين إلى الإمارة والتعويض على النصارى عن الخسائر التي لحقت بهم في ١٨٤١ . وقد كانت هذه العروض مغرية حقّاً . وحث القنصل الفرنسي الموارنة على قبولها ومشاركة الدروز في ثورتهم ضد عمر باشا . لكن العداوة بين الفئتين كانت قد بلغت آنذاك حدّاً يستحيل عنده توحيد الجهود .

فلو تسنى لابسط مبادىء الوطنية ان ترئس تلك الجهود الرامية إلى المصالحة ، وهو انه من الخير قهر عدو مشترك ، لربما نزلت بسلطة الأتراك ضربة خطيرة . لكن الغيرة وعدم الثقة المتبادلتين هدرت جهود الطرفين . ففيما اشترط الدروز لاعلان قبولهم بالشهابيين ان يبدأ الموارنة أولا بحركة العصيان ، اشترط النصارى ان يضرب الدروز الضربة الأولى وان يحرروا وثيقة ممهورة باختام كبار مشايخهم تطالب بأمير شهابي ، كبرهان على حسن نيتهم .... وهكذا اثير نوع من الخلاف يستحيل فضه : شك كل من الطرفين في نيات الطرف الآخر . ووعى الأتراك ، في هذه الأثناء ، ضرورة احباط هذا التحالف المنذر بالخطر ، فلم يترددوا في جعل ما لديهم من مغريات ان تفعل فعلها في الموارنة .... فكفى ان يصدر قرار بمنح الامان للبطريرك الماروني ، واطلاق سراح الزعماء الذين سجنوا لرفضهم التوقيع على العرائض المطالبة بتعيين حاكم تركي ، والوعد باعادة الأملاك التي نهبها الدروز ، واهداء سيف لهذا ، وكوفية لذاك ، وساعة وبضع مئات من الدراهم لآخر ، حتى هدأت خواطر الموارنة ، وزال خطر التحالف (٦) .

وحين فشلت جميع المساعي المبذولة لإعادة الوئام ، قرّر الدروز الإنفراد بالثورة . وفي أواخر تشرين الأوّل ، قاد شبلي العريان ، بطل عصيان ١٨٣٨ ضد إبرهيم باشا ، دروز حوران ووادي التيم إلى الشوف ، وراح يقطع الطريق بين بيروت ودمشق . ودُعي النصارى ، مرة أخرى ، إلى الانضمام إلى الثورة . وفيما كان

(٦) Charles Henry Churchill, *op. cit.* pp. 75-6.

زعماؤهم يتداولون الرأي ، احتلّ رجال شبلي العريان جميع الهضاب المحيطة ببيت الدين وقطعوا المياه عن القصر . وبمجيء تشرين الثاني ، ضربوا نطاقاً حول عمر باشا والحرس التركي في بيت الدين . وفشل هؤلاء في خرق الحصار . ودبّ الذعر في أسعد باشا ، وكان قد خلف مصطفى باشا في ولاية بيروت ، فأوفد إلى الدروز من يفاوضهم على انسحاب شبلي العريان من الشوف . لكن الزعيم الدرزي رفض الانسحاب ما لم يُطلق سراح الزعماء الدروز المسجونين ، وتُلغى الخدمة العسكرية الإجبارية ، ويُمتنع عن تجريد اللبنانيين من السلاح ، ويُعفى الجبل من الضرائب لثلاث سنوات ، ويُقال عمر باشا من منصبه على الفور . ولم يطق أسعد باشا أن يتلقى شروطاً من الدروز ، كما أثارت جرأة شبلي العريان غضبه الشديد . فجيّش ، في مسعى أخير إلى إنقاذ السلطة العثمانية ، كتيبة من الجنود الأتراك والأرناؤوط. وزحفت هذه الكتيبة ببعض قطع المدفعية على دير القمر ، لمباغتة الدروز من الوراء . ثمّ صدرت الأوامر لعمر باشا باختراق الحصار ، مرّة ثانية ، والانقضاض على العصاة من الأمام .

وعجز الدروز ، وحدهم ، عن الصمود في وجه هذا الهجوم المزدوج . وكان شبلي العريان لا يزال ، حتّى تلك اللحظة ، يتوقع المدد من النصارى، إذ كان زعماؤهم مجتمعين في أنطلياس للتشاور في هذا الأمر. لكن أسعد باشا استطاع ، بمختلف الوعود والتنازلات، أن يضمن حياد النصارى. وبعد ساعات من الهجوم الذي شنّه الأتراك، تداعت جبهة الدروز في الشوف . ولجأ كبار المشايخ إلى حوران ، فيما تفرّق رجالهم في كل مكان . وهكذا اضطر شبلي العريان إلى التسليم (٧) . وأعقب أسعد باشا انتصاره، في ٧ كانون أوّل، بإقالة عمر باشا من بيت الدين واستبداله بمحمد باشا . وفي اليوم ذاته توصل

(٧) واشيع في ذلك الوقت ان العثمانيين اغروه للتسليم. انظر المصدر السابق ، ص ٧٩.

الباب العالي والدول إلى إبرام مشروع جديد لحكم لبنان ، يوضع موضع التنفيذ في مطلع السنة الجديدة .

كان هذا المشروع الجديد حلاً وسطاً بين وجهتي النظر الفرنسيّة والعثمانيّة . فالأولى ، وقد تبناها نصارى لبنان وأيدتّها النمسا ، طالبت بإعادة الإمارة إلى البلاد ، مع إيثار إسنادها إلى شهابي . أما الثانية ، فمانعت في إعادة الإمارة بأي شكل من الأشكال وأصرّت، مستفيدة من معارضة بريطانيا للشهابيين ، على إدخال لبنان إدخالاً تامّاً في جسم السلطنة العثمانية ، بحيث يصبح والي صيدا ، المقيم آنئذ في بيروت ، هو المسؤول المباشر عن شؤون الجبل . وساندت روسيا وجهة النظر العثمانية هذه ، فيما عارضتها فرنسا وبريطانيا معاً . وللخروج من هذا المأزق ، اقترح الأمير كليمنس مترنيخ ، رئيس وزراء النمسا ، المخرج التالي : أن يقسم لبنان إلى منطقتين إداريتين ، شمالية يتولى إدارة شؤونها قائمقام ماروني ، وجنوبية يتولى إدارة شؤونها قائمقام درزي ، على أن تكون الكلمة الأخير في القضايا الهامة لوالي صيدا . وأيدت بريطانيا وفرنسا ، على الفور ، هذا الاقتراح . ولم يجد الباب العالي بدّاً ، آخر الأمر ، من القبول بتنفيذه . وهكذا ، في أول كانون الثاني ١٨٤٣ ، عيّن أسعد باشا الأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً على منطقة النصارى، وأحمد أرسلان، بعد إطلاق سراحه من السجن ، قائمقاماً على منطقة الدروز .

غير أن نظام القائمقاميتين انطوى،منذ يومه الأول، على صعوبات خطيرة . من ذلك أنّه أُسند خطأً إلى اعتبار طريق بيروت — دمشق حدّاً يفصل جبل لبنان إلى شطرين متميزين : شماليّ آهل كلّه بالنصارى ، وجنوبي آهل كلّه بالدروز . والواقع أن كثيراً من الدروز كانوا يسكنون بين نصارى المتن ، في أقصى جنوب قائمقامية النصارى ، وأن ما يزيد على ضعف الدروز، من النصارى، كانوا يسكنون في قائمقامية الدروز . وكان الشوف وحده ، بين جميع الأنحاء الدرزية ، يعمر بأغلبية من الدروز . بل كان عدد النصارى ،

حتّى هناك، لا يستهان به . وكانت دير القمر ، وهي في قلب الشوف، البلدة المسيحية الكبرى في جبل لبنان .

وكان كلٌّ من قائمقامي النصارى والدروز ، في الخطة الأصلية التي وضعها مترنيخ ، مسؤولاً عن أبناء طائفته . فكان هذا يعني ، عملياً ، أن إقامة حد فاصل بين المنطقتين الإداريتين أمر مستحيل ، وأن سلطة قائمقام النصارى في قائمقامية الدروز ستصطدم حتماً بسلطة مشايخ الدروز . وللتغلّب على هذه الصعوبة ، قرّر الباب العالي أن يحصر سلطة كلٍّ من القائمقامين في حدود منطقته ، منكراً بذلك على نصارى المنطقة الدرزية حق الرجوع إلى سلطة مسيحية في القضايا المالية والقضائيّة . لكن فرنسا ، وهي التي اعتبرت نفسها حامية النصارى ، عارضت قرار الباب العالي هذا ، فيما قبلته بريطانيا ، صيانة لحقوق مشايخ الدروز . أمّا روسيا ، فطالبت بإنشاء قائمقامية ثالثة لطائفة الروم الأرثوذكس ، لاعتقاد أبناء هذه الطائفة أن عددهم كاف لتبرير ذلك .

وكان نظام القائمقاميتين ، بحدّ ذاته ، مصدراً للقلق ، إذ كرّس الانقسام الطائفي في البلاد . وأثارت طريقة تنفيذه أيضاً صعوبات أخرى. وكان من السهل، في البدء، اختيار حيدر أبي اللمع قائمقاماً للنصارى . فانتسابه إلى ثانية الأسر العريقة في البلاد ، وما عرف عنه من اعتدال وابتعاد عن التحزّب ، جعله خير من يحتلّ هذا المنصب . أمّا اختيار قائمقام الدروز ، فلم يكن في مثل هذه السهولة . فقد اقترح البريطانيون حليفهم سعيد جنبلاط ، أقوى مشايخ الدروز ، لهذا المنصب . لكن إسناد القائمقامية إلى أحد أبناء آل جنبلاط كان من شأنه إطلاق العنان للنفوذ البريطاني في المناطق الدرزية ، ناهيك باغضاب اليزبكيين من الدروز وحملهم على الوقوف مع النصارى ضد القائمقام . وإذ خشي العثمانيون من وقوع هذين الاحتمالين ، قرّر أسعد باشا أن يترك الأمر للدروز . فدعا زعماءهم المسجونين في بيروت إلى اختيار قائمقام من بينهم ، فوقع اختيارهم على أحمد

أرسلان . وكان هذا الأمير سليل أعرق الأسر عند الدروز ، لا تتفوق عليها الأسرة الجنبلاطية إلاّ بالنفوذ . وعزّز اختياره بُعد آل أرسلان، حتّى ذلك الحين ، عن النزاع اليزبكي — الجنبلاطي . واشترط المشايخ المسجونين على رفيقهم أن يعِد، لقاء تأييدهم له ، بأن يصون امتيازات الإقطاعيين الدروز ومصالحهم . فكان القائمقام الجديد ، للبرهان على صدقه في تنفيذ هذا الشرط ، يعود كل ليلة إلى السجن للتشاور مع زملائه والنزول على رأيهم .

وما أن تولى القائمقامان مهامهما الإدارية حتّى نشأت المتاعب . إذ سارع أحمد أرسلان إلى المطالبة بصيانة حقوق الإقطاعيين الدروز بكاملها ، وإطلاق سراح زعمائهم من السجن . وبلغ من إلحاحه على هذا الطلب أنه أقيل من منصبه وأعيد إلى السجن بعد ثلاثة أيام من تعيينه . وحاول العثمانيون أن يجدوا من يحلّ محلّه بين زعماء الدروز. لكن هولاء وقفوا صفاً واحداً ولم يقبل أحد منهم المنصب . فاضطرّ العثمانيون إلى إعادة تعيين أحمد أرسلان في ١٤ كانون الثاني . أما النصارى ، فلم يكن عندهم مثل هذا التضامن . . إذ لم تمض أشهر على تعيين حيدر أبي اللمع حتّى طمع مشايخ كسروان وشمالَ لبنان الموارنة في منصبه ، فرفضوا الاعتراف بسلطته . ولولا المساعي التي بذلها أسعد باشا والقنصل الفرنسي لما اعترفوا بها ، وإن على مضض . ثمّ كان أن نشأت صعوبة جديدة حين ساير أسعد باشا رغبة الروم الأرثوذكس في إنشاء قائمقامية مستقلة ، فغيّر لقب حيدر أبي اللمع من « قائمقام النصارى » إلى « قائمقام الموارنة » . ثمّ أخرج منطقة جبيل من نطاق سلطته ، متذرعاً بأنها لم تؤلف في الأصل جزءاً من بلاد الإمارة [٨] . وللرد على هذا الإجراء ، لم يكتف حيدر أبي اللمع بالاحتجاج على الحد من صلاحياته ، بل أصرّ على وحدة مصالح

(٨) اقتصرت بلاد الإمارة ، في الأصل ، على بلاد الشوف وكسروان . ولم يصبح للامراء اللبنانيين حكم مستمر على المناطق الشمالية قبل اواخر القرن الثامن عشر .

النصارى في لبنان وطالب بأن تشمل سلطته جميع نصارى البلاد ، ومنهم الساكنون في مناطق الدروز . ولقي القائمقام في قنصل فرنسا ، بروسبر بوريه ، سنداً قوياً . إلا أن القنصل البريطاني ، الكولونيل روز ، انضمّ إلى أسعد باشا في مقاومة هذا الطلب ، متذرعاً مثله بمبدأ السلطة الإقليمية . وحين فشل أسعد باشا في تسوية الأمر عن طريق المساومة ، أحاله إلى الأستانة ، ووضع الدروز في قائمقامية النصارى ، والنصارى في قائمقامية الدروز ، تحت سلطته إلى أن يبتّ الباب العالي في الأمر .

وكان ردّ الباب العالي على أسعد باشا أن أوفد إلى لبنان أحد كبار العسكريين ، وهو خليل باشا ، قائد الأسطول . فكأنما أراد العثمانيون من وراء ذلك أن يظهروا للدول الكبرى مبلغ حرصهم على تسوية القضية اللبنانية . ثم أفهموا فرنسا والنمسا ، من طرف خفيّ ، أنهم لن يمانعوا في إعادة الإمارة الشهابية إذا وجد خليل باشا ذلك ملائماً . وهكذا قويت آمال أنصار الشهابيين في لبنان، من النصارى والدروز اليزبكيين على السواء . لكن ما إن وصل خليل باشا بيروت ، في حزيران ١٨٤٤ ، حتى أعلن أنّه لن ينظر في أية عرائض تؤيد الشهابيين . ومع ذلك ، فقد استمرّ أنصار الشهابيين على توقعهم ، واضعين أملهم في الأمير أمين شهاب، نجل بشير الثاني . وسعت فرنسا، على الصعيد الدولي ، إلى إعادة الشهابيين إلى الحكم ، خصوصاً باكتساب رضى بريطانيا . لكن العثمانيين لم يتأثروا بالضغط . ثمّ كان أن اعتنق أمين شهاب الإسلام في ١٨٤٥ ، فانتهى بذلك الأمل في عودة أسرته إلى إمارة لبنان .

وفي هذه الأثناء ، وجد خليل باشا حلاً للمشكلة القائمة في لبنان بأن يعيّن في كلّ منطقة متعدّدة الطوائف وكيلان ، واحد مسيحي وآخر درزي ، تختار كلاً منهما طائفته بموافقة القائمقام . ويكون كلّ منهما مسؤولاً أمام قائمقام طائفته ، فيمارس السلطة القضائية البدائيّة على أبنائها ، ويجبي الضرائب باسم مشايخ الإقطاع . ويشترك

الوكيلان بالنظر في القضايا التي تمس الدروز والنصارى معاً . وتستثنى بلدة دير القمر من هذه التدابير ، فتمنح وضعاً خاصاً يعفيها من سلطة الإقطاع ، مع أنها تابعة للمناصف ، وهي من إقطاع آل أبي نكد . ويكون لها وكيلان ، مسيحي ودرزي ، خاصّان بها . ولا يحق لأحد القائمقامين أن يجعل مقرّه في البلدة أو يقيم له ممثلاً فيها .

وقضى خليل باشا ، بعد تسويته لمشكلة الصلاحيات ، بأن يدفع الدروز للنصارى ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس من الدراهم [٩] تعويضاً على ما لحق بهم من خسائر في ١٨٤١ . وكانت قضية بلاد جبيل قد سوّيت في العام السابق ، وألحقت المنطقة مجدّداً بقائمقامية النصارى . ووضع خليل باشا منطقة بعبدا أيضاً تحت سلطة حيدر أبي اللمع ، إذ كانت آهلة كلها تقريباً بالنصارى . وقد كانت من قبل جزءاً من قائمقامية الدروز .

وكان كل من خليل باشا وأسعد باشا صادقاً ، حقّاً ، في مسعاه إلى جعل نظام القائمقاميتين ناجحاً . وبذل أسعد باشا ، في الأخص ، جهده لحمل الدروز والنصارى على الاعتدال ، فلا يتفاقم بينهم سوء التفاهم . فإذا كان لأي نظام أن يعمل في لبنان ، أعوزه قدر من التعاون بين طوائفه الكبرى . غير أن مثل هذا التعاون لم يكن متوافراً آنذاك . اذ رأى زعماء الدروز ، ومن ورائهم الكولونيل روز ، في تدابير خليل باشا إضعافاً لنفوذهم . ذلك أن الوكيل ، بموجب هذه التدابير ، انتزع لنفسه ، في المناطق المختلطة ، سلطة أهل الإقطاع ، كما شاركهم في جباية الضرائب. فأصرّ هولاء على إلغاء الأنظمة الجديدة والعودة إلى تنفيذ القرارات التي اتخذت في ٧ كانون الأول ١٨٤٢ . وكذلك رفضوا دفع أي تعويض للنصارى ما لم يرجع هؤلاء إلى الخضوع لسلطتهم . أمّا النصارى ، « وقد هيجهم رجال دينهم ، فإنهم تحدثوا صارخين عن نير الظلم الدرزي ، وأعلنوا عزمهم على عدم الخضوع

(٩) يعادل الكيس ٥٠٠ قرش عثماني .

له مرّة أخرى »(١٠) .

وكان خليل باشا لا يزال في لبنان حين تنادى زعماء الدروز ، في ٢ شباط ١٨٤٥ ، إلى اجتماع عام في المختارة ، قاعدة آل جنبلاط ، حضره مشايخ آل جنبلاط وممثلون عن كبار قادة الحزب اليزبكي . وبدا أن الفريقين المتنازعين إنما اتحدا للقيام بعمل خطير . وقلق النصارى للأمر ، فاتخذوا له الحيطة . وأعلن البطريرك الماروني ، كما قيل ، « أن الضربة يجب أن تسدّد . . . ، فمن كان البادىء بتسديدها تضاعف حظه من النجاح »(١١) . وتجمهر عدد غفير من النصارى في منطقة بعبدا ، وعلى رأسهم بعض الأمراء الشهابيين . وفي أنحاء أخرى من البلاد ، جرى تنظيم قوات من النصارى بقيادة بعض الذين اشتركوا في اضطرابات ١٨٤٠ و ١٨٤١ من أمثال أبو سمرا غانم ، ويوسف الشنتيري ، وغندور السعد . وكان هذا الأخير من أصحاب إقطاع منطقة رشميا ، من الجرد . وقلق القنصلان الفرنسي والنمساوي للاجتماع الدرزي في المختارة وما قد يسفر عنه من نتائج ، مع أن الكولونيل روز طمأنهما بقوله إن زعماء الدروز ، وقد كان على اتصال حميم بهم ، إنما تنادوا لتسوية بعض المسائل المالية . وأرسل خليل باشا وأسعد باشا حملة عسكرية إلى الشوف لمنع وقوع اصطدام مسلّح بين الفريقين . وهرع أسعد باشا بنفسه إلى دير القمر لتطمين النصارى وتحذير الدروز .

وبدا للمراقبين ، آنذاك ، أن مساعي أسعد باشا لم تلقَ صدى استحسان في الاستانه ، أو عند الكولونيل روز ، للظن بانحيازه إلى النصارى . وسرعان ما استبدل أسعد باشا ، على ولاية صيدا ، بوجيهي باشا ، فساءت الحال في البلاد . وقبل أن يصل هذا الأخير بيروت في ٩ نيسان ، وقعت أولى المناوشات بين النصارى والدروز ، وبدأت

(١٠) Charles Henry Churchill, *op. cit.*, p. 83.

(١١) المصدر ذاته ، ص ٨٣ .

حوادث الاغتيال والثأر . وأصدر الفريقان بياناتهما ، ووزّعا مراكزهما كجيشين يتهيآن لدخول المعركة »(١٢). واتضح لخليل باشا ، وهو يستعد للرحيل في ٦ أيار ، أن مهمته فشلت . ولم يكن قد غادر لبنان بعد حين اندلعت الحرب الطائفية في البلاد .

كان النصارى والدروز هذه المرة ، بخلاف سنة ١٨٤١ ، على استعداد متكافىء للقتال . وكثيراً ما كان النصارى هم البادئون . لكنهم ، كعادتهم ، لم يقفوا متكاتفين . فقد رفض الروم الأرثوذكس ، بتأثير كهنتهم والقنصل الروسي ، أن ينتظموا جبهة واحدة مع الموارنة . بل انهم مالوا إلى موازرة الدروز . وأظهر الموارنة ، من جهتهم ، نزعتهم المعهودة إلى الارتجال والتفسّخ وعدم تنسيق الجهود ، فكان كلّ من زعمائهم يتصرف على هواه . وإذا كان مشايخ كسروان وشمال لبنان يغارون من سلطة حيدر أبي اللمع ، أبوا الانضمام إلى حركة يرئسها ، وآثروا الوقوف موقف المتفرّج . وزاد في إضعاف موقف النصارى أن وجيهي باشا جعل مقرّه على طريق بيروت — دمشق ، قريباً من بلدة عاليه ، وراح يرقب القتال بهدوء . وحين عنّ له أن يتدخّل ، كان ذلك لعرقلة تحرّكات النصارى . لكنه ترك الدروز يطوفون أنحاء البلاد أحراراً طلقاء .

وبالرغم من هذه المصاعب ، صمد النصارى في أماكنهم إلى حين . بل إنهم كانوا هم البادئون بالهجوم في الشوف ، حيث نشب القتال ، جديّاً ، في نيسان . وكان أهالي جزين أوّل من تحرّك من النصارى هناك ، فزحفوا بقيادة أبو سمرا غانم على المختارة وأحرقوا في طريقهم ما يقرب من أربع عشرة قرية درزية . ووصل نصارى جزين إلى المختارة ، فلم يقاومهم الدروز المحتشدون هناك مقاومة فعّالة . غير أن الزحف توقّف في البلدة تحت وابل من نيران البنادق أطلقته فرقة عسكرية عثمانية تمترست أمام قصر آل جنبلاط . وفي

(١٢) المصدر ذاته ، ص ٨٤ .

هذه الأثناء ، كان نصارى الشحّار وبعبدا ، بقيادة بعض الأمراء الشهابيين ، ينهزمون في معركة اعبيه . حتى أن الأمراء أنفسهم اضطروا إلى الاستسلام ، فتسلّمهم الكولونيل روز بالذات واقتادهم إلى بيروت .

ودار القتال في أماكن مختلفة من المتن . وهبّ نصارى هذه المنطقة ، يؤازرهم إخوانهم من زحلة ، إلى الهجوم ، فأحرقوا عدداً من قرى الدروز . وسارع الدروز إلى الثأر ، فباغتوا خصومهم وهزموهم وهم منهمكون بالنهب والسلب . ثمّ عاد النصارى وأغاروا على الدروز مرّة ثانية ، فحملوهم على التراجع إلى بلدة قرنايل ، حيث ضربوا حولهم طوقاً من الحصار . على أن الدروز تمكنوا من الإفلات وصدّ الهجوم ، بفضل فرقة من الجنود العثمانيين أرسلها وجيهي باشا لهذا الغرض . لكن سرعان ما وجد الدروز أنفسهم ، للمرّة الثانية ، في موقف الدفاع . فطرد النصارى قواتهم من المتن ولحقوا بهم إلى منطقة الغرب . ولا عجب ، فقد كان الدروز قلّة في المتن . لكن الجنود العثمانيين هناك ، كما في المختارة ، أطلقوا النار على النصارى وحالوا بينهم وبين اللحاق بالدروز إلى عاليه . وما أن دنت أواخر أيار حتى قلب تدخل وجيهي ميزان القوى ، فاستطاع الدروز ، بمؤازرة الجنود العثمانيين ، أن يدحروا النصارى في رأس المتن ويطاردوهم من قرية إلى قرية . وكان الدروز ، حيثما مرّوا ، ينهبون قرى النصارى ويشعلون فيها النيران ، كما جرت العادة في ذلك الزمان .

وكان أن وافق وجيهي باشا ، آخر الأمر ، تحت ضغط القناصل الأوروبيين ، على إيقاف القتال ، فدعا زعماء النصارى والدروز إلى الاجتماع في بيروت في ٢ حزيران . وكان الطرفان يرغبان في إنهاء القتال ، إلاّ أن الاتفاق في ما بينهما لم يكن بالأمر السهل .

ووصل زعماء الدروز إلى بيروت لحضور الاجتماع ، فاستقبلهم القنصلان البريطاني والروسي بترحاب بالغ . وكان هذان القنصلان ، كوجيهي باشا ، يضعان اللوم كله على النصارى ، ويلقيان على قائمقام

النصارى والأمراء الشهابيين جانباً كبيراً من تبعة ما حدث . وأصرّ الكولونيل روز ، من جهته ، على أن ينفى كبار الأمراء الشهابيين من البلاد . ثمّ قطع عهداً لزعماء الدروز بأن اتفاق ٧ كانون الأوّل ١٨٤٢ سيعاد تنفيذه بحذافيره ولمصلحتهم . وسعى إلى إحراج موقف قائمقام النصارى بتشجيع الذين حضروا الاجتماع من زعمائهم على مخاصمته. كذلك حثّ نصارى جزين على المطالبة باستبدال أحمد أرسلان بسعيد جنبلاط قائمقاماً للدروز .

أما قنصل فرنسا ، أوجين بوجاد ، فلم يتوانَ عن تشديد عزائم النصارى . فأشار على حيدر أبي اللمع ، حرصاً على وحدة الصف ، أن يطيّب خواطر خصومه ، مشايخ كسروان وشمال لبنان ، بالتنازل لهم عن حق إدارة شؤون مناطقهم . وإذ كان عالماً بتحيز وجيهي باشا للدروز ، طالب الاستانة باستدعائه ، على الفور ، وإعادة أسعد باشا إلى لبنان .

وفيما كان زعماء النصارى والدروز في بيروت لا يزالون على خلاف ، والحرب الأهلية لا تزال تفتك بالبلاد ، قدم شكيب أفندي ، وزير الخارجية العثمانية ، بيروت ، بإلحاح من الدول ، لمعالجة القضيّة عن كثب وإيجاد حلّ سريع لها . وأوضح الباب العالي ، بما لا يقبل الشك ، أن لا رجوع عن نظام القائمقاميتين الذي وضع في ١٨٤٢ ، وأن لا مجال إلاّ لتعديلات طفيفة تجعله ممكن التنفيذ . وقبل أن يغادر شكيب أفندي الأستانة ، بعث بمذكرة إلى سفراء الدول الخمس ، بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا ، ضمنها الخطوط الكبرى للتسوية التي في ذهنه ، وأعلمهم بالإجراءات التي ينوي اتخاذها عند وصوله إلى لبنان . وقال إن البلاد ، إلى أن توضع التسوية موضع التنفيذ ، ستخضع للإحتلال العثماني ، وتُجرّد من السلاح ، على أن يُعَوّض على النصارى بجزء من خسائرهم . وكذلك طلب من قناصل الدول أن يكفّوا عن التحرّش في الشؤون اللبنانية .

وكان شكيب أفندي عند قوله ، خصوصاً في معاملته لقناصل

الدول . فدعاهم إليه ، فور وصوله بيروت في أيلول ، وحثهم على الإقلاع عن التدخل في شؤون البلاد الداخلية ، وعلى استدعاء رعاياهم موقّتاً من جبل لبنان إلى بيروت ، بمن فيهم المرسلون الكاثوليك والإنجيليون على السواء . وعمد شكيب أفندي ، بعدئذ ، إلى اعتقال كبار الزعماء اللبنانيين من الطائفتين ، وفي جملتهم القائمقامان ، لإحباط أيّة مقاومة ضد التدابير التي عزم على تنفيذها . ثمّ أصدر قراراً باستبدال أحمد أرسلان في قائمقامية الدروز بأخيه أمين . لكنه أبقى على حيدر أبي اللمع قائمقاماً للنصارى ، لئلا يفسح عزله لأنصار الشهابيين مجال الإصرار على مطالبهم. وبالإضافة إلى ذلك، أوكل شكيب أفندي إلى وميق باشا ، قائد عسكر الاحتلال ، مهمة تجريد البلاد من السلاح ، فقام هذا بأدائها خير قيام . وجرى ، في الوقت نفسه ، توزيع ألفي كيس من الدراهم على النصارى ، كقسم مما يستحق لهم من تعويض .

وحين انتهى شكيب أفندي من هذه الإجراءات التمهيدية ، انصرف إلى تسوية قضية الإدارة في البلاد . فأذاع النظام الذي عرف في ما بعد باسمه . وفي ٢٩ تشرين الأوّل ، أحيط قناصل الدول علماً بما يتضمنه هذا النظام ، ووضعت أحكامه ، على الفور ، موضع التنفيذ.

بقي لبنان ، بموجب نظام شكيب أفندي ، مقسوماً إلى قائمقاميتين، درزية ونصرانية ، على رأس كلّ منهما قائمقام يعينه ويقيله والي صيدا . غير أن النظام الجديد قضى بأن يكون في كلّ قائمقامية مجلس يرئسه القائمقام ، مؤلّف من نائب القائمقام ، وقاض ومستشار عن كلّ من الطوائف الخمس : السنّة ، والموارنة ، والدروز ، والروم الأرثوذكس ، والروم الكاثوليك . واقتُصر على تمثيل الطائفة الشيعية في المجلس بمستشار ، لعدم اعتراف العثمانيين بأنظمة شرعية خاصة بالشيعة . وقام شكيب أفندي بنفسه بتعيين أعضاء مجلسي القائمقاميتين لمدى الحياة . وقضى بأن يكون لرؤساء الطوائف المعنيّة حق تعيين

من يملأ المراكز الشاغرة عند الحاجة ، بالاتفاق مع القائمقام وأعضاء مجلسه ، وبموافقة والي صيدا . وكان على العضو ، بعد تعيينه ، أن ينصرف بكامل وقته إلى أعمال المجلس ، فيتقاضى عن ذلك راتباً شهريّاً معيّناً .

وكانت للمجلس ، في كلّ من القائمقاميتين ، مهمتان : الأولى مالية ، وهي تقدير الضرائب وتوزيعها على المناطق وجبايتها ، والثانية قضائية ، وهي النظر في الدعاوى المحالة إليه من القائمقام . وقضى النظام بأن يقترع المجلس بالطوائف، بعد أن يتفق ممثلو كلّ طائفة في ما بينهم قبل الاقتراع . لكن قلّما لجأ المجلس إلى اتخاذ قرار بالاقتراع . إذ اقتضى إقرار الأمور المالية إجماع مستشاري المجلس . فإذا تعذّر الإجماع ، حقّ لوالي صيدا أن يفعل ما يراه ملائماً . أما الدعاوى القضائية ، فلم يبتها المجلس كمجموع ، بل كانت تحال إلى قاضي الطائفة التي ينتمي إليها المتقاضون . فإذا كان المتقاضون من طوائف مختلفة ، نظر فيها قضاة هذه الطوائف دون غيرهم .

وهكذا أنزل نظام شكيب أفندي، بإنشائه هذين المجلسين، ضربة قاسية بمصالح الإقطاع في لبنان . إذ منح المجلسين صلاحيات كانت من قبل في أيدي الإقطاعيين ، فلم يبقَ لهؤلاء في مناطقهم إلاّ النظر في الدعاوى البدائية ، وتنفيذ قرارات المجلس المالية . بل إن هذه السلطات المحدودة بقيت ، في المناطق المختلطة ، من حق الوكلاء الدروز والنصارى . وكان للنظام الجديد ، فوق ذلك ، أهميته من وجوه أخرى . من ذلك أن هذا النظام كان ، بحد ذاته ، بمثابة اعتراف رسمي من قبل السلطات العثمانية بوضع لبنان الخاص . ومن الناحية الداخلية ، خطا النظام خطوة نحو إرساء الإدارة في لبنان على أسس حديثة. فأصبح القائمقام وأعضاء مجلسه، وقد حلوا في كلّ قائمقامية، من حيث السلطة ، محل الأمير الحاكم ومشايخ الإقطاع ، بمثابة موظفين عامين يعينهم والي صيدا رسمياً ويدفع لهم رواتب لقاء خدماتهم . وقد تمشّت هذه الإصلاحات مع مبادىء « التنظيمات »

العثمانية التي نادى بها، في ١٨٣٩، مرسوم كلخانه خطّ شريف. غير ان الأنظمة الجديدة في لبنان تمشّت مع «التنظيمات» العثمانية أيضاً في تشديدها على المركزية، وذلك بإعطائها والي صيدا سلطات واسعة. ففيما أخذ نظام شكيب أفندي بعين الاعتبار وضع لبنان الخاص، أخضعه، أكثر من أي وقت مضى، لسلطة الوالي العثماني. فأصبحت لهذا الكلمة الأخيرة في تعيين الموظفين، فضلاً عن جعله مسؤولاً، مباشرة، عن حكومة دير القمر. وبالإضافة إلى تنظيم الإدارة على هذا الشكل، قسم شكيب أفندي منطقة بعبدا بين قائمقاميّتي النصارى والدروز. ثمّ إنّه، قبل أن يغادر بيروت، استبدل وجيهي باشا بوميق باشا على ولاية صيدا.

بدا نظام شكيب أفندي، من الناحية النظرية، سهل التطبيق، لكنه لم يكن كذلك في الواقع. ولم يمض إلاّ زمن قليل حتّى وجد نصارى المناطق الدرزية، كما وجد دروز المناطق المسيحية، أن الحال لم تصطلح بالتدابير الجديدة، فأخذوا يتذمرون. وفي الوقت نفسه، أدركت الأسر الإقطاعيّة في جميع أنحاء لبنان أن هذه التدابير تهدّد مكانتها، فسعت إلى عرقلتها. فما أن عاد شكيب أفندي الى الأستانة حتّى لجأ مشايخ النصارى والدروز إلى طرقهم القديمة، ففرضوا الخوّة على الفلاحين في مناطقهم ولم يكترثوا لأحد. ولكي توضع التدابير الحديثة الواردة في نظام شكيب أفندي موضع التنفيذ، توجب أوّلاً مسح الأراضي وإحصاء عدد سكان البلاد. ولم يكن ذلك بالعمل السهل. فكان أن أقلع أمين أفندي، موفد الأستانة في ١٨٤٧، عن مسح الأراضي بعد ثلاث سنوات عجز فيها عن تذليل العراقيل التي أقامها في وجهه مشايخ الإقطاع. وكذلك فشلت كلّ محاولة لإحصاء عدد السكان. إذ أجمع مشايخ الدروز والنصارى على مقاومة كلّ تغيير إداري يهدّد سلطتهم بالخطر. وساد الظن بأن موقف مشايخ الإقطاع هذا كانت تشجعه القنصليتان البريطانية والروسية في بيروت.

ولم يكن ذلك بمستبعد. فما أن غادر شكيب أفندي لبنان حتّى عاد قناصل الدول في بيروت إلى نشاطهم الواسع. فكان القنصل الفرنسي، على الأخص، حريصاً على تنفيذ نظام شكيب أفندي، فيما بذل زميلاه البريطاني والروسي أقصى جهدهما لمقاومته.

وكانت هنالك انقسامات جديدة في صفوف النصارى والدروز بعد ١٨٤٥، ممّا أفسح في المجال أكثر فأكثر لتدخل القناصل. ففي صفوف النصارى، استمرّ الخلاف قائماً بين الموارنة والروم الأرثوذكس. لكن هذا الخلاف تضاءل أمام الخصام الناشب بين الموارنة أنفسهم. فإذا كان البطريرك يوسف حبيش، حتّى وفاته في ١٨٤٥، قد استطاع أن يوحد الموارنة تحت قيادته، فإن خلفه البطريرك يوسف الخازن، وقد اعوزته قوّة الشخصية، لم يتمكن من وضع حد لتزايد الانشقاق بين الفلاحين الموارنة ومشايخ الإقطاع. وكان من الطبيعي أن يقف معظم رجال الدين الموارنة، وهم من طبقة الفلاحين، ضد أولئك المشايخ. لكنّهم، وقد كان البطريرك كسلفه ينتمي إلى أسرة إقطاعية بارزة، استنكفوا، طيلة حياته، عن الوقوف علناً إلى جانب الفلاحين. أضف إلى ذلك أن حيدر أبي اللمع، قائمقام النصارى، كان ممسكاً بزمام الحالة في المناطق المارونيّة الخاضعة لسلطته، فلم يسمح للخصومات الطبقيّة أن تتفاقم مدّة حياته. لكن البطريرك والقائمقام كليهما توفيا في ١٨٥٤. فخلف الأوّل بولس مسعد، وهو رجل نشط، لم يبلغ بعد الخمسين من العمر، شديد التعصب لدينه ومبغض لرجال الإقطاع، إذ كان ينتمي إلى أسرة من عامة الناس. وكانت نتيجة انتخابه بطريركاً أن انحاز الكهنوت الماروني علناً إلى جانب الفلاّحين في موقفهم ضد الأسر الإقطاعيّة. أمّا خلافة حيدر أبي اللمع، فقد نتجت عنها انقسامات جديدة في صفوف الموارنة بين أنصار ابن أخيه بشير عساف أبي اللمع، وأنصار نسيبه بشير أحمد أبي اللمع. وكان أن تعيّن بشير عساف قائمقاماً موقتاً، عند وفاة عمه في ١١ أيار.

وسرعان ما اتضح أنّه لم يكن أهلاً للمنصب . وفي آب ، اتفق وميق باشا وقنصلا بريطانيا وفرنسا على استبداله ببشير أحمد . وكان بشير أحمد ، وقد سبق ذكره ، قد ولد درزيّاً ، وعرف عنه أنه كان عميلاً للعثمانيّين . فرفض أنصار بشير عساف الاعتراف به قائمقاماً ، وأعلنوا أنّه مسيحي بالاسم فقط . وهكذاانقسم النصارى في القائمقامية إلى «عسّافيّين» و«أحمديّين» ، فزاد ذلك في تفسّخهم.

أمّا الدروز ، فكانوا في تلك الأثناء يعيدون تنظيم صفوفهم إلى يزبكيّين وجنبلاطيّين . وبعد ١٨٤٥ بقليل ، انشقّ الجنبلاطيون فريقين ، واحد يوالي نعمان جنبلاط ، والآخر يوالي أخاه سعيداً . وكان نعمان ، الأخ الأكبر ، قد انسحب في ١٨٤٢ من المعترك السياسي ، تاركاً زعامة الجنبلاطيين لأخيه الذي كان أشدّ طموحاً وأكثر كفاية منه . ولم يمض وقت طويل حتى وطد سعيد مكانته كأقوى زعيم درزي وكقائد أوّل للحركة الدرزية ضد النصارى . وسرعان ما أقلق نجاحه هذا قادة الحزب اليزبكي ، فأخذوا يلتفون في معارضتهم حول ناصيف أبي نكد . ولم يقلّ قلق الباشا والقنصل الفرنسي في بيروت عن قلق اليزبكيّين ، إذ رأيا في ازدياد نفوذ سعيد جنبلاط فائدة كبرى لأنصاره البريطانيين في لبنان . لذلك عمد كلّ منهما ، على حدة ، إلى تشجيع اليزبكيين على التكتّل . بل لعلّهما ذهبا إلى أبعد من ذلك ، فأغريا نعمان جنبلاط على استعادة زعامة الأسرة من أخيه سعيد . ومهما كان الأمر ، فالواقع أن نعمان لجأ إلى القنصل الفرنسي في طلب المساعدة حين بلغ الخلاف بين الأخوين ذروته في١٨٤٦. لكن الفرنسيّين رأوا في تردد الرجل وشدّة حذره ما جعل قضيته خاسرة ، فاكتفوا من تأييدها بالعطف . فما كان من نعمان ، وقد أصبح دون معين ، إلاّ أن تنازل عن دعواه بزعامة أسرته وانسحب من الميدان للمرّة الثانية ، تاركاً أخاه سعيداً أقوى ممّا مضى .

وكان انتصار سعيد جنبلاط على أخيه فوزاً للكولونيل روز

وللنفوذ البريطاني . وعبثاً ذهبت مساعي العثمانيّين والفرنسيين إلى إضعاف هذا الفوز بالنيل من علو مكانة آل جنبلاط . إذ بقي الدروز صفّاً متراصّاً خلف سعيد جنبلاط ، واثقين بزعامته وبتأييد بريطانيا. أما الحزب اليزبكي ، فلم يتعدّ كونه رابطة واهنة بين المشايخ ، يحدوها الوقوف في وجه سعيد جنبلاط ، وتنقصها إلاّ قليلاً مؤازرة عامّة الشعب . بل كان بين أفراد هذا الحزب ، من أمثال آل تلحوق وآل عبد الملك ، من تردّد في ولائه له . ورأى العثمانيون ، آخر الأمر ، أن لا سبيل لهم إلى مقاومة الجنبلاطيين ، ومن ورائهم بريطانيا، إلاّ بإثارة قائمقام الدروز على سعيد جنبلاط . ونجحت الدسيسة ، فرفض أمين أرسلان ، في ١٨٤٩ ، الاتفاق الذي عقده أخوه أحمد مع مشايخ الدروز في كانون الأوّل ١٨٤٢ ، والذي قضى بأن لا يقوم القائمقام بأي عمل خطير دون موافقتهم . وكانت حجّة أمين أرسلان أنّه ، بخلاف أخيه أحمد ، يدين بمنصبه لشكيب أفندي ، لا لاختيار زملائه المشايخ له . وهنا ثارت ثائرة سعيد جنبلاط ، وكان ، بصفته أقوى مشايخ الدروز ، قد ضمن لنفسه نفوذاً واسعاً بموجب اتفاق ١٨٤٢ . وفي الحال ، أشاع الجنبلاطيون أن القائمقام ليس درزيّاً صرفاً . وبدت الإشاعة صحيحة ، إذ كثيراً ما كان الإرسلانيون يمارسون فروض الإسلام ، ربّما بالتقية (انظر ص ١٨) . وقام الجنبلاطيون يطالبون بقائمقام يكون حقّاً من الطائفة الدرزية . وكانوا بذلك يعنون ، طبعاً ، سعيد جنبلاط

وكان أن نقم الدروز على العثمانيين لخصومتهم لسعيد جنبلاط ، فكثرت أعمال العصيان في مناطقهم بين ١٨٤٩ و ١٨٥٢ ، ممّا سبّب للسلطات العثمانية في بيروت متاعب شديدة . وفي الوقت نفسه ، وحّد موقف أمين أرسلان بين الجنبلاطيين واليزبكيّين ،

فاجتمعوا على معاداته . وبدا الاتحاد الدرزي الجديد وكأنّه « جمهورية صغيرة مستقلّة » [١٣] متحالفة مع بريطانيا :

> كانت كل اسرة كبيرة تحكم منطقتها باستقلال تام . وكان النصارى الساكنون في المنطقة خاضعين لها خضوعاً كاملا . واكتفى قائمقام الدروز بقبول طاعة اسمية من المشايخ ، لافتقاره إلى القوى التي تفرض عليهم احترام سلطته .... اما السلطات التركية ، فلم تكن لها اي كلمة في الامر . فأوامرها كانت تبلغ عن طريق القائمقام ، وكانت ، لذلك ، تطاع أو ترفض وفقاً لمزاج من توجه اليه .... واذ كانت كل سنة تمر تضمن لمشايخ الدروز تعزيزاً متزايداً لسلطتهم ، وعدم مسؤولية عن أعمالهم ، فقد استمروا في ممارسة حريتهم دون رادع . بل ان الضرائب الاميرية كان يوكل اليهم امر جبايتها ، فينفقونها على هواهم . وهكذا بنوا البيوت ، واشتروا الأراضي ، واستغلوا املاك الدولة ، واقتنوا الخيول الاصيلة ، كل ذلك بأموال الدولة . ومع انهم دعوا مراراً إلى تأدية الحساب ، الا انهم لجأوا دائماً إلى التأجيل ، ثم الى التجاهل . واذا ما تجرأ القائمقام ، بدافع هذا التأخير المزمن في دفع الضرائب ، على ارسال خيالته اليهم في التماس قسط ولو ضئيل منها ، كانوا يستضيفونهم إلى ان يفرغ صبرهم من الانتظار فيعودوا من حيث اتوا . او ، اذا ما ثقل ظلهم من اطالة المقام ، عمدوا إلى اهانتهم وطردهم (١٤) .

وإذ ثقل نير مشايخ الدروز على النصارى الساكنين في إقطاعاتهم ، أصرّ القنصل الفرنسي على أن تؤخذ هذه الأقطاعات من أيدي المشايخ وتوضع ، كدير القمر ، تحت سلطة حكّام أتراك يعينهم والي صيدا . لكن هذا الاقتراح لم يلقَ اهتماماً جدياً من الباب العالي . وكان من شأنه أنّه زاد في حذر الدروز من تدخّل العثمانيين والفرنسيّين في أمورهم وجعلهم أكثر اعتماداً على بريطانيا .

وبلغ توتر العلاقات بين الدروز والعثمانيين ذروته في ١٨٥٢ . ففي أواخر الربيع من تلك السنة ، دعا الباب العالي الدروز إلى الانخراط في سلك الجندية . فما كان منهم إلاّ أن سارعوا ، كعادتهم ، إلى النزوح عن قراهم وحقولهم إلى معاقلهم المنيعة في وادي التيم وحوران ،

(١٣) Charles Henry Churchill, *op. cit.*, p. 110.

(١٤) المصدر ذاته ، ص ١٠٩ – ١١٠ .

حيث أعلنوا العصيان . وفي الحال ، جرّد العثمانيون العساكر لمحاربتهم . لكن الدروز توفّقوا إلى صدّ الهجوم ، وعمدوا إلى قطع الطريق بين بيروت وحوران وبين دمشق . وإذ أدرك العثمانيون عجزهم عن قهر العصاة وحدهم . سعوا ، كإبرهيم باشا ، إلى تحريض نصارى لبنان ضدّهم . غير أن القنصل الفرنسي في بيروت تدخّل هذه المرّة ، داعياً النصارى إلى عدم التورط في نزاع طائفي لا يعود عليهم إلاّ بالضرر . فكان أنّه لم تقع إلاّ حوادث شجار طفيفة بين النصارى والدروز . ومع الخريف ، غيّر العثمانيون أساليبهم ، فتركوا العصاة وشأنهم . ثمّ لم تلبث القنصلية البريطانيّة في بيروت أن أجرت مصالحة بين مشايخ الدروز والسلطات العثمانية ، فعاد العصاة أحراراً إلى ربوعهم .

وبعد ١٨٥٢ ، أجرى العثمانيون تعديلاً في سياستهم نحو الدروز ، إذ أدركوا عجز الفرنسيّين عن مقاومة سعيد جنبلاط والنفوذ البريطاني . فأداروا ظهورهم للقنصلية الفرنسية في بيروت ، وراحوا ينشدون صداقة الدروز ، محتفظين بأمين أرسلان قائمقاماً ، ومويّدين ، في الوقت نفسه ، قضية سعيد جنبلاط . وظهرت أوّل دلائل الصداقة الدرزية — العثمانية الجديدة في ١٨٥٣ ، حين تألّفت فرقة عسكريّة درزية من ثلاثة آلاف رجل ، بقيادة القائمقام أمين أرسلان بالذات ، للاشتراك في حرب القرم [١٥] . ومع أن هذه الفرقة ، بمجموعها ، لم تغادر لبنان للاشتراك الفعلي في الحرب ، إلاّ أن ذلك لم يؤثر في تحسن العلاقة بين الجانبين . وبعد أربع سنوات ، أي في ١٨٥٧ ، عمل تعيين خورشيد باشا في بيروت على زيادة التقارب بينهما . إذ بذل الوالي الجديد جهده ، منذ البدء ، لكسب الدروز إلى جانب العثمانيين بشتى بوادر العطف والتشجيع .

(١٥) قامت حرب القرم بين روسيا والسلطنة العثمانية في ١٨٥٣ ، ، واستمرت حتى ١٨٥٦ . ودخلت بريطانيا وفرنسا الحرب على الجانب العثماني في ١٨٥٤ ، ثم لحقتها مملكة سردينيا التي اصبحت فيما بعد (١٨٦١) مملكة ايطاليا .

وما أن جاءت أواخر ١٨٥٧ حتّى أصبحت الحالة في لبنان في منتهى التعقيد . فقد جرّ طغيان مشايخ الدروز ووكلائهم في المناطق الجنوبية خلاف الدروز والنصارى الى هاوية الأزمة . وهنا أيّد البريطانيون الدروز ، فيما أيّد الفرنسيون النصارى . أمّا في المناطق الشمالية ، فلم تكن الحالة أقلّ سوءاً . إذ وقف الفلاحون والإكليروس الماروني ، يؤيدهم الفرنسيّون والنمساويون، وجهاً لوجه أمام الأسر الإقطاعيّة ، تشدّ أزرها بريطانيا . وفي الوقت نفسه ، دعم الفرنسيون القائمقام بشير أحمد أبي اللمع وأنصاره من الحزب الأحمدي ، فيما انتصر البريطانيون للعسّافيّين. أما العثمانيون، فسعوا إلى توسيع شقّة الخلاف في قائمقامية النصارى ، منتصرين لهذا الفريق أو ذاك حسب الظروف . وهكذا أصبحت القضيّة اللبنانيّة من التشابك بحيث لم تقع حادثة في لبنان إلاّ كان لها صدى في عواصم أوروبا ، وخصوصاً لندن وباريس . وفي ذلك قال أحد زعماء اللبنانيين آنذاك :

> لقد اصبحت امورنا في هذه الأيام تابعة لانكلترا وفرنسا . وانه اذا ضرب احدهم رفيقه تصير المسألة انكليزية فرنسوية . وربما قامت انكلترا وفرنسة من اجل فنجان قهوة يهرق على الأرض (١٦) .

(١٦) يوسف مزهر ، « تاريخ لبنان العام » (بيروت ، مجهول التاريخ) ، ج ١ ، ص ٦٠٤ ، نقلا عن رسالة من يوسف كرم الى البطريرك بولس مسعد .

الفصل الخامس

أعوام الفتنة

١٨٥٨ — ١٨٦٠

بلغ الاضطراب الذي حلّ بلبنان ، بعد سقوط بشير الثاني ، ذروته بين عامي ١٨٥٨ و ١٨٦٠ ، وهي فترة تفاقمت فيها أعمال العنف حتّى سادت جميع أنحاء البلاد . ففي كسروان ، ثار الفلاحون الموارنة في وجه المشايخ ، ودعم ثورتهم رجال الدين الذين كانوا يغارون من سلطة رجال الإقطاع . وقام الدروز ، بقيادة مشايخهم وتحريض عقّالهم ، في محاولة أخيرة لاستعادة السيطرة على البلاد ، فهاجموا جيرانهم النصارى في الشوف والبقاع ووادي التيم وأعملوا فيهم الذبح والتقتيل . وكان ذلك ، في الحالتين ، جيشاناً داخليّاً في أساسه ، ناتجاً عن توتّر طائفي واجتماعي تفاقم ، عبر السنين ، في البلاد . وكانت هنالك أيضاً عوامل أخرى. من ذلك ، في الداخل، أثر الشخصيات المعنيّة بالأمر ، وخصوصاً البطريرك الماروني بولس مسعد وأحبار الكنيسة ، وفي الخارج ، التنافس بين بريطانيا وفرنسا وسواهما من الدول ذات المصالح في لبنان . أضف إلى ذلك تحيّز الوالي خورشيد باشا للدروز ، وجوّ التعصّب الطائفي الذي كان يخيّم آنذاك على البلاد العثمانيّة بأسرها . كلّ هذه العوامل ، وما إليها ، تكاتفت على رسم الاتجاه الذي اتخذته الاضطرابات التي عصفت بلبنان منذ ظهور بوادر القلق الأولى بين فلاحي كسروان ، في خريف ١٨٥٧ ، إلى حين تسوية الأزمة نهائيّاً في ١٨٦١ .

قامت ثورة الفلاحين في كسروان في ١٨٥٨ . أمّا الأحداث التي أدّت إليها ، فقد بدأت في ١٨٥٤ ، حين خلف بشير أحمد أبو اللمع نسيبه حيدر في قائمقاميّة النصارى (انظر صفحة ١١٤) . وكان القنصلان الفرنسي والبريطاني قد وافقا على اختيار بشير أحمد ، لاعتقادهما بأنه كان أصلح أبناء أسرته لهذا المنصب . لكن مواطنيه عموماً ، وقد عرفوا عنه انصرافه إلى الدسائس وعمالته للأتراك ، لم يبتهجوا حين أصدر وميق باشا الأمر بتعيينه .

ويبدو أن قنصلي فرنسا وبريطانيا كانا على حق في ترشيحهما بشير أحمد لخلافة حيدر . إذ سرعان ما برهن القائمقام الجديد عن كفايته الإدارية ، « فحكم حكومة عدل ، وأخذ بتحصيل الحقوق التي كانت مداسة ومتروكة ، وردع الأقويا عن الضعفا بصرامته وبشدّة بأسه »[1]. غير أن الأساليب الفظّة التي اتبعها لم ترق في أعين مواطنيه . وارتاب غلاة الموارنة بمسيحيته ، إذ كان درزي المولد (انظر ص ٨٧) ، كما أقلق رجال الدين عدم تعلّقه بالكنيسة . ولم يكن الروم الأرثوذكس أكثر ارتياحاً إليه من الموارنة ، خصوصاً وقد طمحوا إلى إسناد القائمقامية إلى أرثوذكسي .

وكان آل الخازن ، أسياد كسروان ، أشدّ الناس نقمه لتعيينه . إذ أبَى هولاء ، وهم المشايخ ، الاعتراف للأمراء اللمعيّين بتفوّقهم في المكانة ، وأنكروا الزعامة التي صارت من نصيبهم بعد سقوط الشهابيّين . فحين اقتُرح ، في ١٨٤٢ ، استبدال الشهابيّين باللمعيّين أمراء على لبنان ، قامت قيامة آل الخازن (انظر ص ٧٩) . وفي السنة ذاتها ، عارضوا بشدة تعيين حيدر أبي اللمع قائمقاماً للنصارى وأنكروا عليه الطاعة حتّى ١٨٤٥ . وعندما توفّي الأمير حيدر واختير لخلافته في القائمقامية أحد اللمعيّين ، ثارت ثائرتهم من جديد ، إذ

(١) أنطون ضاهر العقيقي ، « ثورة وفتنة في لبنان ... » ، نشرها إبرهيم يزبك (بيروت ، مجهول التاريخ) ، ص ٥٣ — ٥٤ .

بدا لهم أن آل أبي اللمع يصبحون ، شيئاً فشيئاً ، الأسرة الحاكمة ، ويتقدّمون على الأسر الإقطاعية الأخرى .

ولم تتحسّن العلاقات بين آل الخازن وبشير أحمد أبي اللمع في السنوات التي تلت تعيينه قائمقاماً للنصارى . إذ سرعان ما وجد آل الخازن ، هم والأسر الإقطاعية المارونية الأخرى ، أن القائمقام الجديد « يغتصب حقوقهم ، وينال من امتيازاتهم ، ويمارس مهامه المباشرة في شؤون كانت ، لأجيال ، من حقّهم دون سواهم »[2] . وزادت هذه المعاملة القاسية من نقمة المشايخ على القائمقام . وأمام تزايد هذه النقمة ، التفت القائمقام إلى الإكليروس الماروني وعامة الشعب وحاول اكتساب تأييدهم بإظهاره الولاء التام للمذهب الكاثوليكي . وقيل أن القنصلين الفرنسي والنمساوي شجّعاه على هذه السياسة . وكيفما كان الأمر ، فقد عمد القائمقام إلى تحريض الموارنة ضد الروم الأرثوذكس ، وغضّ النظر عن وقوع حوادث أسيء فيها إلى هؤلاء على أيدي الموارنة. وما أن اتضح سعيه وراء تأييد الإكليروس الماروني والقنصليتين الفرنسية والنمساويّة ، حتّى انقلبت عليه القنصلية البريطانيّة وألقت ثقلها في كفّة منافسه بشير عسّاف أبي اللمع (انظر ص ١١٤) . وسرعان ما تحالف عليه مشايخ آل الخازن وآل حبيش وسواهم من رجال الإقطاع في قائمقامية النصارى . وساد الاعتقاد أن للبريطانيّين يداً خفيّة في هذا التحالف . وبلغ من نشاط معارضة الإقطاعيين للقائمقام أنّه أجبر في ١٨٥٥ ، ثمّ في ١٨٥٦ ، على اعتقال بعضهم واتخاذ تدابير أخرى ضدّ بعضهم الآخر . وربّما كان بتحريض من المشايخ أن تمرّد أهالي زحلة على القائمقام في ١٨٥٧ ، فانتخبوا من بينهم « شيخ شباب » ومجلس اختيارية من ستة أعضاء لإدارة شؤون البلدة . واضطرّ القائمقام أن يذهب بنفسه إلى زحلة ليتمكّن من السيطرة ، إلى حدّ ما ، على الموقف .

(٢) Charles Henry Churchill, *op. cit.*, pp. 122-3.

كان العصيان في زحلة موجّهاً ضد القائمقام . واقتدى بأهالي زحلة غيرهم من نصارى القائمقاميّة ، خصوصاً في كسروان ، فنهض الفلاحون هناك لا ضد القائمقام ، بل ضد مشايخ الإقطاع . وأصبح القائمقام هو المتهم بالتحريض . وبدأت أولى حركات التمرّد في غزير ، حيث أعلن الأهالي العصيان على المشايخ من آل حبيش ، وانتخبوا ، أسوة بأهالي زحلة ، «شيخ شباب» من بينهم لإدارة شؤون البلدة . وهبّ أتباع المشايخ للدفاع عن أسيادهم ، فاصطدموا بالمتمرّدين ، مفسحين للقائمقام مجال التدخّل وتأديب الجانبين .

لكن حوادث غزير لم تكن إلاّ بداية . فما ان دنت نهاية ١٨٥٧ حتّى تحالف مشايخ آل حبيش وآل الخازن مع بشير عسّاف وأنصاره وشرعوا يخططون لإثارة الخواطر ضد بشير أحمد . وفي آذار ١٨٥٨ ، أقام حزب الإقطاعيين تظاهرة عامة في قرية زوق الخراب ، في كسروان ، ضمّت جميع خصوم القائمقام . وأرسل المتظاهرون وفداً لعرض شكواهم ضد القائمقام أمام قناصل الدول في بيروت . ولم يكتف الوفد بتقديم عريضة الشكوى إلى قناصل الدول ، بل قدمها أيضاً إلى خورشيد باشا الذي كان قد تعيّن على ولاية صيدا خلفاً لوميق باشا . وقبل أن يصل الرد على هذه الشكوى ، حشد خصوم القائمقام قواهم في تظاهرة أخرى في قرية بحنّس في المتن ، على مقربة من مقر بشير أحمد في برمانا . ووقف المتظاهرون من القائمقام ، هذه المرة ، موقفاً عدائيّاً عنيفاً حمله على الهرب إلى بيروت ، ثمّ العودة منها إلى برمانا بأمر من خورشيد باشا وبحراسة الجنود العثمانيّين . وعلى الأثر غرقت القائمقامية في فوضى تامة ، فيما تحدى المشايخ سلطة القائمقام ، بينما قام الفلاّحون يتحدّون سلطة المشايخ . فما كان من الباب العالي ، تحت ضغط السفارة البريطانيّة في الاستانة ، إلاّ أن أوفد لجنة خاصة للتحقيق في الأمر واقتراح الطرق والوسائل لتوطيد الأمن .

لكن هذه اللجنة ، ككل اللجان التركية الخاصة ، لا سيما تلك التي أوفدت نزولا على احتجاج الدول الأوروبية ، برهنت عن فشل مقصود ... (إذ كانت

غاية الأتراك) أن يظهروا أن لا نجاح لغير حكمهم في لبنان ، فكان أملهم في بلوغ تلك الغاية يزيد كلما غرق لبنان في المزيد من الفوضى والقلاقل (٣).

ولم تطل الأيام حتّى طغت حركة الفلاحين في كسروان ، في الأهمية ، على العصيان الذي قام به الإقطاعيون ضد بشير أحمد . ففي ربيع ١٨٥٨ ، فيما انهمك المشايخ وأنصار بشير عسّاف بالتظاهر وتحرير العرائض ضد القائمقام ، كان الفلاحون في مختلف قرى كسروان يعقدون الاجتماعات لبحث شكاويهم ضد أسيادهم . فكان الشباب في كل قرية ينتظمون تحت قيادة « شيخ شباب » لحماية الأهلين من ظلم المشايخ ، وخصوصاً آل الخازن :

لأن (بيت الخازن) ما عادوا احتسبوا رعاياهم ولا أكابرهم ولا رؤساءهم في شيء . وكانوا يتكلمون أن الفلاح وما بيده هو لهم . ولم يعبأوا بنوع من الأنواع . وأقل واحد من بيت الخازن كان يهين أكبر واحد من الأهالي ، عدا عن القتل ، والحبس ، وما شاكل ذلك (٤) .

فلا عجب ، إذن ، أن يبلغ هياج الفلاحين ضد أسيادهم أقصى مداه في مناطق آل الخازن في كسروان ، وأن تتخذ الأحداث هناك ، في ما بعد ، شكلاً عنيفاً .

ولم يدرك آل الخازن ، أوّل الأمر ، الغرض الحقيقي من تجمّع الفلاحين ، فشجعوهم على ذلك ، اعتقاداً منهم أن العصابات المسلحة التي كانوا ينظمونها في مختلف القرى إنما كانت لمقاومة القائمقام . ولم تكن إلاّ أشهر قليلة حتّى اتضح لآل الخازن الغرض الحقيقي من تلك التجمّعات . فعند نهاية الصيف ، دعا رجال عجلتون مشايخهم من آل الخازن إلى الاجتماع بهم هناك . وإذ لبّى المشايخ الدعوة في أيلول ، عرض أهالي القرية شكاواهم أمامهم ، فلم يلقوا منهم أذناً صاغية . وأكد الأهالي للمشايخ أنّهم لا ينوون لهم أي أذى ، « وأنهم

(٣) المصدر ذاته ، ص ١٢٤ — ١٢٥ .
(٤) أنطون ضاهر العقيقي ، « ثورة وفتنة ... » ، ص ٧٢ .

يروموا المشايخ كما كانوا أولاً، وليس عندهم فكر مضرّ أو تغيير »(٥). لكن مشايخ آل الخازن رفضوا التساهل ، فانفض الاجتماع دون أن ينتج عنه شيء . ولم يقفِ الأمر عند هذا الحد ، بل إن بعض المشايخ سلك نحو الأهالي ، في تلك المناسبة ، سلوكاً زاد في شعورهم بالمهانة . وسرعان ما اضطرب حبل الأمن في عدد من القرى ، حين هبّ أهلوها بقيادة مشايخ الشباب للاحتجاج على أسيادهم الإقطاعيّين . فهوجم بعض هولاء وضُربوا ، كما اضطُرّ آخرون منهم إلى الهرب من بيوتهم .

وأمام هذا الاعتداء، سعى آل خازن إلى تنظيم صفوفهم للمقاومة، فعقدوا اجتماعات عدّة لهذا الغرض . لكنهم انقسموا في الرأي ولم يسهل عليهم التوصل إلى اتفاق . وبذل الخازنيون جهداً لاكتساب تأييد الأسر الإقطاعية المسيحيّة الأخرى في البلاد ، كما طلبوا المعونة من آل جنبلاط ، وآل تلحوق ، وسواهم من الأسر الإقطاعيّة الدرزية . لكن مساعيهم ، من هذه الناحية ، باءت بالفشل . وفي آخر الأمر ، فاوضوا قادة الفلاحين لتقديم شروطهم . فطالب الفلاحون ، أوّل ما طالبوا ، بالغاء بعض الالتزامات الإقطاعيّة ، وبأن تحصر السلطة الإقطاعية في المنطقة بثلاثة من آل الخازن ، على أن يعتبر « باقي المشايخ نظير الأهالي »(٦). لكن ما أن وافق آل الخازن على هذه الشروط حتى رفض الفلاحون الاكتفاء بها . وفشلت جميع مساعي الوساطة بين الجانبين . فكان كلما رفض آل الخازن زيادة التساهل ، غالى الفلاحون بمطالبهم . وكان قائد حركة الفلاحين ، حتى ذلك الوقت ، صالح صفير ، شيخ شباب عجلتون ، فشعر بدنو الخطر واستقال من مهمته . واختار الفلاحون ، بدلاً منه ، طانيوس شاهين سعاده ، شيخ شباب ريفون . وكان طانيوس شاهين هذا رجلاً طويل القامة ،

(٥) المصدر ذاته ، ص ٧٩ .
(٦) المصدر ذاته ، ص ٨٤ .

قوي البنية ، في الثالثة والأربعين من عمره ، احترف البيطرة ، واشتهر بشراسة خلقه وميله إلى العنف .

ووافق طانيوس شاهين على تسلّم قيادة الحركة بشروطه :

> فظهر منه ما لا يظن به . وأخذ يخاطب بيت الخازن بخطابات رسمية ، ويشدد البلاد ، ويظهر لهم أنه فداهم ويقدم كل ما يلزمهم ، من أي وجه كان ، وأنه يريحهم من المشايخ بحسب مأربهم . وأخذ يجول من محل الى محل . وكان الجميع يعتبرونه بغاية الإعتبار . وفي كل قرية كان يدخلها كان الجميع يصنعون له الملاقات الجيدة بالفرح والسرور وطلق البارود المتواصل ، نظير زيارة الحكام لرعاياها (٧) .

وهكذا عظم طانيوس شاهين ، فأطلق عليه أتباعه لقب « بك »، وأحياناً لقب « شيخ » .

وكان ، بعد انتخاب طانيوس شاهين زعيماً بزمن قصير ، أن اتخذت ثورة فلاحي كسروان ، في كانون الثاني ١٨٥٩ ، صفة جدية . وكان آل الخازن قد رفعوا أمرهم ، وقد يئسوا من الوصول إلى تفاهم مع الفلاحين ، إلى خورشيد باشا . فاستغلّ الفلاحون هذه الفرصة وأذاعوا أن آل الخازن ، بالتآمر مع الحكومة ، يخطّطون لخراب كسروان . وتنادى الفلاحون إلى الاجتماع ، فقرّروا طرد آل الخازن جميعهم ، رجالاً ونساء وأطفالاً ، من المنطقة . ووضع هذا القرار فوراً موضع التنفيذ ، فهوجم آل الخازن حيثما وجدوا ، وطردوا من بيوتهم ، ولوحقوا في طريق هربهم إلى بيروت . وجرت وقائع ارتكبت فيها الفظائع ، فسفكت دماء ونهبت أرزاق ، ولم يتحرّك أحد من أنصار الخازنيّين للدفاع عنهم . وفي الحال ، تبيّن أن طانيوس شاهين ورجاله كانوا يتمتّعون بتأييد السلطات العثمانيّة في بيروت ، ناهيك بتشجيع القنصلية الفرنسية وموآزرة القائمقام ، وإن لم تعد لهذا الأخير آنذاك أية سلطة فعالة . وفيما استمرّ العصيان طيلة شهر شباط ، عسكرت حاميات صغيرة من الجنود العثمانيين في قرى

(٧) المصدر ذاته ، ص ٨٣ .

كسروان ، ثمّ لم تلبث أن انسحبت . وما عدا ذلك ، لم يبذل خورشيد باشا أي جهد لإعادة النظام إلى نصابه . وفي هذه الأثناء ، كان البطريرك بولس مسعد وأساقفته ، وقد حاولوا الظهور علناً بمظهر الوسطاء ، يؤيدون في الخفاء قضية الفلاحين ، بالرغم من استمرار تخوفهم ، طيلة هذه المدة ، من مطامح طانيوس شاهين وأغراضه الشخصيّة .

ومع مجيء الربيع ، كان آل الخازن جميعاً قد طردوا من كسروان :

وصاروا الأهالي يعطلوا أملاك المشايخ من قطع أحراش ، وتكسير أبواب حارات المشايخ ، وأخذ حاصلاتهم من حرير ، وحنطة ، وزيت ، وكروم ، وكل ما يمكنهم أخذه .... وكانوا إذا وجدوا أحد شركات المشايخ آخذ الى معلمه شيء كانوا يترصدونه ويأخذون منه كل ما يكون معه ويأكلونه ، ويعملوا له بهدلة . حتى أنه في أيام الموسم سنة ٥٩ عملوا الأهالي جرنالات في ما لهم عند المشايخ ، وكانوا يأخذون ماهولهم . وهيهات أن يكون ذلك صحيحاً أم زوراً . حتى أن طانيوس شاهين جمع جانب من أملاك المشايخ في الساحل والجرد ، إن كان من الحرير أو من الحنطة، ووضعها في بيته. وكان يأخذ ذلك بقوة الجمهور. وفتح خروجه في بيته الى الشارد والوارد ، وعمل منازيل ، وفرق جبخانات ، وعمل مثلما تعمل الدور الواسعة ، حتى أن اسمه شاع في كل الجهات . وكل قرية لا تسمع لمقاله كان يرسل إليها جمهور من باقي القرايا لأجل تطييعها . وصار يقطع أوامر بتحصيل الحقوق وقصاص المذنبين كيفما شاء ، من دون معارض ، ويقول بقوة الحكومة الجمهورية. وابتدأ يتعاظم ، وأمره نافذ على الجميع (٨).

ونجحت حركة الفلاحين في كسروان ، فقويت بنجاحها آمال زملائهم في جميع أنحاء لبنان ، بما في ذلك المناطق الدرزية . لكن الحال هنا لم تكن كالحال هناك . إذ كان فلاحو الشوف والغرب والجرد خليطاً من الدروز والنصارى ، وكانت الخصومات الطائفية التي نتجت عن حوادث ١٨٤١ و ١٨٤٥ في تلك المناطق ما تزال عالقة في الذاكرة . ولم تكن للفلاحين الدروز ثقة بنيات جيرانهم النصارى ، فتردّدوا في النهوض معهم في وجه مشايخهم ، خصوصاً أن هولاء كانوا دروزاً مثلهم . لكن أواخر صيف ١٨٥٩ شهدت ، مع ذلك ،

---

(٨) المصدر ذاته ، ص ٨٦ — ٨٧ .

تململاً في القرى الدرزية سهل على المشايخ السيطرة عليه . وتطوّع العقّال عن المشايخ لتحذير الفلاحين الدروز من النصارى ، فأشاروا عليهم بتجنّب الفتنة ودعوهم إلى الوقوف صفّاً واحداً مع زعمائهم ، مهما كانت الظروف . وصدف في أواخر آب أن وقع شجار مسلّح في المتن بين نصارى بيت مري ودروزها ، فبدا هذا الشجار في وقته إنذاراً للدروز ، ممّا حملهم على التمسك ، أكثر فأكثر ، بوحدة الصفّ .

كان لا بد ، إذاً ، من أن تتخذ حركة الفلاحين في المناطق الدرزية صبغة طائفيّة . وقد وصف أحد المعاصرين الموارنة الحالة السائدة في تلك المناطق في النصف الثاني من ١٨٥٩ ، فقال :

ولم يزل البغض يتزايد بين المشايخ والأهالي (في كسروان) الى أن وقت الحلفة بين النصارى والدروز في ناحية بلاد الشوف. وكان ذلك في ابتداء سنة ٦٠. وسبب وقوعها هو أن البعض من أهل تلك الناحية راموا رفع المقاطعجية ، مثل الأمراء بيت أبي اللمع وخلاف مشايخ من دروز ونصارى ، وأخذوا في ابتداء الحركة المفسدة . فمشايخ الدروز علموا بهذا الخبر ، فأخذوا يضطهدون الأهالي بنوع الحيل ويوقعوا الفتن بين الطائفتين . ثم وقع الإختلاف بينهما ، وسبب وقوعه الظاهر كان لأجل مصادمة دواب في بعضها ، لأن أحد المكارية صدمت دبته في دبة الآخر من الدروز ، فتقاتلوا وضربوا بعضهم في الأسلحة الجارحة ، وصار مجاريح من الطرفين ، وانطرح الصوت من الطرفين ، وصارت معركة في ناحية الشوف القبلة . ثم بعده وقعة المخابرة بين كل من الطائفتين ، وصارت المخابرة كل طائفة لوحدها . وحضر كهنة لعند غبطة البطريرك بولس الجالس يومئذ بطريرك الموارنة ، فنها عن وقوع هذا الأمر المبرم. لكن بوقته سيادة المطران طوبيا عون ، مطران بيروت ، شدد النصارى وأعرض عن القناصل . وأخذت الحركة تتزايد في بلاد الشوف وإقليم جزين ودير القمر وفي تلك النواحي ، وخاطبوا أهالي كسروان ، عن يد طانيوس شاهين ، إذا كانوا ينجدوهم أم لا . فجاوب طانيوس شاهين بأنه ينجدهم على الدروز ، وأنه عنده نحو خمسين ألف راجل تحت الأسلحة ، عند اللزوم يحضر بها . فعند ذلك تشددت النصارى القاطنة في تلك النواحي وأخذوا يطلبون الشر. وأما الدروز ، فكانوا دائماً بالاجتماعات والمخابرات مع بعضهم في كل المحلات ، وخاطبوا دروز حوران وحاصبيا وبلاد الشام ، وعملوا روابط فيما بينهم سراً بأن تكون الضربة واحدة . والدولة العلية كانت تشددهم وتعطيهم القوة سراً حتى يفنوا النصارى ،

مع معرفة دولة الإنكليز . وصار كل من الفريقين يشدد ذاته ويستعد الى وقوع الشرور (٩) .

وهكذا ، حقّاً ، أصبح نشوب الفتنة الطائفيّة في لبنان ، على أثر الشجار المسلّح في بيت مري بين ٣٠ ـ ٣١ آب ، أمراً أكيداً . وكان الجانبان ، طول الخريف والشتاء ، يسرعان في التأهّب . وكان باستطاعة حكومة بيروت أن توقف هذا التأهّب في أيّة لحظة ، وأن تمنع استيراد الأسلحة والذخائر . لكنها ، لسبب ما ، لم تحرك ساكناً (١٠).

ولم يكن النصارى في هذه الأثناء أقلّ تحسّباً للطوارىء من الدروز . ففي القرى والمدن الآهلة بأغلبية مسيحية ، قام الشبان بتنظيم أنفسهم في عصابات مسلّحة ، يقود كلّ منها شيخ شباب ، وترتدي لباساً خاصّاً . وراحت هذه العصابات تتنقّل من مكان إلى آخر ، عارضة أسلحتها ، ومعلنة عن عزمها على سحق الدروز . وآلت زعامة هذه العصابات في كلّ منطقة إلى « شيخ شباب » أعلى . وكان هذا يحتفظ بسجلّ يحتوي أسماء الذين تحت قيادته ، ويقيم الاتصال بسائر زعماء المناطق . وفي بيروت ، أنشأ المطران طوبيا عون رابطة لشبّان الموارنة (١١). وراح يتحدّى الدروز دون ما تقدير للعواقب، فيما « عمد الموارنة من أهل الثروة والنفوذ إلى جمع التبرعات لشراء الأسلحة والذخائر وتوزيعها على أبناء طائفتهم في الجبال » (١٢). وفي الوقت نفسه ، كان الدروز ، بدورهم ، يتأهّبون لليوم العصيب . لكنهم ، بخلاف النصارى ، لزموا جانب الخفاء . وفي ذلك يقول الكولونيل تشارلز تشرشل ، وكان متيقّناً من تأهّب الدروز بتواطؤ مع خورشيد باشا :

(٩) المصدر ذاته ، ص ١٠٦ – ١٠٧ .

(١٠) Henry H. Jessup, *Fifty-three years in Syria* (New York, 1910), I, p. 166.

(١١) المصدر ذاته ، ص ١٦٥ .

(١٢) Charles Henry Churchill, *op. cit.*, p. 137.

قضى بعض مشايخ الدروز ، على غير عادة ، شتاء ١٨٥٩ – ١٨٦٠ في بيروت . وهنا كانت اجتماعاتهم مع السلطات التركية طويلة ومتكررة ، بل كادت أن تكون يومية . ولم يكن هنالك شك في الغرض من وراء هذه الأجتماعات . فمع ان تفاصيل الأحاديث التي كانت تدور ظلت ، بالطبع ، مجهولة ، إلا أن موضوعها تسرب الى الخارج ، وهو أنه طلب الدروز أن يعدوا العدة للقيام بعمل على جانب كبير من المسؤولية والخطورة ، وإن الدروز لبوا الطلب بولاء مطلق للسلطان ، لكنهم صرحوا بحرية أن مسؤوليات كهذه لا يمكن حمل أعبائها ، وعملا كهذا يستحيل القيام به ، بدون موافقة صريحة وتعليمات واضحة محددة من الأستانة . وفي أوائل ربيع ١٨٦٠ عادوا الى بيوتهم . وفي شهر نيسان تلقى خورشيد باشا تعليمات من الأستانة أراحته فجأة من قلق مقيت . فظهرت في كلامه نبرة ارتياح وثقة . حتى أنه أشيع حول السراي أن فرماناً قد صدر سيعيد الكفار سريعاً الى صوابهم (١٣) .

وفي أوائل أيار ، سرت موجة من الاضطرابات في جميع المناطق الدرزيّة .

كان الجو مشبعاً بأنباء الإعتداء والقتل : مسيحيان قتلا على جسر الأولي بجوار صيدا ، أربعة دروز في المديرج على طريق دمشق ، ثلاثة مسيحيين على جسر القاضي ، مسلمان في جونية شمال نهر الكلب قرب بيروت ، بغال محملة طحيناً الى دير القمر تصدى لها الدروز ، الطرق العامة في كل مكان تنذر بالخطر . وكان الزعيم الدرزي ، سعيد بك جنبلاط ، يعقد الإجتماعات لتداول الرأي ، فيتوافد إليها أتباعه من كل صوب (١٤) .

كان النصارى على أتم الاستعداد للنزاع الذي لاح الآن في الأفق . ولكنّهم تباهى زعماؤهم بالقدرة على تجييش خمسين ألف محارب ، أنّى لاثني عشر ألفاً من الدروز المسلّحين أن يقفوا في وجوههم . لكن ما ان بدا الاضطراب في المناطق الدرزيّة حتى دب الهلع في قلوب النصارى . فنزحت عائلات بكاملها إلى بعض المواقع الحصينة ، كدير القمر ، وجزين ، وزحلة ، تاركة بيوتها عرضة للنهب وطعاماً للنار . وكثيراً ما كان الدروز يلحقون بالنازحين ، وهم في طريق الهرب ، فيسلبونهم ما معهم .

(١٣) المصدر ذاته ، ص ١٣٨ – ١٣٩ .

(١٤) Henry H. Jessup, *op. cit.*, p. 167.

وكان ، في أواخر أيار ، أن ترك نصارى منطقة العرقوب قراهم واتجهوا نحو زحلة . وفيما هم في الطريق ، تصدّت لهم جماعة من الدروز وأطلقت عليهم النار . فهبّ نصارى زحلة لمناصرة إخوانهم نصارى العرقوب ، وزحف منهم ثلاثة آلاف رجل ، عبر الجبل ، إلى خراج عين دارا ، بمحاذات طريق دمشق . وفي ٢٧ أيار ، سارت للقائهم هناك شرذمة من ستمائة درزي ، بقيادة الشيخ خطار العماد ، سيّد العرقوب . فدارت المعركة بين الفريقين ، وتراجع النصارى . وفي الحال ، عمد الدروز إلى غزو المتن ، على الجهة الثانية من طريق دمشق ، فأحرقوا عدداً من قرى النصارى هناك .

وفي هذه الأثناء ، كان نصارى كسروان يستعدّون لمساعدة إخوانهم في المناطق الدرزيّة . فيوم دارت معركة عين دارا ، نزل طانيوس شاهين مع رجاله من ريفون واتّجه ، بطريق الساحل ، إلى بيروت ، متوقّفاً عند انطلياس . ومن هناك ، أرسل ، في ٢٨ أيار ، فرقة صغيرة من ثلاثمئة رجل لحماية الأمراء الشهابيين في بعبدا والحدث . وكان خورشيد باشا قد غادر بيروت ، على رأس خمسمئة من الجنود النظاميّين ومئتين من الباشي بظق ، وتمركز في الحازمية ، على حدود منطقة بعبدا . وما ان بلغت الفرقة المسلّحة التي أرسلها طانيوس شاهين بلدة بعبدا حتّى ناشد خورشيد باشا الأمراء الشهابيين أن يطلبوا انسحابها العاجل ، زاعماً أن وجودها هناك « يقطع خطوط مواصلاته » (١٥). ووعد خورشيد باشا الشهابيّين بالحماية ، فنزلوا عند رغبته . وكانت الفرقة الكسروانيّة ، على كلّ حال ، من قلّة العدد بحيث لم يكن لها شأن ، ناهيك بتفكّكها وافتقارها إلى النظام . ولعلّ الشهابيّين رأوا في وجودها بينهم ما يعرقل الأمور بدلاً من

(١٥) Iskandar Abakârius, *The Lebanon in turmoil; Syria and the powers in 1860: Book of the marvels of the time concerning the massacres in the Arab country...*, translated by J. F. Scheltema (New Haven, 1920), p. 6 .

أن يسهّلها .

غير أن خورشيد باشا لم يفِ بوعده . فما ان انسحب الكسروانيون من بعبدا ، حتّى انقضّ الدروز بغتةً على البلدة وجوارها بقوّة كبيرة ، يقودها آل تلحوق وآل أبي نكد من مشايخ الغرب . وقيل أن الجنود الأتراك في الحازمية أطلقوا مدفعاً ، إشارةً لهم بالهجوم . كان ذلك في ٣٠ أيار . ولم يكن عند أهل المنطقة استعداد كاف لصدّ الهجوم . فهربوا إلى بيروت ، ونهب الدروز بيوتهم وأرزاقهم . واشترك جنود الباشي بظق ، كالعادة ، في النهب والسلب وفتكوا بعدد من الهاربين النصارى . ولم تمضِ ساعات حتّى كانت قرى المنطقة جميعها طعاماً للنيران .

وقال أحد المعاصرين النصارى في وصف الحادثة :

فتبادرت النصارى لقتالهم واستعدت لاستقبالهم ، ولم يكن منهم في تلك المزارع والكور أكثر من ستمائة نفر . ولما تدانت الرجال بالرجال ، اشتبك بينهم القتال وأخذت نيران الحرب في الإشتعال . ولم تكن إلا ساعة من النهار حتى عجز جمع النصارى عن الإصطبار ، فتراجع وطلب الفرار وانكسر أشد انكسار . ودخلت الدروز القرى المذكورة فأحرقت ونهبت وقتلت وسلبت ونالت ما طلبت (١٦) .

كان الذعر ، بالفعل ، قد تفشّى في صفوف نصارى منطقتي بعبدا والغرب قبل الهجوم الدرزي بأيّام . وقد وصف هنري هاريس جسّب ، أحد المرسلين الأميركيّين ، حال النصارى هناك ، وكان مقيماً آنذاك في اعبيه ، قاعدة آل أبي نكد في الشحّار ، فقال :

يوم السبت في ٢٦ ، رفعنا علماً اميركياً فوق دار الإرسالية ، تحسباً لهجوم قوات من حوران على المنطقة ، إذ لم نكن نخشى الدروز اللبنانيين . كان الأهلون جميعاً في حالة خوف . وكانت جماعات مسلحة من الدروز ، خيالة ومشاة ، تزحف من قرية الى قرية ، وهي تترنح بأناشيدها الحربية .... ويوم الأحد في ٢٧ ... ذهبنا الى الكنيسة الصغيرة تحت منزل مستر كلهون ، ...وكان دوري

(١٦) اسكندر ابكاريوس ، « كتاب نوادر الزمان في ملاحم جبل لبنان سنة ١٨٦٠ » (مخطوطة ، مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت) ، ص ٣١ – ٣٢ .

في إلقاء الموعظة . ونطلعت الى الوجوه أمامي ، فإذا بها وجوه قلقة . وما ان بدأت الخدمة بقراءة العدد الأول من ترنيمة ... « أراك بالإيمان » ، حتى تصاعدت طلقات نارية من مكان قريب ، تبعها صراخ . فوجم المصلون . وإذا برجل يركض خارج الكنيسة ويصيح : « قتل أبو شهدان ! قوموا للهريبة ! » ولم تكن إلا لحظة حتى خلت تلك الكنيسة . وكان الإنجيليون والموارنة والروم الأرثوذكس قد اتفقوا في ما بينهم على الهرب جماعة واحدة ، حالما يقتل أول مسيحي في اعبيه ، نزولا على سفح الجبل الى المعلقة (١٧) ، ... ومن هناك ... الى بيروت . لذلك لم يكن بهم من حاجة للتشاور . فأسرع النصارى الذكور الى الهرب قفزاً فوق الجدران ، ومن جل الى جل عبر الكروم وأحراج الصنوبر والمنحدرات الصخرية ، متجنبين الطرق العامة . وفي الحال ، هرع قاسم بك (ابو نكد) ، برفقة بعض مشايخ الدروز ، الى مستر كلهون يشرح له ولي جلية الأمر . فقال إن أبا شهدان ، في اضطرابات ١٨٤٥ ، قتل درزياً من البنيه ، وهي قرية درزية صغيرة تبعد ميلا من اعبيه ، عبر الجبل . فتحين اهل القتيل فرصة سانحة للأخذ بالثأر. وفي ذلك الصباح انسل بعضهم وباغتوه وقتلوه . وقال قاسم بك إنه يأسف أشد الأسف لما حدث ، وإنه طرد المتسللين ، ويكفل أن رصاصة واحدة أخرى لن تطلق في اعبيه . لكن كفالته هذه جاءت متأخرة . إذ لم يكن قد بقي في القرية ، من الذكور ، نصراني فوق العاشرة من العمر . أما الإناث فبقين ، لأن الدروز درجوا على عدم المساس بهن في الحروب(١٨).

أدى هجوم الدروز على بعبدا إلى وقوع خسائر فادحة بالممتلكات، لا بالأرواح . إذ اقتصرت الضحايا على بضعة مسيحيين ممن هربوا من قراهم إلى بيروت . هولاء سقطوا قتلى في الطريق بيد الدروز أو جنود الباشي بظق . وكان بينهم بعض الأمراء الشهابيين ، وفي جملتهم بشير الثالث ، وهو إذ ذاك كفيف البصر ، في الخامسة والثمانين من العمر . ونقلت جريدة « التايمز » اللندنية ، في ٢٧ تموز ، كيفية مقتله، فقالت : «فيما كان خدمه يقودونه من بيته هوجم، ففرّ الخدم تاركينه وحده . عندئذ ذبحه المهاجمون وقطعوا جسده بالسيوف »(١٩). وكان من نتائج إحراق القرى في المتن وفي بعبدا وجوارها ان امتلأت

(١٧) هي معلقة الدامور ، عند مصب النهر .
(١٨) Henry H. Jessup, *op. cit.*, pp. 168-70.
(١٩) نقلا عن حاشية في الترجمة الإنكليزية لكتاب اسكندر ابكاريوس : Iskandar Abakârius, *op. cit.*, p. 58, fn. 65.

بيروت « بجماهير المشردين التعساء ، ممن افترشوا الأرض تحت الأشجار في كل مكان ، بعضهم جرحى ، وبعضهم عراة ، وكلهم في أحط دركات البؤس »(٢٠). وفوجىء المستوطنون الأوروبيون في بيروت بذلك السيل المباغت من المشردين ، فنظموا في الحال برنامجاً لمساعدتهم . ثم سارعوا إلى طلب المعونة من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية ، فيما صعد قناصل الدول الأوروبية ، في ١ حزيران ، إلى الحازمية للاحتجاج لدى خورشيد باشا على سلوكه الغريب . فألحوا عليه بأن يتدخل لإيقاف النزاع . ورداً على ذلك ،

أعرب (خورشيد باشا) عن حرصه الشديد على وضع حد للقتال ، منددا أشد التنديد بما دعاه بـ « اللجنة » التي تألفت في بيروت لشراء الأسلحة وتوزيعها على النصارى ، فسببت بذلك نشوب الحرب . بل انه أنذر باعتقال أعضائها . ثم أنهى كلامه بأن طلب من القناصل بذل كل جهد لمنع الموارنة من إرسال المدد لأخوانهم ، معلناً أنه من جهته سيأمر الدروز بالكف عن أعمال العنف (٢١) .

ووافق القناصل على اقتراح خورشيد باشا ، فأخذوا يحثون النصارى على الاعتدال . وكان هؤلاء ، من فرط خوفهم ، راغبين جداً في الإصغاء إلى مثل هذه المشورة . ولعل خورشيد باشا ، هو الآخر ، بر بوعده ، فدعا الدروز إلى التوقف عن الاعتداء . فإذا كان الأمر كذلك ، فمن الأكيد أنه لم يتوفق إلى ردعهم . إذ تابع الدروز اعتداءاتهم ، بعد نكبة منطقة بعبدا ، بأشد مما سبق ، منتشين بالانتصارات التي أحرزوها .

فماذا كان وراء استئساد الدروز آنذاك ، وما هي الأسباب التي جعلت النصارى عاجزين عن المقاومة ؟

كان النصارى أكثر عدداً من الدروز . وكانوا ، على العموم ، أنداداً لهم في الشجاعة والإقدام . ولم يجهل الدروز هذه الحقائق ، ولعل هذا ما جعلهم يهاجمون قرى النصارى على حين بغتة ، وأحياناً

(٢٠) Henry H. Jessup, *op. cit.*, p. 173.
(٢١) Charles Henry Churchill, *op. cit.*, p. 147.

كثيرة بالخدعة . وكانوا يتخوفون أشد التخوف من ان يأتي النصارى مدد من مناطق الشمال . غير ان النصارى ، على الرغم من تفوقهم في العدد وبسالتهم كأفراد ، لم يكونوا على شيء من التنظيم الحقيقي . ولم يكن عندهم ثقة بزعمائهم الأنانيين ، المفتقرين الى المقدرة والكفاءة ، المتخاصمين ابداً فيما بينهم ، المستعدين دائماً للمساومة على القضايا العامة من أجل نفعهم الخاص . ولم يكن عند النصارى أي ميل الى الانضباط . وكان كل ذلك من حسن طالع الدروز :

اتضح انخفاض مستوى التنظيم الحربي عند النصارى عن مستواه عند الدروز ، كالعادة ، منذ الواقعة الأولى . فكان النصارى يزحفون دون اقل نظام ، فتبعثر صفوفهم يميناً ويساراً ، وكأنما كل منهم يتبع هواه . وفي معركة عين دارا أطلقوا الرصاص بعضهم على بعض ، وهكذا وجدوا أنفسهم والعدو يكاد ان يحيط بهم من كل جانب . أما الدروز فكانوا ، بخلاف النصارى ، يتقدمون الى القتال بثبات ، في مواضع معينة ، تحت إمرة قادتهم ، بكل انضباط . وكانت الجهات المهددة تراقب باهتمام ، فإن هوجمت جاءها المدد بسرعة فائقة (٢٢) .

وكان هنالك أيضاً عامل الذعر الذي حل بنصارى لبنان في ١٨٦٠ ، فأقعدهم عن المقاومة الفعالة . وكان الذعر متفشياً آنذاك بين جميع النصارى من رعايا السلطان . ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر ، جمع النصارى في البلاد العثمانية ثروات ضخمة وصار لهم نفوذ واسع وصلات تجارية وثقافية ، وأحياناً سياسية أيضاً ، مع أوروبا . وهكذا نشأت ، في كل جزء من اجزاء السلطنة العثمانية ، جماعات من الأثرياء النصارى ، أثار ما نعموا به من رخاء ونفوذ غيرة جيرانهم المسلمين . وكان ، في فترة التنظيمات (انظر ص ٧٧) ، ان اعترف السلطان ، بموجب مرسوم كلخانه خط شريف في ١٨٣٩ ، ثم بمرسوم خط همايون في ١٨٥٦ ، بمبدأ المساواة بين رعاياه النصارى والمسلمين ، فثارت ثائرة هؤلاء وأطلقوا في البلاد موجة من التعصب الديني . ووجد النصارى ، بالنتيجة ،

(٢٢) المصدر ذاته ، ص ١٤٢ — ١٤٣ .

ان وجودهم أصبح مهدداً بالخطر . ويبدو ان دروز لبنان اغتنموا الفرصة ، فحملوا ، في ١٨٦٠ ، لواء الدفاع عن الأسلام . وبذلك توفقوا الى اكتساب تأييد المسلمين ، بالإضافة الى تأييد الحاميات التركية وضباطها في البلاد ، إذ كان هؤلاء يشاركون عامة المسلمين شعورهم . ولم يكتم خورشيد باشا عطفه على الدروز . ولعله تواطأ معهم الى حد ما ، وان لم يكن الى الحد الذي اتهم به . فلم يكن بمستغرب ، إذاً ، ان يسود نصارى لبنان ، برغم جميع استعداداتهم ، شعور بالرعب والقنوط . وإذ افتقروا الى القيادة الصالحة ، لم يكن أمامهم إلا التطلع الى معونة قناصل أوروبا ، والشعور بأن التدخل الأجنبي وحده ينقذ قضيتهم .

وفي أول حزيران ، وهو اليوم الذي تمت فيه المقابلة بين القناصل وخورشيد باشا في الحازمية ، هاجم الدروز دير القمر وإقليم جزين . وكانت دير القمر ، منذ ١٨٤٥ ، بموجب نظام شكيب أفندي (انظر ص ١٠٧) ، تتمتع بوضع إداري خاص ، بحيث قام على إدارة شؤونها حاكم تركي ، جعل مقرّه في القصر الشهابي ، واستعان على توطيد الأمن بحامية خاصة . لذلك آثر سكان البلدة ، برغم تسلحهم ، البقاء على الحياد . بل إنهم أكدوا للدروز رغبتهم الصادقة في الحفاظ على السلم . وكثيراً ما تبادل الجانبان عبارات الودّ والصداقة . حتى ان أحداً من دير القمر لم يثأر للاعتداءات الفردية التي كانت تنزل ، من حين الى آخر ، بنصارى البلدة . ومع ذلك ، ففي أواخر أيار فوجىء أهالي ديرالقمر بالدروز يحيطون بهم من كل جانب . وفيما بدأوا يتأهبون للدفاع عن أنفسهم ويسوّون الخلافات الداخلية في ما بينهم ، هاجمهم ، في أول حزيران ، رجال آل جنبلاط ، وآل عماد وآل أبي نكد . ودارت المعركة طيلة النهار ، دافع النصارى فيها عن البلدة مستيئسين ، فيما رفض الحاكم التركي وحاميته التدخل . وأنزل الديّريون ، رغم الخيانة بين صفوفهم ، خسائر فادحة بالمهاجمين . لكن دير القمر استسلمت في اليوم التالي . وفي ٣ حزيران وصلها طاهر

باشا ، قائد حامية بيروت ، لتوطيد الأمن . ونزل مشايخ الدروز على طلبه ، فانسحبوا من البلدة بعد أن أحرقوا فيها مئة وثلاثين منزلاً .

أما الهجوم على أقليم جزين ، فجرى على نطاق اوسع . إذ قام به ألفا درزي ، زحفوا جنوباً من الشوف وباغتوا الفلاحين النصارى في المنطقة تمام المباغتة . وكان هؤلاء ، صبيحة يوم الهجوم ، قد تلقّوا رسالة من سعيد جنبلاط يطمئنهم فيها عن سلامتهم . فانصرفوا ، مصدقين الوعد ، الى عملهم اليومي ، وكان في ذلك الوقت موسم الحرير . وهكذا انقضّ الدروز عليهم بغتة واحتلوا المنطقة كلها في غضون بضع ساعات . فسلبوا وقتلوا وأحرقوا دون تمييز . وأخلى النصارى بيوتهم وحقولهم ، هاربين الى صيدا ، فلحق الدروز بهم وقتلوا ، كما قيل ، ألفاً وخمسمئة منهم . ووصل الباقون الى ضواحي صيدا وهم في حال بائسة من التعب والجوع ، فمنعوا من دخول المدينة . وإذ قعدوا ينتظرون المعونة هناك ، هاجمهم بعض سكان تلك الناحية وأعملوا فيهم السلب .

وفي غضون الأسبوع الذي تلا ، خضعت منطقة جزين تمام الخضوع لأعمال النهب والعنف . فأحرقت المنازل التي هجرها أصحابها ، وطافت العصابات المسلحة في البراري تفتك بمن تجده من النصارى . حتى إن دير مشموشة وغيره من الأديرة التي ساهم مشايخ الدروز ، منذ زمن ليس ببعيد ، في بنائها ، نهبت وأحرقت ، فقتل من تخلف فيها من الرهبان وطردت منها الراهبات . ودب الرعب في نصارى صيدا ، إذ أخذ العوام من مسلمي البلدة يهددونهم بمصير إخوانهم في إقليم جزين . لكن وصول بارجة حربية بريطانية الى مياه صيدا أعاد إليهم الثقة وفرض الأمن على المدينة .

وفي هذه الأثناء ، بدأ الاضطراب في وادي التيم . وكانت هذه المنطقة تابعة ، آنذاك ، لولاية دمشق ، وكانت اقطاعاً للأمراء الشهابيين (انظر ص ١٣) . وكان هؤلاء الأمراء مسلمين سنيّين . أما أهالي المنطقة فكانوا ، ما عدا بعض المسلمين ، مزيجاً من الدروز

والنصارى الذين كان معظمهم من الروم الأرثوذكس . وكان قد نهض في المنطقة زعيم درزي اسمه سليم شمس ، فأخذ ينازع الشهابيين سلطتهم حتى ضاقوا به صبراً . وانبرى سعيد جنبلاط ، من مقرّه في الشوف ، يؤيد دعوة سليم شمس في وادي التيم ويعترف له بالمشيخة ، نكاية بخصومه الشهابيين . وكان أحد أنسباء سليم ، المدعو أمين ، قد تزوج نايفة جنبلاط ، شقيقة سعيد . ثم تزوج سليم ، بدوره ، ابنتهما ، فصار زوجاً لابنة أخت سعيد . وأصبح ، بانتسابه الى سادة الشوف وأصحاب الزعامة الدرزية الأولى في جبل لبنان ، قادراً على مقاومة الشهابيين في وادي التيم ، خصوصاً ان الطائفة الدرزية هناك كانت تقف صفاً واحداً الى جانبه .

وكان ، في ربيع ١٨٥٩ ، أن شكا الأمير سعد الدين ، كبير الأسرة الشهابية في حاصبيا ، سليم شمس الى أحمد باشا ، والي دمشق (انظر ص ١٤٤) . ونزولاً على طلب الأمير ، توجهت قوة من الجنود الأتراك الى حاصبيا وراشيا لتوطيد الأمن ، فتوقفت بوصولها الأعمال العدائية ضد الشهابيين . لكن ما ان انسحبت هذه القوة موقتاً في أوائل الصيف من وادي التيم حتى اغتنم الدروز الفرصة ، فأعلنوا العصيان . وكانت الظروف مؤاتية لهم على نحو خاص . ذلك ان الشهابيين ، لخوفهم من البقاء في وادي التيم بدون حماية ، لحقوا بالجنود الأتراك الى دمشق ، فبقي الدروز اسياد الموقف في المنطقة بلا منازع . ودعا الدروز نصارى المنطقة الى تأليف جبهة موحدة للقضاء على سيادة الشهابيين نهائياً . على ان النصارى رفضوا هذه الدعوة وظلوا موالين للشهابيين . وهكذا عجز الدروز وحدهم عن الفوز . وفي أواخر الصيف ، عاد الجنود الأتراك ، يرافقهم الشهابيون ، الى وادي التيم . فأحس سليم شمس بالخطر وهرب الى الشوف ، تاركاً قيادة الدروز في وادي التيم لحماته نايفة جنبلاط .

وزاد فشل عصيان سليم شمس في نقمة دروز وادي التيم ، كما ان عودة الجنود الأتراك أثارت حفيظتهم ضد الشهابيين والنصارى

الموالين لهم . وسارع أحمد بك ، قائد الحامية التركية ، الى جعل وجود جنوده في المنطقة ملحوظاً ، فعمد الى إلقاء اليد « على جماعة من الدروز الذين كانوا يتظاهرون بالعصيان ، وألقاهم في السجن تحت المذلة والهوان »(٢٣). لكن هذا النصر الشهابي لم يدم طويلا. إذ لم يلبث أحمد بك ، وهو الذي أرسل مع قواته من دمشق لمساندة الشهابيين ، ان مال الى جانب الدروز ، بتأثير حسن سياسة نايفة جنبلاط نحوه من جهة ، والهبات التي أغدقها عليه أخوها سعيد من جهة أخرى . وحين استدعي أحمد بك الى دمشق ، في خريف ١٨٥٩ ، بسبب « اعوجاج سيرته » ، واستبدل بعثمان بك ، سارع الدروز الى « استجلاب خاطر البك الجديد والتقرب إليه بالنقود والمواعيد » (٢٤) .

وكانت العلاقات بين الدروز والنصارى في المنطقة تسير ، في هذه الأثناء ، من سيّء الى أسوا ، إذ ان امتناع النصارى عن معاداة الشهابيين أثار شكوك الدروز ، وجعلهم يلومونهم على الفشل الذي مني به عصيانهم في أوائل الصيف . وحين اتخذ أحمد بك ، في ما بعد ، تدابير زجريّة ضد الدروز ، ناشد هؤلاء إخوانهم النصارى أن يطالبوا بسحب الحامية التركية من وادي التيم ، بحجة ان وجودها هناك لم يعد ضرورياً . غير ان النصارى ، وقد شكّوا في نوايا الدروز ، رفضوا المطالبة بذلك . وفي هذه الأثناء ، كان الأمير سعد الدين شهاب ، في محاولة لحشد قواه في وجه قوى الدروز المتزايدة ، قد جمع حوله حزباً من النصارى ليكونوا مساعدين له في «ثبوت الحكومة عليه . ومن ثم ابتدأت الفتنه ووقع الفساد بين النصارى والدروز في تلك البلاد » (٢٥) . وكانت العداوة بين الجانبين قد بلغت أوجها حين صادر الدروز ، ذات يوم ، رسالة من مطران

(٢٣) اسكندر ابكاريوس ، «كتاب نوادر الزمان ... » ، ص ٥٧ — ٥٨ .

(٢٤) المصدر ذاته ، ص ٥٩ — ٦٠ .

(٢٥) المصدر ذاته ، ص ٥٥ .

صور وصيدا الأرثوذكسي الى نصارى راشيا ، يحثهم فيها على الوقوف جبهة واحدة مع سائر نصارى لبنان ضد الدروز :

> قد اجتمع زعماء أهالي زحلة ، ودير القمر ، وكسروان ، وجزين ، والاماكن المجاورة في جبل لبنان ، وعزموا على ان يكونوا يداً واحدة ضد هذه الملة (الدرزية) الضعيفة والقليلة العدد ، للقضاء عليها وإخراجها من البلاد التي سبق إن كانت لأجدادكم (٢٦) .

بدت هذه الرسالة للدروز وكأنها البرهان الأكيد على سوء نيات النصارى بأجمعهم. «فثارت ثائرتهم الى أقصى حد . وقالوا : هذه، إذاً ، حرب دينية . . . ، فلتكن هكذا . . . ، ولتكن هذه البلاد إما لنا أو لهم » (٢٧) .

وكان من حسن حظ الدروز ان عثمان بك ، القائد التركي الجديد ، كان أكثر رغبة من سلفه في التعاون معهم . فسرعان ما لفتت الأنظار اجتماعاته المتكررة بنايفة جنبلاط ، بحضور قادة الدروز من مختلف المناطق . وحين أعرب النصارى لعثمان بك عن مخاوفهم من تلك الاجتماعات ، « أعطاهم أعظم التأكيدات على صداقته وتأييده » (٢٨) . على ان ميله الحقيقي كان واضحاً أشد الوضوح . ففي أوائل ربيع ١٨٦٠ ، قبل وقوع أي اصطدام بين الجانبين في الشوف بثلاثة اسابيع ، شرع دروز وادي التيم يستعدون للحرب . وحين تساءل النصارى عن معنى تلك الاستعدادات ، أجيبوا ان لا داعي للحذر والخوف . ولما استمر تأهب الدروز دون هوادة ، بدأ النصارى يتخذون الحيطة . ففي الأسبوع الأخير من أيار ، تدفق سيل من نصارى القرى ، مع مواشيهم ومقتنياتهم ، الى حاصبيا ، حيث احتشدوا في القلعة . وعمل وجود حامية تركية هناك ، الى حد

(٢٦) نقلا عن جريدة «التامز» اللندنية ، عدد ١٧ ايلول ١٨٦٠ . أنظر : Iskandar Abakârius, *op. cit.*, Appendix II, p. 198.

(٢٧) Charles Henry Churchill, *op. cit.*, p. 159.

(٢٨) المصدر ذاته ، ص ١٦٢ .

ما ، على تهدئة خواطرهم .

وكان الذعر بين نصارى وادي التيم لا يزال على أشدّه حين استيقظ أهالي حاصبيا ، في ٣ حزيران ، ليجدوا الدروز محيطين بالبلدة . وفي الحال ، قرر وجهاء النصارى ان يتركوا امر الدفاع عن البلدة للحامية التركية ، ودعوا الأهلين الى اللجوء الى القلعة ، حيث كان الأمراء الشهابيون قد لجأوا أيضاً . لكن بضع مئات من الشبان رفضوا إطاعة أوامر وجهائهم ، فساروا لصدّ هجوم الدروز . ولم يمض نصف ساعة حتى كانوا يولون الادبار . وزحف الدروز «بعدد كبير ، مركزين الهجوم على نقطة معينة ، فاجتاحوا كل شيء في طريقهم » (٢٩). وما كاد المنهزمون النصارى يعودون الى البلدة ، ويهرعون الى القلعة ، حتى كان الدروز على أعقابهم . وفي الحال ، سمح عثمان بك للنصارى بدخول القلعة ، وأطلق طلقتي مدفع على المهاجمين . فسقط بعض الدروز وبعض النصارى المنهزمين الذين لم يتمكنوا من دخول القلعة . لكن عثمان بك لم يستمر في مقاومة الهجوم . وسرعان ما سيطر الدروز على البلدة وأشعلوا في منازلها النيران .

عندئذ صعد عثمان بك الى الست نايفة وسألها ماذا تريد . فطلبت أن يلقي النصارى سلاحهم ويسلموه بلا قيد ولا شرط . وقطع عثمان بك ، بموافقتها ، عهداً خطياً بأن تضمن الحكومة سلامتهم الشخصية.... ورضي النصارى بهذا التدبير ، إذ أصبحوا مغلوبين على أمرهم . وكوموا أسلحتهم في وسط باحة القلعة . فاختار الدروز والأتراك أفضلها ، وحملوا الباقي ، أي نحو ثمانمئة بندقية ، على بغال المكارين الدروز ، متظاهرين أنهم ينوون نقلها الى دمشق . لكنها ، أسوة بسواها ، صارت من نصيب الدروز في ما بعد (٣٠) .

كان ذلك في ٤ حزيران . وفي اليوم ذاته ، هاجمت قوة من الدروز يبلغ عددها نحو ألف وخمسمئة مسلّح بلدة راشيا ، الى

(٢٩) المصدر ذاته ، ص ١٦٣ .
(٣٠) المصدر ذاته ، ص ١٦٣ – ١٦٤ .

الشمال من حاصبيا. فقاوم النصارى هناك بعناد وشجاعة . ومع أنهم بوغتوا بهذا الهجوم، استطاعوا ان يجمعوا قواهم، ويقيموا المتاريس، ويصمدوا يوماً كاملاً ، منزلين بالمهاجمين خسائر فادحة . وإذ نفذت ذخيرتهم في المساء ، هرعوا للانضمام الى الأمراء الشهابيين في قلعة البلدة ، حيث أقسمت حاميتها التركية ان تدافع عنهم الى آخر جندي (٣١). وفي اليوم التالي ، احتل الدروز البلدة وأحاطوا بالقلعة التي كان النصارى قد حوصروا فيها .

ولبضعة أيام ، بقي نصارى حاصبيا محاصرين مع عيالهم في قلعة البلدة ، تحت وطأة الجوع والقلق والخوف . وكذلك نصارى راشيا . أما الدروز ، فدفعتهم نشوة النصر الى التمادي وأخذوا يتشوّقون الى مهاجمة خصومهم العزّل . . وفي هذه الأثناء ، كان الإكليروس الأرثوذكسي وقناصل الدول الأوروبية في دمشق يناشدون واليها ، أحمد باشا ، ان يتدخل في وادي التيم ويعيد الأمن الى نصابه في المنطقة . وحين لم يفعل شيئاً في هذا السبيل ، التمسوا منه ان يأمر ، على الأقل ، باخراج نصارى حاصبيا وراشيا من الحصار ونقلهم ، تحت الحراسة ، الى دمشق . ووافق أحمد باشا على هذا الطلب ، فبلغت أوامره حاصبيا في منتصف نهار ١٠ حزيران ، وقرأها عثمان باشا على النصارى المحاصرين في القلعة .

وابتهج هؤلاء لدى سماعهم أوامر الوالي بنقلهم تحت الحراسة الى دمشق ، فهرعوا الى جمع مقتنياتهم والتأهب للرحيل . لكن سرعان ما أحاط الدروز بالقلعة ، مصممين على الفتك بالمحاصرين قبل ان يغادر أحد منهم ذلك المكان . وقيل في ما بعد ان الدروز ، في ذلك اليوم ، كانوا ينفذون أوامر نايفة جنبلاط التي كانت ، هي بدورها ، تنفذ أوامر أخيها سعيد . والراجح ان جماهير الدروز كانوا مدفوعين بأهوائهم ، وقد أسكرتهم النشوة . وفي هذه الأثناء ،

(٣١) المصدر ذاته ، ص ١٦٥ .

أمر عثمان بك جنوده بأن يجمعوا النصارى في باحة القلعة ويمتطوا خيولهم ويقفوا حرساً لهم حول الأسوار . ثم انفتحت أبواب القلعة :

> وهجم الدروز بصراخ عال .... وبدأت المذبحة. فأطلق الدروز ، أول الأمر رصاص بنادقهم حيث وقفوا ، ثم انقضوا على النصارى باليطقان والفؤوس والمناجل . فكان الضحية الأولى يوسف الريس ، أمين سر الأمير سعد الدين .... ثم قطع رأس الأمير سعد الدين وأرسل الى سعيد بك في الحال (٣٢) . وأعمل التذبيح بباقي المجتمعين .... وحاول بضعة من النصارى ، في البدء ، ان يهربوا من الباب ، فأمسكهم الجنود الأتراك ... وسلموهم الى الدروز . وحدث أكثر من مرة ان فتك بهم هؤلاء الجنود أنفسهم (٣٣) .

قتل في مذبحة حاصبيا نحو ألف شخص من الشهابيين والنصارى ، بمن فيهم بعض النساء . وفي هذه الأثناء ، كان إسماعيل الأطرش ، أحد زعماء دروز حوران ، يعبر هضاب جبل الشيخ ويزحف على وادي التيم . وفي ١١ حزيران ، وصل راشيا ، بعد ان أحرق في طريقه عدداً من قرى النصارى . وكان مئة وخمسون نصرانياً ، وعدد من الشهابيين ، لا يزالون في قلعة راشيا ، يحاصرهم جمهور كبير من الدروز . فما ان وصل إسماعيل الأطرش ورجاله الى البلدة حتى أنضموا الى المحاصرين وهبّوا معهم الى اقتحام أبواب القلعة . وبعد قليل من التفاوض مع آمر الحامية ، انفتحت الأبواب وسمح للدروز بالدخول ، دون مقاومة . وقامت المذبحة هنا كما قامت في حاصبيا ، حتى قُتل النصارى والشهابيون من الذين كانوا في القلعة باجمعهم . ثم انطلق دروز وادي التيم وحوران معاً الى البقاع حيث انزلوا الخراب في قرى النصارى وقتلوا عدداً من سكانها ، وذلك بالاشتراك مع أبناء العشائر من السنّة والشيعة في المنطقة .

وما ان انتصف حزيران ، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع أو أقل على وقوع الاصطدام الأول بين النصارى والدروز ، حتى أصبح هؤلاء

(٣٢) تقول مصادر أخرى إن رأس الأمير سعد الدين أرسل الى سليم شمس المقيم آنذاك في ضيافة سعيد جنبلاط ، وليس الى سعيد جنبلاط بالذات .

(٣٣) Charles Henry Churchill, *op . cit.*, pp. 170 - 172.

أسياد الموقف بلا منازع ، فسيطروا على الشوف ووادي التيم والبقاع سيطرة تامة ، فيما وقعت دير القمر ومنطقة بعبدا تحت رحمتهم . اما في الغرب والجرد ، فكان من حظ النصارى انهم نعموا بحماية مشايخ الدروز هناك ، من آل تلحوق وآل عبد الملك . وهكذا لم يبق من مواقع النصارى ، جنوب كسروان ، سوى زحلة ، « حصن النصارى وقاهرة الدروز » . فقد كان أهاليها ، على حد قول أحد المرسلين الأميركيين المعاصرين ، « سواء مع المسلمين في طغيانهم وظلمهم وحبّهم لسفك الدماء » (٣٤) . وكان جيرانهم من غير النصارى يرهبونهم لما عرف عنهم من شجاعة وبأس . « ولم تنزل في جوار زحلة أية إهانة بنصراني ، كائناً من كان ، دونما اقتصاص لها » (٣٥) .

وكان دروز حوران ووادي التيم يذكرون جيداً كيف سحق رجال زحلة ، في ١٨٤١ ، قواتهم في البقاع مرتين . ومع ان هؤلاء ، حين زحفوا في ٢٧ أيار على الدروز في عين دارا ، رُدّوا على أعقابهم خاسرين ، إلا أن بلدتهم بقيت تتحدى خصومها . وامام هذا التحدي ، لم يعتبر الدروز نصرهم كاملاً .

وبعد مذابح حاصبيا وراشيا ، فيما كان الدروز ينشرون الخراب والدمار في البقاع ، شعر اهالي زحلة بدنو الخطر منهم ، فأخذوا يستعدون للحرب . وطلبوا المعونة من نصارى كسروان ولبنان الشمالي ، حيث كانت منهم قوات كبيرة مسلحة تحت إمرة طانيوس شاهين ويوسف كرم وأمثالهما من الزعماء . ولم يكن أحد من هؤلاء ، حتى ذلك التاريخ ، قد عبر الحدود الى المناطق الدرزية . وتردد طانيوس شاهين ، لعدم ثقته بمناعة مركزه بكسروان ، في مغادرة المنطقة . ولم يشجع تردده هذا الزعماء الذين كانوا أقل نفوذاً منه ، كيوسف

(٣٤) E. L. Porter, *Five years in Damascus* (London, 1855) II, p. 279.

(٣٥) Charles Henry Churchill, *op. cit.*, p. 182.

الشنتيري في المتن . وبدا يوسف كرم ، شيخ أهدن ، شديد الحرص في ذلك الوقت على عدم إفساد علاقته مع الأتراك . لكنه لبّى نداء زحلة ، فوصل المتن على رأس قوة من رجاله . واقتدى به يوسف الشنتيري ، فحشد رجاله وتهيأ لعبور الجبل الى زحلة . وتوقف يوسف كرم في المتن ، متذرعاً بأن القنصل الفرنسي في بيروت طلب منه ذلك . ولم يشأ يوسف الشنتيري ان يعبر الى زحلة وجده ، فبقي هوالآخر في المتن ، فيما زحفت على زحلة جموع دروز الشوف وحوران ووادي التيم ، مع شراذم من الشيعة وغيرهم من عشائر البقاع .

وإذ كان أهالي زحلة واثقين من وصول المدد ، لم ينتظروا حتى يبادرهم الدروز بالهجوم ، بل ساروا ، في ١٤ حزيران ، الى البقاع لملاقات خصومهم هناك، كما فعلوا في ١٨٤١ . فدارت معركة حامية هُزم فيها أهالي زحلة شر هزيمة . وفي اليوم التالي ، تجمعوا ثانية لصد الهجوم بعدد أكبر . لكنهم انهزموا أيضاً ، فتراجعوا الى داخل البلدة وتأهبوا للدفاع عنها . وأملوا في ان يصل يوسف كرم ، في هذه الأثناء لنجدتهم ، فترجح كفتهم على مهاجميهم الذين قُدّر عددهم بنحو ثمانية آلاف . لكن النجدة تأخرت عن الوصول ، مما اضطر أهالي زحلة الى الوقوف وحدهم في الميدان حين هاجمهم الدروز في ١٨ حزيران :

ولما رأى أهالي زحلة ازدحام الأعداء عليهم ، أرسلوا الى يوسف بك كرم ثلاثة من أعيان البلد وطلبوا حضوره أليهم ، إذ لم يبق لهم مدد . فوعدهم انه يحضر في اليوم الثاني ، الذي هو يوم الأحد . فخرج جماعة من الغد لملاقاته عند الجسر الأطرش ، في الطريق ، وذبحوا الذبائح وطبخوا الأطعمة وأقاموا يتنظرون وفي قلوبهم نار الحريق . ولما فات الوقت ولم يحضر ، زاد عندهم القلق والضجر وأرسلوا يعلمونه بما فيه من الخطر ، وإن لم يدركهم بالرجال والأبطال في عاجل الحال انتهبت أموالهم وتضعضعت أحوالهم . فاعتذر عن تأخره ذلك النهار ووعد أنه يحضر في ثاني الأيام بالأعوان والأنصار . فطابت قلوبهم ، وأظهروا السرور والأفراح ، واستبشروا بالغلبة والنجاح . وفي اليوم الثاني ، الذي هو الأثنين ، ثامن عشر حزيران ، أطبقت الدروز عليهم من كل جانب

ومكان . فالتقتهم النصارى بقلوب كالصوان ، واصطدمت الرجال بالرجال ، والتحم بينهم القتال .... ودام الأمر كذلك مدة أربع ساعات من النهار.... وكان أهل زحلة ينتظرون قدوم يوسف بك كرم ذلك اليوم حسب الميعاد ...، فلم يعتنوا بالمحافظة على الجهة التي تأتي منها الأجناد. وبلغ ذلك الشيخ خطار عماد، فأخذ جمهوراً من رجاله الشداد ، ونشر أمامه بيارق نصرانية كانوا قد أخذوها من النصارى في بعض الجهات ، وأقبل من تلك الجهة السائبة وهم يظنون أن يوسف بك كرم قد أتاهم بالرجال والمهمات ، فأملوا بالفرج ودارت بينهم البشرى ، وأقاموا على محافظة الجهة الأخرى . وبينما هم كذلك قامت النار في حارة الراسية التي هي من الجهات المعهوده ، وعلا ضجيج الرجال وأصوات النساء والأطفال . فلما رأوا أن السماء أمطرت عليهم رجالا من الخارج والداخل ... ، ساقوا عيالهم وهم يحامون عنهم ، وتركوا الديار والمنازل . وتوجهوا الى قرى المتن ، وبعضهم تدرج الى السواحل (٣٦) .

وهكذا ، فبسقوط زحلة أصبح انتصار الدروز كاملاً . فأخذت عصاباتهم المسلحة تطوف المزارع وا لحقول كما حلا لها ، دون مقاومة ما . أما نصارى المناطق المختلطة ، فأصبحوا لاجئين أما في كسروان ، أو في المدن الكبرى كبيروت وصيدا ودمشق . ولم يسلم منهم من الاذى الا نصارى الجرد والغرب ، وذلك بفضل حماية مشايخ آل تلحوق وآل عبد الملك .

وسلمت دير القمر وحدها ، دون سواها من المواقع النصرانية الكبرى في المناطق المختلطة ، من النهب والخراب . وما ذلك إلا لأن أهاليها ألقوا سلاحهم في ٢ حزيران ، فسمح لهم بالبقاء في بيوتهم تحت رحمة جيرانهم الدروز . على ان بعض الدروز رأوا ان الانتصار على النصارى يظل ناقصاً ما لم يحتلوا دير القمر وينهبوها . إذ كانت هذه البلدة أغنى مواقع الجبل ، وكان احتلالها ، إذاً ، يعد بالغنائم الوفيرة . ناهيك بما كان بين أهالي البلدة وبين جيرانهم الدروز من ثارات يعود بعضها الى عشرين سنة . ولم ينس آل أبي نكد ، في الأخص ، كم أساء نصارى دير القمر معاملتهم ، وكيف منعوهم ، في ١٨٥٤ ، من بناء منزل لهم في ضاحية البلدة .

(٣٦) اسكندر ابكاريوس ، «كتاب نوادر الزمان ... » ، ص ٧٨ — ٨٥ .

وهكذا ، ففي ٢٠ حزيران ، انقضّت القوات الدرزية المنتصرة العائدة من زحلة على دير القمر ، دون ان يبدو من أهالي البلدة أي أستفزاز . ولم يكن عند الديريين أي استعداد للمقاومة :

حتى إن الدرزي كان يدخل البيت الديري ، وفيه الرجلان والثلاثة ، وعليته قعوداً على السجاد ، جاذباً بها إليه بعنف ، فيقول الديري له : « خذها ، أنا وأنت سواء » . ثم يقول له : « هات بارودتك أيضاً » ، فيعتزل من سلاحه ، ملقياً به بين يدي خصمه (٣٧) .

بمثل هذه السهولة التي لم يتصورها الدروز ، جرت اعمال السلب والنهب :

وبعد أن نهبوا جميع البلاد على تمام المراد ، هجموا وصاروا يقتلون كل من وجدوه في البيوت من الرجال والاولاد ، من دون أن يرحموا أحد بالكلية . وكانوا يقطعون أجسادهم بالسيوف والبلطات .... وكانوا كلما فرغوا من نهب بيت يضرمون النار فيه (٣٨) .

ولجأ عدد كبير من النصارى ، مع مقتنياتهم ، الى القصر الشهابي ، حيث اقام الحاكم التركي مقرّه . وحين هوجم القصر قعد الحاكم عن الدفاع عنه ، فوقعت مجزرة رهيبة قتل فيها من النصارى ما يزيد عن الالفين .

---

(٣٧) حسين غضبان أبو شقرا ، « الحركات في لبنان الى عهد المتصرفية ... » (١٩٥٢) ، ص ١٣١ .

(٣٨) اسكندر ابكاريوس ، «كتاب نوادر الزمان ... » ، ص ١٢٢ .

الفصل السادس

حكومة جبل لبنان

١٨٦٠ — ١٩٢٠

قتل من نصارى لبنان ، في قلاقل ١٨٦٠ ، ما قُدِّر بأحد عشر ألفاً ، وهلك من الجوع أربعة آلاف ، وتشرد نحو مئة ألف . وبمذبحة دير القمر ، انطوى وجه العنف من تلك القلاقل . وكان الدروز ، بدورهم ، قد خسروا عدداً من القتلى ، لكن انتصارهم كان مثاراً للدهشة . فحدثتهم أنفسهم بالعبور الى قائمقامية النصارى وغزو كسروان ، وبدا أن لا شيء يقف في طريقهم . وأخذ العوام من المسلمين في بيروت يظهرون الشماتة بنصارى المدينة ويتهددونهم ، فلجأ بعض هؤلاء الى المناطق المارونية في الشمال ، وبعضهم هرب بحراً الى اليونان ومصر .

وفي ٦ تموز ، دعا خورشيد باشا زعماء النصارى والدروز الى بيروت وعرض عليهم مقترحاته لإيقاف القتال ، فقبلوها على الفور . وبناء على هذه المقترحات ، اتفق الجانبان على نسيان الماضي وعدم المطالبة بتعويض . وعقدا ميثاقاً عُزيت فيه أسباب وقوع حوادث الأسابيع السابقة الى سوء إدارة القائمقاميتين ، ودُعي خورشيد باشا الى القبض على زمام الأمور وتوطيد الأمن والنظام والعدل . ومن نسخ الميثاق الأربع ، احتفظت السلطات التركية بنسختين ، فيما احتفظت كل من القائمقاميتين بنسخة . ولم تعط أية قنصلية في بيروت نسخة عن الميثاق ، كما انها لم تُبلَّغ ، رسمياً ، مضمونه .

فالأزمة كانت ، في نظر خورشيد باشا ، شأناً داخلياً محضاً . وهكذا حق له ، إلى حين ، ان يهنىء نفسه على نجاحه في سد الطريق أمام التدخل الأوروبي .

أما في الاستانة ، فكانت السفارات الأوروبية ، منذ ان وصلتها في ٧ حزيران أنباء الحرب الأهلية في لبنان ، تحث الباب العالي على اتخاذ إجراء ما . فأرسل الباب العالي بارجة حربية وفرقتين عسكريتين الى بيروت . لكن هذه القوات ، وقد غادرت الأستانة في ١٩ حزيران ، لم تبلغ بيروت إلا بعد ان كان كل شيء قد انتهى . وفي هذه الأثناء ، كانت أخبار مذابح النصارى قد وصلت مسامع أوروبا ، فأثارت هناك الاستياء العام . وطالب الرأي العام في فرنسا ، كما في غيرها من الدول الأوروبية ، بالتدخل على الفور . وكانت فرنسا ، بالفعل ، تفاوض بريطانيا على التدخل ، حين أعلن خورشيد باشا أن الجانبين المتحاربين في لبنان قد اتفقا على الصلح . وكان هذا الصلح يكرس انتصار الدروز ويمنح الأتراك سيطرة متزايدة على البلاد . لكن زعماء النصارى بدوا قانعين . وإذ لم يبدر منهم أي احتجاج ، فقدت الدول عذرها في التدخل .

وبدا ، حقاً ، أن الأزمة اللبنانية قد سُوِّيت ، الى أن وقعت اضطرابات جديدة في داخل سوريا [1] . ففي ٩ تموز ، بعد ثلاثة أيام من توقيع ميثاق الصلح بين الدروز والنصارى في لبنان ، انقض عوام المسلمين في دمشق ، فجأة ، على حي النصارى وقتلوا نحو ٥٥٠٠ منهم . ولم يحاول أحمد باشا ، والي دمشق ومشيرها (انظر ص ١٣٣) ، إيقاف هذه المجزرة . بل إن الجنود العثمانيين أخذوا

---

(١) كان اليونان والرومان أول من أطلق أسم « سوريا » على البلاد الشامية . وبقي هذا الإسم مصطلحاً غربياً حتى أواسط القرن التاسع عشر ، حين دخل في المصطلح العربي والعثماني . وفي ١٨٦٤ صدر نظام الولايات الجديد ، فأصبحت ولاية دمشق « ولاية سورية » . وكان العرب يطلقون اسم « سورية » في الأصل على القسم الاوسط من وادي العاصي (عندحمص وحماه) ، دون غيره من البلاد الشامية .

بنصيب منها ، مما جعل المسلمين في جميع الأنحاء السورية يحسبون ان السلطان أصدر أوامره بإبادة النصارى حيث وجدوا . وهكذا وقف النصارى في كل مكان أمام خطر داهم . حتى ليقال أن قرى مسيحية بكاملها ، في فلسطين ، اعتنقت الأسلام آنذاك للخلاص من الاضطهاد والإبادة .

وفي ٢٦ تموز ، وصل نبأ مذابح دمشق الى مدينة باريس . وعلى الفورأمرت الحكومة الفرنسية بإرسال سبعة آلاف جندي من جنودها الى بيروت ، تحت إمرة الجنرال دو بوفور دوتبول ، بحجة مساعدة الباب العالي على إعادة توطيد النظام . وإذ توقع الباب العالي تدخلاً أوروبياً مسلحاً ، أوفد وزير الخارجية فؤاد باشا الى سوريا ، مزوداً بسلطة كاملة لتسوية الأمر في دمشق وجبل لبنان . وعندما وصل فؤاد باشا الى بيروت في ١٧ تموز . كانت البوارج الحربية البريطانية والفرنسية وسواها من البوارج الأوروبية تمخر مياه الساحل اللبناني من نحو أسبوعين . وفي ١٦ آب ، نزلت الساحل أولى الفرق العسكرية الفرنسية بقيادة الجنرال دوتبول ، وخيمت في حرج الصنوبر ، في ضاحية بيروت .

وكان أمام فؤاد باشا شهر لتسوية الأمور في سوريا قبل نزول القوات الفرنسية بيروت . فما إن وطأت قدماه بيروت حتى أعلن للشعب اللبناني وعده بإجراء العدل ، وشرع بتوزيع المعونات على اللاجئين النصارى . واذ علم بأن حملة فرنسية تتجه الى سوريا ، سارع الى دمشق لإعادة توطيد النظام والأمن في المدينة ، فلا يبقى للفرنسيين عذر للتدخل هناك . وعمد فؤاد باشا في دمشق الى إنزال العقاب الصارم بمثيري الاضراب ، فحاكم مئة وأحد عشر ضابطاً وجندياً عثمانياً بتهمة الاشتراك في المذابح والإهمال في تأدية الواجب ، وأعدمهم رمياً بالرصاص . وكان في جملة هؤلاء قادة حاميتي حاصبيا وراشيا (انظر ص ١٣٥ — ١٣٨) . ثم إنه أمر بتعليق أحمد باشا وخمسين مأموراً آخرين على أعواد المشانق ، كما

أنزل بالمئات من الدمشقيين أحكاماً تتراوح بين الإعدام والسجن والنفي . وضرب فؤاد باشا ضربة أخيرة ، فدعا الصالحين للجندية من أهل دمشق الى الخدمة في الجيش العثماني. وهكذا خيم على دمشق في نهاية الأمر جو من الهدوء . وفي ١١ أيلول ، عاد فؤاد باشا الى بيروت لملاقاة دوتبول والوصول معه الى تسوية بشأن لبنان .

ولربما كان في نية فؤاد باشا ان يفعل بكبار مثيري الشغب في لبنان ما فعله بأمثالهم في دمشق . إلا ان واقع الحال لم يسمح له بذلك . فالذي جرى في دمشق كان قيام مسلمين مسلحين ، يقودهم بعض الأشقياء المعروفين ، بمهاجمة النصارى العزل من السلاح ، ولم يكن قد صدر من هؤلاء استفزاز أو تحريض . أما حوادث لبنان ، فكانت حرباً أهلية بين الدروز والنصارى ، ربما كان المسؤول عنها الجانبان بالتساوي . ولم يكن زعماء الدروز مسؤولين مباشرة عن الفظائع التي ارتكبت فيها . لذلك كان الاقتصاص من مثيري الغوغاء في دمشق أمراً ممكناً . أما الاقتصاص من الدروز ، فلم يكن بالأمر اليسير . ذلك أنه كان يقتضي محاسبة جماعة بكاملها على سلوكها في حرب أهلية . ومع هذا ، فقد أجرى فؤاد باشا تحقيقاً عن أحداث لبنان ، محاولاً تحديد المسؤولية. فأمر فور عودته الى بيروت باعتقال خورشيد باشا وكبار ضباطه ومعاونيه . ثم دعا سبعة وأربعين زعيماً درزياً للمثول بين يديه ، فلم يلب الدعوة منهم سوى سعيد جنبلاط ، والقائمقام محمد أرسلان ، واثني عشر زعيماً آخرين . فألقى القبض عليهم في الحال . أما الثلاثة والثلاثون الباقون ، فهربوا الى حوران . وأجرى فؤاد باشا محاكمة الموقوفين ، فأدين الأتراك بالسجن المؤبد ، والدروز بالأعدام . ثم استبدلت أحكام الإعدام ، في ما بعد ، بالسجن المؤبد ، وسمح حتى لأحكام السجن المؤبد بأن يمر عليها الزمن . وفي ١١ ايار ١٨٦١ ، توفي سعيد جنبلاط في السجن بداء السل . أما الباقون ، من أتراك ودروز ، فأعيدت إليهم حريتهم بعد حين .

ولئن كان في الأمكان ، الى حد ما ، تحديد مسؤولية أمراء

الدروز ومشايخهم في المذابح التي وقعت ، فقد كان من المستحيل إثبات الجرم بحق العامة منهم . ولعل هذا ما حدا فؤاد باشا الى ان يسند الى لجنة خاصة من النصارى أمر تزويده بقائمة تحتوي أسماء كبار المعتدين الدروز . فسجلت اللجنة ٤٦٠٠ اسماً من الدروز ، و ٣٦٠ من السنة والشيعة . لكن فؤاد باشا وجد العدد ضخماً جداً . فأعيد النظر في القائمة ، وحصر الجرم الرئيسي بـ ١٢٠٠ درزي أصدرت الأوامر باعتقالهم على الفور ، ثم تألفت محكمة خاصة في المختارة لمحاكمتهم . لكن أحداً ، حتى أعضاء اللجنة الخاصة من النصارى ، لم يمثل أمام المحكمة للإدلاء بشهادته . وهكذا تعذر إجراء محاكمة صحيحة ، فأطلق سراح معظم المتهمين . أما الباقون ، وعددهم ٢٤٥ ، فنفوا مؤقتاً الى طرابلس الغرب ، ثم عادوا الى لبنان بعد أن استتب الأمن . وفي هذه الأثناء ، أعلن فؤاد باشا أنه لن ينظر في أية شكوى جديدة يقدمها النصارى ضد الدروز . إذ أنه أعتبر ان القضية ، على صعيدها القانوني ، قد سويت .

أما على الصعيد السياسي ، فقد استغرقت التسوية وقتاً أطول . ففيما احتل الجنرال دوتبول وجنوده الفرنسيون منطقة الشوف ، من مطلع الخريف ، وانصرفوا الى توزيع الاعانات ، تألفت في بيروت لجنة دولية من ممثلي بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا ، برئاسة فؤاد باشا ، للنظر في إعادة تنظيم لبنان . فعقدت اللجنة أول اجتماع لها في ٥ تشرين الأول ، لكنها لم تتوصل الى إتفاق إلا بعد ثمانية أشهر من النقاش . واقترحت فرنسا ، اول الامر ، إعادة الإمارة اللبنانية ، وعلى رأسها أحد الشهابيين إذا أمكن . ووافقت روسيا الى حد ما على هذا الاقتراح ، فيما رفضته بريطانيا والنمسا وتركيا رفضاً باتاً . واقترحت بريطانيا أن يقام في سوريا نظام شبيه بالنظام القائم آنذاك في مصر ، فتصبح البلاد كلها ولاية واحدة تنعم بالاستقلال الداخلي تحت حكم سلالي . ثم اقترحت أن يقسم لبنان الى ثلاث قائمقاميات، مارونية ودرزية وأرثوذكسية. فرفضت هذه المقترحات .

وفي آخر الأمر ، أي في ٩ حزيران ١٨٦١ ، أجمع أعضاء اللجنة على إقرار نظام للبنان جرى التوقيع عليه في الأستانة . وبموجب هذا النظام الذي عرف بـ « النظام الأساسي » **Règlement Organique** اصبح لبنان سنجقاً عثمانياً له استقلاله الداخلي، على ان تضمن كيانه الدول الست موقعة النظام . وفي ٥ حزيران ١٨٦١، أي قبل التوقيع بأربعة أيام ، غادر الجنرال دوتبول وجنوده لبنان .

وهكذا برز لبنان ، بعد ١٨٦١ ، في شكل جديد يرتكز على « النظام الأساسي » ، بمواده السبع عشرة . فأصبح على رأس البلاد متصرف مسيحي كاثوليكي يعينه الباب العالي ويكون مسؤولاً لدى الأستانة . وكان على هذا المتصرف أن يكون عثمانياً من غير اللبنانيين ، وأن توافق على تعيينه الدول الست . وقضى النظام الجديد أن يعاون المتصرف في شؤون الحكم مجلس إداري من اثني عشر عضواً يمثلون مختلف الطوائف : أربعة عن الموارنة ، وثلاثة عن الدروز ، واثنين عن الروم الأرثوذكس ، وواحد عن الروم الكاثوليك ، وواحد عن السنة ، وواحد عن الشيعة . أما أراضي المتصرفية ، فاقتصرت على مناطق جبل لبنان ، دون بيروت والبقاع ومنطقتي طرابلس وصيدا. وقسّمت بموجب النظام الأساسي الى سبع مناطق إدارية ، أو أقضية ، على رأس كل منها قائمقام يعيّنه المتصرف من الطائفة التي تشكل أغلبية سكانها . وجرى تقسيم الأقضية الى نواح ، على كل ناحية منها مدير يعينه المتصرف أيضاً . وكان على أهالي كل قرية من قرى الناحية أن ينتخبوا مختاراً ، أو شيخاً ، لإدارة الشؤون المحلية . وكان مشايخ القرى هؤلاء هم المسؤولون عن انتخاب أعضاء المجلس الإداري .

وفرض النظام الأساسي ان تساعد المتصرف ، في الحفاظ على الأمن ، فصائل من الدرك اللبناني تقوم أيضاً بمهام الشرطة القضائية . وجعلت الضرائب التي تجبى في لبنان أساساً للموازنة اللبنانية . فأذا فاض عنها شيء ، سلم الى الأستانة . وإذا وقع عجز في الموازنة

اللبنانية ، قامت السلطنة العثمانية بسده . ونص النظام الجديد على إسناد القضاء الى محاكم بدائية واستئنافية ، وعلى إلغاء الأقطاع ، وعلى مساواة اللبنانيين جميعاً أمام القانون . وأخيراً ، تقرر العمل بهذا النظام لمرحلة تجريبية مدتها ثلاث سنوات . وفي ١٨٦٤ ، أعيد النظر فيه وعدل بصيغته النهائية*.

وعملاً باقتراح الحكومة الفرنسية، عيّن داود أفندي ، في ١٨٦١ ، أول متصرف في لبنان ، بلقب باشا . وكان داود باشا هذا أرمنياً كاثوليكياً من الأستانة ، عمل ملحقاً بالسفارة العثمانية في برلين ، ثم مديراً للبريد والبرق في الحكومة المركزية . ولعله كان خير من يقع عليه الاختيار . إذ كان من أكثر رجال السلطنة العثمانية كفاية وأغزرهم علماً . فتولى مهام المتصرفية بنشاط وإخلاص ، وأنشأ للبنان ، في وقت قصير ، جهازاً إدارياً بلغ من الاستقامة والفعالية ما لم تشهد مثله البلاد من قبل . وكان الدرك اللبناني ، الذي أوكل الى ضابطين فرنسيين أمر تنظيمه تحت إشراف داود باشا ، مثالاً للانضباط . ثم ان المتصرف ابتاع للحكومة اللبنانية، بعد حين من وصوله، قصري آل شهاب في دير القمر وبيت الدين. وجعل بيت الدين مقراً للمتصرفية في أشهر الصيف ، وبعبدا في بقية فصول السنة. وأسس في بيت الدين مطبعة حكومية قامت بطبع أول جريدة رسمية في البلاد .

وتوفق المتصرف الجديد ، لفرط عدله ، الى تحقيق مصالحة عاجلة بين مختلف طوائف البلاد . وما أن تسلم مهام منصبه حتى عاد الهدوء والأمن الى المناطق المختلطة ، فأمكن قيام التعاون بين النصارى والدروز من جديد . وإذ هدد إلغاء الإقطاع ، وفق النظام الأساسي ، بتحويل الأسر الإقطاعية الى طبقة من المشاغبين ، أخذ داود باشا على نفسه إرضاءها بتذويبها تدريجياً في الإدارة الجديدة . ففي السنوات السبع من متصرفيته ، عيّن ستة عشر أميراً وشيخاً في مناصب حكومية كبرى . وقد اتبع خلفه هذه السياسة . والى جانب هذه

المنجزات السياسية والإدارية ، أعار داود باشا تعزيز الازدهار الاجتماعي والاقتصادي اهتماماً شديداً ، فبنى شبكة طرق للعربات ، وشجع الزراعة والتجارة . وبقيت المدرسة الحكومية التي أنشأها في اعبيه ، في ١٨٦٢ ، باسم المدرسة الداودية ، تحمل اسمه حتى وقت قريب .

وكان داود باشا ، كحاكم لجبل لبنان ، أكثر نجاحاً في المناطق الجنوبية منه في الشمالية . فالأضرار التي أنزلتها فتنة ١٨٦٠ بسكان المناطق الجنوبية جعلتهم أكثر رغبة في التعاون مع النظام الجديد . أما في الشمال ، حيث لم تقع مثل هذه الأضرار ، فقد وجد المتصرف نفسه أمام معارضة شديدة من الزعيم الماروني يوسف كرم ، الوارد ذكره آنفاً في صدد أحداث ١٨٦٠ . ففي الأشهر الأولى من الاحتلال الفرنسي ، فيما كانت اللجنة الدولية منعقدة في بيروت ، قام فؤاد باشا بتعيين يوسف كرم خلفاً لبشير أحمد أبي اللمع في قائمقامية النصارى . وفي المدة القصيرة التي قضاها يوسف كرم في هذا المنصب توفق الى غزو كسروان وقهر طانيوس شاهين ، زعيم ثورة الفلاحين هناك . وبذلك عاد الهدوء والنظام الى قائمقامية الشمال . وسمح يوسف كرم لطانيوس شاهين أن يحتفظ بإدارة شؤون كسروان كمفوض محلي ، إلا أنه سمح أيضاً للأسر الإقطاعية التي جلت أو أجليت عن المنطقة بأن تعود إليها . وإذ كان يوسف كرم محبوباً ، على وجه العموم ، من الموارنة ، ومدعوماً من أوساط ذات شأن في فرنسا ، فقد أمل في ان تسند إليه حاكمية لبنان كله ، أو على الأقل ان يثبت في قائمقامية النصارى بعد ان تنتهي اللجنة الدولية من عملها . لكن أمله هذا خاب مع مرور الأيام . ذلك ان دوتبول ، قائد القوات الفرنسية في لبنان ، لم يكن من المعجبين به . هذا بالإضافة الى ان الجنرال آثر ان يرى مجيد شهاب ، حفيد بشير الثاني ، أميراً على لبنان .

وأمام معارضة الجنرال الفرنسي ، استقال يوسف كرم من قائمقامية النصارى قبيل إنجاز اللجنة الدولية مهمتها . ولعله توقع

من وراء ذلك أن يعاد تعيينه في هذا المنصب ، أو في منصب أفضل منه ، بعد انسحاب القوات الفرنسية من البلاد . لكنه ادرك ، حين وصل داود باشا الى بيروت متصرفاً على لبنان في ٢٢ حزيران ١٨٦١ ، ان ما توقعه لم يصح. وبذل داود باشا جهده لاكتساب مودة كرم، فعرض عليه مختلف المناصب الكبرى وعامله نداً للأمراء والمشايخ الكبار . وكان ، بعد ان رفض كرم منصب قائد الدرك ، انه اقتنع بقبول قائمقامية جزين ، في أقصى جنوب البلاد . لكنه لم يبق في هذه القائمقامية سوى ثلاثة أيام ، عاد بعدها الى بلدته اهدن ، في الشمال . ثم لم يلبث ان تأهب للعصيان ، فاستدعاه فؤاد باشا ، وكان لا يزال في بيروت ، ونفاه الى مصر .

وفي ٦ أيلول ١٨٦٤ ، أعيد النظر في النظام الأساسي ، فمدد لداود باشا في منصبه خمس سنوات أخرى . ثم أذن ليوسف كرم ، في تشرين الثاني ، أن يعود الى اهدن ، بشرط ان يخضع كل الخضوع لحكومة داود باشا . وقبل يوسف كرم هذا الشرط ، فلزم حده مع داود باشا مدة سنة أو أكثر. لكنه لم يلبث ان عاد الى العصيان . وكان بعض أنصاره في كسروان قد رفضوا دفع ما استحق عليهم من الضرائب ، مما حمل داود باشا على معاقبتهم . فلما رفعوا أمرهم الى كرم ، زحف هذا الاخير الى كسروان لمساعدتهم . وهنا نشب قتال بين جموع يوسف كرم وبين قوات داود باشا. وتلبية لطلب المتصرف ،أرسلت فرقة من الجنود الأتراك لإخضاع العصاة . فاستمر القتال سجالاً بين الجانبين أكثر من سنة . واندحر يوسف كرم ، في آخر الأمر ، فسلم نفسه للسلطات في بيروت ، وفي ٣١ كانون الثاني ١٨٦٧ نفي الى أوروبا . وعبثاً ذهبت طلباته المتكررة للسماح له بالعودة الى لبنان . فمات في منفاه بايطاليا ، في ٧ نيسان ١٨٦٧ ، وله من العمر ٧٦ عاماً .

وبعدما باء عصيان يوسف كرم بالفشل التام في ١٨٦٧ ، توطدت دعائم المتصرفية في جميع أنحاء لبنان . إلا أن شعور الاستياء

وعدم الرضى بقي كامناً في نفوس موارنة الشمال طيلة عهد المتصرفية . وسرعان ما أضعفت هذه المعارضة الصامتة معنويات داود باشا ، فاستقال من منصبه في صيف ١٨٦٨ وعاد الى الاستانة . ثم توالى على المتصرفية عدد من الرجال الأكفياء ، عرف لبنان تحت إدارتهم الحازمة قدراً مثالياً من الأمن والازدهار . لكن السياسة التي اتبعتها المتصرفية منذ البدء لم تتغير ، فبقيت سبباً لتذمر الموارنة . وكانت فرنسا قد قبلت بنظام المتصرفية كتسوية . وبقيت الأوساط الفرنسية التي عارضت قيام هذا النظام في الأصل ترفض الاعتراف به كحل نهائي للقضية اللبنانية . وعمدت هذه الأوساط الفرنسية الى تشجيع الموارنة على الفوز بقدر أكبر من الاستقلال ، فدعمت موقف يوسف كرم وشجعت الموارنة على اعتباره المثال الأعلى للبطل اللبناني . وهكذا نشأت عند الموارنة ، حول شخص يوسف كرم ، فكرة القومية اللبنانية المسيحية . فكان نموها ، وتشجيع الأوساط السياسية والدينية الفرنسية لها ، وجهاً من وجوه هذه الحقبة في تاريخ لبنان . واستمر نظام المتصرفية في لبنان ، بالرغم من المعارضة المتزايدة ، مدة نصف قرن ونيف . ولم يكن النظام الأساسي ينص على المدة التي يبقى فيها المتصرف في منصبه ، وإنما اكتفى بمنع بقائه مدى الحياة ، كما جعله خاضعاً للعزل . فعيّن داود باشا في ١٨٦١ لمدة ثلاث سنوات ، مددت الى خمس سنوات في ١٨٦٤ . وعين نصري فرانكو باشا ، من طائفة الروم الكاثوليك من حلب ، خلفاً له في ١٨٦٨ لمدة عشر سنوات . لكن نصري فرانكو توفي في ١٨٧٣ ، ولم يمض عليه في المتصرفية إلا خمسَ سنوات . وتلاه رستم باشا ، الإيطالي المولد ، لعشر سنوات ، وكذلك خلفهُ واصا باشا ، الكاثوليكي الألباني ، الذي عيّن في ١٨٨٣ . وحين توفي هذا الأخير في ١٨٩٢ ، عيّن نعوم باشا لمدة خمس سنوات ، وكان حلبياً من طائفة الروم الكاثوليك ، وابن أخ لنصري فرانكو باشا وصهراً له أيضاً . وفي ١٨٩٧ ، أعيد تعيينه لخمس سنوات أخرى . وعقبه مظفّر باشا ، الكاثوليكي

البولوني ، في ١٩٠٢ . لكن هذا الاخير توفي في ١٩٠٧ دون ان يكمل مدته ، فخلفه يوسف فرانكو باشا ، أحد أبناء نصري فرانكو ، من ١٩٠٧ — ١٩١٢ ، ثم الأرمني الكاثوليكي أوهانس قيومجيان باشا ، من ١٩١٢ — ١٩١٥ . وكانت مدة قيومجيان قد حددت اصلاً بخمس سنوات ، كما جرت العادة منذ تعيين نعوم باشا ، إلا انه أُقيل من منصبه بعد دخول تركيا الحرب العالمية الأولى . وكانت القوات التركية ، إذ ذاك ، قد احتلت جبل لبنان . وبذلك ألغي العمل بالنظام الأساسي . وفي السنوات الثلاث التي تلت ، خضعت البلاد للحكم العثماني المباشر وعيّن لها متصرفون مسلمون . فخلف علي منيف بك أوهانس قيومجيان في ١٩١٧، ثم استُبدل بإسماعيل حقّي بك في ١٩١٧ . وكان هذا الأخير شيعي المذهب . وفي تموز ١٩١٨، عيّن ممتاز بك خلفاً لإسماعيل حقي في المتصرفية . فلم تطل مدته ، إذ غادر لبنان في أيلول ، بانتهاء الحرب .

ويعتبر داود باشا ، أول المتصرفين ، خير من ولي هذا المنصب في لبنان ، ثم يليه رستم باشا ، ثالث المتصرفين . ولا يعني هذا أن الآخرين لم يكونوا على جانب من الكفاية وحسن الإدارة . من ذلك ان نصري فرانكو باشا ، ثاني المتصرفين ، وكان قبل تعيينه مفتشاً للجمارك في الأستانة ، قد عني عناية خاصة بالزراعة ، فعزز التحريج وتوفق عموماً الى الحفاظ على الأمن والنظام في البلاد . وكان رستم باشا سفيراً لتركيا في روسيا عند تعيينه، ثم سُمّي سفيراً لبلاده في لندن بعد مغادرته لبنان . ومن مآثره في المتصرفية أنه وطّد الحكم على مستوى من النزاهة لم يتوصل إليه في ما بعد، مما عمل على استمرار حسن الإدارة في البلاد حتّى نهاية المتصرفية . وكان واصا باشا أيضاً على جانب كبير من المقدرة والكفاية . فعُرف، على الأخص، بأعماله العمرانية ، بما في ذلك تعزيزه شبكة الطرق والمواصلات في البلاد . لكن عهده تميز بانتشار الفساد انتشاراً مخيفاً ، خصوصاً وقد استغل صهره الأرمني كوبليان أفندي ، وشركاوه من اللبنانيين ، صلة

القربى للكسب والاثراء . أما خلفه نعوم باشا فإنما يذكر ، على وجه العموم ، بأنه كان من خيرة الحكام . فاكمل سيرة سلفه في أعماله العمرانية . وإذ أدركت الحكومة العثمانية كفايته ، عينته سفيراً لها في باريس بعد انتهاء مدته في لبنان . ولم ينجز مظفر باشا ، الرجل العسكري ، مآثر تذكر طول عهد متصرفيته . فبرنامج الإصلاح الذي وضعه بتسعة عشر بنداً، عند توليه مهام منصبه ، ظل في معظمه حبراً على ورق . لكنه كان حاكماً حسن النية . ولعل هذا ما أقعده عن فرض إرادته في وجه المعارضة المسيحية التي أخذت تشتد في أيامه . ويعتبر يوسف فرانكو باشا أضعف متصرفي لبنان . وفي أيامه وقع انقلابان في الأستانة على السلطان عبد الحميد (١٩٠٨ – ١٩٠٩) ، وتسلم الحكم حزب تركيا الفتاة . وعزمت الحكومة العثمانية الجديدة على دعم المركزية فحاولت، في ما حاولت، إضعاف الاستقلال الداخلي الذي كانت تنعم به المتصرفية اللبنانية . وسعى يوسف فرانكو ، في لبنان ، الى إرضاء الباب العالي على حساب اللبنانيين ، فكان لسياسته أثرها السيء في البلاد . أما أوهانس قيومجيان ، آخر المتصرفين المسيحيين ، فكان حاكماً طيباً ، حسن النية . لكنه كان متقدماً في السن ومفتقراً إلى نشاط أسلافه ممن امتازوا عليه بالكفاية والمقدرة . ثم ان مدة حكمه انتهت قبل أوانها ، وذلك حين توقف العمل بنظام ١٨٦١ في الأشهر الاولى من الحرب الكبرى .

كان عهد المتصرفية في لبنان ، على وجه العموم ، عهد نمو وازدهار شامل. بل انه اشتهر باليقظة الفكرية التي قامت حينئذ في البلاد وتجلت في مختلف نواحي الحياة (انظر الفصل اللاحق) . ومع أن الفضل في هذه النهضة لا يعود مباشرة الى المتصرفين ، بل الى نشاط الإرساليات الأوروبية والأميركية والمبادرة اللبنانية الخاصة ، إلا ان الأمن والنظام اللذين وطد المتصرفون دعائمهما جعل هذه اليقظة ممكنة الوجود . ثم انه كانت للمتصرفية في المجالات الأخرى إنجازات لا يجوز نكرانها . فمنذ إنشائها حتى الحرب العالمية الأولى ، ساد الإعتراف

بأن جبل لبنان « خير بلدان الشرق الأدنى حكماً ، وأكثرها ازدهاراً وأمناً وطمأنينة » (٢) . فقد منحه حكامه طرقاً وجسوراً جيدة ، وأبنية حكومية رائعة ، وعدداً من الخدمات العامة الصالحة ، وأمناً عاماً ضرب به المثل . وتحت رقابة المتصرفين ، انتعشت الزراعة ، وفي الأخص تربية دود القز التي أصبحت ، بتشجيع شركات الحرير الفرنسية وإنشائها معامل محلية في عدد من القرى ، صناعة مزدهرة . وسرعان ما نافس اللبنانيون الفرنسيين في صناعة الحرير ، فأنشأوا لها معامل وطنية تشغل مئات الأيدي العاملة وتجعل من هذه الصناعة مرفقاً رئيسياً من مرافق الاقتصاد الوطني في تلك الأيام . وإذ ازداد عدد السكان ، شيئاً فشيئاً ، ازدادت هجرة اللبنانيين الى العالم الجديد . فبدأت ، بجدّ ، في أواخر القرن التاسع عشر. وما ان اقتربت نهاية عهد المتصرفية حتى كان آلاف المغتربين اللبنانيين في شمال أميركا وجنوبها يرسلون الإعانات المالية الى ذويهم في الوطن . بل إن بعض هؤلاء المهاجرين عادوا بما جنوه من ثروات الى لبنان ، فبنوا المنازل الجميلة في القرى وافادوا البلاد بأموالهم .

وفي ١٩١٧ ، حين تولى إسماعيل حقي بك الحكم في لبنان ، لم يسعه إلا ان يشعر بالفخر لماأنجزته المتصرفية من أعمال . وكان حقي نفسه شديد الاهتمام بلبنان ، فخلد سنته الوحيدة في الحكم بنشره مجموعة من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية عن البلاد لا تزال فريدة من نوعها (٣) .

ولعل اهم منجزات المتصرفية انها أرست الإدارة اللبنانية على أسس حديثة ، ودربت طبقة من الموظفين استطاعت ، في ما بعد ، أن تتسلم الحكم في البلاد . وكان أن تأصلت تقاليد الإدارة اللبنانية

(٢) **Philip K. Hitti**, *Lebanon in History* (London 1957), p. 447.

(٣) « لبنان : مباحث علمية واجتماعية » ، نشر تحت إشراف إسماعيل حقي بك (بيروت ، ١٣٣٤ هـ) .

وقويت جذورها أكثر ما يكون في المتن ، وفي المناطق التي شملتها قائمقامية الدروز سابقاً والتي اعيد تنظيمها ، بعد ١٨٦١ كقضائي الشوف وجزين . وهكذا كان الأمر ، الى حد ما ، في كسروان ، حيث أصبحت الأسر الإقطاعية ، كآل الخازن ، ذات صلة وثيقة بتلك التقاليد . أما في شمال لبنان ، فقد بقيت سيطرة المتصرفية على شيء من الضعف ، مما أدى الى استمرار التأخر الإداري في المنطقة . وكانت معظم الأسر اللبنانية الكبرى تقطن كسروان والمناطق الجنوبية ، وإليها انتمى ، عادة ، أصحاب المناصب العليا في عهد المتصرفية . وكان ذكر هذه الأسماء بحد ذاته يعيد الى الذاكرة العهود السابقة . وهكذا حافظت المتصرفية على الاستمرار السياسي في لبنان باجتذاب أبناء الأسر الإقطاعية ، من نصارى ودروز ، وجعلهم من أرباب الإدارة . وبذلك لم تنقطع الصلة بين عهد المتصرفية وما سبقه من عهود . بل بقيت طبقة الإداريين اللبنانيين صلة تربط بين ماضي لبنان وحاضره .

والواقع أنه كان بين أفراد هذه الطبقة الإدارية ، ومعظمهم من المناطق الجنوبية ، أن نشأت واشتدت المعارضة الفعالة ضد المتصرفية . ففيما رفض موارنة البترون وبشري في الشمال ، بدافع ولائهم لذكرى يوسف كرم ، أن يتعاونوا بكل قلوبهم مع المتصرفية ، حافظ مواطنوهم في الجنوب ، من نصارى ودروز ، على صلة سياسية دائمة مع المتصرفين . فاكتسبوا ، بنتيجة ذلك ، خبرة سياسية أتاحت لهم مجال الطموح الى قدر أكبر من الحكم الذاتي . ومع أن المتصرفية التي أنشئت في الأصل لضمان استقلال لبنان الذاتي كانت في مصلحة نصارى لبنان ، فإن ذوي المطامح السياسية من هؤلاء ازدادوا مع الأيام نقمة على نظامها ، خصوصاً لأنه قضى بأن يكون المتصرف من غير اللبنانيين . ثم إنهم نددوا بتصغير لبنان وأصروا على ان يشمل البقاع وبيروت ومنطقتي طرابلس وصيدا . وفي ١٩٠٨ وضع المحامي الماروني بولس نجيم ، في باريس ، كتاباً يشرح فيه القضية اللبنانية

المسيحية . فقال :

لكي يتاح للبنان أن يلعب في سوريا الدور العظيم الذي اسنده اليه التاريخ والطبيعة ، اقتضى القيام بإصلاح عملي جبار ، أوله إعادة النظر في حدوده . فنظاما ١٨٦١ و ١٨٦٤ شوها لبنان وسلباه بعضاً من أخصب مناطقه . وفوق ذلك كله ، حرماه من مرفأ بيروت الكبير ، بوضع هذا المرفأ تحت إدارة الباب العالي المباشرة . وهكذا ، فلم يعد للتجارة اللبنانية الناشطة المزدهرة منفذ إلى البحر . والباب العالي لا يسمح بإنشاء مرفأ جديد على الساحل اللبناني (٤) . وكان ان وجد اللبنانيون أنفسهم ، وهم المكثارون ، في رقعة صغيرة تضيق بهم .... فكل سنة تمر تشهد هجرة آلاف اللبنانيين من سكان الجبل . اذاً ، هنالك مشاكل خطرة تستدعي إيجاد حلول لها . والإصلاح السياسي أصبح ضرورة قصوى . فالمجتمع يتطور أكثر فأكثر نحو الديموقراطية ، وباتت الحاجة ماسة إلى إنشاء مؤسسات تتلاءم مع هذا التطور .... وقد أصبح هذا الإصلاح ملحاً ، خصوصاً أن جماعة « تركيا الفتاة » تسعى إلى إلغاء استقلال لبنان الذاتي .... فمن الضرورة أن تتدخل الدول التي ضمنت هذا الاستقلال للدفاع عنه وتنفيذ هذا الإصلاح . لكن المشكلة الأهم والأكثر إلحاحاً هي توسيع حدود لبنان.... فقوى الوطن اللبناني الفاعلة الحية يجب الإفادة منها في سوريا نفسها ، عوض أن توزع على أربعة أنحاء المعمور . ومن أجل هذا ، يجب أن تضم اولا بيروت والبقاع الخصب ، ثم بلاد بشاره وعكار والحولة ومرجعيون ، إلى أراضي المتصرفية (٥) .

على ان الدروز لم يشاركوا الوطنيّين الموارنة، كبولس نجيم، حماستهم هذه . فهم ، وقد قنعوا بعد ١٨٦١ بوضعهم كأقلية ، حرصوا على الإفادة ما أمكن من هذا الوضع ، بالتعاون الحميم مع المتصرفية . ثم أن النبرة المسيحية التي تميزت بها وطنية الموارنة لم ترق الدروز . فقد رأى الوطنيون الموارنة لبنان ملجأ للنصارى ، يشجعهم على ذلك مؤلفون أوروبيون ، أمثال الأب هنري لامنس اليسوعي الذي درّس التاريخ في جامعة القديس يوسف في بيروت وتقدّم

---

(٤) كان اللبنانيون يطلبون إنشاء مرفأ خاص بالمتصرفية في جونيه .

(٥) M. Jouplain (*pseudonym*), *La question du Liban; étude d'histoire diplomatique et de droit international* (Junieh, 1961), pp. 544-5.

بنظرية « لبنان الملجأ » (٦) . ومع أن هؤلاء الوطنيين النصارى انزلوا الدروز منزلة خاصة ، إلا أن هذه المنزلة ظلت ثانوية ، فلم يأنس هؤلاء إليها . وقد راعى الدروز ، في عهد المتصرفية ، جانب النصارى ، فحرصوا اشد الحرص على أن لا يغضبوا الوطنيين منهم . لكنهم ظلوا يوجسون خيفة من هؤلاء الوطنيين ، خصوصاً لصلة ما ذهبوا إليه بمطامع فرنسا التوسعية في البلاد .

والواقع أن الموارنة في لبنان اعتزّوا بعلاقتهم بفرنسا ولم يحاولوا إخفاءها . وإذ لم ينسوا معونة فرنسا لهم في ١٨٦٠ ، لقبوها بـ « الأم الحنون » . بل إن البطريرك الماروني ، حتى في ١٩١٥ ، أيام الحرب العالمية الأولى ، أعلن اعترافه بما لفرنسا على شعبه من دين ، بالرغم من أن فرنسا كانت ، آنذاك ، تحارب السلطنة العثمانية . وقد أعرب بولس نجيم عن الثقة التي وضعها الوطنيون اللبنانيون في فرنسا ، لتحقيق آمالهم ومطامحهم ، بقوله :

> يعي اللبنانيون تماماً الدور العظيم الذي يفرضه عليه ماضيهم المجيد . فهم ، وقد وضعوا تحت حماية أوروبا المشتركة ، يطالبون بأن لا تمنعهم السلطنة العثمانية من تحقيق هذا الدور ، بل أن تعينهم على ذلك .... وقبل كل شيء ، فإنهم يناشدون فرنسا ، حاميتهم على مر العصور ... ان تضمن إيجاد حل طبيعي وشرعي للقضية اللبنانية ... (٧) .

فلا غرابة ، إذاً ، إن ابتهج النصارى ، في ١٩١٨ ، عندما احتلت فرنسا لبنان . ولم تمض سنتان على هذا الاحتلال حتى حققت فرنسا مطامح الوطنيين اللبنانيين فوسعت ، لبنان الى حدوده الحاضرة . وفي أول أيلول ١٩٢٠ ، أعلن الجنرال هنري غورو ، المفوض السامي الفرنسي الأول في بيروت ، دولة لبنان الكبير .

---

(٦) أنظر مقال المؤلف :
«Islam and Syria in the writings of Henri Lammens», *in Historians of the Middle East*, edited. by Bernard Lewis and Peter Holt (London, 1962), p. 341.

(٧) M. Jouplain, *op. cit.*, p. 545.

الفصل السابع

اليقظة اللبنانية

الاحداث والتقلبات التي جرت في لبنان من أوائل عهد بشير الثاني الى نهاية المتصرفية لا تروي إلا جانباً واحدا من حكاية لبنان في القرن التاسع عشر . فهناك جانب آخر ، اهم في بعض النواحي ، يتناول التغيرات الجذرية التي طرأت في تلك الحقبة على حياة البلاد الاجتماعية والثقافية ، والتي كان لها اثر في معظم ما يميز لبنان من سواه في الشرق الأدنى . على ان جانبي الحكاية كانا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً . فلولا الوضع السياسي الخاص الذي حظيت به البلاد تحت السلطنة العثمانية ، في عهد الامارة ثم في عهد المتصرفية ، لما اتخذ تطورها الاجتماعي والثقافي شكله المميز . كما كان لوجود الموارنة وسواهم من النصارى الذين اقاموا علاقات منتظمة مع أوروبا اثر في ذلك ايضاً . ثم ان تطور البلاد هذا ، من الناحيتين الاجتماعية والثقافية ، انما كان جزءا من حركة الاصلاح والتجديد العامة التي شملت جميع انحاء السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر.

وكانت الهزائم المتوالية التي انزلتها الدول الاوروبية بالسلطنة العثمانية منذ اواخر القرن السابع عشر قد أيقظت العثمانيين على تفوق أوروبا الحربي وضرورة اعتماد اساليبها . ثم جاءت حملة نابوليون بونابرت على مصر في١٧٩٨ ، فاقلقت المسلمين اشد القلق ، اذ كانت اول غزو ناجح تقوم به دولة اوروبية في عقر دار الاسلام . واثارت انجازات الغرب العلمية والفنية التي اتى بها بونابرت الى مصر

اهتمام قادة المسلمين واقنعتهم بان العالم الاسلامي لن يصمد في وجه أوروبا ما لم يأخذ بشيء من تلك الانجازات . ولذا عمد حكام الاستانة ومصر ، ابتداءاً من مطلع القرن التاسع عشر ، الى ادخال تغييرات مهمة في انظمة الحكم وفي مختلف وجوه الحياة العامة، مما جرّ الى تطورات اخرى قلبت المجتمع الاسلامي في تركيا ومصر راساً على عقب . فكان لا بد من ان تشعر البلاد العثمانية الاخرى ، وفي جملتها لبنان ، بوطأة ذلك .

وكانت الاحوال في لبنان ، على عكس ما كانت في غيره من البلاد العثمانية ، مؤاتية للتقدم والتطور . فقد ضمن اللبنانيون ، تحت حكم الامراء ، قدراً من الحرية لم يعرفه سواهم من رعايا السلطنة العثمانية . فكم ادهش السائح فولني ، في القرن الثامن عشر ، ان يرى لبنان ، على صغره ووعورة ارضه ، يغصّ بالسكان ، حتى وازت كثافتهم فيه اكثر المناطق الفرنسية ازدهارا . وقال : « كيف لنا تفسير مثل هذا الرخاء في ارض ضيقة كهذه ؟ انني لا اجد من سبب له ، بعد التأمل والتفكير ، الا شعاع الحرية الذي يسطع هناك »[1] . و « شعاع الحرية » هذا كان يضمن سلامة الارزاق والاعناق لا لرعايا الأمراء اللبنانيين وحدهم ، بل للزائرين والمقيمين الاجانب ايضاً، بمن فيهم السيّاح والمبشرون والتجار والعملاء السياسيون . وهكذا اصبح لبنان اكثر اجزاء السلطنة انفتاحاً على التأثير الخارجي . وكان اعتماد نصارى البلاد على الغرب ومودّتهم له سبباً في تقبل افكار اوروبا وطرائق حياة شعوبها .

كانت صلة نصارى لبنان باوروبا قديمة العهد . فمنذ اواخر القرن الثاني عشر ، حين احتل الفرنجة السواحل الشامية ، دخل الموارنة ، حلفاؤهم ، احضان الكنيسة الكاثوليكية . وفي ١٢٩١ ، بعد خروج الصليبيين من بلاد الشام ، اصاب الوحدة بين الموارنة

(١) Volney, *op. cit.*, p. 241.

ورومية بعض الوهن ، لكنها لم تنقطع . وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، أوكل الى المرسلين الفرنسيسكان في بلاد الشام أمر اعادة الوحدة بين الموارنة ورومية الى سابق عهدها من المتانة . فاسفر الجهد الذي بذلوه في هذا السبيل عن تحقيق هذه الغاية . وكان بتأثير هؤلاء المرسلين ان لبّى البطريرك الماروني يوحنا الجاجي دعوة البابا إوجين الرابع ، في ١٤٣٩ ، فارسل قصّادا الى ايطاليا لحضور مجمع فلورنسا[2] . واتضح ، شيئاً فشيئاً ، ان نشاط الارساليات اللاتينية وحده لن يضمن ارتباط الموارنة بالكرسي الرسولي ضماناً تاماً قاطعاً. وتم الرأي على ان ما يحقق مثل هذا الضمان انما هو تدريب رجال الاكليروس الماروني ذاته على الطقس الروماني وتحميلهم مسؤولية الحفاظ على الوحدة ، مع الاكتفاء بالمرسلين اللاتين كمساعدين فقط . وهكذا عمد احبار رومية، في السنين التي تلت مجلس فلورنسا، الى حث الرهبنات اللاتينية في بلاد الشام على اعارة الموارنة اهتماماً خاصاً . ولم يكتفوا بذلك ، بل دعوها الى تشجيع النابهين من الشبان الموارنة ، من مريدي الكهنوت ، على الدراسة في ايطاليا . فكان ان ذهب ثلاثة من هؤلاء الى ايطاليا في ١٤٧٠ ، ومن بينهم الزجّال والمؤرخ جبرائيل ابن القلاعي الذي عاد الى لبنان في ما بعد ليحث ابناء طائفته على المحافظة على وحدتهم مع الكنيسة الرومانية . وفي ١٥٨٤ ، انشأ البابا غريغوريوس الثالث عشر في رومية معهداً خاصاً بالموارنة لتدريس كهنتهم العلوم الدينية .

ومن الذين تخرجوا من معهد رومية ، في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، نخبة قضت معظم حياتها في اوروبا ، حيث ساهمت في وضع اسس الاستشراق . فاشتغل جبرائيل الصهيوني (١٥٧٧ —

(٢) أنظر مقال المؤلف :
«The Maronite church in the Middle Ages and its union with Rome», *Oriens Christianus*, XIII (1958), pp. 92-104.

١٦٤٨) بتدريس السريانية والعربية في رومية ، ثم انتقل الى جامعة باريس استاذاً للغات السامية . وهكذا فعل معاصره ابرهيم الحاقلاني (١٦٠٥ — ١٦٦٤) ، فعلّم ايضاً في رومية وباريس . وفي القرن التالي برز يوسف سمعان السمعاني (١٦٨٧ — ١٧٦٨) الذي عمل مديراً لمكتبة الفاتيكان ، فوضع عدة مؤلفات في المواضيع الشرقية وفاقت شهرته شهرة الصهيوني والحاقلاني . اما الذين عادوا إلى لبنان من خريجي معهد رومية ، فيبدو انهم كانوا ، على العموم ، اقلّ موهبة من الذين بقوا في الخارج . وممن يستحق الذكر منهم اسطفان الدويهي (١٦٢٩ — ١٧٠٤) الذي انتخب بطريركاً في ١٦٧٠ ، فقام باصلاح الكنيسة والبحث في تاريخها وتاريخ بلاد الشام عموماً . ولا تزال لمؤلفاته اليوم أهمية كبرى كأصول تاريخية . وقام الدويهي وغيره من خريجي معهد رومية الذين عادوا إلى لبنان بانشاء المدارس في بعض القرى لتعليم النشء . على ان منجزات هؤلاء الخريجين ، حتى اواخر القرن الثامن عشر ، لم تترك انطباعاً حسناً عند السائح فولني . اذ يقول :

خصص الكرسي الرسولي للموارنة نزلا في رومية ، أتاح لهم أن يرسلوا شبانهم إلى هناك للدراسة مجاناً . ويبدو أن فنون اوروبا وأفكارها تسربت إلى الموارنة بهذه الوسيلة . لكن خريجي هذا المعهد ، وقد اقتصرت تربيتهم على ما اتصل منها بالرهبنة ، كانوا يعودون إلى بلادهم وهم لا يعرفون إلا الإيطالية ، فلا يفيدون منها هناك ، ولا يحيطون علماً إلا بالموضوعات اللاهوتية التي تقودهم إلى لا شيء . ثم ان مستواهم سرعان ما كان يهبط إلى مستوى عامة الناس (٣) .

أما المدارس التي أنشأها خرّيجو معهد رومية في لبنان فكانت بمعظمها ، على ما يظهر ، مدارس ابتدائية بسيطة لتعليم القراءة والكتابة . وكانت هنالك معاهد للتعليم العالي في بعض الأديرة المارونية منذ ١٦٢٤ ، حين أسّس البطريرك يوحنا مخلوف أوّل معهد من هذا النوع في قرية حوقا ، في جبّة بشرّي . وأسّس البطريرك مخلوف

(٣) Volney, *op. cit.*, p. 226.

معهداً رهبانيّاً آخر في قرية بقرقاشا . فتوقّف معهد حوقا بموت مؤسسه في ١٦٣٣ . واستمرّ معهد بقرقاشا إلى ما بعد وفاة البطريرك مخلوف ، ثم نقل إلى دير في ضاحية بشري . وبقي المعهد الوحيد من نوعه مدّة قرن كامل . ثمّ ، في ١٧٢٨ ، أسّس الأب بطرس مبارك ، أحد خرّيجي معهد رومية ، مدرسة جديدة في قرية عين طورا ، في كسروان . والتحق الأب مبارك بمنظمة الآباء اليسوعيين في ١٧٣٤ ، فوضع مدرسته تحت إدارة هذه المنظمة . ولما صدرت أوامر الكرسي الرسولي بحلّ منظمة الآباء اليسوعيّين في ١٧٧٣ ، أغلقت مدرسة عين طورا أبوابها . لكن الآباء اللعازاريين أعادوا فتحها في ١٨٣٤ واستمروا في إدارتها إلى اليوم . وكان أحد الآباء اليسوعيين الموارنة ، ويدعى جرجس بنيامين ، قد اقتدى بالأب بطرس مبارك ، فأسّس في ١٧٣٥ مدرسة مشابهة لمدرسة عين طورا في قرية زغرتا ووضعها كذلك تحت إدارة الآباء اليسوعيين . لكن مدرسة زغرتا توقفت عن العمل قبل نهاية القرن بمدّة طويلة ، ولم يُعد فتحها .

ويبدو أن الكنيسة المارونية أدركت ، في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، أهمية تعليم الذكور . فشدّد مجمع اللويزة ، الذي انعقد في ١٧٣٦ لإعادة تنظيم الكنيسة المارونية ، على ضرورة إنشاء المدارس لهذا الغرض . ولربما كان للأب يوسف السمعاني ، الذي حضر المجمع مندوباً عن الكرسي الرسولي ، تأثيره في وضع المقرّرات الخاصة بالتربية والتعليم :

لما كان طبع الشبان ينزع بهم إلى ملاذ العالم إن لم يحسن تثقيفهم ، وكانوا إذا لم تشرب قلوبهم حب التقى والعبادة منذ حداثة سنهم ، قبل أن تتولاهم ملكات الرذائل ، لا يبلغون مبلغ الكمال ، ولا يثبتون في التهذيب البيعي إلا بمدد كبير خاص مّن لدن الله القدير ، كان لذلك أننا ... نأمر بأن تقام المدارس في المدن والقرى والأديار الكبيرة وأن تصرف العناية إلى حفظها قائمة ، فيتعلم فيها صبيان تلك المدينة أو القرى المجاورة الأمور الضرورية.... إذاً ، باعتبار أحوال المكان والزمان ، نأمر هؤلاء المعلمين الذين نريد أن ينصبهم الأساقفة أو رؤساء الأديار ، كما مر آنفاً ، أن يرعوا النظام العام ،

فيعلموا الأحداث في المدارس أولا القراءة والكتابة في السريانية والعربية ، ثم المزامير ، ثم كتاب خدمة القداس والفرض اليومي والعهد الجديد . ثم ، إذا توسموا في بعضهم مزيد الأهلية لتحصيل العلوم ، فليعلموهم قواعد النحو والصرف في السريانية والعربية ، ثم علم اللحن والحساب البيعي ، ثم يرقوهم إلى درس العلوم العالية ، أي الفصاحة ، والنظم ، والفلسفة ، والمساحة ، والحساب ، وعلم الفلك ، وما أشبه ذلك من الرياضيات ، ثم مبادىء الحق القانوني ، وتفسير الكتاب المقدس ، واللاهوت الإعتقادي والأدبي ، ولاسيما ما يرونه مناسباً لقبول الأسرار وتوزيعها ... (و) نحث هؤلاء الطلبة (من خريجي معهد رومية) ومعلمي المدارس أن لا يقتصروا على الاهتمام بشؤونهم الذاتية ، بل بشؤون الطائفة أيضاً . ذلك إما بأن يؤلفوا في العربية الكتب المدرسية التي عددناها آنفاً ، مقتطفة من مؤلفين معروفين بالفضل ، وإما ان يترجموها من اللغة اللاتينية إلى العربية على الأقل . ثم فليعنوا ترجمة ونشراً لتآليف الآباء القديسين ، وأعمال المجامع وقوانينها ، وتاريخ الكنيسة ، وغيرها من المصنفات الحرية بالمطالعة والتي لا توجد عند الشرقيين ، لا في السريانية ولا في العربية . ونأمر الرهبان بأن يعينوا في كل دير نساخاً مجيدين حاذقين في صناعة الخط والكتابة ، ويجمعوا نسخ الكتب البيعية من كل موضع وينسخوهم إياها ويودعوها مكتبة الدير تعميماً للفائدة (٤) .

بالرغم من هذا الإصرار على إنشاء المدارس ، وعلى ضرورة نشر التعليم ، لم تُنشأ مدرسة جديدة للتعليم العالي في لبنان ، بعد مجمع اللويزة ، إلاّ في ١٧٨٧ ، حين حوّل البطريرك يوسف إسطفان دير القديس أنطونيوس في عين ورقة ، من قرى كسروان ، إلى معهد لتدريب الكهنة . ثم بعد سنتين سعى الشيخ غندور السعد ، وهو آنذاك قنصل فرنسا في بيروت (انظر ص ٤٢) ، إلى تحويل هذا المعهد إلى مدرسة عالية لعموم أبناء الطائفة المارونية . وربما كان نحو هذا التاريخ أن أنشأت طائفة الروم الكاثوليك مدرسة أخرى للتعليم العالي في عين تراز ، قاعدة أسرة غندور السعد في الجرد . إلاّ أن مدرسة عين ورقة بقيت لها المكانة الأولى في البلاد ، فكان بين خرّيجيها من

(٤) «المجمع الإقليمي الذي عقده في جبل لبنان... بطريرك طائفة السريان الموارنة الانطاكي ... سنة ١٧٣٦ » (جونيه ، ١٩٠٠) ، ص ٥٢٦ – ٥٢٧ ، ٥٣٥ ، ٥٤٦ .

تزعّم النهضة الثقافية في لبنان في القرن التاسع عشر . ومما زاد في أهميتها أنها بقيت ، لمدّة طويلة ، المدرسة المارونية الوحيدة للتعليم العالي في البلاد ، بسبب إغلاق مدرستي عين طورا وغزير بعد ١٧٧٣ .

من الخطأ القول ، إذن ، بأن قيام المدارس المارونية في لبنان ، قبل القرن التاسع عشر ، أدّى إلى تعميم العلم والمعرفة في البلاد . ففي العقد الأخير من القرن الثامن عشر لم يكن في لبنان ، من معاهد التعليم العالي ، إلاّ مدرستا عين ورقة وعين تراز . وكان معظم خرّيجي هاتين المدرستين ، من أبناء الأسر المارونية والروم الكاثوليك المعروفة ، يتوظفون في بلاط الأمير الحاكم ، أو يدخلون في خدمة سواه من الأمراء والمشايخ ككتبة ومدبّرين ومعلّمين للأولاد . أما في ما تبقّى ، فكان الجهل سائداً في مناطق الجبل ، حتى بين طبقة الأعيان من نصارى ودروز . وكان الإلمام بالقراءة والكتابة أوسع انتشاراً بين مسلمي بيروت وصيدا وطرابلس ، وذلك بفضل الكتاتيب التي استمرت تعلم الصبية قراءة القرآن . وكان في المدن الثلاث ، وخصوصاً في طرابلس ، علماء مسلمون يدرّسون الفقه وبقية العلوم الإسلامية التقليدية لفئة صغيرة من المريدين ، كما كان يفعل علماء الشيعة في جبل عامل . وما عدا ذلك ، كان التعليم يتم على أيدي المربين الخصوصيين ، فلا يتاح إلاّ للقلة القادرة على تكبّد نفقاته . ولم يكن الكرسي الأنطاكي للروم الأرثوذكس ، وهو الذي شكا من الفوضى بين صفوفه طيلة أجيال ، قد أنشأ ، حتى ذلك التاريخ ، مدارس لتعليم أبناء رعيته في لبنان . بل كانت سلطته على هولاء من الضعف بحيث انضم الكثيرون منهم إلى طائفة الروم الكاثوليك الفتيّة الناشطة . وكانت عامة الروم الأرثوذكس في المناطق الجبلية أقلّ الطوائف اللبنانية حظّاً بالتعليم بعد الدروز . أما في المدن ، فكان أبناء الأسر الأرثوذكسية من أصحاب الثراء يتلقون بعض العلم على أيدي المدرّسين الخصوصيين ، أسوة بأبناء الأسر المارونية والدرزية الإقطاعية والأسر الإسلامية الثريّة .

وفي أوائل القرن التاسع عشر ، استيقظت الكنيسة المارونية مجدّداً على ضرورة زيادة عدد المدارس . فبادر البطريرك يوسف الحلو إلى تحويل ديرين إلى معهدين للتدريس ، على طريقة عين ورقة : أحدهما في قرية كفرحيّ ، في بلاد البترون (١٨١٢) ، والآخر في قرية روميّة، في كسروان (١٨١٧). واقتدى خلفه البطريرك يوسف حبيش به ، فحوّل ثلاثة أديرة أخرى إلى معاهد : أحدهما في صربا (١٨٢٧) ، والثاني في مار عبدا هرهريا (١٨٣٠) ، والثالث في ريفون (١٨٣٢) . ودبّت الحماسة ، هذه المرّة ، في طائفة الروم الأرثوذكس ، فأنشأت أول معاهدها في دير البلمند، قرب طرابلس، في ١٨٣٣ . لكن إنشاء هذه المدارس الجديدة لم يفِ بالمطلوب ، وظل التعليم الشعبي ، حتى أواسط القرن ، ضيّق النطاق . من ذلك أن أسعد الخياط ، الذي نشأ في بيروت في تلك الفترة من أسرة أرثوذكسية، اضطر إلى الاستخدام في دكان بائع للتبغ حتى يتعلم منه القراءة . ومما قاله في ما بعد : « كان التعليم ، في ذلك الوقت ، يعتبر خطراً . وكان صعب المنال ، حتى لأشدّ الراغبين. . .. وكانت قراءة العربية البسيطة، بحد ذاتها ، صعبة المنال »(٥). ولم يتمالك سليمان الصليبي ، وهو الآخر أرثوذكسي ، من أن يتذمّر في ١٨٤٩ بأن أبناء قريته، بحوارا، في منطقة الغرب، كانوا « عمياناً من شدّة الجهل » (٦) . هذا بالرغم من أن المرسلين الأميركيين كانوا ، في ذلك الوقت ، قد أسّسوا أولى مدارسهم في المنطقة ، في قرية اعبيه (انظر ص ١٧٥) .

ولم تكن قلّة المدارس السبب الوحيد لبطء انتشار التعليم في القرن

(٥) Asaad Y. Kayat, *A voice from Lebanon, with the life and travels of Asaad Y. Kayat* (London, 1847), pp. 7 - 8.

(٦) *Narrative and report regarding Lebanon Schools, superintended by John Lowthian, Esq., of Carlton House, Carlisle; Mr. Elijah George Saleebey, Mount Lebanon; and his brother Mr. Soloman Saleebey* (Printed gratuitously, in Britain, 1856), p. 8.

الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . فكما أن عدد المدارس في البلاد لم يكن كافياً ، كذلك كانت الكتب المدرسية نادرة الوجود . وكانت هذه الكتب ، بل حتى في ما بعد ، لا تزال تنسخ باليد ، إذ ان الطباعة العربية لم تكن بعد قد انتشرت انتشاراً واسعاً .

والواقع أن طباعة الكتب عرفت في السلطنة العثمانية منذ زمن بعيد، لكن استعمالها بقي محدود النطاق . وكان اللاجئون اليهود من أسبانيا أول من أدخل فن الطباعة إلى الأستانة في ١٤٩٣ أو ١٤٩٤ . ومع الأيام ، ظهرت المطابع اليهودية في مدن عثمانية أخرى، خصوصاً سالونيكي . وكان المسلمون آنذاك يعتبرون الحرف العربي مقدساً . لذلك حرم الباب العالي ، لزمن طويل ، طباعة اللغتين العربية والتركية بهذا الحرف . لكن هذا الحرم لم يشمل الحروف غير العربية ، مما سمح لرعايا السلطان من غير المسلمين بطباعة لغاتهم بأحرفها الخاصة . فأنشأ الأرمن أولى مطابعهم في الأستانة في ١٥٦٧ ، واليونان في ١٦٢٧. وكان الموارنة في جبل لبنان قد درجوا ، منذ القرون الوسطى ، على كتابة العربية بالحرف السرياني ، أي الكرشوني . فأنشأوا أولى مطابعهم بالحرف الكرشوني في مطلع القرن السابع عشر، في دير مار أنطونيوس قزحيا ، في جبّة بشرّي . كان ذلك على يد أحد خريجي المعهد الماروني في رومية . فأصدرت هذه المطبعة كتاب المزامير بالعربية في ١٦١٠ . وفي هذه الأثناء ، كانت الطباعة بالحرف العربي تتطور ، في أوروبا ، قرابة قرن . ولعلّ أوّل ما طبع بهذا الحرف كتاب الصلاة الذي أصدرته في ١٥١٤ المطبعة العربية في فانو ، في إيطاليا ، بناء على طلب الكرسي الرسولي .

وفي أوائل القرن الثامن عشر ، دخلت الطباعة بالحرف العربي البلاد العثمانية . ففي ١٧٠٢ ، أنشأ اثناسيوس الدباس ، بطريرك أنطاكية للطائفة الملكية ، مطبعة عربية في حلب استعملت حرفاً صبّه الشماس عبدالله الزاخر (١٦٨٤ — ١٧٤٨) . وفي ١٧٣٣ غادر الزاخر حلب إلى لبنان ، بعد اعتناقه مذهب الروم الكاثوليك ، فاستقرّ

في دير مار يوحنا الصابغ في الشوير ، في منطقة المتن ، وأنشأ هناك مطبعة جديدة . فكان أن أصبحت هذه المطبعة نموذجاً لمطبعة أخرى أنشأها الروم الكاثوليك في دير لهم في بيروت . وقد طبعت كتاب المزامير في ١٧٥١ . واختلف الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك عن الموارنة في أنهم لم يدرجوا على استعمال الحرف الكرشوني . فهولاء ، إذ كانوا على الطقس اليوناني لا السرياني ، كتبوا العربية بالحرف العربي ، وعندما تعرفوا إلى الطباعة طبعوا به . وفي هذه الأثناء كان الباب العالي قد تساهل في أمر الطباعة بالحرف العربي ، فأصدر في ٥ تموز ١٧٢٧ فرماناً يرخص بإنشاء مطبعة في الأستانة لطبع الكتب بالتركية ، شرط أن لا تكون هذه الكتب في موضوعات دينية . فأصدرت هذه المطبعة أوّل كتبها في ١٧٢٩ . لكنها أغلقت في١٧٤٢ ، ثم أعيد فتحها في ١٧٨٤ . ومن ذلك الحين أخذت الطباعة في تركيا تتقدّم تقدماً سريعاً . لكن الكتب المطبوعة باللغة العربية بقيت نادرة . ففيما أكثرت مطبعة الأستانة من الطباعة باللغة التركية ، ظلت المطابع العربية في حلب وجبل لبنان صغيرة ، تكاد لا تعنى إلاّ بطبع الكتب الدينية [٧] .

فلا عجب ، والمدارس قليلة والكتب نادرة ، انه لم يكن للحركة الثقافية في لبنان ، في القرن الثامن عشر ، أثر ملحوظ على الصعيد الشعبي . لكنه كان لهذه الحركة أثرها في نواحٍ أخرى . من ذلك ان الدقة العلمية في كتابة التاريخ ، كما تجلت في القرن السابع عشر عند البطريرك إسطفان الدويهي ، أصبحت قدوة ، في القرن الثامن عشر ، لدى عدد من المؤرخين الموارنة . إلاّ أن نتاج هولاء لم يرق إلى المستوى

(٧) Bernard Lewis, *The emergence of modern Turkey* (London, 1961), pp. 50-51; Philip K. Hitti, *op. cit.*, pp. 456-8; George Antonius, *The Arab awakening* (London, 1938), p. 38.

الذي وضعه الدويهي[٨]. وما من شك في أن المآثر التي أنجزها بعض الموارنة في أوروبا ، أمثال يوسف السمعاني ، ألهمت معاصريه في الوطن واثارتهم على البحث والتأليف .

ولم يكن الموارنة وحدهم في هذا الميدان . ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وهي الفترة التي أخذت السلطنة العثمانية تعاني فيها الانحلال ، عمل النشاط التجاري المتزايد في شرق البحر المتوسط ، بالإضافة إلى عوامل اخرى ، على زيادة الازدهار والنفوذ الذين حظيت بهما بعض الطوائف المسيحية في بلاد السلطنة ، ولا سيّما النصارى الملكيين في المدن الشامية . وكان الملكيون في حلب أكثر هولاء نشاطاً ، فأسّسوا الشركات التجارية وأقاموا لها الفروع في إيطاليا ، مما عاد عليهم بواسع الثراء . وكان لا بدّ من أن يؤدي هذا الازدهار المادي عند الطائفة الملكية في بلاد الشام ، كما أدى في الفترة ذاتها عند اليونان والأرمن ، إلى انتشار العلم والتيقظ الثقافي . ولربما كان للعلاقات التي أقامها كبار الأثرياء الملكيين في حلب مع إيطاليا أثر في الناحية الدينية . فما أن قام المطران يوثيميوس الصيفي (انظر ص ٢٣) ، الحلبي الأصل ، بحركة الانفصال عن الكنيسة البيزنطية والالتحاق برومية ، في أواخر القرن السابع عشر ، حتى تبعه ، في من تبعه ، كبار التجّار من مواطنيه الملكيين ، فكان من بينهم أركان طائفة الروم الكاثوليك الجديدة[٩]. وسرعان ما قام الجدل بين الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس ، فأخذ كل فريق يبرّر موقفه ويهاجم موقف

(٨) أنظر أسماء المؤلفين الموارنة في تلك الفترة وعناوين مؤلفاتهم في : Georg Graf, *Geschichte der christlichen arabischen Literatur* (Vatican, 1944-53, III, pp. 383- 476.

(٩) يتحدث ألبرت حوراني عن نشاط الروم الكاثوليك التجاري في مقاله « الهلال الخصيب في القرن الثامن عشر » ، وذلك في ص ٥٠ من كتابه : *A vision of history; Near Eastern and other essays* (Beirut, 1961). أنظر ايضاً مقال المؤلف ، «The Lebanese emirate, 1697 - 1841» في مجلة « الابحاث » ، جزء ٢٠ (١٩٦٧) ، ص ١ — ١٦.

الفريق الآخر. ونتجت عن هذا الجدل يقظة أدبية كان الروم الكاثوليك طليعتها [١٠]. وكان ان جعلت الظروف من لبنان مركزاً لهذه اليقظة. ذلك أن الروم الأرثوذكس اضطهدوا الروم الكاثوليك في حلب وسواها من مدن الداخل (انظر ص ٢٤)، فاضطُرّ الكثيرون من هؤلاء إلى اللجوء إلى لبنان، حيث ساعد وجودهم في تقوية اليقظة الأدبية القائمة بين الموارنة، كما ساعد أيضاً في تدعيم مركز النصارى في البلاد وبعث الحركة التجارية فيها [١١].

وهكذا أصبح لبنان، مع الزمن، طليعة الحركة الأدبية المسيحية في بلاد الشام، كما أصبح البلاط الشهابي في دير القمر، ثم في بيت الدين، محور هذه الحركة. ففي هذا البلاط، في عهد الأمير بشير الثاني، اشتهر الشاعر نقولا الترك (١٧٦٣ — ١٨٢٨)[١٢]. وكان والد نقولا الترك، وهو من طائفة الروم الكاثوليك، قد قدم أصلاً من الاستانة واستوطن دير القمر، فلقّب بـ « الترك » لهذا السبب. وفي ١٧٩٨، حين احتل نابوليون بونابرت مصر، أرسل بشير الثاني شاعره نقولا الترك إلى القاهرة للاستطلاع. فأقام هناك حتى ١٨٠٤، ووضع كتاباً وصف فيه حالة مصر في تلك الحقبة. ولعلّ هذا الكتاب خير ما يُذكر به الترك اليوم، وقد صدرت منه ترجمة فرنسيّة في ١٨٣٩[١٣]. وبالرغم من أن شعر نقولا الترك لم يكن له شأن خاص من الناحية الأدبية، فإن النفوذ الذي تمتع به، كشاعر البلاط، لا بد أنه أثار طموح الشعراء الناشئين من معاصريه.

ولم يكن نقولا الترك الأديب الوحيد من طائفة الروم الكاثوليك

(١٠) أنظر G. Graf, *op. cit.*, III, pp. 127-159 لمؤلفات الروم الارثوذكس في القرن الثامن عشر؛ والمصدر ذاته، الجزء ذاته، ص ١٧٢–٢٥٦، لمؤلفات الروم الكاثوليك.
(١١) أنظر مقال المؤلف، «The Lebanese emirate...» في مجلة « الأبحاث »، جزء ٢٠ (١٩٦٧).
(١٢) أنظر « ديوان المعلم نقولا الترك »، نشر فؤاد افرام البستاني (بيروت، ١٩٤٩).
(١٣) G. Graf, *op. cit.*, III, pp. 251-4.

الذي اشتهر في لبنان في عهد بشير الثاني. بل كان هناك آخرون، أهمّهم الراهب البحّاثة حنانيا المنيّر (١٨٥٧ — ١٨٢٠) الذي عرف في أيامه بعلمه وبنظمه الشعر. ومن مؤلفات المنيّر المعروفة مجموعة من أربعة آلاف من الأمثال العامية الشائعة في لبنان، ودراسة عن المذهب الدرزي تُرجمت إلى الفرنسية، وتاريخ للأمارة الشهابية اعتمده المؤرخون اللبنانيون في ما بعد كمرجع أساسي[١٤]. وفي ١٨١١ قدّم نقولا الترك لبلاط الأمير بشير الشاعر بطرس كرامه (١٧٧٤ — ١٨٥١). وكان هذا ينتمي أصلاً إلى طائفة الروم الكاثوليك في حمص. ثم قدم عكّا، فتحوّل هناك إلى الأرثوذكسية قبل مجيئه لبنان. وسرعان ما عظم شأنه في البلاط الشهابي، فأصبح بعد موت نقولا الترك كبير شعراء القصر[١٥]. واعتمد الأمير بشير عليه في الأمور الإدارية، رئيساً لديوانه ومديراً لخزانته، فكان أن فتح نجاحه، ونجاح نقولا الترك، أعين المعاصرين على المكانة العالية التي كان في استطاعة رجل العلم والأدب أن يتبوأها في تلك الأيّام.

ولعلّ أبرز من اشتهر في عهد الأمير بشير من الموارنة، في حقل العلم والأدب، البحّاثة المورخ حيدر الشهابي (١٧٦٠ — ١٨٣٥) الذي كان نسيباً للأمير بشير، ونجلاً للامير احمد الذي نازع اخاه منصور امارة لبنان بين ١٧٦١ و ١٧٧٠ (انظر ص ٤٣). وقد قضى حيدر حياته بعيداً عن السياسة، مكرّساً نفسه للبحث، يساعده في عمله عدد من النسّاخ والباحثين الناشئين. ومن آثاره مؤلّف عن تاريخ لبنان وبلاد الشام منذ الفتح الإسلامي حتى أيامه، وضعه في ثلاثة أجزاء وسمّاه « الغرر الحسان في تاريخ حوادث الزمان »[١٦]. وكان بين مساعديه من أحرز الشهرة في ما بعد.

وبمجيء ١٨٢٠، فيما بدأت طلائع المرسلين الإنجيليين تصل

(١٤) المصدر ذاته، الجزء الثالث، ص ٢٤٢ — ٢٤٤.
(١٥) المصدر ذاته، الجزء الرابع، ص ٣٠٣ — ٣٠٥.
(١٦) المصدر ذاته، الجزء الرابع، ص ٢٩٤ — ٢٩٥.

بيروت (انظر ص ٩٠) ، كانت تباشير اليقظة الفكرية تلوح في أفق البلاد . وظهرت في جميع أنحاء لبنان جماعة من الشباب التائق إلى المعرفة ، المتشوّق إلى الأخذ بنصيب من خيرات العلم التي ما زالت صعبة المنال . وكان مع أمثال هؤلاء أن أقام الرعيل الأول من المرسلين الأميركيين أولى الصلات. ونخص بالذكر منهم أسعد الشدياق (١٧٩٨— ١٨٢٩) ، أحد خريجي مدرسة عين ورقة ، وممن علموا المرسلين الأميركيين اللغة العربية، ثم أسعد الخياط الذي اقبل على هؤلاء المرسلين ليتعلم منهم اللغة الإيطالية[١٧]، وهو لم يبلغ بعد الثانية عشرة من العمر. وقد وصف هذا الأخير لقاءه الأول مع المرسلين فقال :

كنت في طريقي ذات يوم ، وإذا برجلين أجنبيين أمامي. فلحقت بهما حتى وصلت دارهما في ضاحية البلدة ، ودخلت خلفهما . فسألني أحدهما بلطف عما أريد . فأجبت : « أريد أن أتعلم لغتكم ». وتبين فيما بعد أن الأجنبيين كانا المرسلين الأميركيين ، القس إسحاق بيرد ، والقس وليم غوديل . فطلب مني المستر بيرد ان أعود اليه في الغد مع بعض رفاقي ، فيقوم هو بتعليمي فعدت الية بصحبة عمي (١٨) ، فأصبح صديقهم الأول في بيروت... وسرعان ما بدأت أتعلم الإيطالية مع المستر بيرد ، فعطف هو وزوجته علي عطف الوالدين . وكنت أول تلميذ في (مدرسة) الإرسالية . وتمكنت من الإيطالية في فترة قصيرة ، فعينت أستاذاً في المدرسة ... وأخذت أعلم فيها وأعمل على تحسين معرفتي بالايطالية . لكني لم أقتنع بذلك ، بل أردت أن أضيف اللغة الانكليزية إلى ما حصلت عليه من المعلومات . وعرض القس بليني فيسك ، الذي كان يعيش مع القس وليم غوديل ، أن يعلمني (الإنكليزية) . وذهب بي الحماس إلى اني كثيراً ما كنت أصل بيتهما قبل ان يستفيقا من النوم . ولا أزال أذكر أول جملة سمعتها بالانكليزية ، من المستر غوديل ، حين طرق باب المستر فيسك وقال : « جاء أسعد ، يا فيسك ! » (١٩) .

وكان للمرسلين الأميركيين السبق في أنهم لاحظوا تشوّق اللبنانيين

(١٧) كانت اللغة الإيطالية في ذلك الوقت لغة التجارة في حوض البحر المتوسط . وكانت رغبة أسعد الخياط أن يصبح « ترجماناً وتاجراً » .

(١٨) وربما كان المقصود « خالي » إذ أن كلمة uncle ، في الأصل الانكليزي ، تفيد المعنيين .

(١٩) «Fisk, Asaad is come!» Asaad Y. Kayat, *op. cit.*, p. 34-6.

إلى العلم والمعرفة ، فحاولوا القيام بمهمتهم التبشيرية عن طريق نشر التعليم بدلاً من العمل الديني المباشر . أما المرسلون الكاثوليك ، فلم يحفلوا جدياً بالعمل التربوي قبل العقد الرابع من القرن التاسع عشر . وكاد نشاطهم أن يقتصر ، حتى ذلك الوقت ، على التبشير وتعزيز العلاقات بين الكنائس الشرقية وروميه. وكان الآباء اليسوعيون قد تولوا إدارة مدرستي عين طورا وزغرتا الوطنيتين حتى ١٧٧٣ . فلما باشر المرسلون الأميركيون نشاطهم التربوي بجد في ١٨٣٤ ، سارع المرسلون الكاثوليك إلى الاقتداء بهم . وفي السنة ذاتها أعاد الآباء اللعازريون فتح مدرسة عين طورا . وكان الكرسي الرسولي ، في هذه الأثناء ، قد سمح للاباء اليسوعيين بإعادة تنظيم صفوفهم . فعاد هؤلاء إلى لبنان في ١٨٣١ ، واستأنفوا نشاطهم التربوي في البلاد .

ولم يكن العمل التعليمي الذي قامت به الإرساليات الإنجيلية والكاثوليكية بعد ١٨٣٤ أول عمل من نوعه في الشرق الأدنى . فمنذ ١٨٠٥ ، قام محمد علي باشا ، والي مصر ، بأولى المحاولات الناجحة في العالم الإسلامي لإرساء التربية والتعليم على أسس غربية حديثة . ولم يكن غرضه من وراء ذلك اجتماعياً أو ثقافياً :

بتنمية الإقتصاد المصري لزيادة دخله ، أمل محمد علي بأن يدعم سلطته ويوطد حكم سلالته في وادي النيل ، وفي بلاد الشام والجزيرة العربية إذا أمكن . فانكب في حركته الإصلاحية على الجيش ، والزراعة ، والأشغال العامة . لكنه كان من الدهاء بحيث أدرك أن الاصلاح لا يكون بالفعل مجدياً ودائماً ما لم يقم على أسس اجتماعية واسعة . ومع أنه كان أمياً ، فقد شجع التعليم وأنشأ وزارة ومجلساً أعلى للتربية العامة ، كما أسس في بلاده أولى المعاهد الحديثة لتعليم الهندسة والطب ، استقدم لها أساتذة وأطباء فرنسيين . كما أنه تعاقد مع بعثات عسكرية وتربوية فرنسية ، وأوفد ما لا أقل عن ٣١١ طالباً مصرياً إلى أوروبا للدراسة وتحصيل العلوم الفنية الغربية (٢٠) .

وحين احتل إبرهيم باشا بلاد الشام في ١٨٣١ — ١٨٣٢ ، تسرب

(٢٠) K. S., «Islam», *Current Affairs Bulletin*, XXVI (Sydney, 1962), p. 118.

إليها تأثير الإصلاحات التي أجراها والده محمد علي في مصر . ففي ١٨٣٤ ، وهي السنة ذاتها التي بدأت فيها المنافسة في حقل التعليم بين المرسلين الإنجيليين والكاثوليك في لبنان ، أنشاء إبرهيم باشا كلية حربية في دمشق ، وأتبعها بأخرى في حلب لضباط المدفعية . وكذلك أنشأ مدارس في الجيش لتعليم المجندين من أهل البلاد القراءة والكتابة ، فلم يترق إلا المتعلمون منهم فوق رتبة أونباشي (عريف) . وأتاح إبرهيم باشا وسائل التعليم أيضاً لأبناء هولاء المجندين ، « فكان للنظام التعليمي الذي أدخله ، على قصر عمره ، أثر عظيم في تقوية الاهتمام بشوون التربية ، خصوصاً بين المسلمين »(٢١) . وإلى جانب ذلك ، فقد أنشيء في عهد الاحتلال المصري عدد من المستشفيات في المدن الكبرى ، كعكا ، وصيدا ، ودمشق ، وحلب ، وزودت المراكز الصغرى بمستوصفات نقالة . وتولى أنطوان كلوت باشا ، الجراح الفرنسي الذي نظم تلك الخدمات الطبية لإبرهيم باشا ، إجراء تحقيق عن الحالة الصحية في المناطق المحتلة ، فأوصى بإيفاد عشرة طلاب من تلك المناطق ، منهم أربعة من نصارى لبنان ، إلى القاهرة لدراسة الطب (٢٢) .

وفي هذه الأثناء ، كان المرسلون الأميركيون يقومون بأولى نشاطاتهم التربوية في بيروت وجبل لبنان . ففي ١٨٣٤ ، أنشأت زوجة عالي سميث ، أحد هولاء المرسلين ، « مدرسة صغيرة زاهرة للبنات في إحدى غرف دار الإرسالية » في بيروت . وربما كانت هذه المدرسة ، التي انضمت إليها أربعون طالبة في سنتها الأولى ، أول مؤسسة من نوعها في السلطنة العثمانية . وفي الصيف التالي ، افتتحت « مدرسة أخرى للبنات الدرزيات في الجبل » . وفي الوقت نفسه ، افتتحت في بيروت « مدرسة داخلية للصبيان ، بستة طلاب » ،

(٢١) George Antonius, *op. cit*, p. 39. انظر ايضاً اسد رستم ، « بشير بين السلطان و العزيز » (بيروت ، ١٩٥٦–١٩٥٧) ، ص ٢٣٠ – ٢٣١ .
(٢٢) اسد رستم ، المصدر ذاته ، ص ٢٣١ – ٢٣٢.

طمحت إلى أن تصبح مع الزمن موسسة لتخريج المعلمين والمبشرين . وكانت خمس مدارس يومية للصبيان ، بنحو ثلاثمئة طالب ، قد أنشئت حتى ذلك الوقت في بيروت والجبل (٢٣) . لكن نشاط هذه المدارس كلها توقف ، في ١٨٤٠ ، بسبب الاضطرابات التي وقعت في تلك السنة وأسفرت عن طرد إبرهيم باشا من بلاد الشام . وما أن انتهت تلك الاضطرابات

حتى سارع المرسلون في العودة إلى مراكزهم . لكن مدارسهم كانت قد تبعثرت كلها ، فمضى وقت طويل قبل ان عادت إلى سابق عهدها . ونزل الضرر الأكبر بالمدرسة الداخلية للصبيان، اذ ان العروض المغرية جعلت الكثيرين من طلاب الصفوف العليا يتركون المدرسة للانضمام إلى جيش (الحلفاء) كتراجمة (٢٤) .

وعادت الإرسالية السورية (كما كانت تدعى الإرسالية الأميركية في بيروت) ، بعد حين ، إلى نشاطها السابق . ففي خريف ١٨٤٠ ، استأنفت المدرسة الداخلية للصبيان عملها ، فقام بالتدريس فيها « معلم واسع الثقافة من كلية البطريرك ذاتها في عين ورقة » (٢٥) . وكان هذا المعلم بطرس البستاني ، الذي ذاع صيته في ما بعد . وبعد ثلاث سنوات افتتحت الإرسالية مركزاً آخر لها في اعبيه ، حيث أنشأت « مدرسة جيدة . . . ، عدد طلابها خمسون . . . ، ومعلمها ماروني تبنى ، أخيراً ، المشاعر الإنجيلية » . وسرعان ما نمت هذه المدرسة ، فأصبحت أهم المعاهد الإنجيلية في البلاد «لتدريب الطلاب على التبشير بالإنجيل». ثم بنيت لها دار خاصة في ١٨٤٩ (٢٦) . وكانت الإرسالية السورية قد أنشأت لها مطبعة في مالطة ، في ١٨٢٢ ، لطبع الكتاب المقدس

(٢٣) Isaac Bird, *Bible work in Bible lands; or, events in the history of the Syrian mission* (Philadelphia, 1872), pp. 312, 318-9.
(٢٤) المصدر ذاته ، ص ٣٤٦ .
(٢٥) المصدر ذاته ، الصفحة ذاتها . أنظر أيضاً المقال « البستاني ، بطرس » في الموسوعة الإسلامية ، الطبعة القديمة .
(٢٦) Isaac Bird, *op. cit.*, pp. 357-8.

ومختلف المنشورات الدينية باللغة العربية . فنقلت هذه المطبعة إلى بيروت في ١٨٣٤ . وفي ربيع ١٨٤١ ، باشرت هذه المطبعة الطباعة « بحروف عربية لم يعرف العالم بعد أجمل منها » ، صبّت خصيصاً لها في مدينة ليبزغ ، في ألمانيا [٢٧] . وبفضل هذه الحروف الجديدة، ازداد إنتاج المطبعة كثيراً، إذ بدأت تطبع الكتب المدرسية لمدارس الإرسالية.

وهكذا حقق المرسلون الأميركيون في لبنان، قبل منتصف القرن، بداية حسنة في حقل التربية والتعليم . فكان لهم بضع مدارس خارجية ومعهد داخلي في بيروت ، وآخر في اعبيه ، وعدد من المدارس الخارجية في أنحاء من الجبل «حضرها بين ثلاثمئة وأربعمئة تلميذ» [٢٨] . ولم يطل الوقت حتى جاءهم سند من مصدر جديد . ففيما كان المرسلون الأميركيون يقومون ببناء معهد اعبيه ، قدم لبنان « رجل مسيحي وقور » من اسكتلندا يدعى جون لوثيان ، فأقام على مقربة من اعبيه ، في قرية بحوّارا ، في الغرب . وكانت هذه القرية آنذاك ملكاً للكولونيل تشارلز تشرشل ، أحد مواطنيه [٢٩] . وكان الغرض الرئيسي من مجيء لوثيان إلى البلاد « قضاء ما بقي له من العمر في خدمة حاجاتها الروحية » . وإذ لم تكن له صلة بأية إرسالية تبشيرية ، نزل في بيت أحد أبناء القرية ، جرجس الصليبي ، واهتم بتعليم ابنه الأصغر ، الياس ، اللغة الإنكليزية . وكان شقيق الياس الأكبر ، سليمان الصليبي (انظر ص ١٦٦) ، طالباً آنذاك في مدرسة المرسلين الأميركيين في اعبيه . فلما انتهى من الدراسة ، عاد إلى قريته بحوّارا وعمل « مبشراً بين أبناء عشيرته الكثر » ، يلقي عليهم المواعظ أيام الآحاد في بيت والده ، ويقوم ، في البيت نفسه ، بتدريس الصفوف

(٢٧) المصدر ذاته ، ص ٣١٢ ، ٣١٩ – ٣٢٠ ، ٣٢٢ – ٣٢٣ ، ٣٤٦ .
(٢٨) المصدر ذاته ، ص ٣٥٨ – ٣٦١.
(٢٩) وهو المدعو في لبنان «شرشر بك». انظر :
«Churchill of Lebanon», *Journal of the Royal Central Asian Society*, XL (1953), pp. 217-223.

النهارية والليلية طيلة أيام الأسبوع » . وأعجب لوثيان بحماسة سليمان واندفاعه . فلما عاد إلى انكلترا لقضاء بضعة أشهر في ١٨٥٢ اصطحب أخاه الياس، وقام الإثنان ، في انكلترا، بجمع مبلغ صغير من المال لإنشاء مدارس إبتدائية في بحوّارا وجوارها . وما أن عاد لوثيان والياس الصليبي إلى لبنان في السنة التالية حتى قاما ، مع سليمان ، ببناء مدرسة صغيرة في بحوّارا ، ومدرستين أخريين ، إحداهما في عرمون ، في الغرب ، والأخرى في بطلّون ، في الجرد . وبلغ من نجاح هذه المدارس الثلاث أن تشجع الياس الصليبي على السفر إلى إنكلترا مرّة ثانية ، في ربيع ١٨٥٤ ، لجمع التبرعات . أما أخوه ولوثيان ، فبقيا في لبنان لإدارة المدارس [٣٠] .

وكان ، قبيل سفر الياس إلى إنكلترا للمرة الثانية ، أن أنشأ لوثيان ورفيقاه مدرسة رابعة في بتاتر ، كبرى قرى الجرد ومقر المشايخ من آل عبد الملك . وبلغ من ترحيب هولاء بالمدرسة أنهم أرسلوا، في السنة الأولى ، عشرين من أبنائهم أو أكثر للدراسة فيها . واقتدى مشايخ آل تلحوق ، في الغرب ، بمشايخ آل عبد الملك ، فدعوا سليمان الصليبي إلى فتح مدرسة في مقر سكناهم في عاليه . فأنشئت هذه المدرسة في ١٨٥٥ ، « نزولاً على طلبهم الخطي » . وفي تلك السنة بالذات أنشأ سليمان الصليبي وجون لوثيان كبرى مدارسهما في سوق الغرب ، حيث كان سليمان قد انتقل في السنة السابقة . وفي هذه الأثناء ، استطاع أخوه الياس ، في اسكتلندا ، أن يجمع مبلغاً خاصاً من مدينة غلاسكو للانفاق على صيانة المدرسة الجديدة . ومع مرور الأيام أتيح لـ «مدرسة غلاسكو » ، كما كانت تدعى مدرسة سوق الغرب ، أن تنمو لتنافس المدرسة الأميركية في اعبيه [٣١] .

وفي خريف ١٨٥٥ ، قبل أن يعود الياس من إنكلترا ، تألفت

(٣٠) *Narrative and report regarding Lebanon Schools*, passim.

في بيروت لجنة خاصة من قنصلي أميركا وانكلترا ، وجون لوثيان ، وسليمان والياس الصليبي ، وممثل عن المرسلين الأميركيين ، وعضوين آخرين ، وبطرس البستاني كأمين سرّ ، غرضها إدارة المدارس الست التي صارت تُعرف بـ « المدارس اللبنانية » . ولما عاد الياس الصليبي من انكلترا ، عُيّن مديراً عاماً لهذه المدارس ، فيما اشتغل أخوه سليمان مدرّساً في سوق الغرب (٣٢) .

وما ان جاءت السنة التالية حتى ازداد عدد « المدارس اللبنانية » هذه . فافتتحت ، في ١٨٥٦ ، مدرسة سابعة في قرية بتخنيه ، في المتن . وفي ١٨٥٨ ، افتتحت ثلاث مدارس اخرى ، بما فيها مدرسة للبنات في بتاتر . وأغلقت « المدارس اللبنانية » لسبب الفتنة في ١٨٦٠ ، ثم عادت إلى العمل في السنة التالية . وكان عددها قد أصبح خمس عشرة مدرسة ، ومجموع عدد طلابها نحو ستمئة . وفي ١٨٦٧ ، كتب وليم بنتون ، احد المرسلين الأميركيين ، عن هذه المدارس ، فقال :

> عدد المدارس احدى وعشرون ، إلى جانب المدرسة التدريبية (في سوق الغرب) وهي في عشرين قرية مختلفة ، يشتغل فيها اثنان وثلاثون معلماً ومساعداً ... ، وتلقى الدروس فيها على أكثر من ثمانمئة طالب وطالبة (٣٣).

وكان معظم هؤلاء الطلاب الطالبات من الروم الارثوذكس والدروز ، وبعضهم من الموارنة والروم الكاثوليك والسنّة والشيعة . اما التعليم ، فكان ابتدائياً :

> تتبع هذه المدارس ، على قدر الإمكان ، منهجاً موحداً للتدريس يتألف من القراءة ، والنحو ، والجغرافية ، والكتابة ، والحساب . وتستعمل اللغة العربية ، لغة البلاد ، في جميع الدروس ، ما عدا الدرس الانكليزي في مدرسة

---

(٣٢) توجه المعلومات الكاملة عن هذه المدارس في تقاريرها السنوية المطبوعة:
Report on the Lebanon Schools, with treasurers' accounts, 1856-68.
ولهذه المدارس ذكر ايضاً في إسماعيل حقي ، «لبنان...»، ص ٤٧٧.

(٣٣) *Report on the Lebanon Schools...* (1860), p. 6.

> « غلاسكو » . ومن الكتب العربية التي تستعمل يومياً في هذه المدارس كتاب « الموجز في التعليم المسيحي » ، و « رحلة المؤمن » للكاتب الانكليزي بانيان . لكن أكثر الكتب تدريساً هو الكتاب المقدس.... والفضل في وجود كتب مدرسية صالحة يعود إلى أخواننا الأميركيين . إذ بدأوا بتقديمها مجاناً ، رغبة منهم في التشجيع ، ثم بنصف ثمنها ، بعد ان كثر عليها الطلب (٣٤) .

بفضل هذا التعاون بين المرسلين الاميركيين وبين مؤسسي « المدارس اللبنانية » ، اصبح التعليم الابتدائي ، لأول مرة في تاريخ لبنان ، في متناول عامة الناس . غير ان نشاط « المدارس اللبنانية » كاد ان ينحصر في المتن والجرد والغرب ، دون غيرها من مناطق البلاد . وكانت أكثر الطوائف اللبنانية إفادة منها طائفة الروم الأرثوذكس ، وخصوصاً الاسر الارثوذكسية التي اعتنقت المذهب الانجيلي ، يليها في ذلك الدروز . وعلّق المرسل الأميركي وليم بنتون ، في ١٨٦٠ ، على أهمية هذه المدارس في حينه ، فقال :

> لهذه المدارس فائدة كبرى ، لا للأولاد فقط ، وإنما لآبائهم وللقرى التي أنشئت فيها أيضاً . والحاجة اليوم ماسة إلى مئتي مدرسة في مئتي قرية لبنانية . وهذا ما أسمع أصدقائي من سكان البلاد يقولونه بعضهم لبعض (٣٥) .

إلا ان عدد « المدارس اللبنانية » لم يزد ، في حين من الاحيان ، عن أربع وعشرين او خمس وعشرين مدرسة . وعلى اثر مغادرة جون لوثيان لبنان في ١٨٥٨ ، ووفاته في انكلترا بعد هذا التاريخ بثلاث سنوات ، احاطت بهذه المدارس ظروف حرجة ، سببها النزاع بين مؤسّسيها اللبنانيّين وبين المرسلين الاميركيين. ففيما كان هؤلاء ، على وجه العموم ، يميلون إلى الشك باخلاص الانجيليين الوطنيين وأمانتهم في العمل ، كان الآخرون ، بدورهم ، يمتعضون مما أبداه المرسلون الاميركيون من مظاهر الكبرياء . فلا عجب ، لذلك ، ان توترت العلاقات بين الجانبين ، مما جعل النشاط التبشيري الانجيلي

---

(٣٤) *Narrative and report regarding Lebanon Schools...*, p. 18.

(٣٥) *Report on the Lebanon Schools...* (1868), p. 6.

يسير ببطء . على ان سليمان والياس الصليبي استمرّا في ادارة « المدارس اللبنانية » إلى ان توفي سليمان في ١٨٦٦ ، واستقال الياس من عمله ، تحت ضغط المرسلين الاميركيين ، في ١٨٧٣ [٣٦] . فكان ان اهملت هذه المدارس التي اسّساها ، ثم استولى عليها وانماها المرسلون الأميركيون ، او سواهم من المرسلين الانجيليين الأجانب .

وكانت الارساليات الانجيلية المختلفة ، في هذه الاثناء ، قد بدأت تقوم بمشاريع تربوية اوسع نطاقاً واكثر طموحاً من مشروع « المدارس اللبنانية » . فأنشأ المرسلون الأميركيون مدرسة داخلية للاناث تأسست في سوق الغرب في ١٨٥٨ ، ثم نقلت إلى صيدا في ١٨٦٢ . وتلتها أخرى مثلها في طرابلس في ١٨٧٢ . و في ١٨٨١ ، تحولت المدرسة الاميركية للذكور في صيدا من مدرسة خارجية إلى داخلية ، وسميت « معهد الفنون » . وكانت « المدرسة اللبنانية » في سوق الغرب قد أغلقت أبوابها في ١٨٧٢ ، فاعادت الارسالية الاسكتلندية افتتاحها في ١٨٨٣ كمدرسة داخلية ، ثم بيعت من الارسالية الاميركية في ١٨٨٩ . وتسلمت هذه الارسالية أيضاً « المدرسة اللبنانية » في الشوير ، فحولتها إلى مدرسة داخلية في ١٨٩٩. وكانت الارساليات الاخرى ، في الفترة ذاتها ، تبذل نشاطاً مماثلا ، فأسست عدداً من المدارس الداخلية للذكور والاناث ، نخص بالذكر منها تلك التي اسستها جمعية الأصدقاء (الكويكرز) البريطانية في برمانا ، في ١٨٧٧ . كانت جميع هذه المدارس ، الأميركية منها وغير الاميركية ، ذات منهاج ثانوي . وكانت لمعظمها اراض واسعة وابنية حديثة حسنة التجهيز . لكن المأثرة الكبرى التي توجت العمل التبشيري الانجيلي في لبنان كانت تأسيس « الكلية السورية الانجيلية » في بيروت ، التي اصبحت في ما بعد « الجامعة الأميركية

(٣٦) للظروف التي أدت إلى استقالة الياس الصليبي من إدارة « المدارس اللبنانية » ، أنظر : Henry H. Jessup, *op. cit.*, pp. 383-4.

في بيروت » . وكانت الارسالية السورية قد اقرّت تأسيس هذه الكلية في ١٨٦٢ ، وحصلت لها على ترخيص خاص من ولاية نيويورك . ففتحت الكلية ابوابها في ١٨٦٦ برئاسة مؤسسها ، دانيال بلس (١٨٢٣ — ١٩١٦) . وفي ٧ كانون الأول ١٨٧١ ، وُضع الحجر الاساسي لأولى بناياتها . وسرعان ما أصبحت « الكلية السورية الانجيلية » احد المراكز الرئيسية للتعليم العالي في السلطنة العثمانية .

حثّ نشاط المرسلين الأميركيين ، في حقل التربية ، زملاءهم الكاثوليك على الاقتداء بهم . فأعاد الآباء اللعازاريون افتتاح مدرسة عين طورا ، كما ذكرنا ، في ١٨٣٤ . ثم نشط الآباء اليسوعيون ، فأسسوا مدرسة في بيروت ، وأخرى في غزير ، في كسروان ، في ١٨٤٣ . وأنشأ اليسوعيون في ١٨٤٤ مدرسة ثالثة في زحلة . وأقاموا أيضاً المعاهد في بكفيا ، في المتن ، وتعنايل ، في البقاع ، وكذلك في جزين ، ودير القمر ، وصيدا . واقتدوا بالأميركيين أيضاً ، فأنشأوا مطبعة حجرية في بيروت في ١٨٤٧ ، ثم شرعوا ، بعد ست سنوات ، باستعمال الحرف المتحرك . وما إن جاءت نهاية القرن حتى أصبحت « المطبعة الكاثوليكية » ، كما دعيت هذه المطبعة ، كبرى مطابع البلاد سواء في كمية الكتب العلمية والمدرسية التي أخرجتها ، أو في جودة الإنتاج .

وكان اليسوعيون في لبنان أكثر المرسلين الكاثوليك نشاطاً في حقل التربية والتعليم . لكنهم لم يكونوا وحدهم . فكان هنالك اللعازاريون ، وراهبات المحبة ، وعدد من الرهبنات الأخرى ، ممن أسسوا مدارس للذكور والإناث في مختلف أنحاء البلاد . وبعد حين ، نشطت الكنائس الكاثوليكية الوطنية ، والمؤسسات الدينية التابعة لها ، لمنافسة المرسلين الأجانب في الحقل التربوي . ففي ١٨٥٣ ، قامت منظمتان مارونيتان للراهبات بإنشاء مدارس للإناث في مختلف القرى اللبنانية . فما ان جاءت سنة ١٩١٤ حتى كان لهاتين المنظمتين ثلاثون مدرسة ، عدد

طالباتها ستة آلاف . وفي الوقت نفسه ، كانت المدارس الأخرى التي أنشأها الموارنة والروم الكاثوليك في لبنان تلاقي النجاح الباهر. وكان في جملة هذه المدارس « الكلية البطريركية » (١٨٦٥) للروم الكاثوليك « ومعهد الحكمة » (١٨٧٤) للموارنة في بيروت، « والكلية الشرقية » للروم الكاثوليك في زحلة (١٨٩٨) . وهكذا ، فبانتهاء القرن التاسع عشر ، كان النظام التربوي الذي أوجده الكاثوليك ، من وطنيين وأجانب ، قد نما وكبر وأصبح بنياناً يثير الإعجاب . ولتتويج هذا المجهود الضخم، نقل الآباء اليسوعيون إلى بيروت ، في ١٨٧٥ ، المعهد الذي أسسوه في غزير ، وحولوه إلى كلية للتعليم العالي تنافس الكلية السورية الإنجيلية . فكانت هذه نواة « جامعة القديس يوسف » التي ما زالت ، إلى الآن ، من المؤسسات العلمية الرئيسية في المنطقة .

وإلى جانب الإنجيليين والكاثوليك ، لا بد من ذكر فئات أخرى في لبنان أخذت بنصيب من النشاط التربوي في القرن التاسع عشر ، ولو على نطاق أضيق . فقد اتخذ الروم الأرثوذكس ، كمواطنيهم الموارنة والروم الكاثوليك ، بعض المبادرة في تأسيس المدارس . من ذلك المدرسة التي أنشئت للذكور في ١٨٣٣ في البلمند (انظر ص١٦٦)، ومدرسة أخرى أنشئت في ١٨٥٢ في سوق الغرب، ثم نقلت إلى بيروت لتصبح « كلية الثلاثة أقمار » . وفي ١٨٨٠ ، أنشأت إميلي سرسق ، إحدى سيدات الطائفة ، مدرسة للأناث دعتها «مدرسة زهرة الإحسان » . وفي هذه الأثناء ، أنشأ بعض وجهاء المسلمين السنيين في بيروت جمعية خيرية أصبحت ، مع الزمن ، أغنى مؤسسة من نوعها في لبنان وأنشطها، هي « جمعيةالمقاصد الخيرية الإسلامية ». وكان أهم أهداف هذه الجمعية نشر التعليم بين شباب المسلمين ، ذكوراً وإناثاً . وسرعان ما قامت بإنشاء المدارس للجنسين في بيروت وصيدا وطرابلس . وفي ١٨٩٧ ، أسس أحمد عباس الأزهري (١٨٥٣ – ١٩٢٧) ، أحد مسلمي بيروت السنيين ، مدرسة دعاه

« المدرسة العثمانية » ، أغلقها العثمانيون في أثناء الحرب العالمية الأولى. وانفرد الشيعة والدروز ، في ذلك الحين ، بقعودهم عن الأخذ بنصيب من الحركة التربوية . فكأنما الشيعة ، لسكناهم في أنحاء منعزلة من البلاد ، لم يتعرضوا لتأثير هذه الحركة . أما الدروز ، فكان حظهم أوفر من هذه الناحية. فمع أنهم لم يقوموا هم بإنشاء المدارس ، إلا انهم أرسلوا أبناءهم إلى المدارس المسيحية في مناطقهم ، خصوصاً المدارس الإنجيلية . واهتم المتصرف داود باشا بأمر التربية عند الدروز (انظر ص ١٥٠) ، فأنشأ لهم معهداً خاصاً في اعبيه عرف بـ«المدرسة الداودية » ، وهو لا يزال قائماً إلى اليوم[٣٧] .

بنهاية القرن التاسع عشر أصبح لبنان ، بلا منازع ، أكثر أجزاء السلطنة العثمانية تقدماً في مجال التربية العامة . فكان الإلمام بالقراءة والكتابة واسع الانتشار في بيروت وصيدا وطرابلس ومعظم مناطق الجبل . وكانت الدراسة الابتدائية متاحة لكل راغب . أما الدراسة الثانوية ، فلم تكن إلا من نصيب القادرين على تكبد نفقاتها . وكانت في بيروت كليتان للدراسة العالية في الآداب والعلوم ، بما في ذلك الطب . وكان يتدفق من المطبعة الأميركية والمطبعة الكاثوليكية ، ومن ثلاث عشرة مطبعة أخرى في بيروت وجبل لبنان ، سيل من الكتب العربية في مختلف الموضوعات ، معظمها أدبي . وصدر عن هذه المطابع منشورات دورية لم تقل عن الأربعين ، بما فيها خمس عشرة جريدة صدرت بين ١٨٧٠ و ١٩٠٠[٣٨] .

جرت هذه التغيرات في لبنان حين كانت السلطنة العثمانية تعاني تغيراً عميقاً . فكان القرن التاسع عشر ، في تركيا ، عصر « التنظيمات» أو الإصلاح (انظر ص ٧٧) . ولم تلق هذه « التنظيمات » ، في أي حقل ، النجاح الذي لقيته في حقل التربية والتعليم . ففي المدارس

(٣٧) أطلق على هذه المدرسة مؤخراً اسم « دار الحكمة » .
(٣٨) اسماعيل حقي ، « لبنان .... » ، ص ٤٧٨ – ٤٧٩ .

والمعاهد العالية التي أُسست آنئذ في الاستانة ، وفي غيرها من مدن تركيا ، « نشأت نخبة من المثقفين ، تحدوها روح جديدة ، وإدراك جديد للحقائق أكثر صفاء » (٣٩) . وكان ازدياد الاحتكاك بأوروبا ، في هذه الأثناء ، يحقق ثورة في مختلف الأقطار الإسلامية ، فتصدى الجيل الجديد من الكتّاب الأتراك ، من أمثال إبراهيم شيناسي (١٨٢٦ — ١٨٧١) ، وضياء باشا (١٨٢٥ — ١٨٨٠) ، ونامق كمال (١٨٤٠ — ١٨٨٨) ، لمعالجة مشكلتي إعادة تنظيم السلطنة العثمانية على أسس حرّة حديثة ، وتكييف الإسلام والمجتمع الإسلامي على المدنية الغربية . وقامت في مصر ، في النصف الثاني من القرن ، حركة فكرية بزعامة جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ — ١٨٩٧) ومحمد عبده (١٨٤١ — ١٩٠٥) وأمثالهما ، أصرّت ، كما أصرّ المجددون الأتراك ، على ضرورة تكييف الإسلام على المدنية الغربية ، وذلك لمجابهة تحدي الغرب . وكان الاحتلال البريطاني لمصر ، في ١٨٨٢ ، قد زاد في قلق المفكرين المسلمين ، خصوصاً في مصر ، من تفوق الغرب العارم على العالم الإسلامي .

ورأى المجددون المسلمون في تركيا ومصر أن على المجتمع الإسلامي ، للوقوف في وجه الغرب ، أن يكتشف فيه عناصر قوته وازدهاره ويقتبسها عنه . وسرعان ما تبين لهم أن مثل هذا الاقتباس لا يتم إلاّ بالتغاضي عن الكثير من جوهر التراث الإسلامي . ولم يكن هؤلاء المجددون على استعداد للتخلي عن هذا الكثير . فوقفوا ، والحالة هذه ، عند أنصاف الحلول ، وأخذوا يحاولون تبرير الفكر الغربي في ضوء الإسلام ، وإعادة النظر في الإسلام في ضوء الفكر الغربي . فلم يتوفقوا كثيراً .

أما المفكرون المسيحيون في لبنان ، فلم يضطروا إلى إبداء مثل هذا التحفظ تجاه الغرب . فبالإضافة إلى وحدة الدين بين الطرفين ،

---

(٣٩) Bernard Lewis , *op. cit.*, p. 124.

وما لها من أهمية كبرى ، كان النصارى في لبنان يعتبرون الغرب حامياً لهم وسنداً لقضيتهم . وكانوا يرون في امتداد النفوذ الغربي في السلطنة العثمانية مدعاة للاطمئنان ، لا تحدياً . لذلك كانت الحركة الفكرية في لبنان ، في القرن التاسع عشر ، من حيث زعامتها المسيحية ، طرف نقيض للتطورات المعاصرة في تركيا ومصر والبلدان الإسلامية الأخرى . فلم يشعر النصارى اللبنانيون ، كما شعر المسلمون العثمانيون ، بمسؤولية الحفاظ على دولة في طريق الإنهيار ، أو على دين مهدد بالخطر . وهم أيضاً لم يأنفوا من الأخذ عن الغرب المسيحي أو اعتماد طرقه .

وكان لبنان في عهد المتصرفية ينعم بأمان وازدهار لم يشهدهما في كل تاريخه . فكان من حق اللبنانيين ، حين قاسوا أنفسهم بسائر رعايا السلطان ، أن يفرحوا بما كان لهم من نصيب . فبزوال الإقطاعية بعد ١٨٦٠ ، أخذ الفلاحون النصارى والدروز في جبل لبنان يمتلكون أرضهم ، تدريجياً ، ويصبحون أسيادها . وكان سكان القرى الكبيرة ، وعلى الأخص النصارى منهم ، قد أصابوا نجاحاً من وراء نشاطهم في التجارة والحرف ، فازدهروا وصاروا ذوي مكانة وشأن . وفي بيروت وطرابلس ، فتح الانبعاث التجاري الذي عقب انسحاب إبرهيم باشا من بلاد الشام طريق الثراء أمام عدد من الأسر ، ومعظمها أسر أرثوذكسية كآل التويني ، وسرسق ، وطراد ، وبسترس . فكانت هذه الأسر ، في أيامها ، نخبة المجتمع العصري . وفيما كانت هي تقلّد طرائق الغرب ، كانت الطبقة المسيحية النامية في المدن تقلد طرائقها .

هكذا كانت حال المسيحيين في لبنان . لذلك لم يشعر رجال الفكر منهم ، في القرن التاسع عشر ، بذلك القلق والانكماش الذي خالج صدور زملائهم المسلمين في مختلف الأقطار . ففيما انكبّ المفكر المسلم على معالجة القضايا المصيرية ، غارقاً في الجدل والتبرير ، تحرّر زميله المسيحي من كل هذا ، مطمئناً إلى دراسة التاريخ واللغة والأدب

بموضوعية وهدوء. وإذ كادت السياسة أن تستنفد جهود زميله المسلم ، فإنها لم تفز منه هو إلاّ بالقليل القليل من الأهتمام . فكان أن العصر الذي أطلع في العالم الإسلامي ثواراً أمثال نامق كمال وجمال الدين الأفغاني ، اطلع في لبنان باحثين ولغويين كناصيف اليازجي وبطرس البستاني وفارس الشدياق ، وأدباء كجرجي زيدان ، وصحافيين كيعقوب صروف وفارس نمر وسليم وبشاره تقلا . كان هولاء المسيحيون اللبنانيون طليعة يقظة أدبية عربية انتشرت ، مع الأيام ، من لبنان إلى جميع البلاد العربية . وكان بفضل جهودهم أن عادت اللغة العربية إلى سابق عهدها ، « أداة طيعة للفكر والمعرفة »(٤٠) . وبفضل جهودهم أيضاً ، أعيد اكتشاف تراث العرب الأدبي لدراسته من جديد ، كماانفتحت أمام الصحافة والأدب طريق التطور والنمو .

وكانت لتباشير الانبعاث الأدبي العربي في لبنان صلة وثيقة بجهود المراسلين الأميركيين ، وفي طليعتهم عالي سميث (١٨٠١–١٨٥٧) وكرنيليوس فاندَيك (١٨١٨ — ١٨٩٥). ففي ١٨٤٤ ، تولى هذان الرجلان اللامعان مهمة وضع ترجمة عربية جديدة للكتاب المقدس كان المرسلون الأميركيون قد أقرّوها في ١٨٣٧ . وبوشر العمل في ١٨٤٧ بإدارة عالي سميث، ثم خلفه فاندَيك، بعد وفاته، في ١٨٥٧. وكانت الفكرة الأساسية هي أن تكون الترجمة « في خير أسلوب حديث للعربية المحكية » . وحين بدأ سميث عملياً بالترجمة ، حاول « التقيد بالعبارة التقليدية المألوفة ، على أن لا يستعمل من اللغة القديمة إلاّ ما يفهمه غير المتعلمين ». وواصل فانديك العمل على هذا الأساس. فنتج عن ذلك صدور ترجمة عربية للكتاب المقدس ، طبعت في ١٨٦٥ ، وجاءت « من النقاوة والدقة والوضوح والفصاحة بحيث

(٤٠) N. A. Faris, «Lebanon, 'land of light'», *The world of Islam; studies in honour of Philip K. Hitti* (London, 1959), p. 349.

يتقبّلها جميع الطبقات وجميع الطوائف »(٤١) .

وكان من بين الذين اشتركوا في إعداد هذه الترجمة ثلاثة أدباء لبنانيين أصبحت لهم صلة وثيقة بسميث وفانديك ، هم ناصيف اليازجي (١٨٠٠ — ١٨٧١) ، وبطرس البستاني (١٨١٩ — ١٨٨٣) ويوسف الأسير (١٨١٥ — ١٨٨٩) . وكان اليازجي ، وهو أكبر الثلاثة سناً ، ملكياً كاثوليكياً ، عمل في شبابه بمعية المؤرخ الأمير حيدر الشهابي ، ثم اشتغل كاتباً عند الأمير بشير الثاني . وبعد ١٨٤٠ أقام في بيروت ، فاستعان المرسلون الأميركيون به لتعليمهم اللغة العربية . ثم دعاه عالي سميث إلى المشاركة في ترجمة الكتاب المقدس . وكان اليازجي قد أصبح من مشاهير البلغاء في البلاد . وفي أواخر أيامه ، اشتغل بتدريس العربية في معهد أسسه زميله بطرس البستاني ، ثم في الكلية السورية الإنجيلية . ولليازجي آثار في الفلسفة والبلاغة والبيان وما إلى ذلك . وكتب اليازجي نثراً وشعراً على غرار الأقدمين ، فاقتدى به اللاحقون من الكتّاب . واشتهر بعده ابنه إبرهيم (١٨٤٧— ١٩٠٦) كلغوي وأديب ، فترك آثاراً منها « لغة الجرائد »(١٩٠١)، و « المترادف والمتوارد » (١٩٠٤) . وتعاون مع الآباء اليسوعيين في إعداد ترجمة عربية جديدة للكتاب المقدس صدرت في ١٨٨٠ .

وكان بطرس البستاني مارونياً ، تخرج من مدرسة عين ورقة . ثم اتصل بالمرسلين الأميركيين في ١٨٣٩ أو ١٨٤٠ ، فاعتنق مذهبهم وعيّن معلماً في معهد الإرسالية في بيروت . واستمر على العمل مع المرسلين الأميركيين ، فكانوا يخصونه بالاحترام والتقدير . وأنشأ في ١٨٦٣ مدرسة في بيروت باسم «المدرسة الوطنية» ، انضمت إلى الكلية السورية الإنجيلية لسنوات عدة . ثم إنه اشتغل ترجماناً في القنصلية الأميركية في بيروت . وأصبح ، حين وفاته ، يعتبر « أكثر

(٤١) John Alexander Thompson, *The major Arabic Bibles, their origin and nature* (New York, 1956), pp. 20-27.

الرجال علماً ونشاطاً ونجاحاً ونفوذاً في سوريا الحديثة »[٤٢]. ومن المؤلفات الكثيرة التي تركها المعجم العربي المعروف بـ « محيط المحيط » (بيروت ١٨٧٠) ، والأجزاء الستة الأولى من موسوعة عربية سمّاها « دائرة المعارف » (بيروت ١٨٧٦ — ١٨٨٢) . وقد أصدر ولده سليم ونسيبه سليمان البستاني خمسة أجزاء أخرى من هذه لموسوعة بعد وفاته . وفي ١٨٦٠ ، على أثر المذابح في لبنان ودمشق ، أنشأ بطرس البستاني أول صحيفة باللغة العربية ، ، سماها « نفير سوريا » وفيها أهاب باللبنانيين إلى الإتحاد والتآلف لإعادة بناء بلادهم بعد خرابها[٤٣] . وأنشأ البستاني ، فيما بعد ، منشورات دورية أخرى . فتولى ابنه سليم إصدار مجلة « الجنة » (١٨٧٠) ، ورئس نسيبه سليمان تحرير مجلة « الجنان » (١٨٧٠) وصحيفة « الجنينة » (١٨٧١) .

أما يوسف الأسير فكان ، بخلاف ناصيف اليازجي وبطرس البستاني ، مسلماً سنياً ، متضلعاً في الفقه وسائر العلوم الإسلامية . ولد في صيدا ، وتلقى علومه في الأزهر ، وعمل قاضياً في طرابلس مرات عديدة ، ثم مفتياً في صور ، ثم مدعياً عاماً للبنان في عهد داود باشا . واشتغل بتدريس العربية في الأستانة مدة من الزمن ، عاد بعدها إلى بيروت ، حيث تابع التدريس في الكلية البطريركية والكلية السورية الإنجيلية . ولم يحتل يوسف الأسير المكانة التي احتلها اليازجي والبستاني في حقل العلم والأدب ، لكنه أصبح ، مع ذلك ، اليد اليمنى لفانديك في ترجمة الكتاب المقدس بعد ١٨٥٧ . وكان فانديك كثير الإعجاب بمعارف الأسير ومقدرته الأدبية . وكان الأسير أول مسلم في لبنان اقترن اسمه بحركة اليقظة الأدبية العربية التي تزعمها النصارى ، والتي أثرت مع الأيام في سواه من مسلمي البلاد . ومن مؤلفاته منظومات

(٤٢) Henry H. Jessup, *op. cit.*, p. 483.

(٤٣) المصدر ذاته ، ص ٤٨٤ .

شعرية مختلفة ، ودراسة في التشريع العثماني صدرت بعد وفاته . وكان الأسير ، كزميله البستاني ، من رواد الصحافة . فأنشأ صحيفة « ثمرة الفنون » (١٨٧٥) ، وهي أول صحيفة لبنانية أصدرها مسلم[٤٤].

كان لعالي سميث وكُرنيليوس فانديك تأثير عظيم على اليازجي والبستاني والأسير ، فكان هذان الأميركيان ، لزملائهما اللبنانيين الثلاثة ، مثالاً يحتذى في الدقة العلمية وثبات العزيمة ، مما انعكس ، أكثر ما يكون، في آثار البستاني. على أن هؤلاء الثلاثة لم يستأثروا، بين البنانيين ، بالعمل مع المرسلين الأميركيين . فكان هنالك ، على الأخص ، فارس الشدياق (١٨٠٥ — ١٨٨٧) ، شقيق الشهيد الإنجيلي أسعد الشدياق الذي ورد ذكره سابقاً (انظر ص ٩٠ ، ١٧٢) . كان فارس، كأخيه أسعد ، من خريجي مدرسة عين ورقة. ثم التحق بالأمير حيدر الشهابي ناسخاً ومساعداً . ولما اضطهد الإكليروس الماروني أخاه ، ثارت ثائرته ، فترك الكنيسة المارونية وتحول إلى المذهب الإنجيلي في ١٨٢٦ . وأعجب المرسلون الأميركيون به ، فأوفدوه أولاً إلى مصر للتبحّر في الآداب وعلوم اللغة ، ثم في ١٨٣٤ إلى مالطة للتدريس في مدرسة الإرسالية وتحرير منشورات المطبعة الأميركية هناك حتى ١٨٤٨ . ثم طاف أوروبا ، واستقر لفترة من الزمن في لندن حيث ساعد في ترجمة عربية لم تنشر للكتاب المقدس. وفي ١٨٥٤ دعاه باي تونس إلى خدمته ، فأسند إليه تحرير المجلة الرسمية « الرائد التونسي » . وهناك اعتنق فارس الشدياق الإسلام وسمى نفسه أحمد فارس . وفي ١٨٦٠ دعاه الباب العالي إلى الإقامة في الاستانة ، فأنشأ هناك جريدته « الجوائب » التي أصبحت من أعظم الصحف العربية نفوذاً في القرن التاسع عشر . وقد أستمرت في الصدور إلى ١٨٨٤ ، تنشر لمحررها مقالات حول مختلف الموضوعات السياسية والفكرية ، وتضرب للصحافة العربية المعاصرة مثلاً في رفعة

(٤٤) Philip K. Hitti, *op. cit.*, pp. 46-9.

المستوى . وبعد أن اعتزل الشدياق تحريرها ، تولاه ابنه سليم . وفي ١٨٨٧ ، توفي أحمد فارس الشدياق في الاستانة ، تاركاً وراءه آثاراً عدة في اللغة والنقد الأدبي ومختلف فنون النثر والشعر . ويعتبره النقاد صنواً لناصيف اليازجي في البلاغة والبيان ، ومن أصحاب الفضل الأكبر في تطوير اللغة العربية في العصر الحديث . .

تزعم اليازجي والبستاني والشدياق ، في لبنان ، حركة الانبعاث الفكري والأدبي في القرن التاسع عشر ، فاشتهر الشدياق ، دون زميليه ، في الخارج ، وامتد تأثيره إلى المشرق والمغرب وهو لا يزال على قيد الحياة . وإذ انتشر التعليم في لبنان ، عند نهاية القرن ، بإنشاء المدارس والمعاهد ، ازداد عدد العلماء والأدباء في البلاد . وهاجر الكثيرون منهم لبنان ، كما فعل الشدياق ، فازدهروا مثله في الخارج . واحتضنت مصر الخديوية ، قبيل الاحتلال البريطاني وبعده ، نخبة من كبارهم . منهم سليم تقلا (١٨٤٩ — ١٨٩٢) ، وكان ملكياً كاثوليكياً من كفرشيما ، درس في معهد اعبيه « والمدرسة الوطنية » التي أسسها البستاني ، واشتغل حيناً بالتدريس في الكلية البطريركية في بيروت . ثم نزح إلى مصر ، فأنشأ ، في ١٨٧٥ ، جريدة « الأهرام » التي كانت ، ولا تزال حتى اليوم ، كبرى الجرائد المصرية . وقد ساعد سليم تقلا في تحرير « الأهرام » أخوه بشاره (١٨٥٢ — ١٩١١)، خريج مدرسة عين ورقة. وبعد مرور سنة على إنشاء « الأهرام »، أصدر يعقوب صروف (١٨٥٢ — ١٩٢٧) وفارس نمر (١٨٦٠ — ١٩٥٢) في بيروت مجلة « المقتطف » . كان الأول أرثوذكسياً من حدث بيروت ، تحول إلى المذهب الإنجيلي في ما بعد . وكان الثاني أرثوذكسياً من حاصبيا . وبعد أن أنهى الإثنان دروسهما في الكلية السورية الإنجيلية ، اشتغلا بالتدريس فيها ، وأنشأا مع بعض التلامذة والمعلمين حلقة فكرية عني بتوجيهها كُرنيليوس فانديك . ونشأت مجلة « المقتطف » من نشاط هذه الحلقة ، بتشجيع من فانديك الذي اقترح لها هذا الاسم . وحين نزح صروف ونمر إلى مصر في ١٨٨٣ ،

اصطحبا المجلة . ولم تمض سنة حتى أصبحت ، في القاهرة ، أحد المنابر الكبرى للرأي الحر . فعلى صفحاتها ، بين ١٨٨٤ و ١٨٨٦ ، ناقش شبلي الشميّل وإبراهيم الحوراني ، وهما من خريجي الكلية السورية الإنجيلية أيضاً ، نظرية داروين في النشوء والارتقاء ، فأيدها الأول وهاجمها الأخير . وكان الشميّل ملكياً كاثوليكياً من كفرشيما اشتهر بالطب في مصر ، وكتب كثيراً في العلوم . أما الحوراني ، فكان حمصياً أرثوذكسياً ، تحول إلى المذهب الإنجيلي ، وأقام في لبنان أستاذاً للرياضيات والفلك في الكلية السورية الإنجيلية . وله آثار في العلم والفلسفة واللاهوت وعلم الاجتماع وما إلى ذلك . وكان له بعض الشهرة كشاعر وأديب .

ولم يكتف صروف ونمر بمجلة « المقتطف » ، فأنشأا في ١٨٨٩ جريدة « المقطّم » التي نافست « الأهرام » حيناً طويلاً . واستمر « المقتطف » و « المقطّم » في الصدور حتى وفاة فارس نمر في ١٩٥٢. وفي هذه الأثناء ، كان جرجي زيدان ، وهو أرثوذكسي من بيروت درس الطب في الكلية السورية الإنجيلية ، قد نزح إلى مصر وأنشأ في القاهرة مجلة شهرية على غرار « المقتطف » دعاها « الهلال » . فذاع صيتها في الحال وكثر قرّاؤها ، واحتلت مكانة مرموقة كمجلة عربية تعنى بالعلوم والآداب . وهي لا تزال إلى اليوم تواصل الصدور بصيغة شعبية أكثر قبولاً لدى القارىء العادي. وإلى جانب « الهلال »، أسس زيدان داراً كبرى للنشر ، وكتب آثاراً رائعة في التاريخ واللغة والأدب ، كما ألف سلسلة من القصص عن التاريخ الإسلامي لا تزال إلى الآن تستهوي جماهير القراء . ويُعتبر مؤلفاه « تاريخ الآداب العربية » و « تاريخ التمدن الإسلامي » من خير ما كتب في الموضوع حتى اليوم .

القِسمُ الثاني

لبنان الكبير

... بلد من واجب التقاليد ان تصونه من العنف .

ميشال شيحا

لبنان الكبير

اسفر التطور العام الذي طرأ على لبنان في عهد المتصرفية عن ظهور طائفة من الفكَر الاجتماعية والسياسية كان لها اثر بعيد في تاريخ البلاد. كانت هذه الفكَر، على تنوعها وتناقضها احياناً، تعكس محاولات قام بها رجال الفكر اللبنانيون لفهم وضع بلادهم الخاص وعلاقتها المميّزة بما يحيط بها من بلدان الشرق الادنى. وسعى المفكّرون المسيحيون، على الاخص، الى اقرار بعض المبادئ التي يقوم عليها تعاون اسلامي — مسيحي يفضي الى ضمانة سلامة المسيحيين في الولايات السوريّة، وبوجه خاص في لبنان، والى تأمين كرامتهم في محيط يسود فيه الاسلام. وقد تبيّن لهؤلاء ان فكرة القومية التي عرفتها اوروبا، بصبغتها العلمانية، هي السبيل المجدي. لكن تكييف هذه الفكرة لتتلاءم مع الظروف السائدة في لبنان لم يكن بالامر الهيّن.

وكانت فكرة القومية قد سبق لها ان تفشّت في انحاء من السلطنة العثمانية في النصف الاوّل من القرن التاسع عشر. فظهرت اوّل الامر في الولايات البلقانية، حين ثار الصرب واليونان ضد الحكم التركي، مطالبين بالاستقلال. ثم اقتدت بهؤلاء شعوب البلقان الاخرى. وكانت هذه الشعوب جميعها مسيحيّة [1]، تناضل ضد حكم اسلامي. فاتخذت فكرة القومية عندها، بطبيعة الحال،

(١) لم تشترك الشعوب البلقانية الإسلامية، كالبشناق والأرناؤوط، في الثورات التي قامت ضد السلطنة في بلاد البلقان، بل حافظت أشد الحفاظ على ولائها للدولة.

صبغة دينية . واحدثت الثورات المسيحية في البلقان ردّة فعل عند المسلمين من رعايا السلطنة ، من اتراك وعرب وغيرهم ، فهبّوا للدفاع عن سطوة الاسلام . وقامت الاضطرابات الدينيّة في مختلف الاقطار العثمانية ، مما زاد في نقمة الرعايا المسيحيّين على الدولة . وكانت الحكومة العثمانية ، في هذه الاثناء ، قد باشرت في « التنظيمات » (انظر ص ٧٧) ، فاظهر زعماء الاصلاح ، بين ١٨٣٩ و ١٨٧٦ ، اهتماماً شديداً بالرعايا المسيحيّين ، محاولين تهدئة خواطرهم واكتساب ولأبهم للسلطنة بشتّى الوسائل . وبدا لهم ان افضل سبيل الى ذلك هو في تعزيز قومية عثمانية علمانية تتخطّى الولاء الديني وتحتضن العثمانيين المسلمين وغير المسلمين على السواء . الاّ ان النزعة العثمانية هذه لم تلق نجاحاً عملياً . اذ رفض غلاة المسلمين قبول مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين الذي قامت عليه هذه النزعة . اما الرعايا المسيحيون ، فداخلهم الشك في النيات الكامنة وراء حركة الاصلاح العثمانية ، واعتبروا النزعة العثمانية اداة لتوطيد سيادة الاسلام .

وكان العثمانيون المسيحيون على شيء من الحق في تخوّفهم من فكرة القومية العثمانية . ففيما استهدف الاسلام علناً ابقاءهم في منزلة وضيعة ، انذرت النزعة العثمانية بحرمانهم من الامتيازات الكثيرة التي كانوا يتمتعون بها كذميّين ضمن النظام الملّي . اضف الى ذلك ان اصرار زعماء الاصلاح على تقوية المركزية في السلطنة هدد بسلب ما حظيت به الولايات المسيحية ، تقليدياً ، من الحكم الذاتي . ولم يطمئن العثمانيون المسيحيون الى الوعد الذي أعطي بمنح الاقليات نصيباً اوفر في ادارة شؤون السلطنة ، تعويضاً لهم عن اي انتقاص يلحق بتلك الامتيازات التقليدية ، او بذلك الحكم الذاتي . اذ ادركوا ان المساواة بين المسلمين والمسيحيّين امر عسير في دولة تسودها اغلبية مسلمة . لذلك اصرّ المسيحيّون في البلقان والاناضول والولايات السوريّة على الاحتفاظ بامتيازاتهم القديمة ، كما اصرّوا على المزيد من هذه الامتيازات ، ومن الاستقلال الذاتي في الولايات المسيحية ،

الى ان تبلغ هذه الولايات الاستقلال التام .

وكانت الشعوب المسيحية في ديار السلطنة على تفاوت في احوالها كما في قدرتها على تحقيق اهدافها الانفصالية . فكان الصرب واليونان والبلغار والرومان ، في البلقان ، يتميّزون ، بعضهم من بعض ، باللغة والتقاليد القومية ، كما كانوا يتميّزون من الاتراك باللغة والتقاليد والدين . ولما كانت بلادهم قريبة من اوروبا المسيحية ، مصدر العون ، سهُل عليهم ، نسبياً ، ان يثوروا على السلطنة . وهكذا استطاعوا جميعاً ، مع الزمن ، ان يفوزوا بالاستقلال . وكان الارمن ايضاً يتميّزون ، كشعوب البلقان ، باللغة والتقاليد والدين . الاّ ان وجودهم في كيليكيا وارمينيا ، في الاناضول ، بين الاتراك والاكراد ، جعلهم ، جغرافياً ، بمعزل عن اوروبا . فلما ثاروا على السلطنة ، طالبين الاستقلال ، لم يصعب على العثمانيين سحق ثورتهم . فذُبحوا وشُتّتوا حتى لم يبق لهم من بلادهم الاّ ذلك القسم من ارمينيا الذي سيطرت عليه روسيا ، وهو اليوم جمهورية ارمينيا السوفياتية .

وكان المسيحيّون في الولايات السورية في الوضع نفسه الذي كان فيه الارمن من حيث وجودهم في الجزء الاسيوي من السلطنة العثمانية ومن حيث صعوبة حصولهم على المساعدة العسكرية من اوروبا . زد على ذلك انهم ، بخلاف الارمن والشعوب المسيحية في البلقان ، لم يتميّزوا من جيرانهم الاّ بالدين ، اذ لم تكن لهم لغة خاصة بهم ، بل كانوا يتكلمون اللغة العربية كغيرهم من اهل البلاد . وكان المسيحيّون في الولايات السوريّة يعيشون مع المسلمين في المدن والارياف ، فلم يستطيعوا المطالبة بكيان وطني مستقل ، لانه لم يكن لهم أيضاً وطن خاص بهم . وحاولت الاكثرية المسيحية في جبل لبنان ، بين ١٨٤٠ و ١٨٦٠ ، ان تجعل من ذلك القطر وطناً قومياً مسيحياً ، بمساعدة فرنسا وغيرها من الدول الكاثوليكية ، فاثارت هذه المحاولة ردّة فعل عنيفة عند الدروز ادّت ، آخر الامر ، الى مذابح ١٨٦٠ .

واستمرّ الموارنة في شمال لبنان ، في عهد المتصرفية ، في اعتبار لبنان وطناً مسيحياً قبل كلّ شيء ، وفي المطالبة بتوسيع رقعة هذا الوطن المسيحي حتّى يصبح صالحاً للبقاء (انظر ص١٥٦–١٥٧) . لكن حوادث ١٨٦٠ كانت عبرة للمسيحيّين في مناطق الجنوب المختلطة . اذ ادرك هؤلاء على اثر ما ألمّ بهم في تلك السنة ، ان استمرار بقائهم ينطوي على تسوية . وفيما رأى بعضهم ان انشاء دولة لبنانية صالحة للبقاء يستدعي توسيع الحدود القائمة ، ايقن المتبصرون منهم ان ذلك لن يجدي ، في السياق الطويل ، ما لم يقم تعاون وثيق بين المسيحيين والمسلمين في البلاد الموسّعة ، ذلك لان المناطق المُراد ضمّها الى لبنان كانت ذات اغلبيّة مسلمة .

وكانت في لبنان ، في عهد المتصرّفية ، فئات مسيحية من غير الموارنة لم تحصر همّها في توسيع لبنان وضمان كيانه ، بل ذهبت الى ابعد من ذلك ، فشمل ولاؤها الوطني سوريا كلّها . ذلك ان الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك من اللبنانيين كان لهم الكثير من الاخوان في مختلف المناطق السورية ، كما كان للموارنة اخوان في حلب وغيرها من المدن السورية الكبرى . وكان لكلّ من هذه الطوائف الثلاث نظام كنسيّ يرتكز على الكرسي الانطاكي المشتمل على جميع الانحاء السورية ما عدا فلسطين ، التابعة لكرسي القدس . وكان هذا وحده كافياً لتوحيد قضية المسيحيين في الولايات السورية جميعاً . لذلك ، ففيما واصل الموارنة عموماً تكريس جهودهم للبنان ، انضم بعض النافذين منهم الى الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك في اعتبار سوريا كلها وطناً لهم . ومع مرور الايام ، نمت عند هذه الفئة من الوطنيين المسيحيين فكرة القومية السورية التي تخطّت الاعتبارات الدينية والطائفية لتحتضن المسلمين والمسيحيين السوريين على السواء . وكان من مقاصد هذه القومية العلمانية ، القائمة على اللغة العربية والتراث الثقافي المشترك بين السوريين جميعاً ، ان تضع تلك الصيغة المتوخاة للتعاون المسيحي — الاسلامي الذي رأى فيه الكثيرون

الضمان الاكبر للمسيحيين في البلاد .

وكان لظهور الفكرة القومية هذه صلة وثيقة باليقظة الادبية العربية التي قامت في لبنان في عهد المتصرفية . ولعلّ اوّل من نادى بها المفكّر البحّاثة بطرس البستاني (انظر ص١٨٧–١٨٨) . ففي الصحيفة الاسبوعية « نفير سوريا » ، التي صدر العدد الاول منها في ١٨٦٠ ، دعا بطرس البستاني الى التآخي بين مسيحيّي سوريا ومسلميها . وفي ١٨٧٠ ، اصدر البستاني مجلة « الجنان » وجعل شعارها « حب الوطن من الايمان » . وكانت عبارة « الوطن » ، عند البستاني ورفاقه ، تعني سوريا . لكنها كانت « سوريا » غير منفصلة عن التراث الثقافي العربي . وهكذا التقت فكرة القومية السورية ، منذ اوّل ظهورها ، بفكرة العروبة . وفي القسم الاخير من القرن التاسع عشر ، شدّدت الاوساط الادبية والعلمية التي نشأت حول الكلية السورية الانجيلية في بيروت ، والتي سيطر عليها فكرياً المرسل والبحاثة الاميركي كُرنيليوس فانديك (انظر ص ١٩٠) ، على عروبة سوريا. وربما كان بتأثير فانديك ، لعنايته العميقة بالتراث العربي ، ان تطورت « سورية » البستاني ، شيئاً فشيئاً ، الى « عروبة » المفكرين اللاحقين به من المسيحيين اللبنانيين ، امثال ابرهيم اليازجي ويعقوب صروف وفارس نمر .

ولم يكن الا في اواخر القرن التاسع عشر ان برزت فكرة القومية العربية واخذت تتضح في اذهان بعض المفكرين اللبنانيين المسيحيين من الجيل الناشىء . وكانت هذه الفكرة ، بمفهومها الاصلي ، لا تتميز بوضوح عن فكرة القومية السورية التي قال بها البستاني . وكذلك ، لم تتناف « عروبة » ابرهيم اليازجي ورفاقه مع القومية اللبنانية السائدة بين المسيحيين في لبنان ، وخصوصاً الموارنة . فالقومية العربية التي نادى بها المفكّرون المسيحيون تحدّت ، في ذلك الوقت ، العصبية الدينية السائدة بين المسلمين ، كما تحدت فكرة القومية العثمانية التي نادى بها زعماء الاصلاح في الاستانة ، من دعاة المركزية ، وحاولوا فرضها

على جميع البلاد الخاضعة للسلطنة . لكنها لم تتعرض للقومية اللبنانية . فلا عجب ، والحالة هذه ، ان يتعاون ، احياناً ، دعاة القومية العربية الاوائل ، من المسيحيين ، مع دعاة الاستقلال اللبناني . اذ كانت الغاية من الفكرتين واحدة ، وهي تعزيز مقام المسيحيين في الولايات السورية .

ومما لا يجوز قوله هو ان القومية العربية ، في الاصل ، ابتكار لبناني مسيحي محض . فالفكرة ، كما دعا اليها إبرهيم اليازجي ورفاقه من اللبنانيين المسيحيين ، لم تعجز عن ايجاد من يعبر عنها لدى بعض المعاصرين من المفكرين المسلمين ، وفي طليعتهم عبد الرحمن الكواكبي من حلب (١٨٢٥ — ١٩٠٢) . وبالرغم من ولاء المسلمين العرب للسلطنة العثمانية ، وتحمسهم ، حتى اوائل القرن العشرين ، بالوحدة الدينية والسياسية مع المسلمين الاتراك ، فقد كانت هناك بين الفئتين كراهية متأصلة لم يصعب على القوميين العرب الاوائل من المسيحيين استغلالها . لكن الظروف التي سادت اواخر القرن التاسع عشر لم تساعد على انتشار القومية العربية بين المسلمين العرب . ففي ١٨٧٥ ، ثار البلغار على السلطنة ، بمساندة روسيا . فجاءت ثورتهم هذه برهاناً واضحاً على فشل حركة الاصلاح العثمانية في اجتذاب ولاء الرعايا المسيحيين للدولة . وكان في السنة التالية ان تبوأ عبد الحميد الثاني كرسي السلطنة ، فادار ظهره الى المبادىء العلمانية التي نادى بها زعماء الاصلاح ، وراح يعزز من جديد العنصر الاسلامي في الدولة ليأسه من ولاء المسيحيين . وقد شدد على سلطته كخليفة المسلمين وتزعم حركة الوحدة الاسلامية التي كانت منتشرة آنئذ بين صفوف الشعب . ثم انه ابدى عناية خاصة بالمسلمين العرب . فقوي ولاء هؤلاء للدولة ، ولم يبق هناك ما يغريهم بالتعاون مع مواطنيهم المسيحيين على تحقيق الانفصال الجزئي او الكلي عن السلطنة العثمانية .

وفيما ظل عبدالحميد الثاني سلطاناً ، ظلت القومية العربية ، في الاكثر ، حركة انفصالية في سوريا تحظى قليلا ، إن حظيت ، بتأييد المسلمين .

لكن الحال تغيرت بعد ١٩٠٨ . ففي تلك السنة جرى الانقلاب على السلطان عبد الحميد ، فاعيد الدستور العثماني الذي كان قد الغي في ١٨٧٨ (٢) . وفي السنة التالية خلع عبد الحميد ، وأجلس أخوه محمد رشاد مكانه ، فتسلم الحكم قادة حزب « الاتحاد والترقي » ، وهم من ورثة حركة الإصلاح في القرن التاسع عشر . وكان هؤلاء قد تخلوا عن فكرة القومية العثمانية التي نادى بها زعماء الاصلاح الاوائل واستعاضوا عنها بفكرة القومية التركية . فقالوا بتفوق الاتراك عنصرياً على غيرهم من الشعوب الاسلامية وغير الاسلامية في السلطنة العثمانية ، وشددوا على ان مهمة القيادة في السلطنة العثمانية وفي دنيا الاسلام انما تقع على عاتق العنصر التركي المتفوق . وكان من شأن هذه الدعوة انها أبعدت الشقة بين العرب وبين الاتراك والدولة العثمانية التي كانوا يسيطرون عليها . هذا فضلا عن ان حزب « الاتحاد والترقي » قد سعى لا الى المزيد من المركزية فقط ، بل ايضاً الى « تتريك » جميع رعايا السلطنة ، مسلمين وغير مسلمين على السواء.

وسرعان ما جمعت سياسة حزب « الاتحاد والترقي » هذه ، في الولايات السورية ، بين المسيحيين والمسلمين . اذ لم يمض وقت طويل حتى بدت تباشير حركة قومية عربية بين مسلمي سوريا ، اتخذت لها مراكز ناشطة في دمشق وحلب وبيروت . كانت هذه الحركة صنواً للحركة التي نادى بها المسيحيون في تشديدها على اللغة والتراث العربيين كأساس للوحدة القومية . لكن سرعان ما بدا لبعض المسيحيين ان هنالك صعوبات تلوح في الافق . ففيما أصر رفقاؤهم المسلمون ، نظرياً ، على علمانية الحركة القومية العربية ، كاد ان يستحيل عليهم ، عملياً ، فصل العروبة عن الاسلام .

وكان من شأن التأييد الاسلامي للقومية العربية بعد ١٩٠٩ انه ادخل تغييراً جذرياً على طبيعة الحركة واتجاهها . فالحركة التي

(٢) كان الدستور العثماني ، الذي تقرر في ١٨٧٦ ، آخر أعمال عهد « التنظيمات » .

عبرّت ، في طورها الاول ، عن نزعة الاقلية المسيحية في الولايات السورية الى الانفصال ، وتخوفها من حركة الوحدة الاسلامية التي نادى بها جمال الدين الافغاني ورفاقه وتبناها السلطان عبد الحميد ، لم يكن لها حظ كبير في النجاح . فلما تسلمت الاكثرية الاسلامية قيادة الحركة ، اصبحت القومية العربية قوة خطيرة أنى لحكومة الاستانة ان لا تحسب لها حساباً . وكان ، بعد ١٩٠٩ ، ان تأسست الجمعيات السرية في المدن السورية الكبرى ، فاخذت تجري اتصالات مع الدول الاجنبية وتعد العدة لانفصال العرب عن السلطنة العثمانية . وفي الوقت نفسه ، توقفت القومية العربية عن الاهتمام الجدي بالمبادىء العلمانية ، بعد ان اصبح المسيحيون أقلية في الحركة ، فكرس القوميون الجدد جميع جهودهم ضد سياسة التتريك والمركزية التي اتبعتها حكومة الاستانة . ثم انهم شرعوا يتطلعون الى ابعد من توحيد الولايات السورية وفصلها عن السلطنة ، فتحدثوا عن انشاء امبراطورية عربية شاملة تضم جميع البلدان الاسلامية الناطقة بالعربية .

واذ بدأت النزعة القومية العربية ، بقيادة المسلمين ، تتخذ شكلها الجديد ، كان لا بد من ان يتبدل موقف المسيحيين تجاهها . وكان بين هؤلاء من آثر الاستمرار في تأييد الحركة ، خصوصاً في المناطق التي كان المسيحيون فيها اقلية . اما في لبنان ، فسارع المسيحيون ، وهم أغلبية السكان ، الى اعلان تحفظهم من حركة اصبحت القيادة فيها للمسلمين . فمع وحدة الهدف التي جمعت في الاساس بين القوميين اللبنانيين المسيحيين والقوميين العرب ، وهي مقاومة الحكم العثماني والمطالبة بالاستقلال التام ، رأى القوميون اللبنانيون أن الوحدة العربية الشاملة التي هدف القوميون العرب اليها تنذر بحالة يؤثر عليها استمرار الحكم العثماني . ففي ظل السلطنة العثمانية ، نعم اللبنانيون بامتيازات حرصوا اشد الحرص على التمسك بها . فماذا كان يضمن لهم بقاء هذه الامتيازات في ظل امبراطورية عربية ؟

ولعل أولى بوادر الانشقاق بين القومية اللبنانية والقومية العربية وقعت بعد ١٩٠٩ بقليل . لكن هذا الانشقاق لم يكتمل قبل اواخر الحرب العالمية الأولى . ففي أوائل هذه الحرب ، عندما وضعت حكومة الاستانة جبل لبنان تحت الحكم العثماني المباشر والغت امتيازاته (انظر ص ١٥٣) ، عاد القوميون اللبنانيون الى التعاون مع القوميين العرب ، وقام الفريقان بنشاط معاد للدولة العثمانية . واجرى بعض المتحمسين من الفريقين اتصالات مع الحلفاء ادت ، في ١٩١٥ و ١٩١٦ ، الى اعدام ثلاثة وثلاثين منهم ، في بيروت ودمشق ، بتهمة الخيانة العظمى . ولربما توهم البعض ، في ذلك الوقت ، بان القوميين اللبنانيين والقوميين العرب انما كانوا يناضلون في سبيل قضية واحدة . لكن سرعان ما بددت الاحداث هذا التوهم . ففي ٥ حزيران ١٩١٦ ثار الشريف حسين ، سيد الحجاز ، ضد الاتراك ، بتشجيع من البريطانيين ، واعلن استقلال العرب عن الحكم العثماني . وفي ٥ تشرين الثاني ، نادى بنفسه ملكاً على البلاد العربية. وتحمس القوميون العرب ، ومن بينهم بعض المسيحيين ، لثورة الشريف . وسرت الاشاعات بان بريطانيا تنوي مساعدته ، بعد الحرب ، على اقامة امبراطورية عربية تضم الجزيرة العربية والولايات السورية والعراق وكانت بريطانيا ، بالفعل ، قد وعدت الشريف بشيء من ذلك وكان ، على اثر هذه الاشاعات ، ان هب الموارنة واغلبية المسيحيين في لبنان معلنين رفضهم الانضمام الى اي دولة عربية كبرى قد يتم انشاؤها . وفيما اعتمد مؤيدو حركة الشريف على معونة بريطانيا ، التفت القوميون اللبنانيون الى فرنسا ، حاميتهم التقليدية ، يلتمسون منها مساندتهم لضمان استقلال لبنان .

ولم تكن فرنسا في حاجة الى الحث والالحاح لرعاية مصالحها التقليدية في بلاد المشرق . ففي نيسان – ايار ١٩١٦ ، اي قبل ان يعلن الشريف حسين ثورته في الحجاز ، عقد فرنسوا جورج – بيكو ، قنصل فرنسا في بيروت سابقاً ، مع السر مارك سايكس ، ممثل

بريطانيا ، اتفاقاً خاصاً يضمن لفرنسا مركزا ممتازاً في سوريا بعد الحرب . وبموجب هذا الاتفاق [٣] ، اقرت بريطانيا لفرنسا بحق الاستيلاء على جميع المناطق السورية الواقعة غرب حلب وحماه وحمص ودمشق ، باستثناء فلسطين . وكانت بريطانيا ، قبل عقد هذا الاتفاق ، قد صارحت الشريف حسين بما لفرنسا من مصالح في تلك المنطقة . وبالاضافة الى ذلك ، اوضح السر هنري مكماهون ، المعتمد البريطاني في مصر ، للشريف في المفاوضات التي ادت الى الثورة العربية ان سوريا الغربية لا يمكن اعتبارها « عربية صرفا » ، مما يحول دون ضم هذه المنطقة الى المملكة العربية التي اقترح الشريف قيامها . وأصر الشريف ، من جهته ، على عروبة سوريا الغربية ووجوب ضمها الى المملكة العربية. وكان الشريف حسين ، في ذلك، يعكس موقف القوميين العرب في سوريا . لكنه ، وقد كان حريصاً على انهاء المفاوضات ، وافق اخيراً على محالفة بريطانيا دون ان يحصل على ضمانات منها حول هذه المسألة [٤] .

ونجحت ثورة الشريف في الحجاز ، فقامت قواته ، بقيادة ابنه فيصل ، تحمي ميمنة القوات البريطانية في زحفها البطيء عبر فلسطين. وكان هذا الزحف قد بدأ في تموز ١٩١٧ . فاحتل الجنرال ادموند اللنبي القدس في ٩ كانون الاول . وفي ١٨ أيلول ١٩١٨ ، انهزم الاتراك في معركة مرج ابن عامر في شمال فلسطين. وسقطت سوريا كلها ، بنهاية الشهر التالي ، في قبضة البريطانيين. وكان فيصل ، في هذه الأثناء، قد دخل دمشق في أول تشرين الأول، فاقام فيها حكومة عربية عسكرية ادعت السيادة ، باسم الشريف حسين ، على المنطقة المحتلة باسرها .

وفي اليوم ذاته الذي دخل فيه فيصل دمشق ، انهارت السلطة العثمانية في بيروت. فسلم الحاكم التركي، ممتاز بك (انظر ص ١٥٣)،

(٣) لتفاصيل هذا الإتفاق ، أنظر : George Antonius, *op. cit.*, pp. 428-30.
(٤) أنظر المصدر ذاته ، ص ٤١٣–٤١٧ .

مقاليد الحكم الى عمر الداعوق ، احد وجهاء المسلمين في المدينة . وللحال اعلن هذا الأخير قيام حكومة عربية في بيروت ، وامر برفع الاعلام الشريفية على المباني العامة . وقدم شكري باشا الايوبي ، احد رجال فيصل ، على رأس قوة عربية رمزية لاحتلال المدينة . وتوجه بعدئذ الى بعبدا ، قاعدة المتصرفية اللبنانية ، ورفع العلم العربي هناك . ثم دعا مجلس ادارة المتصرفية ، الذي كان قد حل في ١٩١٥ ، الى الاجتماع مجدداً ، وطلب من الوجيه الماروني حبيب باشا السعد ، رئيس المجلس ، ان يرئس الحكومة اللبنانية باسم الملك حسين .

كان القوميون العرب ، بالفعل ، يستغلون الظروف لوضع الحلفاء ، وخصوصاً فرنسا ، امام الأمر الواقع . لكن فرنسا كانت قد احتاطت للامر . ففي اثناء الحرب ، فيما كانت بريطانيا ترعى صداقة الشريف حسين والقوميين العرب ، حرصت وزارة الخارجية الفرنسية على اقامة علاقات وثيقة مع دعاة الاستقلال اللبناني ، سواء في لبنان او في الخارج . ولما كان قد اتضح تشجيع بريطانيا للقوميين العرب ، تألفت لجان من المغتربين اللبنانيين والسوريين المسيحيين ، في مختلف انحاء العالم ، هدفها اقناع الحلفاء بمقاومة الدعوة الى الوحدة العربية . وكانت هذه اللجان ذات ميول فرنسية ، اذ غلب عليها العنصر الماروني . فتعاونت مع فرنسا وايدت مطالبها في سوريا . وفي ١٩١٧ ، تألفت في باريس لجنة مركزية ، دعيت « اللجنة المركزية السورية » ، لتنسيق اعمال هذه اللجان . وكانت وحدات من الاسطول الفرنسي قد تمركزت ، في هذه الاثناء ، في جزيرة ارواد ، على مقربة من الساحل السوري ، لمراقبة التطورات في سوريا ولمتابعة الصلة مع دعاة الاستقلال في لبنان . ولما كان البريطانيون ملزمين ، بحكم اتفاق سايكس — بيكو ، باحترام مصالح الفرنسيين في الولايات السورية ، فانهم لم يحركوا ساكناً تجاه هذه المساعي الفرنسية .

وامتعض المسيحيون اللبنانيون كثيراً ، وكذلك الفرنسيون ، لاحتلال القوى العربية بيروت وبعبدا . لكن هذا الاحتلال لم يدم

الا اياماً . ففي ٧ تشرين الأول ، نزلت بيروت ، بموافقة الجنرال اللنبي ، وحدات من الجيش الفرنسي . وفي اليوم التالي ، دخل الجنرال اللنبي بيروت على رأس جيشه ، ترافقه كتيبة فرنسية بقيادة الكولونيل دي بيباب ، واصدر اوامره الى شكري باشا الايوبي بمغادرة المدينة . ثم أنزل العلم العربي عن المباني العامة ، وسلم عمر الداعوق سلطته الى الكولونيل دي بيباب ، الذي اصبح الحاكم العسكري للبلاد . اما المجلس الإداري في بعبدا ، فسُمح له بالبقاء كهيئة وطنية حاكمة في جبل لبنان ، واعتُبر ان اعلان ولائه للحكومة الشريفية في دمشق لم يكن الا تدبيراً موقتاً. وفي نهاية الشهر ، احتل الحلفاء طرابلس . وكان الجنرال اللنبي ، عندئذ ، قد وضع الخطوط الكبرى للحكم العسكري في سوريا . فاعتبرت البلاد من أراضي العدو المحتلة وتقسمت إلى ثلاث مناطق : منطقة جنوبية بريطانية (فلسطين) ، ومنطقة شرقية عربية (سوريا الداخلية) ، ومنطقة شمالية فرنسية (لبنان والساحل السوري) . وفي ١٨ كانون الأول ، فُصلت كيليكيا عن الساحل السوري ، فدعيت « المنطقة الشمالية » . أما ما تبقى من الساحل السوري ولبنان ، الى الجنوب ، فدعي « المنطقة الغربية » . واستمرت هذه التسمية حتى ١٩٢٠ .

خرج لبنان من الحرب العالمية الأولى خائر القوى . وكانت المجاعة ، في اثناء الحرب ، قد قضت على الكثيرين من أهله ، فخلت قرى عدة لا تزال بعض انقاضها قائمة الى اليوم . وبنهاية الحرب انهارت السلطة العثمانية والأنظمة القديمة في البلاد . فكان للفرنسيين ، بعد الإحتلال ، ان يقيموا فيها من الأنظمة الجديدة ما يشاؤون . وكانت الحكومة الفرنسية ، في ١٩١٧ ، قد عينت فرنسوا جورج — بيكو مفوضاً سامياً لها في ما دعته « بلاد المشرق » . فلما أعلن الجنرال اللنبي تقسيم البلاد المحتلة الى مناطق عسكرية ، أصبح في إمكان جورج — بيكو ان يتسلم مهام منصبه في المنطقة الفرنسية .

وتعذر على جورج — بيكو الاستقرار في بيروت قبل أوائل ١٩١٩ ،

فاوفد مساعده روبير كولوندر نائباً عنه الى حين وصوله ، فيما قام الكولونيل دي بيباب ، حاكم بيروت العسكري ، بادارة المنطقة المحتلة . وفي هذه الأثناء ، رست في بيروت بارجة حربية فرنسية وعلى ظهرها المحامي الماروني اللامع اميل اده ، احد كبار دعاة الإستقلال اللبناني. وكانت السلطات العثمانية قد حكمت عليه بالإعدام ، فقضى سنوات الحرب في باريس ، حيث وطد علاقاته بالمسؤولين الفرنسيين . ورأى هؤلاء في اميل اده الزعيم اللبناني الأمثل ، فقرروا دعمه واوفدوه الى بيروت مستشاراً لبنانياً للمفوض السامي الفرنسي . وكان إده قليل المرونة ، فتخاصم مع روبير كولوندر وترك منصبه في مقر المفوضية الفرنسية بعد وصوله ببضعة اسابيع ، اي قبل وصول المفوض السامي الأصيل الى بيروت .

كانت بادرة الفرنسيين في تعيين إميل اده مستشاراً للمفوض السامي قد أظهرت ، منذ البدء ، نوع السياسة التي نووا انتهاجها في لبنان . ولم تخف الادارة الفرنسية في « المنطقة الغربية » عزمها ، منذ لحظة قيامها ، على تحقيق جميع المطالب التي نادى بها دعاة الإستقلال اللبناني . حتى ان كولوندر صرح على الملأ ، في إحدى المناسبات ، بأن فرنسا انما جاءت لبنان لتحمي اصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم. وكان كولوندر يجول في المناطق اللبنانية ، فيستقبله الموارنة بالهتاف واطلاق الرصاص . ولا عجب ، فالمصالح الفرنسية والمارونية قد تلاقت ، آنذاك ، بأجلى وضوح . فلئن كانت فرنسا في حاجة الى لبنان مسيحي صديق ، كمركز لسياستها في المنطقة ، فقد كان الموارنة وسواهم من مسيحيي لبنان يشعرون بحاجة الى الحماية الفرنسية ضد مطامح القوميين العرب في الوحدة الشاملة . وبدت هذه الحماية ضرورية ، على نحو خاص ، في السنوات الأولى بعد الحرب ، حين كان الشريف فيصل وحكومته العربية في دمشق يسيطران على « المنطقة الشرقية » وينا ديان بوحدة سوريا العربية .

وسرعان ما برهن الموارنة للفرنسيين عن جدواهم كحلفاء . ففي

١٩١٩ ، حين أيدت بعض الأوساط الأميركية والبريطانية في باريس مطالب الشريف فيصل العربية في موتمر السلام ، ألحت الوفود المارونية التي رئس أحدها البطريرك الياس الحويك على استقلال لبنان وتوسيع حدوده بحماية فرنسا . وأيدت « اللجنة المركزية السورية » وسواها من الهيئات المسيحية العاملة في الخارج هذا المطلب ، كما أيده الوفد الذي ارسله مجلس ادارة جبل لبنان . وفي هذه الأثناء ، كان المجلس الأعلي لموتمر السلام قد قرر تطبيق نظام الإنتداب على جميع البلدان المحتلة التي كانت خاضعة للحكم التركي او الألماني قبل الحرب ، بحجة ان هذه البلدان لم تكن موهلة بعد للاستقلال التام . وكانت المستعمرات الألمانية السابقة في أفريقيا بدائية بالفعل ، وفي حاجة الى زمن طويل من التدرج نحو السيادة القومية، تحت وصاية الدول المنتدبة. على ان البلدان التي كانت سابقاً تحت السيطرة العثمانية ، كلبنان وسوريا وفلسطين والعراق ، لم يكن في الوسع مقارنتها بهذه المناطق المتخلفة . ذلك لأنها كانت قادرة ، الى حد كبير ، على الحكم الذاتي . ومع ذلك ، تم الرأي على ضرورة وضعها تحت الإنتداب البريطاني والفرنسي ، تمهيداً لاستقلالها التام . واحتج القوميون العرب في سوريا على هذا الإجراء ، فرفضت حكومة فيصل في دمشق قبوله . أما الموارنة وغيرهم من المسيحيين في « المنطقة الغربية » ، فوجدوا في المشروع ما يتلاءم مع أهدافهم ، وشعروا أن انتداباً فرنسياً يخضعون له موقتاً ربما كان خير ضمان للبنان منفصل مستقل .

وفي ٢٨ نيسان ١٩٢٠ ، أقر مجلس الحلفاء الأعلى ، المجتمع في سان ريمو ، الانتداب الفرنسي على « سوريا ولبنان » ، بالرغم من احتجاج الحكومة العربية في دمشق . فصعق القوميون العرب للنبأ ، فيما استقبلته اغلبية المسيحيين في لبنان بالإرتياح . وكان الجنرال هنري غورو ، وهو الكاثوليكي الغيور ، قد وصل بيروت في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٩ ، قائداً أعلى للجيش ومفوضاً سامياً في سوريا ولبنان ، فعزز وجوده طمأنينة المسيحيين . وقد أوكل الى غورو ،

بعد اقرار الإنتداب الفرنسي على البلدين ، اتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل هذا الإنتداب امرا واقعا . فزحفت قواته على المنطقة الشرقية وهزمت الجيش العربي في ميسلون في ٢٢ تموز ١٩٢٠ ، ثم واصلت زحفها على دمشق . وفي نهاية الشهر غادر فيصل سوريا ، فأصبحت المنطقتان الشرقية والغربية كلتاهما في قبضة الفرنسيين . وهكذا تمهدت الطريق أمام الجنرال غورو لاعادة تنظيم المنطقتين ، سياسياً واداريا . وابتدأ بلبنان ، فأصدر في ٣١ آب ١٩٢٠ مرسوماً بضم بيروت والبقاع ومدن طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها الى متصرفية جبل لبنان ، وجعلها جميعاً دولة واحدة . وفي اليوم التالي اعلن غورو قيام « دولة لبنان الكبير » كدولة مستقلة تحت لإنتداب الفرنسي .

وفي السنوات الست التي تلت ، تعاقب على الحكم في دولة لبنان الكبير ، بموجب نظامها الموقت ، اربعة حكام فرنسيين عينهم المفوض السامي، وهم الكابيتان جورج ترابو (١٩٢٠ — ١٩٢٣)، وبريفا ـ اوبوار (١٩٢٣ — ١٩٢٤) ، والجنرال فاندنبرغ (١٩٢٤ — ١٩٢٥)، وليون كايلا (١٩٢٥ — ١٩٢٦) . وكان يساعد ترابو في الحكم ، حتى ١٩٢٢ ، مجلس استشاري من سبعة عشر عضواً عينهم الجنرال غورو لتمثيل مختلف طوائف البلاد . وفي اذار ١٩٢٢ ، انشأ غورو مجلساً تمثيلياً للبنان الكبير انتخب اعضاوه بالإقتراع الشعبي في نيسان . وكانت مقاعد هذا المجلس ، كما في المجلس الاستشاري السابق ، موزعة حسب الطوائف . واجتمع المجلس للمرة الأولى في ٢٥ ايار وانتخب حبيب باشا السعد رئيساً له . وفي السنتين التاليتين تعاقب على رئاسة المجلس مارونيان آخران هما نعوم لبكي في ١٩٢٣ ، واميل اده في ١٩٢٤ . وفي كانون الثاني ١٩٢٥ ، حل المفوض السامي الجنرال موريس ساراي (كانون الثاني — تشرين الثاني ١٩٢٥) المجلس التمثيلي، ودعا الى انتخابات جديدة في تموز . وكان من حظ المجلس التمثيلي الجديد ان يشهد ولادة الجمهورية اللبنانية في ١٩٢٦ ، وان يتحول الى اول مجلس نيابي فيها .

كان قيام الجمهورية اللبنانية ، في ١٩٢٦ ، نتيجة التطور السياسي والإداري الذي قام في لبنان ، منذ ١٩٢٠ ، بتعاون اللبنانيين مع سلطة الإنتداب . وكان مثل هذا التطور قد تعذر في سوريا ، للموقف العدائي الذي اتخذه القادة الوطنيون هناك من الفرنسيين . وبلغت مقاومة السوريين للانتداب ذروتها في عهد الجنرال ساراي ، حين ثار دروز حوران على الفرنسيين ثم شملت ثورتهم سوريا كلها بين ١٩٢٥ و ١٩٢٧ . وفي هذه الأثناء ، بقي التعاون في لبنان قائماً ، مع بعض التحفظ ، بين القادة الوطنيين والسلطات الفرنسية . ففيما طالب السوريون بالمستحيل ، وهو الغاء الإنتداب ، طالب اللبنانيون بالممكن ، وهو الحصول على قدر أوسع من الإستقلال. والح اللبنانيون، في الأخص ، على ان يتسلم مسؤول منهم مهام الحاكم الفرنسي . واظهر اللبنانيون ، على وجه العموم ، استعداداً لقبول الإصلاحات الإدارية التي نوى الفرنسيون اجراءها ، والتي عاد الفضل الأكبر فيها الى روبير دي كيه ، الأمين العام للمفوضية الفرنسية في عهدي الجنرال غورو (١٩١٩ — ١٩٢٣) والجنرال مكسيم ويغان (١٩٢٣ — ١٩٢٤) . وهكذا تمكن الفرنسيون ، في السنوات الأولى من الإنتداب ، من وضع الأسس والقواعد التي قامت عليها الإدارة اللبنانية الجديدة . فأعيد ، اول الأمر ، تنظيم الدرك اللبناني الذي أنشىء في عهد المتصرفية ، كما أعيد تنظيم فصائل الشرطة في بيروت ، وهي من مخلفات العهد العثماني . ونشطت قوى الأمن هذه لاعادة الأمن الى البلاد ووضع حد لموجة الشغب والإجرام التي اجتاحت مختلف المناطق في أعقاب الحرب العالمية الأولى . وفي اذار ١٩٢٠ ، قضى الجنرال غورو ، ربما نزولا على اقتراح دي كيه ، بإيجاد نقد خاص بسوريا ولبنان ، وخص بأصداره فرع من البنك العثماني سمي « بنك سوريا ولبنان » . واستمرت هذه المؤسسة تصدر النقد اللبناني الى أن تأسس « مصرف لبنان » المركزي في ١٩٦٤ . ومن

الأنظمة الكثيرة التي أدخلها دي كيه على الإدارة اللبنانية القانون الإنتخابي الذي عمل به حتى مطلع عهد الإستقلال ، والقوانين العقارية التي نظمت حق الملكية في البلاد . واختار دي كيه من بين خريجي المعاهد الفرنسية والكاثوليكية في لبنان عدداً من المعاونين ، فأوجد منهم اول جهاز إداري للدولة اللبنانية . وقد بقي عدد كبير من هؤلاء في المناصب الإدارية طيلة عهد الإنتداب ، كما بقي بعضهم الى ما بعد الإستقلال . واظهر الفرنسيون اهتماماً بتطوير لبنان في الناحية السياسية . فوعد الجنرال ويغان اللبنانيين ، في ١٩٢٤ ، بادخال اجراءات دستورية جديدة من شأنها ان تمنح البلاد مزيداً من الإستقلال. لكن ويغان استدعي الى باريس قبل نهاية السنة ، وحل مكانه الجنرال ساراي ، فلم يفعل هذا الأخير شيئاً في هذا السبيل . بل انه أساء التدبير في منصبه الجديد ، فأثار استهتاره بالإكليروس مقاومة الموارنة وغيرهم من المسيحيين في لبنان ، كما كانت رعونته من العوامل التي استفزت دروز حوران الى الثورة . وما كانت إلا مدة قصيرة من الزمن حتى امتدت هذه الثورة الى مختلف أنحاء سوريا ، وهددت لبنان. فاستدعي ساراي على الفور ، وعين هنري دي جوفينيل ، احد الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ الفرنسي ، مفوضاً سامياً مكانه . وما ان وصل دي جوفينيل الى بيروت ، في كانون الأول ١٩٢٥ ، حتى سارع الى معالجة الموقف في سوريا ، فاتخذ الإجراءات الأولية لاعادة الأمن الى نصابه هناك . ثم انصرف الى الإهتمام باقامة نظام دستوري في لبنان يكون البرهان القاطع عن حسن نية فرنسا كدولة منتدبة في المنطقة .

وكان اول ما قام به دي جوفينيل في لبنان انه دعا المجلس التمثيلي المنتخب في تلك السنة إلى الانعقاد لسن دستور . وبذلك تحول هذا المجلس إلى جمعية تأسيسية اختارت لجنة من أعضائها لدرس المشروع وتحضيره . وفي ٢٣ أيار ١٩٢٦ ، وافقت الجمعية على نص دستوري حوّل « دولة لبنان الكبير » إلى « الجمهورية اللبنانية » . وبعد

ان ابرم دي جوفينيل الدستور ، دعا المجلس إلى انتخاب رئيس للجمهورية . وكان في الوقت نفسه قد اعترف بالمجلس التمثيلي مجلساً للنواب ، وعين الاعضاء الستة عشر في مجلس جديد للشيوخ . وفي ٢٦ ايار ، عقد المجلسان جلسة مشتركة تم فيها انتخاب شارل دباس ، المحامي والصحافي الأرثوذكسي ، أول رئيس للجمهورية .

أرسى الدستور حياة لبنان السياسية على اسس ثابتة .وقد جاءت نصوصه تعكس وعي الموجهين الفرنسيين واعضاء اللجنة التحضيرية ، وعلى رأسهم المتمول والمفكر الكاثوليكي [٥] ميشال شيحا (توفي ١٩٥٤) ، للاوضاع القائمة في لبنان وضرورة مراعاتها . وكان ميشال شيحا ، الذي أوكل اليه وضع مسودة الدستور ، اديباً واسع الاطلاع ، ولبنانياً شديد التمسك بلبنانيته ، واقعياً في تفكيره ، نافذ البصيرة في شؤون البلاد . وكان من رأيه ان الحفاظ على الكيان اللبناني الجديد يستحيل ما لم تفهم العلاقات التقليدية بين الطوائف اللبنانية المختلفة وتعطَ حقها من الاعتبار . فلبنان ، على حد قوله ، « بلد من واجب التقاليد ان تصونه من العنف » [٦] . وقد جاء الدستور اللبناني يكرس هذا المفهوم للبنان . فثبّت حدود البلاد كما وضعت في ١٩٢٠ وجعلها غير قابلة للتغيير . وألزم رئيس الجمهورية المنتخب ان يقسم يمين الولاء لـ « الأمة اللبنانية » . لكنه تجنب تحديد مبادىء إلزامية للتعاون بين مختلف الطوائف ، بل آثر ان يترك المجال مفتوحاً للأخذ والعطاء . وهكذا قضى الدستور بأن توزع مناصب الدولة بين مختلف الطوائف على نحو عادل . لكنه لم يحدد كيفيته ، ولم يعين نسبة ما لهذا التوزيع ، بل ترك ذلك للتفاهم والتسوية بين الفرقاء ، وفقاً للظروف .

ومنذ اللحظة التي اعلن فيها الدستور اللبناني ، ندّد عدد من

---

(٥) كان ميشال شيحا ، الأشوري الأصل ، ينتمي إلى الطائفة الرومانية الكاثوليكية ، أي اللاتين ، وليس إلى طائفة الروم الكاثوليك .

(٦) Michel Chiha, *Visage et présence du Liban* (Beyrouth, 1964), p. 41.

اللبنانيين بالصلاحيات الواسعة التي منحت بموجبه للسلطة الفرنسية المنتدبة . ففي حين اطلق هذا الدستور يد الحكومة اللبنانية ، مبدئياً ، في تصريف الشؤون الداخلية ، وضع العلاقات الخارجية بيد فرنسا . ثم انه أعطى المفوض السامي الفرنسي الحق في نقض جميع القوانين التشريعية الأساسية التي لا يوافق عليها ، إلى جانب حقه في حل المجلس النيابي وتعليق العمل بالدستور . وكانت للمفوض السامي ، في الواقع ، سلطات أوسع بكثير من تلك التي حدّدها له الدستور . اذ كان ، بتعيينه مستشارين فرنسيين في مختلف دوائر الحكومة ، يمارس رقابة فعلية على جميع المستويات الأدارية . وجعل الدستور من اعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية في البلاد إلى جانب اللغة العربية ، ومن اعتبار العلم اللبناني كناية عن العلم الفرنسي المثلث الألوان وفي وسطه ارزة ، رمزاً للوصاية الفرنسية على البلاد .

واستمرت هذه الاحكام الخاصة بصلاحيات السلطة المنتدبة سارية المفعول ، رغم تنديد اللبنانيين بها ، إلى أن الغي نظام الإنتداب نهائياً في ١٩٤٣ (أنظر ص ٢٣٧) . الا ان الدستور اللبناني جرى تعديله من نواح أخرى قبل ذلك الوقت بكثير . فبموجب النص الأصلي للدستور ، أوكلت السلطة التشريعية إلى مجلسين : مجلس نواب ينتخبه الشعب لمدة اربع سنوات ، ومجلس شيوخ يعين رئيس الجمهورية سبعة من أعضائه الستة عشر ، وتكون مدته ست سنوات . أما رئيس الجمهورية المنتخب من المجلسين في جلسة مشتركة ، فحددت مدته بثلاث سنوات قابلة للتجديد . وسرعان ما اتضح ان هذه الأحكام ، لبلد صغير كلبنان ، كانت « كثيرة التعقيد ... ، يسهل جداً استغلالها من جانب السياسيين على حساب سير الادارة الحكومية سيراً حسناً » [٧] . وهكذا ، ففي تشرين الأول ١٩٢٧ ، عدّل الدستور للمرة الأولى بإلغاء مجلس الشيوخ وحصر السلطة التشريعية بمجلس النواب . وفي

---

(٧) Stephen Hemsley Longrigg, *Syria and Lebanon under French mandate* (London, 1958), p. 171.

نيسان ١٩٢٩ ، عدل الدستور للمرة الثانية ، فجعلت مدة رئيس الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتجديد .

ومرت السنون العشر الأولى على الانتداب الفرنسي ، واذا بالجمهورية اللبنانية تنعم بنظام حكومي صالح للعمل . وفي ما استمر اعتراض اللبنانيين عليه « قدرة فرنسا على التدخل في كل شيء ، وان لم يكن بشكل محدّد »(٨) ، لم يستطع نقاد نظام الانتداب نكران التقدم السياسي والإداري الذي حصل . فمن الناحية الشكلية المخض للحكم ، اصبح لبنان ، بمجيء ١٩٣٠ ، في طريقه إلى أن يكون دولة حديثة . لكن مشكلة واحدة اساسية ، لا علاقة لها بشكليات الحكم ، بقيت حتى ذلك الوقت بدون حل ، وهي موقف اللبنانيين المسلمين من لبنان.

ففي ١٩٢٠ ، حين تم توسيع الأراضي اللبنانية لتشمل المناطق الساحلية والداخلية المتاخمة لجبل لبنان ، اعترضت الأكثرية المسلمة في المناطق المضمومة على هذا الاجراء ورفضت قبوله كترتيب نهائي . اذ كان هؤلاء المسلمون ، ولاسيما السنيين منهم ، يرون ان انضمامهم إلى دولة لبنانية يسيطر عليها المسيحيون يهدد بفصلهم فصلا تاماً عن العالم العربي — الإسلامي الذي ينتمون اليه . فما ان أعلن لبنان الكبير حتى هب المسلمون في بيروت والبقاع ومناطق طرابلس وصيدا وصور إلى المعارضة ، فاعلنوا مقاومتهم للانضمام وطالبوا بالحاق مناطقهم بسوريا . ووجد المسلمون ، في موقفهم هذا ، بعض التأييد من الروم الارثوذكس وغيرهم من المسيحيين اللبنانيين الذين ما زالت تستثيرهم فكرة القومية العربية بمفهومها العلماني ، كما وجدوا صدى عند اللبنانيين الدروز ، خصوصاً في أيام الثورة السورية حين كان دروز حوران يحاربون الفرنسيين عبر الحدود اللبنانية . واذ كان الدروز في لبنان الكبير من قلّة العدد بحيث تعذّر عليهم الأخذ بنصيب فعّال من الزعامة ، سعوا إلى اثبات وجودهم سياسياً

(٨) المصدر ذاته ، الصفحة ذاتها .

باللجوء إلى المعارضة . اضف إلى ذلك ان الدروز ، كالروم الارثوذكس ، امتعضوا من العناية الخاصة التي اظهرها الفرنسيون نحو الموارنة ، واحجموا عن اظهار الولاء الكامل لدولة كان الموارنة فيها العنصر المسيطر .

واستمرت هذه المقاومة الدرزية — الارثوذكسية للاوضاع الراهنة في لبنان طول عهد الانتداب ، لكنها لم تكن مقاومة عنيفة . ومع الأيام ، أقلع جانب كبير من الشيعة عن مقاومة الدولة الجديدة . اذ أدركوا ، تدريجاً ، ان وضعهم كأقلية كبرى في لبنان خير لهم من وضعهم كأقلية صغيرة في دولة سورية شاملة . اما المقاومة السنية الصارمة التي ظهرت في ١٩٢٠ ، فظلت على حالها حتى نهاية الانتداب . وكان الكثيرون من وجهاء المسلمين ، خصوصاً في السنين العشر الأولى من الانتداب ، يرفضون المشاركة في تدبير الشؤون اللبنانية ، وذلك إما لاقتناعهم بصحة موقفهم او خوفاً من الانتقاد . وكان ، في ١٩٢٥ ، أن قامت المظاهرات واعمال الشغب في مختلف المناطق الاسلامية حين دعا هنري دي جوفنيل المجلس التمثيلي إلى سن دستور للبنان . وكانت حجة المسلمين في ذلك انهم لا يرغبون في دستور لبناني لا بد من ان يكرس حدود لبنان الكبير . وفي صيف ١٩٢٨ ، قام فريق من وجهاء المسلمين اللبنانيين بزيارة لدمشق ، في اثناء انعقاد الجمعية التأسيسية السورية ، للمطالبة بان يقرّ الدستور السوري ، الذي كان قيد الوضع ، حقّ سوريا في المناطق الإسلامية في لبنان . ومع أن هذه المشاعر الوحدوية مع سوريا لم تسفر عن نتيجة ، الا انها اقلقت السلطات الإنتدابية واوجدت عند مسيحيي لبنان شعوراً بعدم الاطمئنان .

وكان اقتراح فرنسا ، في ١٩٢٦ ، بترشيح شارل دباس لرئاسة الجمهورية بادرة استهدفت ، في المقام الأول ، تخفيف حدة المعارضة الطائفية في البلاد . اذ كان الدباس ، وهو الارثوذكسي ، اكثر قبولا لدى السنة والشيعة والدروز من أي زعيم ماروني . وما كان الفرنسيون

يرشحونه لو لم يكن محباً لفرنسا ، او كان الموارنة يقبلونه لو لم يكن استقلالياً لبنانياً قديماً من أعضاء لجنة باريس (أنظر ص ٢٠٥) . اضف إلى ذلك ان اختياره رئيساً للجمهورية ارضى طائفة الروم الأرثوذكس . ونجح المفوض السامي في اقناع مجلسي الشيوخ والنواب بانتخاب الدباس رئيساً في ١٩٢٦ ، واعادة انتخابه في ١٩٢٩ لثلاث سنوات أخرى وقد برهن الدباس ، طيلة هذه السنوات الست من رئاسته ، عن كفاية ومقدرة ، كما انه استطاع الحفاظ على العلاقات الحسنة مع الفرنسيين واللبنانيين على السواء .

وما ان تم انتخاب شارل دباس رئيساً للجمهورية حتى أوكل تأليف الوزارة اللبنانية الأولى إلى اوغيست باشا اديب ، الأمين العام الماروني للحكام الفرنسيين الذين تعاقبوا على دولة لبنان الكبير سابقاً . وكان أوغيست اديب قد اقام قبلا في مصر ، حيث اكتسب خبرة واسعة في الادارة المالية . ودامت وزارة اديب الأولى اقل من سنة . ثم استدعي إلى الحكم مجدداً في اذار ١٩٣٠ ، فشكّل وزارتين متعاقبتين دامتا حتى أيار ١٩٣٢ ، حين انتهت المدة الدستورية لرئاسة شارل دباس . اما بين ١٩٢٧ و ١٩٣٠ ، فتسلم رئاسة الوزارة ثلاثة موارنة آخرون ، احدهم حبيب باشا السعد ، رئيس مجلس ادارة جبل لبنان سابقاً (أنظر ص ٢٠٥) . أما الآخران ، فكانا اميل اده والشيخ بشاره الخوري . وكان هذا الأخير نسيباً لحبيب باشا السعد ، ومتحدراً مثله من أسرة الخوري صالح ، أصحاب الاقطاع في الجرد في أواخر عهد الامارة (انظر ص ١٠٢) . وقد شكّل اده ، العضو في المجلس التمثيلي منذ ١٩٢٢ ، وزارته الأولى والأخيرة في تشرين الأول ١٩٢٩ ، فبقيت في الحكم ما لا يزيد كثيراً عن خمسة أشهر . أما بشاره الخوري ، فكان أكثر توفيقاً . إذ شكل ثلاث وزارات بين ١٩٢٧ و ١٩٢٩ ، فبقي رئيساً للوزارة نحو سنتين [٩] .

(٩) تخللت وزارات الخوري الثلاث وزارة حبيب باشا السعد ، من آب ١٩٢٨ إلى أيار ١٩٢٩ .

وما ان طُلب من بشاره الخوري تأليف وزارته الأولى في ١٩٢٧ حتى قامت المنافسة بينه وبين اميل اده ، فسيطرت هذه المنافسة على السياسة اللبنانية حتى مطلع عهد الاستقلال . وكان اده ، وهو اكبر الإثنين سناً ، قد لمع في حقل المحاماة في السنوات السابقة للحرب ، عندما كان الخوري لا يزال يافعاً . حتى ان بشاره الخوري تدرج في ١٩١٢ ، بعد نيله شهادة المحاماة ، في مكتب اده . واشتغل اده في السياسة اللبنانية في أواخر عهد المتصرفية ، فاصبح من قادة النزعة الاستقلالية ، مما اضطره إلى الهرب إلى فرنسا اثناء الحرب ، كما مرّ آنفاً . وقد ذكرنا في ما سبق عودة اده إلى بيروت عقيب الاحتلال الفرنسي ، وتعيينه في المفوضية الفرنسية في بيروت في الاشهر الأخيرة من ١٩١٨ . أما بشاره الخوري ، فبدأ ظهوره على مسرح السياسة اللبنانية في شباط ١٩٢٠ ، عندما عينه الجنرال غورو أميناً عاماً لحكومة جبل لبنان ، بتوصية من أحد اساتذته اليسوعيين في جامعة القديس يوسف . وفي أيلول من السنة ذاتها ، حين أعلنت دولة لبنان الكبير ، عين الخوري عضواً في مجلسها الاداري ، وبقي في ذلك المنصب إلى ان تم انتخاب اول مجلس تمثيلي في نيسان ١٩٢٢ . وبعد أن مارس المحاماة مدة من الزمن ، عاد إلى السياسة في ١٩٢٦ وزيراً للداخلية في وزارة اوغيست اديب الاولى . وكان الخوري ، في تلك الاثناء ، قد تزوج من شقيقة الأديب والمتمول الكبير ميشال شيحا ، فقويت بذلك مكانته السياسية. وفي١٩٢٧، طلب منه شارل دباس ان يشكل وزارته الأولى ، وعينه في الوقت نفسه عضواً في مجلس الشيوخ. وسرعان ما برز الخوري كمنافس عنيد لاميل اده ، بفضل حنكته السياسية النادرة من جهة ، وصلته الحميمة بآل شيحا وأنسبائهم آل فرعون الأثرياء من جهة أخرى .

كان دخول بشاره الخوري معترك الحياة السياسية مع اعلان دولة لبنان الكبير . وهكذا نشأ مع الأوضاع الجديدة ، وتيسر له فهمها عن كثب . وتدرّب ، سياسياً ، على يد المفوضية العليا في بيروت ، فوجد

فيه المسؤولون الفرنسيون خير مرشح لتسلم الزعامة المارونية في البلاد . ولربما كان بتأييد خفي من المسؤولين الفرنسيين ان برز الخوري ، بعد ١٩٢٦ ، كمنافس لإدّه ، الذي كان في تفكيره السياسي وليد عهد المتصرفية . لذلك بقي ، طيلة عهد الانتداب ، يفكر تفكير الاستقلاليين اللبنانيين الذين نشطوا قبيل الحرب العالمية الأولى . فرأى في لبنان الكبير وطناً قومياً مسيحياً موسعاً . ولم يكن مثل هذا التفكير واقعياً في دولة لم يشكل فيها المسيحيون الا اكثرية ضئيلة . ويبدو ان السلطات الفرنسية العليا لاحظت ان اده ، بتفكيره هذا ، لم يكن مؤهلا لتسلم القيادة في البلاد . ولعلّه كان بين المسؤولين الفرنسيين من اعتبره عبئاً من الماضي خلّفته سياسة فرنسية لم تعرف لبنان الا عن بُعد . لكن الفرنسيين لم يتخلوا تماماً عن اده ، اذ بقي الكثيرون يعتبرونه صديق فرنسا الأول في لبنان والضمان الكبير لاستمرار النفوذ الفرنسي في بلاد المشرق . وكانت لإدّه صداقات شخصية بين المسؤولين الفرنسيين في بيروت وباريس حالت دون الاستغناء عنه ، كما كانت له بين الموارنة شعبية عارمة فرضت بقاءه في المعترك السياسي حتى مطلع عهد الاستقلال .

عكس اميل اده في تفكيره وجهة النظر المارونية التقليدية . فشدّد على ضرورة ايجاد الضمان الخارجي الكافي لاستقلال لبنان ، وأظهر التخوف من القومية العربية ودعوتها إلى الوحدة بين دول المنطقة . وكان صريحاً في ابداء رأيه في خطر العروبة على لبنان ، فنفرّت صراحته اللبنانيين المسلمين . ولم يكن بشاره الخوري أقل تمسكاً باستقلال لبنان من اده ، لكنه كان اكثر واقعية منه . فوعى أهمية الوجود الاسلامي في لبنان وما يفرضه هذا الوجود من ضرورة التسوية. وبالرغم من ان الخوري لم يكن قومياً عربياً ، فانه لم ير من الحكمة أن يندّد بالقومية العربية ، بل حاول جهده للوصول معها إلى اتفاق . وكان ، في وجهة نظره هذه ، يعكس تفكير ميشال شيحا وغيره من كبار رجال الأعمال المسيحيين في بيروت الذين رأوا في البلاد العربية

المجال الطبيعي لنشاطهم الاقتصادي ، فأصروا على ضرورة توثيق العلاقات معها ، مع الابقاء على تحفظهم تجاه فكرة الوحدة العربية (١٠) .

واختلف اده والخوري ايضاً في نظرتهما إلى الانتداب الفرنسي . فكان الأول يرى فيه ضماناً لاستقلال لبنان . اما الثاني ، فكان يعتبره عقبة في طريق التعاون المسيحي — الاسلامي الذي كان ، في نظره ، خير كفيل لهذا الاستقلال . وكان الخوري يعتقد أن التعاون المسيحي — الإسلامي ممكن ، وان اشتراك الفئتين في معارضة الانتداب الفرنسي والمطالبة بالاستقلال التام هو نقطة الانطلاق الفضلى لهذا التعاون . وفي ما امتعض اده وغيره من اصرار اللبنانيين المسلمين على معارضة الكيان اللبناني في وضعه الراهن ، رأى الخوري بأن هذه المعارضة الاسلامية لا بد أن تزول ، أو على الأقل تتعدّل ، إن أبدى المسيحيون بعض التفهّم لموقف المسلمين من الانتداب ، وكفّوا عن المغالاة في إظهار الصداقة لفرنسا .

ولم يتخذ الخلاف المبدئي بين اده والخوري شكله الواضح إلاّ بعد ١٩٣٢ . ذلك أن الصراع بين الزعيمين المارونيين ، في عهد شارل دبّاس ، لم يكن يتجاوز المنافسة الشخصية . وكان بعض وجهاء المسلمين في هذه الاثناء قد وطدوا مكانتهم السياسية ، فاستطاع الدبّاس أن يحظى بتأييد عدد كبير منهم ، وأن يشرك بعضهم في ادارة شؤون الدولة . وكان أبرز هؤلاء الوجيه الطرابلسي الشيخ محمد الجسر الذي رئس مجلس الشيوخ ، ثم مجلس النواب ، من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٢. وبالرغم من الانتقاد الذي وجهه المسلمون إلى الجسر لاشتراكه في الحكومة اللبنانية وتعاونه مع الانتداب ، فان النجاح الذي احرزه ، والسلطة النافذة التي تمتع بها كرئيس للمجلس وكممثل للطائفة الإسلامية في الحكم ، اغريا غيره من المسلمين السنيين على الاقتداء به . لكن

(١٠) Albert Hourani, «Lebanon from feudalism to modern state», *Middle East Studies*, II (1966), pp. 262-3.

هؤلاء ظلّوا أقلية ، واستمرت أكثرية المسلمين تعارض الأوضاع الراهنة . وفي ما اقتصر نشاط بعض هؤلاء ، وعلى رأسهم عبد الحميد كرامي في طرابلس وسليم سلام في بيروت ، على المطالبة بالاتحاد مع سوريا ، ذهب غيرهم ، من الجيل الطالع ، إلى أبعد من ذلك ، فتزعموا الدعوة إلى وحدة عربية شاملة . وكان بين دعاة الوحدة الشاملة الصحافي الطرابلسي الأصل خير الدين الأحدب ، وصديقه رياض الصلح وسواه من شبان آل الصلح الذين نزحوا اصلا من صيدا إلى بيروت وأخذوا ينافسون وجهاء المسلمين هناك على الزعامة (١١) . وكان الوجهاء البيروتيون مضطرين إلى مراعاة الشعور السائد في العاصمة ، ولعلّ في ذلك ما يفسر اصرارهم على عدم التعاون مع الجمهورية اللبنانية والانتداب الفرنسي . وبسبب موقفهم السلبي هذا ، تعذرت عليهم خدمة مصالح ابناء طائفتهم ، فضعفت زعامتهم وسهل على الدخلاء أن ينتزعوا الكثير من نفوذهم . وكان الشيخ محمد الجسر أول من استفاد سياسياً من هذا الوضع ، فجعل من نفسه الممثّل الأوحد للطائفة السنية طيلة عهد الدباس .

وفي هذه الاثناء ، برز خير الدين الأحدب ورياض الصلح إلى الميدان السياسي في طليعة المنادين بالوحدة العربية . وكان موقف الأحدب والصلح من الجمهورية اللبنانية ، من الناحية النظرية ، شبيهاً بموقف الزعماء البيروتيين وغيرهم من المصرّين على الوحدة مع سوريا . الا ان عروبة الأحدب والصلح لم تمنعهما من الاهتمام بالسياسة اللبنانية . وبالرغم من اختلافهما الحاد في الرأي السياسي مع كبار الزعماء المسيحيين في البلاد ، فقد استطاعا مع الزمن أن يوطدا أواصر الصداقة معهم ، وأن يقيما الصلات مع المسؤولين الفرنسيين في بيروت والأوساط السياسية الفرنسية في باريس . ورحب الفرنسيون باقبال الاحدب والصلح على الاهتمام بالسياسة اللبنانية . وكان

(١١) أنظر اسكندر الرياشي ، « قبل وبعد ، ١٩١٨ – ١٩٤١ » (بيروت ، مجهول التاريخ) ، ص ٨١ – ٨٤ .

الزعيمان الشابان ، بالفعل ، خير من يمثل وجهة النظر الإسلامية في الجوار مع الزعماء اللبنانيين المسيحيين والمسؤولين الفرنسيين . لكنهما آثرا ، في حينه ، عدم الاشتراك في الحكم ، كما آثر غيرهما من الزعماء والوجهاء المسلمين. وهكذا بقي الشيخ محمد الجسر ممثلا للطائفة الإسلامية في الحكومة اللبنانية دون منافس حتّى ١٩٣٢ .

وكان ، في هذه الاثناء ، قد أعيد انتخاب شارل دبّاس رئيساً للجمهورية في ١٩٢٩ ، فاشتد على أثر ذلك النزاع بين اميل اده وبشاره الخوري ، حتى بلغ ذروته في اواسط ١٩٣١ . وكان الزعيمان المارونيان يتطلعان إلى خلافة الدبّاس في السنة التالية ، عند انتهاء مدة رئاسته الثانية والأخيرة بموجب الدستور ، فأصبح التنافس بينهما مباراة علنية للفوز برئاسة الجمهورية . واشيع في ذلك الوقت ان السلطات الفرنسية كانت تؤيد اده. لكن سرعان ما اتضح ان الخوري كان أقوى المرشحين ، وذلك بفضل علاقاته الحسنة مع المسلمين ، واستياء هؤلاء من تصرفات خصمه . ففي الفترة القصيرة التي تولى فيها اده رئاسة الوزارة في ١٩٢٩ – ١٩٣٠ ، اتبع نهجاً في السياسة زاد في تنفير المسلمين منه . من ذلك انه عمل في حقل التربية الوطنية على تعزيز نفوذ البعثات الكاثوليكية الأجنبية التي كان المسلمون ينظرون اليها بعين الريبة والشك . كما انه تحدّى القومية العربية التي نادى بها زعماء المسلمين ، فشجع فكرة « الفينيقية » التي دعا اليها صديقه شارل قرم (١٢) . ولما تبين لاده أن لا حظ له بالرئاسة ، سعى إلى التعكير على خصمه بمحاولة البحث عن مرشح ماروني آخر يسلبه أصوات النواب المسلمين التي كانت تضمن له النجاح . الا انه لم يوفق إلى ذلك . ومن هنا كان ظهور الشيخ محمد الجسر المفاجىء ، في أوائل ١٩٣٢ ، مرشحاً مسلماً لرئاسة الجمهورية يدعمه اده وسواه من أخصام الخوري الموارنة . وللحال أعلن النواب المسلمون والروم

(١٢) شارل قرم (١٨٩٤ – ١٩٦٣) أديب لبناني كتب بالفرنسية .

الأرثوذكس تأييدهم لترشيح الجسر ، فتأكد فوزه . واعترض البطريرك الماروني انطون عريضه مبدئياً على ترشيح مسلم لرئاسة الجمهورية . لكن البطريرك ، وقد كان خصماً سياسياً لبشاره الخوري ، سهل اقناعه بان ترشيح الجسر ما هو الا مناورة تنتهي قبل الشروع الفعلي بالانتخاب ، فعاد عن اعتراضه .

وكان الاعتقاد قد ساد أن السلطات الفرنسية تقف من ترشيح بشاره الخوري موقف التحفظ . لكن المفوضية الفرنسية ، مهما كان موقفها من ترشيح الخوري ، لم تكن مستعدّة لقبول مسلم رئيساً للبنان . اذ رأت ، والجسر نفسه لم يجهل ذلك، ان لبنان « ليس منفصلا عن باقي البلدان العربية إلا لأن له طابعاً مسيحياً دولياً معروفاً ، مما يقضي بأن يكون رئيس جمهوريته ممهوراً بهذا الطابع » (١٣) . وظن الجسر، في البدء ، أنه يستطيع تبرير ترشيحه باظهار تفوق اللبنانيين المسلمين على المسيحيين في العدد ، فطالب باجراء احصاء عام للبرهان على ذلك (١٤) . واستمر في المعركة ، رافضاً ان يصغي إلى الذين ناشدوه الانسحاب . ولما اقترب موعد الانتخاب ، قرّر المفوض السامي هنري بونسو (١٩٢٦ – ١٩٣٣) ، في آخر الأمر ، ان يتدخل ويفرض ارادته . وفي ٩ أيار ١٩٣٢ ، استُدعي محمد الجسر ، بصفته رئيساً لمجلس النواب ، إلى دار المفوضية ، فأبلغه نائب المفوض السامي تعليق العمل بالدستور . وفي الحال حلّ المجلس وتأجل انتخاب رئيس الجمهورية إلى أجل غير مسمى . وفي اليوم التالي ، طلب المفوّض السامي من شارل دباس أن يبقى في منصبه كرئيس للجمهورية بالتعيين ، فقبل الدباس ذلك .

ولم يكن ترشيح الجسر لرئاسة الجمهورية الا السبب المباشر لتعليق العمل بالدستور . أما السبب الأساسي ، فكان يعود إلى عدم اطمئنان

(١٣) اسكندر الرياشي « قبل وبعد ... » ، ص ١١١ .

(١٤) جرى هذا الإحصاء في ٣١ كانون الأول ١٩٣٢ ، بعد تعليق الدستور ، فلم يأت مؤيداً لتقديرات الجسر.

السلطات الفرنسية إلى سلوك السياسيين اللبنانيين . اذ كانت براعة هؤلاء في المناورات الحزبية واستغلال النفوذ السياسي تفوق وعيهم للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد واهتمامهم بمعالجتها . وكان مجلس النواب ، منذ قيامه في ١٩٢٦ ، قد اقلق السلطات المنتدبة بالتشديد على صلاحياته الدستورية تحدياً لها . ولعل الفرنسيين ، في الاحوال العادية ، كانوا على استعداد للتذرّع بالصبر على سلوك المجلس الاستقلالي . لكن الحال في لبنان ، في ١٩٣٢ ، لم تكن عادية . فمنذ ان قامت الضائقة المالية العالمية في ١٩٢٩ ، عانى لبنان صعوبات اقتصادية عجزت الحكومة الدستورية ، لانهماكها في التناحر الحزبي والطائفي ، عن معالجتها . وبلغ من انغماس مجلس النواب في السياسات الضيقة انه لم يتنبّه إلى الازمة المتفاقمة تنبّهاً كافياً. وهكذا شعر هنري بونسو أن هنالك ما يبرر حلّ المجلس وتعليق العمل بالدستور . لكن هذا الاجراء من قبل المفوّض السامي احدث في البلاد استياء عاماً . فزادت على اثره نقمة المسلمين على الوصاية الفرنسية ، وهبّ المسيحيون من انصار بشاره الخوري للتنديد بما بدا لهم طغياناً فرنسياً . فكان من نتيجة الاجراء الذي اتخذه بونسو ان تمّ اول لقاء وطني بين المسيحيين والمسلمين في لبنان الكبير .

ومن ايار ١٩٣٢ إلى كانون الثاني ١٩٣٣ ، مارس شارل دبّاس السلطة التنفيذية استناداً إلى قرار المفوّض السامي الفرنسي ، يعاونه فيها مدراء الدولة ، بصفة مجلس مديرين . وعند استقالة شارل دباس في ٢ كانون الثاني ١٩٣٣ ، عيّن بريفا – اوبوار، احد اركان المفوضية الفرنسية وحاكم لبنان الكبير سابقاً ، رئيساً للدولة . واستمر مجلس المديرين في مهمته برئاسة عبدالله بيهم ، احد وجهاء المسلمين في بيروت ، كأمين سرّ للدولة . واخيراً ، في ٣١ كانون الثاني ، صدر قرار المفوض السامي بتعيين حبيب باشا السعد ، البالغ آنئذ الخامسة والسبعين من العمر ، رئيساً للجمهورية ، وذلك لسنة ، مدّدت في ما بعد سنة اخرى . وقبل ان يتسلم السعد مهام الرئاسة ، شارف

بريفا — اوبوار على نتخاب مجلس جديد للنواب من خمسة وعشرين عضواً ، عين المفوّض السامي سبعة منهم ، في جملتهم الخوري واده والدباس . واعلن المفوّض السامي ، في الوقت نفسه ، ان الحياة الدستورية ستعود إلى البلاد على مراحل .

ومهما يقال في فترة الحكم اللادستوري التي استمرت من ١٩٣٢ حتى ١٩٣٤ ، فمما لا شك فيه انها كانت فترة « تدعيم وعمل في وجه مشاكل اقتصادية خصيرة » [١٥] . والواقع ان التذمر من تأجيل الحياة الدستورية جاء اكثره من السياسيين . اما الشعب اللبناني ، فبدا راضياً عن النزاهة والكفاية اللتين امتاز بهما الحكم في تلك الفترة . ففي غضونها ،

جرى تخفيض في ملاك الموظفين المتزايد، وفي الرواتب، وفي عدد أفراد الدرك والشرطة . وأدخلت بعض الإصلاحات على النظم الإدارية والمالية .... ومع ان الضائقة المالية لم تسمح بتخفيض الضرائب التي شكا منها الشعب ، إلا أن جانباً كبيراً من الأموال استخدم للأشغال العامة . وأدخلت بعض التحسينات على المرافىء ، وتسويق المنتوجات الزراعية ، وغير ذلك . وأحيلت فضائح الرشوة والفساد إلى المحاكم . إلا ان التقدم البطيء الذي تحقق في هذا الشأن ... أظهر استمرار سيطرة الإعتبارات العائلية والطائفية (١٦) .

وفي اول شباط ١٩٣٤ ، فرض المفوض السامي ، بدون الرجوع إلى مجلس النواب ، قانون الاجراء المدني ، بدل القوانين العثمانية المعمول بها منذ ١٩١١ :

وهكذا، فبجرة قلم، نظمت السلطة المنتدبة الإجراءات والأحكام، والعقوبات القضائية المعمول بها ، وأصلحت النظام القضائي القائم ، وسنت قوانين جديدة (١٧) .

وأجريت في السنة ذاتها انتخابات نيابية جديدة كانت بداية عودة الحياة السياسية إلى البلاد . الا ان المجلس الجديد لم تنبثق عنه حكومة

---

(١٥) S. H. Longrigg, *op. cit.*, p. 204.

(١٦) المصدر ذاته ، ص ٢٠٤ .

(١٧) George Grassmuck and Kamal Salibi, *A manual of Lebanese administration (Beirut, 1955)*, p. 9.

دستورية ، بل بقيت الإدارة في يد أمين سرّ الدولة ، وذلك حتى كانون الثاني ١٩٣٧ . وفي هذه الأثناء ، كان الصراع بين إميل إدّه وبشاره الخوري قد عاد إلى سابق عهده . فطالب أنصار الخوري بعودة الدستور ، وسمّوا أنفسهم « الكتلة الدستورية » . وإذ اقتربت نهاية المدة الثانية من رئاسة حبيب السعد ، بلغ الصراع بين الدستوريين والأدّيين ذروته . وقامت جريدة « الأوريان » ، المؤيدة لأدّه ، تهاجم بشارة الخوري بشدّة ، وتصف « الكتلة الدستورية » بأنها مجموعة من المصالح الاقتصادية الكبرى التي تحاول السيطرة على البلاد . وردّت عليها جريدة « لوجور » ، بتوجيه ميشال شيحا ، ردوداً لا تقل عنها عنفاً ومرارة . وأخيراً ، في كانون الأول ١٩٣٥ ، دعا المفوّض السامي مجلس النواب إلى انتخاب رئيس للجمهورية خلفاً لحبيب السعد، لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد. وتعيّن ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ موعداً للانتخاب .

ورأى الفرنسيون ، على ما يبدو ، في بشاره الخوري المرشّح الأصلح لرئاسة الجمهورية . لكن العهود القديمة التي ربطتهم بإميل أدّه فرضت عليهم مساندته . ولعلّهم آثروا التحفظ ، بعض الشيء ، تجاه أنصار الخوري من كبار المتمولين ، لشعورهم بأن هؤلاء كانوا يترقبون فرصة فوزه بالرئاسة لبسط نفوذهم . لكنه كان من الواضح أن السلطات الفرنسية ، في الوقت نفسه ، لم تستحسن مجيء أده إلى الرئاسة بطريقة تجعل منه رئيساً قوياً. وهكذا تدخل المفوض السامي ، الكونت داميان دو مارتيل (١٩٣٣ — ١٩٣٩) ، في الانتخاب بحيث ضمن نجاحه بأكثرية صوت واحد فقط ، مما عمل على إضعافه وإجباره على الاتّكال على المفوضية الفرنسية كمصدر لسلطته .

وبعدما أصبح أدّه رئيساً للجمهورية ، بقي بشاره الخوري في المجلس زعيماً للمعارضة . فواصل مطالبته بإعادة الدستور كاملاً ، وألحّ على الشروع بالمفاوضة لعقد معاهدة بين فرنسا ولبنان تحلّ محلّ نظام الانتداب . وكانت بريطانيا قد عقدت مثل هذه المعاهدة مع

العراق في ١٩٢٧ ، فألغت انتدابها على ذلك القطر وتوفقت إلى إدخاله في عضوية جامعة الأمم ، كدولة مستقلة ، في ١٩٣٢ . وسعت سوريا إلى الوصول إلى مثل هذا الاتفاق مع فرنسا ، لكن عقبات كثيرة اعترضت ذلك . وفي الشهرين الأوّلين من ١٩٣٦ ، اضرب السوريون مطالبين بعقد معاهدة بينهم وبين فرنسا . وقبلت فرنسا ، آخر الأمر ، إجراء مفاوضات لهذه الغاية ، في أوّل أذار . فتشجّعت « الكتلة الدستورية » في لبنان على تقديم مذكرة إلى مجلس النواب ، في ٣ أذار ، تطالب فيها بإجراء مفاوضات مماثلة بين لبنان وفرنسا .

وفي هذه الأثناء ، كان إميل أدّه قد استبدل عبدالله بيهم ، في أمانة سرّ الدولة ، بأيوب ثابت . وكان هذا الأخير إنجيلياً من أصل ماروني ، عرف بعصبيته اللبنانية المسيحية ، كما اشتهر أيضاً بالنزاهة والتجرّد . وكان من المنتظر أن يعترض المسلمون بشدّة على تعيينه أمين سرّ للدولة ، خصوصاً وأن هذا المنصب كان ، منذ ١٩٣٢ ، من نصيب وجيه مسلم . لكن المسلمين ، في ١٩٣٦ ، كانوا في شغل شاغل عن مثل هذة القضايا الداخلية . ذلك أن الاضطرابات التي هزّت سوريا في الشهرين الأوّلين من ١٩٣٦ وجدت لها صدى في لبنان . فاضطربت الأحياء الإسلامية في بيروت ، وقامت التظاهرات في طرابلس وصيدا . وما أن بدأت المفاوضات في بيروت بين السوريين والفرنسيين ، في آذار ، حتى هبّ المسلمون اللبنانيون من دعاة الوحدة مطالبين مرّة أخرى بفصل مدن الساحل والبقاع عن لبنان وضمّها إلى سوريا . وكان زعماؤهم قد دعوا في ١٩٣٣ إلى مؤتمر برئاسة سليم سلام ، هو « مؤتمر الساحل » الأوّل ، أجمعوا فيه على المطالبة بضم المناطق اللبنانية الإسلامية إلى سوريا . ودعا سلام إلى عقد « مؤتمر ساحل » ثان في ١٠ أذار ١٩٣٦ ، فصدرت عن هذا المؤتمر المقرّرات ذاتها التي صدرت عن المؤتمر الأوّل .

وكان من بين الذين حضروا « مؤتمر الساحل » الثاني أعضاء من « الحزب السوري القومي » ، وهو منظمة سياسية تأسست سرّاً في

لبنان في ١٩٣٢ ، واكتشفت السلطات المنتدبة وجودها في ١٩٣٥ .
وكان مؤسس هذا الحزب ، أنطون سعاده ، مسيحياً أرثوذكسياً نحا في تفكيره منحى القوميين العرب المسيحيين في القرن التاسع عشر ، من أمثال بطرس البستاني ، فشدّد على وحدة الأمة السورية وندّد بالإقليمية الإنفصالية ، والعصبية الطائفية ، وغير ذلك من العقبات التي تعترض تحقيق هذه الوحدة . وتلاقى أتباع أنطون سعاده ، وأكثرهم من الروم الأرثوذكس والإنجيليين وبعض الشيعة والدروز ، مع أكثرية المسلمين السنّيين على مسألة الوحدة مع سوريا . بل انّهم طالبوا بإلحاق جميع المناطق اللبنانية بسوريا ، لا المناطق الإسلامية وحدها . إلاّ أن المسلمين ، على العموم ، لم يأنسوا لتحفظ القوميين السوريّين إزاء الوحدة العربية الشاملة ، كما أن أكثرية المسيحيين قاومت دعوتهم إلى الوحدة السورية . فبقي حزبهم ضعيفاً على الصعيد الشعبي ، مما أعان السلطات اللبنانية على أن تحدّ من نشاطه . وحين توسّل السوريون القوميّون ، في ١٩٣٦ ، الشغب لنشر دعوتهم إلى الوحدة السورية ، اعتقلت السلطات زعيمهم ومساعديه الكبار ، وأنزلت بالحزب ، طوال السنوات الثلاث التالية ، شتّى أنواع الاضطهاد .

وللرد على نشاط دعاة الوحدة مع سوريا ، كان بعض المسيحيين في لبنان قد فكّروا ، منذ سنوات ، بتأسيس حزب قومي لبناني يعمل لاستقلال لبنان الكبير وضمان سلامة أراضيه . وقامت محاولات ، هنا وهناك ، في هذا السبيل ، إلاّ إنها لم تكلّل بالنجاح . وكان ، بعد « مؤتمر الساحل » الثاني ، أن راح دعاة الوحدة يثيرون الهياج من أجل تحقيق أهدافهم بحماسة لم يسبق لها مثيل . فتنبّه الزعماء المسيحيون ممن لم يرقهم ذلك ، إلى ضرورة العمل الحاسم . وفي تشرين الثاني ١٩٣٦ ، أسّس فريق من الشباب المسيحي منظمة باسم « الكتائب اللبنانية » فتحت في الوقت نفسه أبوابها لمن رأى من شباب الطوائف الأخرى رأيها في وجوب التمسك بالكيان اللبناني الراهن . وسرعان

ما برهنت هذه المنظمة على أنها قوّة قادرة على الوقوف في وجه دعاة الوحدة . وتنظمت « الكتائب اللبنانية » على غرار المنظمات شبه العسكرية الدارجة آنئذ في إيطاليا وأسبانيا . وكان على رأسها الصيدلي الماروني الشيخ بيار الجميّل . وكان اللبنانيون المسلمون ، في هذه الأثناء ، قد أنشاوا مجلساً استشارياً إسلامياً لتنسيق مطالب الطوائف الإسلامية في البلاد . فقام هذا المجلس بتشجيع الشباب المسلم على تأسيس منظمة « النجادة » ، في أوائل ١٩٣٧ ، للوقوف في وجه « الكتائب » . وهكذا تميزت السنة الأولى من رئاسة إميل أدّه بالنشاط الطائفي والحزبي الشديد والتوتّر الحاد .

وفي ٩ أيلول ١٩٣٦ ، تم توقيع المعاهده الفرنسية — السورية في باريس . وفي الحال ، بدأت المفاوضات في بيروت لعقد معاهدة مماثلة بين فرنسا ولبنان . وفي ١٣ تشرين الثاني ، وافق المجلس النيابي اللبناني على نصّ هذه المعاهدة . وبموجب المعاهدتين ، اعترفت فرنسا بسوريا ولبنان دولتين مستقلتين ، ووعدت بأن توصي بانضمامها إلى جامعة الأمم بعد فترة تحضيرية لا تزيد على ثلاث سنوات . وتم الاتفاق على أن تكون الدولتان حليفتي فرنسا في الحرب والسلم ، فتسمحان لها بتسهيلات عسكرية معيّنة في البرّ والبحر والجو . وقضت المعاهدتان بأن يكون لفرنسا مركزاً ممتازاً في سوريا ولبنان ، فيجري تنظيم الجيشين ، السوري واللبناني ، تحت إشراف الفرنسيين ، وتطلب الحكومتان المساعدة الفنية ، عند الحاجة ، من فرنسا . وقضتا كذلك أن ترعى البعثات الدبلوماسية الفرنسية مصالح السوريين واللبنانيين في الخارج ، وأن يتمتع السفير الفرنسي في كلّ من دمشق وبيروت بالأسبقية على سائر السفراء . وبالإضافة إلى ذلك ، نصّت المعاهدتان على أحكام تتعلّق بالعملة ، وحقوق الأجانب ، وامتيازات المؤسسات الأجنبية ، وقضايا أخرى متفرّقة . وألحقت بالمعاهدة الفرنسية — اللبنانية رسائل متبادلة بين الرئيس أدّه والمفوّض السامي دو مارتيل توضح بعض النقاط المهمة ، منها الرسالتان الرقم « ٦ و ٦

مكرّر » اللتان أكدتا ضرورة تمثيل مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلاً عادلاً في الحكومة والمناصب الإدارية العليا . وقد قُدّر لمضمون هاتين الرسالتين أن يظل ، حيث زالت المعاهدة وملحقاتها ، قاعدة من قواعد الحياة السياسية في لبنان .

وشارك النواب المسلمون زملاءهم المسيحيين في الموافقة على نص المعاهدة الفرنسيه — اللبنانية في ١٣ تشرين الثاني . إلاّ أن قادة المسلمين من دعاة الوحدة خارج المجلس ، وجدوا في المعاهدة تكريساً نهائياً للكيان اللبناني بحدوده القائمة ، فهبّوا إلى معارضتها . وقامت المظاهرات العنيفة في المناطق الإسلامية في بيروت ، وأضربت أسواق طرابلس ، ووقعت الاصطدامات الطائفية في بعض المناطق المختلطة . وكان السبب المباشر لتأسيس « الكتائب اللبنانية » اصطدام من هذا النوع جرى في بيروت في ١٥ تشرين الثاني وأدّى إلى وقوع عدد من الضحايا . وبعد هذا الاصطدام بيومين ، أي في ١٧ تشرين الثاني ، إبرم المجلس المعاهدة التي وقعها الرئيس أدّه والمفوض السامي دو مارتيل بإمضائهما . وتم الاتفاق على أن يسري مفعولها ابتداء من ١٩٣٧ .

وقضت المعاهدة الفرنسية — اللبنانية أن يضم لبنان ، كسوريا ، إلى عضوية جامعة الأمم ، كدولة مستقلة ، قبل نهاية ١٩٣٩ . وكان ، في ٤ أيلول ١٩٣٩ ، أن نشبت الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن فرنسا قد أبرمت المعاهدة بعد . فتأجّل وضعها موضع التنفيذ إلى أجل غير مسمّى . وفي هذه الأثناء ، أي بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩ ، أتيح للبنان أن ينعم بثلاث سنوات من الحكم الدستوري تحقق في غضونها تقدّم سياسيّ ملحوظ . ففي ٤ كانون الثاني ١٩٣٧ ، أعلن دو مارتيل عودة الحياة الدستورية التامة إلى لبنان . وفي اليوم ذاته ، دعا الرئيس أدّه خير الدين الأحدب إلى تأليف حكومة تحلّ محلّ مجلس المديرين وتتسلم السلطة الإجرائية حسب الدستور .

وكانت الأحوال ، بمجيء ١٩٣٧ ، قد تغيرت في لبنان ، بحيث

جعلت إسناد رئاسة مجلس الوزراء الى مسلم سنّي أمراً طبيعياً . ذلك أن وجود الدستور والمعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية ، ومضي ست عشرة سنة من الزمن ، أعطيا ضماناً كافياً لسلامة الكيان اللبناني ، كما أصبحت لطلاب الوحدة أنفسهم من اللبنانيين المسلمين مصالح مرتبطة باستمرار هذا الكيان . وقد أبرزت حوادث تشرين الثاني ١٩٣٦ الخلاف القائم بين الزعماء المسلمين المتعاونين مع الدولة وبين الزعماء المسلمين الرافضين هذا التعاون . حتّى أن خير الدين الأحدب نفسه ، وكان في ما مضى من أقطاب القومية العربية في لبنان ، هجر الدعوة إلى الوحدة السورية والعربية بعد انتخابه نائباً في ١٩٣٤ . وقد ألقى في نيسان ١٩٣٦ خطاباً في المجلس صرّح فيه بأن للبنان « أماني وطنية » يجب أن تحقق (١٨) . وحين ذهب الأحدب إلى أبعد من ذلك، فقبل تأليف حكومة تحت رئاسة أدّه، وهو واحد من اعمدة القومية اللبنانية، لامه أصدقاؤه المسلمون على ذلك . ونُسب إليه أنه أجاب : « إذا قرّر العرب الوحدة فليس وجودي في سراي لبنان يمنعهم من تحقيقها (١٩).

ومنذ أن قبل خير الدين الأحدب رئاسة الوزارة ، أصبح هذا المنصب في الجمهورية اللبنانية من نصيب المسلمين السنيّين . واستمرّ الأحدب في الحكم خمسة عشر شهراً ، معيداً النظر في تأليف وزارته خمس مرّات ليرضي أنصار أدّه وأنصار الخوري في المجلس . وحين ترك الحكم في آذار ١٩٣٨ ، خلفه الأمير خالد شهاب ، من شهابيين حاصبيا المسلمين . ثم تلاه المحامي البيروتي عبد الله اليافي . وكان اليافي يرئس وزارته الثانية عندما نشبت الحرب العالمية الثانية . فعمد غبريال بيو ، الذي خلف دو مارتيل في المفوضية الفرنسية في ١٩٣٩ ، إلى حلّ المجلس في ٢١ أيلول ، وإقالة الحكومة ، وتعليق

(١٨) بشاره الخوري ، « حقائق لبنانية » ، الجزء الأول (حريصا ، ١٩٦٠) ، ص ٢٠٠

(١٩) اسكندر الرياشي ، « قبل وبعد ... » ، ص ١٦١ .

الدستور للمرّة الثانية ، وتعيين عبد الله بيهم ، كما في ١٩٣٢ ، أمين سرّ للدولة ، يعاونة مستشار فرنسي . وثبّت بيو ، في الوقت نفسه ، إميل أدّه رئيساً للجمهورية ورئيساً للدولة بالتعيين . لكن الرئاسة كانت لأدّه خيبة أمل ، منذ أن تسلّمها . فكثيراً ما نقض دو مارتيل قراراته وقلّل من شأنه . ثمّ جاء بيو يمعن في الحد من سلطته . وكان على أدّه ، طيلة عهده بالرئاسة ، أن يتحمّل عداوة فرنسوا كولومباني ، مدير الأمن العام الفرنسي ، كما كان عليه أن يواجه العراقيل السياسية الكثيرة التي كان منافسه بشاره الخوري يضعها في طريقه . وأمام هذه المصاعب الكثيرة ، أقلع أدّه آخر الأمر عن المجيء إلى مكتبه في مقرّ الحكومة . فالسلطات القليلة التي بقيت لديه كان في إمكانه ممارستها وهو في بيته .

أمل بيو ، بتعليق العمل بالدستور وإقامة إدارة حكومية مبسّطة في ١٩٣٩ ، في أن يوطد دعائم الاستقرار في لبنان ، كما في سوريا ، طوال سنوات الحرب . على أن هذا الأستقرار لم تكن لتتيحه ظروف الحرب . ففي ربيع ١٩٤٠ ، زحف الألمان على الدانيمارك والنروج ، ثم على هولندا وبلجيكا ، فتراجع الحلفاء أمامهم . وما أن أطلّ حزيران حتّى واجهت فرنسا نفسها غزو أراضيها . فاحتلّ الألمان باريس في الرابع عشر منه . وبعد ذلك بأسبوع تم توقيع الهدنة بين ألمانيا وفرنسا . فدخلت فرنسا تحت السيطرة الألمانية ، وتسلّم المارشال فيليب بيتان الحكم كرئيس للدولة الفرنسية في فيشي . وكان أن نادى الجنرال شارل ديغول ، من لندن ، بمتابعة النضال ضد ألمانيا . واعترفت بريطانيا بحكومة « فرنسا الحرة » التي ألّفها في ٢٨ حزيران في المنفى . لكن « فرنسا الحرة » لم يكن لها ، في بادىء الأمر ، موطىء قدم في أي من البلدان الخاضعة للانتداب أو الاستعمار الفرنسيين . بل أن حكومة فيشي ظلّت هي صاحبة السلطة والشأن.

وبقي غبريال بيو في بيروت خمسة أشهر بعد استسلام فرنسا .

وفي كانون الأوّل ١٩٤٠ ، خلفه الجنرال هنري دانتز . وكانت المواد الغذائية في البلاد قد قلت ، في هذه الأثناء ، بسبب ظروف الحرب ، وتخوّف الناس من المجاعة . وعجزت حكومة أدّه عن معالجة الحال ، فاستغل أخصامها ذلك وشجعوا انتشار الشكوى من العهد القائم . وفي الأشهر الأولى من ١٩٤١ ، تأزّمت الحالة السياسية في البلاد واضطرب حبل الأمن . وما جاء نيسان حتى اضطرّ أدّه وبيهم إلى الاستقالة من رئاسة الجمهورية وأمانة سرّ الدولة . وفي التاسع منه ، عيّن الجنرال دانتز المحامي الماروني الفرد نقّاش رئيساً للدولة ، يعاونه مجلس مديرين يرئسه المهندس أحمد الداعوق .

لكن هذا التدبير الذي أجراه دانتز لم يستمرّ إلاّ فترة وجيزة . ففي ٨ حزيران ، شرعت قوات بريطانيا وفرنسا الحرة بغزو سوريا ولبنان من جهة فلسطين . وفي اليوم ذاته ، أسقطت طائرات الحلفاء على البلدين آلاف المناشير تعلن الاستقلال الكامل للسوريّين واللبنانيين باسم فرنسا الحرّة ، وذلك سعياً وراء تأييد الشعبين . وكانت هذه المناشير موقّعة بإمضاء الجنرال جورج كاترو ، ممثل الجنرال ديغول في القاهرة . ونجح البريطانيون والفرنسيون الأحرار في احتلال البلدين. فغادر الجنرال دانتز بيروت وحلّ مكانه الجنرال كاترو ، متخذاً لنفسه لقب « المندوب السامي العام » بدلاً من « المفوض السامي » . وأعلن كاترو استقلال سوريا ، رسمياً ، في ٢٧ أيلول . ثم أعلن استقلال لبنان في ٢٦ تشرين الثاني . لكن واقع الحال في البلدين ، من الناحية السياسية ، استمرّ كما كان عليه من قبل ، دون أي تغيّر جذري :

> كانت نية الفرنسيين ، في الواقع، أن يفعلوا أقل ما يمكن للبر بوعدهم الخاص بالإستقلال ، وأن يحتفظوا بجميع السلطات الفعلية ، وأن يبقوا على جميع الحقوق والمؤسسات والإمتيازات الفرنسية ويضمنوا استمرارها في المستقبل، وأن يرجئوا إجراء التسوية التي تصون هذا كله إلى ما بعد الحرب(٢٠).

(٢٠) S. H. Longrigg, *op. cit.*, p. 221.

وهكذا ، فلم تختلف التدابير الإدارية الجديدة التي اتخذها الجنرال كاترو في البلدين ، بعد إعلان استقلالهما ، إلاّ قليلاً عن التدابير التي اتخذت تحت نظام الانتداب . ففي لبنان ، عيّن المندوب السامي العام ، في أوّل كانون الأوّل ، الفرد نقّاش رئيساً للجمهورية. وفي اليوم نفسه ، تألفت وزارة برئاسة أحمد الداعوق . وقد اختلفت هذه الوزارة عن سابقاتها بأنها تضمنت منصباً وزارياً للشؤون الخارجية . وفي أوائل صيف ١٩٤٢ ، استقالت وزارة الداعوق في وجه أزمة المواد الغذائية التي استمرت من السنة السابقة . فتألفت وزارة جديدة برئاسة سامي الصلح ، وهو من وجهاء آل الصلح الذين سبق ذكرهم ، وأحد المشتغلين بالقضاء منذ ١٩٢٠ . وفي هذه الأثناء، كانت بريطانيا قد اعترفت باستقلال سوريا ولبنان فور إعلانه . فعيّنت ، في شباط ١٩٤٢ ، الجنرال السير ادوارد سبيرز ، رئيس « بعثة سبيرز » لدى سلطات فرنسا الحرّة ، وزيراً مفوضاً لها في البلدين . وجعل الجنرال سبيرز مقرّ عمله في بيروت .

وأحرج الاعتراف البريطاني السريع باستقلال سوريا ولبنان موقف الفرنسيين هناك . لكن ظروف الحرب فرضت على بريطانيا الاستمرار في إرضاء العناصر الوطنية في البلدين ، كما في غيرهما من بلاد الشرق الأدنى ، خصوصاً أن قوات المحور كانت تتقدّم ، في ذلك الحين ، في إفريقيا الشمالية باتجاه المنطقة . ولما كان للفرنسيين غرض في سوريا ولبنان ، صعب عليهم إدراك ما كانت السياسة البريطانية ترمي إليه ، وظنوا أن بريطانيا نوت الحلول محلّهم في البلدين . وفيما اشتدّ التوتّر بين البريطانيين والفرنسيين بسبب ذلك ، وقف قسم كبير من الرأي العام المسيحي في لبنان ، بزعامة إميل أدّه ، في جانب فرنسا . أمّا البريطانيون ، فلم يقتصر مؤيدوهم على المسلمين عموماً ، وعلى أوساط القوميين العرب ، بل تجاوزوهم إلى المسيحيين من أنصار « الكتلة الدستورية » التي تزعمها بشاره الخوري . وكانت لهذه الكتلة صلة وثيقة بالسلطات البريطانية في المنطقة ، وذلك بواسطة

أحد أقطابها، وهو المحامي الماروني والنائب السابق كميل شمعون (٢١).

وكان أن عادت الحركة السياسية في لبنان ، في ١٩٤٢ ، إلى سابق نشاطها. وفيما وطدت « الكتلة الدستورية » علاقاتها مع بريطانيا وأوساط القوميين العرب في لبنان والبلاد المجاورة ، عاد إميل أدّه إلى ميدان السياسة ونظّم أنصاره في ما عرف بـ « الكتلة الوطنية » . وكانت لهذه الكتلة تحفظاتها في شأن استقلال لبنان التام ، فآثرت الحفاظ على بعض الصلات السياسية بفرنسا ، من النوع الذي نصّت عليه معاهدة ١٩٣٦ ، كضمان ضد الذوبان في دولة عربية كبرى . وبدا لفئة كبيرة من المسيحيين أن هنالك ما يبرر هذا الموقف ، إذ تبع احتلال الحلفاء سوريا ولبنان تجدّد عنيف في نشاط الداعين إلى الوحدة العربية في البلدين . وفي وجه هذا الموقف الذي اتخذه أدّه وأنصاره ، أصرت « الكتلة الدستورية » على استقلال لبنان استقلالاً تاماً ، غير مشروط ، كدولة ذات شخصية مميّزة في المجموعة العربية . وشجع الدستوريين في إصرارهم هذا ظهور تحوّل في وجهة النظر عند بعض اللبنانيين المسلمين من دعاة الوحدة ، إذ بدأ هولاء يتحدّثون عن لبنان عربي له كيانه المستقلّ . وذهب هولاء في تفسير موقفهم الجديد إلى القول بأن الشعب اللبناني جزء من الأمة العربية لا يتجزأ ، إلاّ أن للبنان خصائص مميزة تستدعي ، إلى حين على الأقل ، استقلاله التام .

ووجدت « الكتلة الدستورية » في هذا المخرج السياسي الذي صاغه الاخوان كاظم وتقي الدين الصلح ، وقبله نسيبهما رياض الصلح ، أساساً عملياً للتفاهم الوطني بين جميع الفئات في البلاد ، فتبنّته على الفور . وبالرغم من أن أعضاء « الكتلة الدستورية » لم يقبلوا أن يكون استقلال لبنان تدبيراً عابراً من ناحية المبدأ ، فإن أحداً من الفرقاء لم يصرّ على هذه المسألة . وما إن جاءت أواخر ربيع ١٩٤٢ حتى تمّ التفاهم بين الدستوريّين وكبار الزعماء المسلمين في البلاد ، فأعلن

(٢١) انتخب كميل شمعون نائباً للمرة الأولى في ١٩٣٤ .

الفريقان قيام « ميثاق وطني » أصبح في الحال نقطة الالتقاء بين مختلف الفئات اللبنانية . وفي ٣ حزيران ، إذ كان بشاره الخوري في زيارة لمصر ، وجد نفسه قادراً ، بملء الثقة ، أن يعلن سياسة كتلته ، فقال :

> ان لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة، واننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى اقصى حد على هذا الأساس (٢٢) .

وكان ، في مطلع نيسان من تلك السنة ، أن شرع الجنرال سبيرز في بيروت يلحّ على وجوب إجراء انتخابات شعبية في سوريا ولبنان . ولم يجد الفرنسيون الأحرار ، بعد اعترافهم باستقلال البلدين ، عذراً لرفض هذا الطلب . فماطل الجنرال كاترو بضعة أشهر في تحديد موعد لهذه الانتخابات ، تنفيذاً لتعليمات وردته من الجنرال ديغول . لكنه اضطرّ ، آخر الأمر ، إلى الرضوخ للضغط البريطاني ، فأعلن عودة الدستورين ، السوري واللبناني ، في ٢٥ آذار ١٩٤٣ . وكان كاترو ، قبل ذلك ، قد أقال ألفرد نقّاش وسامي الصلح من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة في لبنان ، واستبدلهما بأيوب ثابت كرئيس للجمهورية ورئيس للدولة في وقت واحد . فألف ثابت حكومة من ثلاثة أعضاء ، أوكل إليها أن تهيء لإجراء الانتخابات .

ولم يكن أيوب ثابت ، وهو من غلاة أنصار أدّه ، أصلح الناس للقيام بمثل هذه المهمة الخطيرة . فبدأ بإعداد العدة للانتخابات بتحديد عدد المقاعد النيابية وجعلها أربعة وخمسين مقعداً، إثنان وثلاثون منها، للطوائف المسيحية وإثنان وعشرون للسنّة والشيعة والدروز وكان هذا التوزيع إجحافاً صريحاً بحق الفئة الإسلامية . على أن الرئيس ثابت أصرّ على عدالة هذا التوزيع ، بحجة أن للمغتربين اللبنانيين ، ومعظمهم من المسيحيّين ، حق الانتخاب . أما المسلمون ، فرفضوا قبول هذه الحجّة رفضاً باتاً . وأمام احتجاجهم الصارخ ، أقيل أيوب ثابت من

(٢٢) بشاره الخوري ، « حقائق لبنانية » ، الجزء الأول ، ص ٢٤٥ .

منصبيه ، في ٢١ تموز ، وعُيّن مكانه الوجيه الأرثوذكسي بترو طراد . وللحال ، تقرّر أن يزداد عدد المقاعد في المجلس إلى خمسة وخمسين مقعداً ، ثلاثون منها للمسيحيين وخمسة وعشرون للمسلمين والدروز . فبقيت هذه النسبة ، البالغة ستة إلى خمسة ، معمولاً بها حتى اليوم .

وجرت الانتخابات النيابية اللبنانية ، على مرحلتين ، في أواخر صيف ١٩٤٣ ، تحت رقابة الرئيس طراد والجنرال سبيرز والمندوب السامي الفرنسي الجديد جان هيللو ، فأسفرت عن فوز « الكتلة الدستورية » وحلفائها فوزاً صارخاً . وعقد مجلس النواب الجديد جلسته الأولى في ٢١ أيلول ، وانتخب بشاره الخوري رئيساً للجمهورية بأغلبية ٤٤ صوتاً وامتناع ١١ نائباً عن التصويت . وعلى الفور ، كلّف الرئيس الجديد حليفه رياض الصلح تأليف حكومة تتمثل فيها الطوائف الرئيسية الست في البلاد : الموارنة ، والسنّة ، والشيعة ، والروم الأرثوذكس ، والروم الكاثوليك ، والدروز . وهكذا برز إلى الوجود لبنان تشترك الطوائف المسيحية والإسلامية اشتراكاً تاماً في تقرير مصيره . وكانت الطائفتان الرئيسيتان ، المارونية والسنّية ، ممثّلتين آنذاك في مركزي القيادة ببشاره الخوري ورياض الصلح ، واضعي « الميثاق الوطني » .

وما أن استتب الأمر للحكومة الجديدة حتى فتحت باب المفاوضات مع هيللو لإنهاء الإنتداب نهاية فعلية . وكان هدف الحكومة تعديل الدستور ، بحيث تُلغى قيود الانتداب ويتم انتقال السلطات التشريعية والإجرائية انتقالاً كاملاً إلى يدها . وبالإضافة إلى ذلك ، طلبت الحكومة الجديدة من فرنسا الحرّة تحويل المندوبية العامة في بيروت إلى سفارة في أسرع وقت ممكن . على أن ردّ هيللو ، بعد استشارة حكومة فرنسا الحرّة المقيمة آنئذ في الجزائر ، لم يكن مشجّعاً . وفي ٥ تشرين الثاني ، حمل هيللو إلى الرئيس الخوري رسالة من حكومة الجزائر تعلن أن الفرنسيين لا يستطيعون السماح بإجراء أي تعديل

على الدستور اللبناني من طرف واحد . وبدا هذا للحكومة اللبنانية تحدّياً صريحاً . وفي ٨ تشرين الثاني ، باشر مجلس النواب مناقشة مشروع قرار خاص ينصّ على التعديلات الدستورية المقترحة ، فأقرّه بالإجماع ، في غياب إميل أدّه . وقضت هذه التعديلات بإلغاء كلّ إشارة إلى الانتداب في الدستور ، وإثبات سيادة لبنان الوطنية ، وإبطال اعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية ثانية . وعلى الفور ، وقّعها رئيس الجمهورية بإمضائه ، فنشرت في الجريدة الرسمية في اليوم التالي ، قبل أن يتسنّى للفرنسيين تقديم أي اعتراض عليها .

وفي ذلك اليوم بالذات ، عاد هيللو من رحلة استشارية عاجلة إلى الجزائر ، فوجد التعديلات الدستورية داخلة في حيز التنفيذ . فما كان منه إلاّ أن أمر بإرسال فرق من البحارة الفرنسيين والجنود السنغاليين ، في الصباح الباكر في ١١ تشرين الثاني ، لاعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية، ورئيس الوزارة، وأربعة من أركان العهد[٢٣] ، ونقلهم إلى قلعة راشيا . وفي الوقت نفسه ، أصدر هيللو جملة قرارات تقضي بتعليق العمل بالدستور ، وحلّ مجلس النواب ، وتعيين إميل أدّه رئيساً للدولة .

ووقعت هذه الاجراءات التي لجأ اليها هيللو وقوع الصاعقة على الشعب اللبناني . وفي الحال ، نسيت الاحزاب السياسية كما نسيت « الكتائب » و « النجادة » وغيرهما من المنظمات شبه الطائفية خلافاتها القديمة ، وتكاتفت معاً في قيادة موحدة لتنظيم اضراب شامل في البلاد . وقامت في بيروت تظاهرات شعبية عنيفة اجبرت السلطات الفرنسية على اعلان منع التجوّل في العاصمة . فزادت الحال سوءاً . وفي هذه الاثناء ، لجأ حبيب ابو شهلا ومجيد ارسلان ، وكانا الوزيرين الوحيدين اللذين نجوا من الاعتقال ، الى قرية بشامون ،

(٢٣) وهم الوزراء كميل شمعون ، وعادل عسيران ، وسليم تقلا ، ونائب طرابلس عبد الحميد كرامي .

المطلة على بيروت ، حيث اعلنا انهما يمثلان الحكومة الشرعية في البلاد . وفي بيروت ، تابع مجلس النواب المنحلّ عقد جلساته في البيوت الخاصة ، فاعترف بشرعية حكومة بشامون ، واتخذ جملة قرارات مهمة ، منها قرار بالغاء العلم اللبناني القديم واستبداله بعلم جديد يرمز إلى استقلال لبنان التام عن فرنسا . وزاد في تقوية موقف حكومة بشامون التشجيع الواضح الذي لاقته من الجنرال سبيرز والقوات البريطانية المعسكرة في البلاد . وسرعان ما ادرك اميل اده انه في عزلة تامة عما يجري في البلاد .

وأمام هذا المأزق الحرج ، اضطر الفرنسيون إلى تغيير سياستهم . وكانت بريطانيا والولايات المتحدة تحثانهم على ذلك . وفي ١٧ تشرين الثاني ، وصل الجنرال كاترو إلى بيروت ، موفداً من قبل حكومة الجزائر ، لمعالجة الموقف . فاقيل هيللو من منصبه في الحال ، وهو الذي « وحّد الشعب اللبناني كله ضد فرنسا في ليلة واحدة » (٢٤) . وفي ٢٢ تشرين الثاني ، افرج عن الرئيس الخوري وسائر المعتقلين في راشيا ، فعادوا إلى بيروت منتصرين .

وهكذا اصبح استقلال لبنان ، بعد ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، حقيقة واقعة . واخذ هذا الاستقلال يكتمل في السنة التالية ، حين تسلّم لبنان، مع سوريا ، السلطة على الجمارك والامن العام والشركات ذات الامتياز ورقابة المطبوعات ، وغير ذلك . فما جاء عام ١٩٤٥ حتى كان لبنان يتمتع بمعظم الصلاحيات التي تتمتع بها الدول ذات السيادة التامة . على ان فرنسا ظلت محتفظة ، في لبنان كما في سوريا ، بقيادة المجندين المحليين الذين اطلق عليهم اسم « Troupes Spéciales » ، كما ظلت متمسكة بفكرة استبدال الإنتداب الضائع بمعاهدة تضمن لها مركزاً ممتازاً في البلدين ، وذلك بالرغم من مقاومة حلفائها لهذه الفكرة .

(٢٤) George Catroux, *Dans la bataille de la Méditerrannée* (Paris, 1949), p. 414.

وكان ، في ١٧ ايار ١٩٤٥ ، اي بعد انتهاء الحرب في اوروبا بتسعة ايام ، ان وصلت إلى بيروت فرق من الجنود السنغاليين لتدعيم الجيش الفرنسي في لبنان وسوريا . فاثار وصول هذه الفرق ردة فعل عنيفة في البلدين ، اذ رأى اللبنانيون والسوريون من ورائه محاولة لفرض معاهدة مع فرنسا تحد من استقلالهما الجديد . فقامت الاضطرابات في البلدين ، وتدخلت بريطانيا في الامر الى جانب السلطات اللبنانية والسورية . وهكذا اضطرت فرنسا الى العدول عن فكرة عقد المعاهدة ، والى الانسحاب العسكري من البلدين . فتم الجلاء الفرنسي عن سوريا في صيف ١٩٤٥ . وتسلمت الحكومة اللبنانية الفرق اللبنانية التابعة للجيش الفرنسي في اول آب من السنة ذاتها ، فعهدت في قيادتها الى الكولونيل فؤاد شهاب . وتم جلاء آخر جندي فرنسي عن الاراضي اللبنانية في ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ .

توفق عهد بشاره الخوري في توطيد دعائم الاستقلال اللبناني . فما ان جلت القوات الفرنسية عن البلاد حتى سارعت الحكومة اللبنانية الى اعادة العلاقات الودية بين لبنان وفرنسا ، فجعلت الصداقة بين البلدين احد الاسس التي قامت عليها سياسة لبنان الخارجية . وفي الوقت نفسه ، حرص عهد بشاره الخوري على تقوية العلاقات بين لبنان والدول العربية ، فوقّع لبنان ، في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ ، اتفاق الاسكندرية الذي مهد الطريق الى قيام « جامعة الدول العربية » في ٢٢ اذار من السنة التالية . واعربت الدول العربية الموقعة على اتفاق الاسكندرية (سوريا وشرق الاردن والعراق ومصر ولبنان) عن ثقتها بسياسة لبنان العامة ، وتعهدت باحترام سيادته وكيانه ضمن حدوده القائمة . وفي عام ١٩٤٥ ، وهو العام ذاته الذي خرجت فيه « جامعة الدول العربية » الى حيز الوجود ، وقّع لبنان ميثاق « الامم المتحدة » كعضو مؤسس . وفي كانون الثاني ١٩٤٦ ، حضر وفد لبنان دورة الانعقاد الاولى لهذه المنظمة في لندن .

الا ان عهد بشاره الخوري لم يلاق ، في سياسته الداخلية ، النجاح الذي لاقاه في سياسته الخارجية . اذ ان مآثره ، في الحقل الداخلي ، كادت ان تقتصر على تحقيق «الميثاق الوطني». ففيما استمر اصحاب النزعة الى القومية العربية من المسلمين على ما كانوا عليه ، لم تعد الوحدة العربية عندهم فكرة ملحة بعدما وطد لبنان علاقاته مع بقية الدول العربية . ولم تجد الحكومة اللبنانية صعوبة في ايجاد صيغة للانسجام بين مختلف الفئات اللبنانية باعتماد سياسة عربية معتدلة . وقد ساعد في ذلك ، ولا شك ، وجود شخصية نافذه كرياض الصلح على رأس الحكومة . اذ كان الصلح يتمتع بثقة اللبنانيين المسلمين والمسيحيين على السواء .

على ان ضعف السنوات الاولى للاستقلال ، تحت رئاسة بشاره الخوري ، ظهر اكثر ما يكون في الميدان الاداري . وليس هذا بمستغرب في بلاد سيطرت فيها المصالح العائلية والطائفية . ثم ان الفساد في الادارة اللبنانية لم يكن جديداً ، وانما كان موروثا عن عهود سابقة . الا ان وطأة هذا الفساد ازدادت في عهد بشاره الخوري ازدياداً واضحا . فعمت المتاجرة في النفوذ ، وكثرت الفضائح . ومما ساعد على انتشار الفساد صلات الصداقة والقربى التي جمعت بين رئيس الجمهورية وكبار رجال الاعمال الذين استفادوا من وجوده في الحكم لخدمة مصالحهم .

وكانت مدة رئاسة الجمهورية قد اعيد تحديدها ، قبيل انتخابات ١٩٤٣ ، بست سنوات غير قابلة للتجديد. فما ان جاء عام ١٩٤٧ حتى تبين ان الخوري ينوي تعديل الدستور ليتمكن من تجديد مدة رئاسته . وكان ذلك العام موعداً لاول انتخاب نيابي يجري في عهد الاستقلال . وجرى هذا الانتخاب في ٢٥ ايار ، فكان فضيحة العهد الكبرى . اذ لجأت الحكومة فيه الى التزوير على نطاق واسع لتضمن المجيء بمجلس جديد مؤيد للعهد القائم . وفي العام التالي ، قام هذا المجلس الجديد بتعديل الدستور بحيث افسح للرئيس الخوري ، بصورة استثنائية ،

مجال انتخابه لمدة ست سنوات اخرى تبتدىء في ايلول ١٩٤٩ . وما ان تم تعديل الدستور على هذا الشكل حتى قام الكثيرون ، ومن بينهم بعض اركان « الكتلة الدستورية » من امثال ميشال شيحا ، ينددون بمثل هذا التلاعب بنصوص الدستور . وكذلك اثارت فكرة التجديد للخوري ثائرة الزعماء الموارنة الطامحين الى خلافته في رئاسة الجمهورية ، فهبوا الى المعارضة . وكان في طليعة هؤلاء كميل شمعون ، العضو السابق في « الكتلة الدستورية » ، الذي اصبح في السنوات التي تلت التعديل زعيماً للمعارضين .

وهناك احداث اخرى أضرت بشعبية عهد بشاره الخوري . من ذلك فشل الدول العربية في محاولتها لمنع قيام دولة اسرائيلية في ارض فلسطين ، مما افقد الحكومات العربية ، ومنها الحكومة اللبنانية ، الكثير من الاحترام . وكان ، في ٣٠ اذار ١٩٤٩ ، ان اطاح الجيش السوري ، بقيادة حسني الزعيم ، بحكومة سوريا الدستورية . ولعل هذا ما شجع « الحزب السوري القومي » على ان يحاول القيام بانقلاب مماثل في لبنان . لكن هذه المحاولة باءت بالفشل ، وانتهت بحل الحزب واعدام سبعة من اعضائه ، بمن فيهم زعيمه انطون سعاده . فعمل ذلك ، بالطبع ، على اكتساب عداوة السوريين القوميين ومؤيديهم للعهد القائم . وعمدت الحكومة اللبنانية ، في الوقت نفسه ، الى حل « الكتائب » و« النجادة » وغيرها في المنظمات شبه العسكرية في البلاد فدفعتها جميعاً الى الوقوف في صف المعارضة .

وتنظم المعارضون لخوض المعركة الانتخابية في نيسان ١٩٥١ ، ففاز عدد منهم بمقاعد نيابية مكنتهم من معارضة الحكومة معارضة. فعالة من داخل المجلس ، كما من الخارج . وكان من بين الفائزين كميل شمعون والزعيم الدرزي كمال جنبلاط . وكان جنبلاط ، في ١٩٤٩ ، قد نظم انصاره ، ومعظمهم من الدروز ، في « الحزب التقدمي الإشتراكي » ، واخذ يدعو الى تغيير الاوضاع ويندد بالفساد السائد وبسيطرة اصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى على

مقدرات البلاد . والتف حول شمعون وجنبلاط ، في المجلس ، النائب الكتائبي جوزف شادر ، ونائب « الكتلة الوطنية » بيار اده ، نجل الرئيس السابق اميل اده ، وثلاثة آخرون ، فاصبح هؤلاء السبعة نواة لمعارضة نيابية اخذت تعمل لتكتيل العناصر المناوئة للعهد .

وما ان جاء صيف ١٩٥٢ حتى كانت المعارضة الشمعونية — الجنبلاطية تضم تحت لوائها معظم القوى النافذة في البلاد ، مما اضعف مركز الشيخ بشاره الخوري كثيرا . وكان رياض الصلح ، اقوى حلفاء الخوري ، قد سقط في الصيف السابق ، وهو في زيارة لعمان ، صريع رصاصة احد اعضاء «الحزب السوري القومي» المنحل . ولعله، لو كان حياً في صيف ١٩٥٢ ، لاستطاع ، بما له من نفوذ في الاوساط الشعبية الاسلامية ، ان يخفف ، لو شاء ، من حدة الازمة . لكن غياب الصلح عن الميدان السياسي ترك بشاره الخوري وحيداً امام المعارضة . وفي ١٦ ايلول ١٩٥٢ ، عندما دعا المعارضون الى اضراب عام ، مطالبين باستقالة بشاره الخوري من رئاسة الجمهورية واعادة تنظيم الدولة ، لم يستطع الخوري الوقوف في وجههم ، سواء بتأليف حكومة قوية او بالحصول على تأييد الجيش . فاضطر الى الاستقالة ، في ١٨ أيلول ، والعودة الى منزله . وبعد خمسة ايام من استقالة الخوري ، اجتمع المجلس ، في ٢٣ ايلول ، وانتخب كميل شمعون خلفاً له .

عندما انتهى الانتداب الفرنسي على لبنان في ١٩٤٣ ، انتقلت السلطات الواسعة التي كان يتمتع بها المفوض السامي ، ومن بعده المندوب السامي ، الى رئيس الجمهورية . فلصبحت لرئاسة الجمهورية اللبنانية ، بذلك ، الكلمة الاخيرة في تقرير شؤون البلاد . على ان وجود رئيس قوي للوزارة ، كرياض الصلح ، ساعد في عهد بشاره الخوري على الحد من سلطة رئيس الجمهورية . ولم يكن الامر كذلك في ١٩٥٢ ، حين تسلم كميل شمعون زمام الرئاسة . اذ ان احدا من الزعماء اللبنانيين المسلمين لم يتمكن من احتلال المكانة القوية التي

كان يحتلها الصلح حتى ١٩٥١ . وهكذا تسنى لرئيس الجمهورية الجديد ، بعد ١٩٥٢ ، ان يمارس سلطاته الواسعة دونما رادع .

وما ان تسلم الرئيس شمعون مهام منصبه في ذلك العام حتى انقطع فجأة حبل التحالف بينه وبين كمال جنبلاط . ذلك ان جنبلاط ، بوصفه احد اركان « الجبهة الاشتراكية » التي اقالت الخوري وحملت شمعون الى كرسي الرئاسة ، طالب باشتراكه في وضع سياسة العهد الجديد . واصر ، بصورة خاصة ، على وجوب احالة الرئيس السابق الى المحاكمة ، كما اصر على وجوب فتح تحقيق في الثراء الفاحش الذي فاز به انصاره واعوانه . ولعل جنبلاط ، في اصراره هذا ، عكس تفكير فئة كبيرة من اللبنانيين . الا ان هذا الموقف ، وان اعتبره البعض صحيحا من الناحية النظرية ، فانه لم يكن مسجماً مع واقع البلاد . اذ ان الحساسية التقليدية التي تسود العلاقات بين العائلات والطوائف في لبنان تقتضي بتناسي الزلات السياسية مهما عظمت . كما ان الترابط الاقتصادي في المجتمع اللبناني بين مختلف الطبقات يفرض ، في كثير من الاحيان ، غض النظر عن اخطاء البعض حتى لا ينهار الكل . لذلك اضطر الرئيس شمعون الى تجاهل مطالب جنبلاط . وسرعان ما وجد زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي حليفه السابق يحيط نفسه ، في رئاسة الجمهورية ، بمن كانوا بالامس من مؤيدي بشاره الخوري ، فعاد الى المعارضة واستمر في مناوأة العهد الجديد طيلة السنوات الست التي تلت .

ولم يكن عهد شمعون ، في حقيقة الامر ، بمنجاة من الانتقاد ، وان كان ذلك ، في الغالب ، لاسباب خارجة عنه . فقد حاول الرئيس الجديد ، منذ اللحظة الاولى ، ان يعيد النظر في تنظيم الادارات الحكومية . وفي سبيل ذلك ، تألفت وزارة من أربعة اعضاء ، برئاسة الامير خالد شهاب ، مهمتها وضع مشاريع قوانين للاصلاح الاداري ولتعديل النظام الانتخابي والانظمة القضائية . وفي جملة ما حققته هذه الوزارة اعطاء المرأة حق الانتخاب . وفي ١٩٥٤ ، ألفت

وزارة جديدة برئاسة سامي الصلح ، منحت سلطات استثنائية لاكمال عملية الاصلاح . الا ان المشكلة الادارية الاساسية ، وهي مشكلة الفساد ، بقيت دونما حل ، بالرغم من جهود الوزارتين . وان دلّ ذلك على شيء فانما يدل على ان المشاكل الاجتماعية العميقة الجذور ، كالفساد ، لا تحل بالعمل التشريعي وحده .

ولعل خير ما تميز به عهد شمعون نجاحه في المحافظة على النظام الديموقراطي الحر في فترة بدأت تظهر فيها انظمة الحكم العسكرية في البلدان المجاورة . وضمن العهد حرية الرأي في البلاد ، فلم تحاول السلطات اللبنانية التنكيل باية جريدة ، او القضاء على أي حزب ، طيلة وجود شمعون في الحكم . ولئن كان رئيس الجمهورية قد تجاهل وجود المعارضة في البلاد ، فانه لم يحاول يوما ما اخمادها . وهكذا جعل عهده من لبنان بلدا ينعم بالحرية والاستقرار ، مما جذب اليه رؤوس الاموال من الخارج ، سواء من البلدان العربية او من غيرها . فعم فيه ، بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ ، ازدهار اقتصادي لم يسبق له مثيل .

على ان الرئيس شمعون ، مع صيانته لمبدأ الحرية العامة ، حاول تحطيم نفوذ خصومه السياسيين بشتّى الوسائل ، فاخذ يوطد مكانته الشخصية ويحد من مكانة غيره من كبار زعماء البلاد . ولم تمض السنة الرابعة من رئاسته حتّى تحول معظم هؤلاء الى صفوف المعارضة . وفي ١٩٥٥ ، عندما توفي البطريرك الماروني انطون عريضة ، اتخذ الرئيس شمعون موقفا سلبيا من تعيين البطريرك الحالي ، مار بولس بطرس المعوشي ، لخلافة البطريرك الراحل . فما كان من البطريرك الجديد ، وهو من انصار الرئيس السابق بشاره الخوري ، الاّ ان انضم ايضاً الى صفوف المعارضة ، ممّا احرج ، ولا شك ، موقف الرئيس شمعون .

وكان الرئيس شمعون ، في ١٩٥٦ ، لا يزال يتمتع بشعبية واسعة ويلقى تأييداً قويّاً من رجال المال والاعمال . لذلك وجد نفسه في وضع يستطيع فيه ان يتجاهل عداء كبار الزعماء السياسيين .

اما الاضطرابات واعمال العنف التّي اتصفت بها السنتان الاخيرتان من عهده ، ووصلت اقصى حدّها في ثورة ١٩٥٨ ، فقد كانت ، الى حد ما على الاقل ، نتيجة احداث خارجية . فبين ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ، جرت في مصر تطوّرات سياسية مهمة اسفرت عن تسلّم جمال عبد الناصر قيادة الثورة المصرية ، وهي الثورة التّي قامت في صيف ١٩٥٢ واطاحت بالنظام الملكي هناك نهائياً في اواسط ١٩٥٣ . وقد شرع الزعيم المصري الجديد ، في السنوات التالية ، في بسط نفوذه على العالم العربي ، محاولاً بذلك تحقيق الوحدة العربية.

وايقظت سياسة عبد الناصر ، في لبنان ، حماسة دعاة الوحدة العربية من المسلمين وسواهم ، مما احرج موقف العهد القائم . وكان، في تموز ١٩٥٦ ، ان اعلن الرئيس المصري تأميم شركة قناة السويس، متحدّياً بذلك دول الغرب ، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا ، صاحبتي المصلحة المباشرة في الشركة المؤممة . وفي خريف السنة ذاتّها ، اشتركت هاتان الدولتان مع اسرائيل في اعتداء ثلاثي على مصر ، بقصد استعادة السيطرة على منطقة القناة ، فنتجت عن ذلك الاعتداء ازمة دوليّة هزّت العالم . وكان يرئس الحكومة اللبنانية آنداك عبدالله اليافي ، بالتعاون مع وزير الدولة صائب سلام ، احد انجال الوجيه البيروتي سليم سلام الذي رئس « مؤتمر الساحل » في ١٩٣٣ و ١٩٣٦. فحثّ اليافي وسلام الرئيس شمعون على قطع العلاقات الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ، استنكاراً لاشتراكهما في العدوان على مصر . وكانت تربط لبنان وهاتين الدولتين صداقة تقليدية ومصالح حيوية لم تسمح باتخاذ مثل هذه الخطوة . فرفض الرئيس شمعون النزول عند رغبة الزعيمين المسلمين ، ممّا ادّى الى استقالتهما من الحكم . وفي الحال ، طلب الرئيس شمعون من سامي الصلح تأليف حكومة جديدة ضمّت اللواء فؤاد شهاب ، قائد الجيش ، وزيراً للدفاع ، والدكتور شارل مالك ، ممثّل لبنان السابق في الامم المتّحدة ، وزيراً للخارجية .

وكان اختيار شارل مالك لوزارة الخارجية ، بحدّ ذاته ، إعلاناً عن منحى العهد في السياسة الخارجية . ففي الوقت الذي كانت فيه مصر تقف من الغرب موقف التحفظ الشديد ، وتسعى الى اكتساب تأييد المعسكر الشيوعي باظهار الميل اليه ، أوكلت وزارة الخارجية في لبنان الى رجل ربطت بينه وبين الاوساط السياسية في الغرب ، وخصوصاً في الولايات المتحدة الاميركية ، صداقة متينة . فجاء تعيينه يعكس تخوّف العهد من عواقب السياسة المصرية التي حظيت بتأييد الاوساط الوحدوية في مختلف الاقطار العربية . وكان الرئيس شمعون يرى في الاعمال المحرجة التي كان يقوم بها مؤيدو السياسة المصرية في لبنان ، بتشجيع من القاهرة ، خطراً على استقلال البلاد ، فعمد الى الحصول على ضمان الدول الغربية ، وخصوصاً الولايات المتحدة ، لهذا الاستقلال . وكان ، في اذار ١٩٥٧ ، ان اقرّ الكونغرس الاميركي مبدأ ايزنهاور ، الذي تعهدت الولايات المتحدة بموجبه ان تضع قواتها تحت تصرّف اية دولة في الشرق الادنى تتعرّض للاعتداء الشيوعي ، سواء كان هذا الاعتداء مباشراً او غير مباشر . واكد مبدأ ايزنهاور ، في ما أكد ، حرص الولايات المتحدة على استقلال بلدان الشرق الادنى وسلامة اراضيها . فوجدت الحكومة اللبنانية فيه الضمان المنشود لاستقلال لبنان ، واعلنت قبولها اياه فور اقراره .

ورأت مصر في قبول لبنان مبدا ايزنهاور تحدّياً صريحاً لها . اضف الى ذلك ان الحكومة اللبنانية كانت ، حتى ذلك التاريخ ، قد اثارت حفيظة العهد القائم في مصر بطرق اخرى . فعند وقوع الاعتداء الثلاثي على مصر ، لم يندفع لبنان في تأييده لها الاندفاع الذي توخته . ثم ان العهد الشمعوني في لبنان لم يكتم عطفه على المملكة العراقية التي كانت تنافس مصر على الزعامة العربية . وكان العراق ، منذ ١٩٥٥ ، قد اشترك مع الباكستان وايران وتركيا في منظمة « حلف بغداد » المؤيدة للسياسة الغربية . فلمّا قبل لبنان مبدأ ايزنهاور ، متجاهلا كلّ التجاهل معارضة مصرّ لهذا المبدأ ،

توترت العلاقات بين لبنان ومصر توتراً شديداً كاد ان يؤدّي الى قطعها .

وكان ، في هذه الاثناء ، ان اقترب في لبنان موعد انتخاب مجلس نيابي جديد ، فتنادى زعماء المعارضة الى تأليف جبهة تقف في وجه الرئيس شمعون . وفي حزيران ١٩٥٧ ، كانت هذه الجبهة قد تألفت باسم « الجبهة الوطنية » ، وهي تضم صائب سلام ، وعبدالله اليافي ، ورشيد كرامي ، وكمال جنبلاط ، واقطاب الكتلة الدستورية ومن اليهم من زعماء مختلف الفئات الذين اثار الرئيس شمعون عداءهم لعهده . على ان الرئيس شمعون كان لا يزال يتمتع بقوة شعبية في البلاد ، يؤيده ، مع بعض الزعماء المسلمين ، اغلبية ساحقة من المسيحيين الذين ناصروا سياسته الخارجية. وجرى الانتخاب في اوائل الصيف ، ففاز انصار العهد الشمعوني باغلبية كبيرة . وكان بين الذين سقطوا في الانتخاب اقطاب المعارضة . وعلى الفور اتّهم الرئيس شمعون بأنه ، في سعيه الى تعديل الدستور وتجديد رئاسته ، تلاعب بالانتخابات لتحقيق هذا الغرض . وكان هناك اقتناع سائد بان الرئيس يرغب في التجديد .

وصمّم الزعماء الذين ظلوا خارج المجلس النيابي على منع الرئيس من تحقيق هذه الرغبة . لكن سرعان ما وجدوا انفسهم عاجزين عن العمل لهذه الغاية بالطرق الدستورية ، مما حمل بعضهم على اللجوء الى اعمال العنف . وهكذا تميّز صيف ١٩٥٧ بتفشّي اعمال الشغب في البلاد . فقامت الفئة المعارضة في الشوف بنسف الجسور وسد الطرق ، وألقيت القنابل المتفجرة في بعض احياء بيروت ، وانهار الامن في المناطق الاخرى ، فيما مالت الحكومة الى تجاهل الموقف الراهن . وكانت المعارضة قد عقدت آمالها ، اوّل الامر ، على ترشيح الزعيم الماروني الكبير حميد فرنجيه ، احد اعضائها ، لخلافة شمعون . الاّ ان فرنجية اصيب فجأة بداء عضال اقعده عن العمل السياسي نهائياً ، فزاد ذلك في ارتباك المعارضة .

وفي هذه الاثناء ، كانت العلاقات الودية الظاهرة لا تزال قائمة بين لبنان وكل من سوريا ومصر . وفي ٢٢ شباط ١٩٥٨ ، حين اتحدت هاتان الدولتان باسم « الجمهورية العربية المتحدة »، هنّأت الحكومة اللبنانية الرئيس عبد الناصر لهذه المناسبة . غير ان قيام الوحدة بين مصر وسوريا ادى الى ازدياد التدهور في الموقف اللبناني الداخلي. ففيما استمرّت الاعمال المخلّة بالامن في مختلف المناطق ، بدأت التظاهرات المؤيدة للوحدة وللرئيس عبد الناصر تتكرر وتزداد شدة، مما جعل الكيان اللبناني يبدو بالفعل مهدّداً . واذ كان متوقعاً من المجلس النيابي الجديد ان يجتمع في ايار لتجديد ولاية الرئيس شمعون، رأى زعماء المعارضة ان يتخذوا عملا حاسماً . وفي ٨ ايار سقط الصحافي المعارض نسيب المتني قتيلا امام منزله في بيروت ، فسارعت « الجبهة الوطنية » الى إلقاء تبعة هذه الحادثة على الحكومة ، ودعت الى اضراب شامل اعراباً عن الإحتجاج . ولم يمض يومان حتى تحول هذا الاضراب الى ثورة مسلّحة شملت طرابلس ، وصيدا ، والشوف ، والاحياء الاسلامية في بيروت . وفي اليوم ذاته الذي بدأت فيه الاضطرابات في طرابلس ، هاجمت عصابة مسلحة من الاراضي السورية الموقع اللبناني في المصنع ، على الحدود . وقتلت خمسة من حراسه . ولم يمض وقت طويل حتى كادت الحكومة اللبنانية تفقد السيطرة على حدودها الشرقية والشمالية بكاملها . فيما عمّ الاضطراب مختلف المناطق اللبنانية التي لزعماء المعارضة قوة شعبية فيها . ومع ان الجيش اللبناني كان قادراً على سحق الثورة بالقوة ، الا ان قائده اللواء فؤاد شهاب أصرّ على ان الجيش اللبناني لا شأن له في دعم موقف العهد ضد المعارضة ، بل ان مهمته تقتصر على الدفاع عن البلاد ضد الاعتداء الخارجي ، والحفاظ على الامن الداخلي عند الحاجة . لذلك ، فحين دعي الى استخدام قوى الجيش للقضاء على الثورة ، لم يوافق الا على منعها من الامتداد .

وبعد ان بدأت الثورة بوقت قصير ، تقدم لبنان لدى مجلس

الامن للامم المتحدة بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة ، تتهمها باثارة هذه الثورة وتأييدها بشتّى الوسائل . وكانت جامعة الدول العربية قد نظرت في شكوى مماثلة لكنها فشلت في معالجة الامر . وناقش مجلس الامن شكوى لبنان ، فقرر ارسال جماعة من المراقبين لوضع تقرير عن الحالة . وحاول داغ همرشولد ، الامين العام لمنظمة الامم المتحدة ، ان يقوم بنفسه بمفاوضة الطرفين للتوصل الى حل . على ان تدخل الامم المتحدة لم يثمر . وفي هذه الاثناء ، كانت الحالة في لبنان تزداد سوءاً . وفي ١٤ تموز ، وقع انقلاب عسكري في العراق اطاح بالحكم الملكي هناك . وبدا هذا الانقلاب ، في حينه ، في مصلحة مصر ، فزاد على الفور في حماسة دعاة الوحدة العربية بين اللبنانيين المعارضين . واذ خشيت الحكومة اللبنانية ، من جرّاء ذلك ، على سلامة البلاد ، دعت الولايات المتحدة الاميركية بالحاح الى القيام بتعهّدها فترسل قوّة عسكرية تحمي الكيان اللبناني من الانهيار . فلبّت الولايات المتّحدة هذه الدعوة وانزلت ، في ١٥ تموز ، قوّة من جنود البحرية قرب بيروت .

على ان انزال هؤلاء الجنود لم يضع حدّاً للثورة في البلاد ، بل اوقف فقط التدخّل الخارجي . وما ان انقطعت الثورة عن اتّصالها بالخارج حتّى تغلبت عليها الصبغة الداخلية كما في البدء ، حين نادى المعارضون ، اوّل الامر ، بالوقوف في وجه التجديد للرئيس شمعون . وكانت حكومة سامي الصلح قد اوضحت في ٥ حزيران ان ولاية الرئيس لن تجدّد ، واعلنت ان المجلس النيابي سيدعى الى الاجتماع في اواخر تمّوز لانتخاب رئيس جديد . على ان ذلك لم يحمل المعارضة على إلقاء سلاحها ، بل انها اخذت تطالب ، بعد ٥ حزيران ، باستقالة الرئيس شمعون على الفور . وكان التدخّل الخارجي في الثورة ، في ذلك الوقت ، قد بلغ اشدّه ، فبدا للمسؤولين ان الثورة انما تهدف الى تقويض اركان لبنان وازالة كيانه المستقل . وعاد المعارضون ، بعد ١٥ تموز ، يلحون على استقالة الرئيس شمعون

في الحال . لكن الرئيس اصرّ على التقيّد بالدستور وإكمال المدّة القانونية لرئاسته الّتي تنتهي في ٢٢ ايلول . وايّده في موقفه هذا سامي الصلح ، رئيس مجلس الوزراء ، وغيره من المسؤولين ..

وفي ١٦ تموز ، اي بعد نزول القوات الاميركية بيوم واحد ، وصل روبرت مورفي ، وكيل وزير الخارجية الاميركية ، إلى بيروت موفداً من الرئيس ايزنهاور « للقيام بكل جهد ممكن لاعادة السلام والهدوء الى الحكم ومساعدة الرئيس شمعون في ذلك »[٢٥] . وبادر مورفي الى مقابلة رئيس الجمهورية ومؤيّديه من جهة ، واقطاب المعارضة من جهة اخرى ، محاولا ايجاد حل للازمة . فاتضح له وللجميع ان الحلّ الانسب هو انتخاب اللواء فؤاد شهاب خلفاً للرئيس شمعون[٢٦] . وفي ٣١ تموز ، بعد عودة مورفي الى الولايات المتحدة ، اجتمع المجلس النيابي في بيروت وانتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية . امّا الثورة ، فلم تتأثر بهذا الانتخاب ، اذ انها استمرّت على حالها في بيروت ومختلف المناطق ، وانما بوطأة اخفّ من قبل .

وفي ٢٢ ايلول ، تسلّم فؤاد شهاب مقاليد الحكم من كميل شمعون . وفي اليوم ذاته ، تمّ تأليف وزارة جديدة من معارضي العهد السابق والمحايدين ، برئاسة رشيد كرامي ، احد كبار زعماء الثورة . واعلنت هذه الوزارة ، في الحال ، عن عزمها على « قطف ثمار الثورة » فاثار اعلانها هذا نقمة الفئات الموالية للعهد السابق ، بما في ذلك اكثرية المسيحيّين . وحدث ، في اليوم التالي ، ان اختُطف الاديب والصحافي الكتائبي فؤاد حدّاد ، وانتشرت الاخبار عن تعذيبه وقتله . فدعا حزب « الكتائب » على الفور الى اضراب

---

(٢٥) Richard L. Miller, *Dag Hammarskjold and crisis diplomacy* (New York, 1961), p. 178.

(٢٦) Robert Murphy, *Diplomat among warriors* (New York, 1964), pp. 439 - 466.

عام احتجاجاً على ذلك . وساندت هذا الاضراب مختلف الفئات المستاءة من تباشير العهد الجديد . وسرعان ما تطوّر اضراب ٢٣ ايلول ، كما تطوّر اضراب ٨ ايّار ، الى ثورة مضادة وقفت في وجه الثورة الاولى . وهكذا عادت الاحوال فجأة الى التدهور ، حتّى اصبحت البلاد مهدّدة بحرب اهلية .

وفي آخر الامر تبين ان الوزارة الجديدة لن تتمكّن من الحكم ما لم تتمثّل فيها قوى البلاد الاخرى ، وعلى رأسها حزب « الكتائب » . لذلك تألفت ، في ١٤ تشرين الاوّل ، وزارة ثانية من اربعة اعضاء ، برئاسة كرامي ، يمثّل الثورة فيها رئيس الوزارة ، ويمثّل الثورة المضادة بيار الجميّل ، رئيس حزب « الكتائب » . وكان العضوان الآخران في هذه الوزارة الحاج حسين العويني ، من وجهاء بيروت ، وريمون ادّه ، نجل اميل ادّه وعميد « الكتلة الوطنية » . وسارعت الحكومة الجديدة الى اطلاق شعار « لا غالب ولا مغلوب » لانهاء الازمة واعادة الهدوء والاستقرار الى البلاد .

ووُفّقت الوزارة الجديدة في مهمتها . فعادت الحياة الطبيعية الى البلاد بسرعة فائقة ، واستؤنفت العلاقات بين مختلف الفئات اللبنانية وكأن شيئاً لم يحدث . ولعلّ الرئيس فؤاد شهاب كان صاحب الفضل الاكبر في ذلك . فباصراره على مبدأ العدالة في توزيع مسؤوليات الحكم والادارة بين جميع الطوائف وفّق الى القضاء على السبب الاساسي الذي كان يثير استياء الفئات الاسلامية من الدولة . ثم انّه ابدى اهتماماً كبيراً بالمناطق الاسلامية والدرزية المحرومة ، فخصّها ، للمرّة الاولى ، بنصيب وافر من العناية . وهكذا وضع المشاريع لتعبيد الطرق ، وجرّ المياه ، ومدّ خطوط الكهرباء الى القرى في جميع المناطق اللبنانية . فنتج عن ذلك ان اصبحت الاقاليم النائية ، وقد كانت من قبل مواطن حصينة للخارجين على القانون ، اوثق وحدة بالبلاد واكثر تقبّلا للتقدّم . وحاول العهد ، في سياسته

الخارجية ، اتباع نهج معتدل ترضى عنه جميع الفئات اللبنانية . فاعتمد موقف التقرب من مصر دون أي مساس بصداقة لبنان التقليدية مع الغرب ، كما حاول قدر الإمكان الوقوف موقف الحياد في القضايا العربية . وقد ساعد هذا الإعتدال ، ولا شك ، في ضمان سلامة الوضع اللبناني في فترة عصفت فيها التقلبات بمعظم دول المنطقة .

لكن هناك من استاء من اللبنانيين من سياسة العهد الخارجية واتهمه بجعل لبنان تابعاً للنفوذ المصري . وكان في جملة هؤلاء الحزب السوري القومي (المدعو أيضاً « القومي الاجتماعي ») . وحدث ، في ايلول ١٩٦١ ، ان انفصلت سوريا عن مصر ، بعد ثلاث سنوات وبضعة اشهر من الوحدة ، فتباطأت الحكومة اللبنانية في الاعتراف بالحكم الانفصالي في سوريا . وبدا ذلك تمادياً من العهد في مسايرة مصر ، مما زاد في نقمة السوريين القوميين وغيرهم على السياسة الشهابية . وفي آخر يوم من ١٩٦١ ، قام الحزب السوري القومي ، مع بعض العناصر الناقمة في الجيش ، بمحاولة انقلابية ضد العهد . لكن المحاولة باءت بالفشل . اذ انها سحقت بسهولة ، فحوكم قادتها وصدرت بحقهم احكام مختلفة .

وكان الرئيس شهاب ، الى جانب وعيه اهمية تدعيم الوحدة الوطنية بين مختلف الطوائف اللبنانية ، يعي ايضاً حاجة لبنان الماسة الى الاصلاح الاداري . ذلك ان البلاد ، في العهدين السابقين ، تطورت تطوراً ملحوظاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان ادارتها ظلت ، الى حد بعيد ، اداة يستعملها السياسيون لارضاء اتباعهم ، وذلك بالرغم من الاصلاح الذي قام به عهد الرئيس شمعون . فدشن الرئيس شهاب عهده باجراء اصلاح جديد ، اصبح ديوان الرئاسة بموجبه ، للمرة الاولى ، دائرة منظمة يجري فيها العمل وفق نهج اداري قويم . وكذلك أنشئ مجلس للخدمة المدنية مرتبط بديوان رئيس مجلس الوزراء ، مهمته اختيار الموظفين وتدريبهم ، للحد من نفوذ السياسيين في التعيينات الحكومية . وألحق ايضاً بمكتب

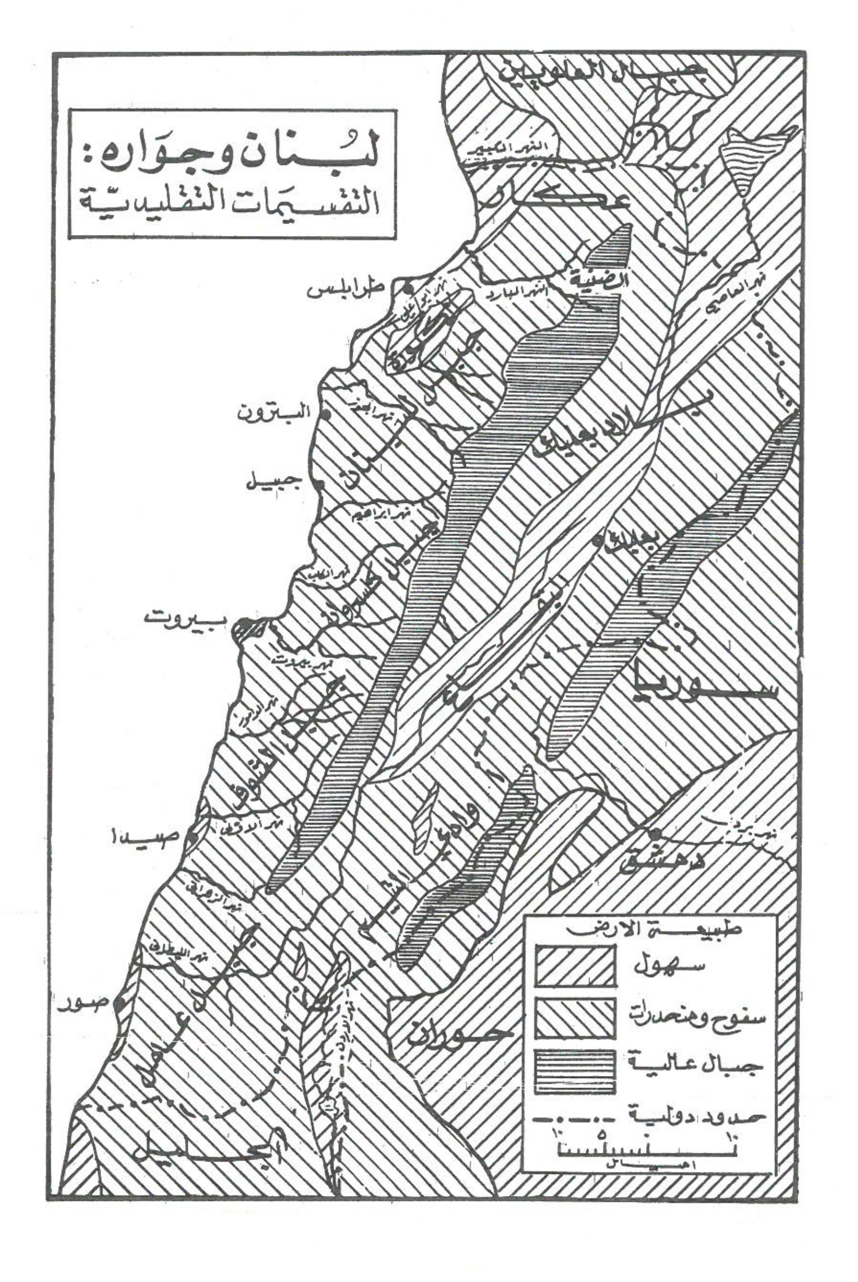
رئيس مجلس الوزراء مجلس جديد للتفتيش المركزي ، مهمته الرقابة على حسن سير الادارة . وبمثل هذه التحسينات ، اتاح العهد الشهابي للبنان نظاماً ادارياً اكثر تجاوباً مع العصر . على ان هناك من عاب على العهد توقفه عند هذا الحد ، اذ لم يتخذ الاجراءات اللازمة لتطهير الادارة من عناصرها الفاسدة .

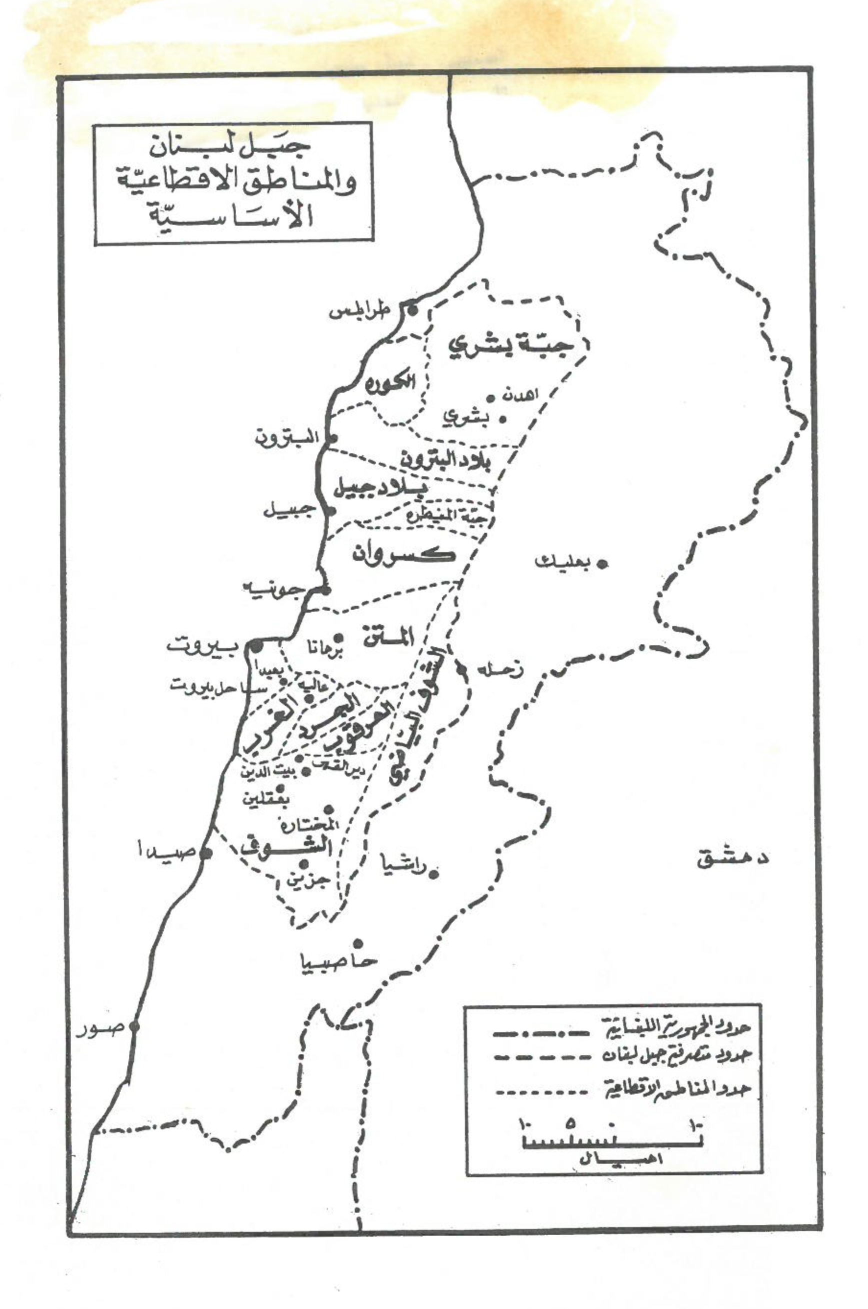
وكان هناك ايضاً من رأى في العهد الشهابي حكماً عسكرياً مقنعاً . ولعل ما عزز هذا الرأي مكانة الرئيس السابقة في الجيش ، واحتفاظه ، بعد انتخابه رئيساً للجمهورية ، بعلاقة وثيقة مع قيادته . وكان ، بعد ان قضى الجيش على محاولة السوريين القوميين للاستيلاء على الحكم ، ان اتخذت الاحتياطات العسكرية الشديدة لمنع قيام مثل هذه المحاولات في المستقبل ، فزاد ذلك من ارتياب العناصر المتخوفة من نيات العهد .

ولعله لم يكن هنالك سبب لمثل هذا التخوف . اذ ان الرئيس شهاب نفسه حرص شديد الحرص على ممارسة سلطاته حسب الدستور . وعندما سعى بعض أنصاره ، في ١٩٦٤ ، إلى تعديل الدستور ليحق له ترشيح نفسه للرئاسة مرة ثانية ، أعلن هو رفضه التام للفكرة . وبذلك أصبح خلفه ، الرئيس شارل حلو ، أول رئيس للجمهورية اللبنانية ، منذ ١٩٢٦ ، يجري إنتخابه وفق أحكام الدستور ، وفي ظروف عادية يسودها الأمن والنظام .

وكان المجلس الذي انتخب الرئيس حلو لرئاسة الجمهورية ، في صيف ١٩٦٤ ، قد جاء نتيجة انتخاب شعبي هو الثاني عشر من نوعه في لبنان منذ ١٩٢٠ . وفي ١٩٦٨ عاد اللبنانيون الى صناديق الاقتراع للمرة الثالثة عشرة لانتخاب مجلس نيابي جديد . ولئن دل ذلك على شيء ، فهو على ان الجمهورية اللبنانية ، بفضل اوضاعها الخاصة ، لا يزال في وسعها ان تمارس الحياة الدستورية ممارسة حرة في منطقة اصبح الحكم العسكري فيها هو القاعدة .

فهرس الاعلام والاماكن


لبنان وجواره:
التقسيمات التقليدية
جبال العلويين
عكار
الضنية
طرابلس
البترون
جبيل
بيروت
بعلبك
سوريا
صيدا
دمشق
صور
حوران
الجليل
طبيعة الارض
سهول
سفوح ومنحدرات
جبال عالية
حدود دولية
١٠ ٥ ١٠
اميال


جبل لبنان
والمناطق الاقطاعية
الأساسية
طرابلس
جبة بشري
الكورة
اهدن
بشري
البترون
بلاد البترون
بلاد جبيل
جبيل
جبة المنيطرة
كسروان
بعلبك
جونية
المتن
برمانا
بيروت
زحلة
بعبدا
عالية
ساحل بيروت
الغرب
الجرد
العرقوب
دير القمر
بيت الدين
بعقلين
المختارة
الشوف
صيدا
جزين
راشيا
دمشق
حاصبيا
صور
حدود الجمهورية اللبنانية
حدود متصرفية جبل لبنان
حدود المناطق الاقطاعية
١٠ ٥ ١٠
اميال

الواقع ان الاستاذ الصليبي مؤرخ من الطراز الاول. . . والكتاب يروي التاريخ بسلاسة كأنه قصة. ويجب اعتباره مساهمة كبرى في موضوع الشرق الاوسط.

كامل ابو جابر

كتاب مقنع وواضح. . . يعالج الاستاذ الصليبي موضوعه بكثير من التحسس والفهم. . .

سدني نتلون فيشر

كتاب واضح ورائع الاسلوب. . . واللمحة التي يعطيها عن السياسة اللبنانية منذ الحرب العالمية الاولى تتصف بالدقة والرصانة.

الملحق الادبي لجريدة «التايمز»

أثر علمي يتميز بسعة المخيلة وصفاء التفكير وروعة البيان. . . لقد عالج الدكتور الصليبي موضوعه بمقدرة مؤرخ تتلمذ على كبار الباحثين في التاريخ الاسلامي، وذلك على ضوء فهم عميق مسؤول للواقع اللبناني.

البرت حوراني

بحث حسن الاسلوب، يمتاز بالعمق والاتزان، وضعه باحث لبناني من الطراز الاول.

مجلة فورين افيرز

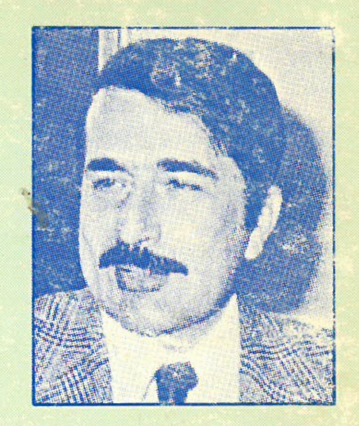
. . . الموضوعية المدهشة التي يروي فيها المؤلف وقائع ما زال ذكرها يثير شعور مواطنيه. فهو لا يتهرب من المسائل الحساسة، بل يعالجها بتجرد يجعلها خالية من اي أذى.

والكتاب ليس استعراضا رائعا لتاريخ بلد مهم رغم صغره فحسب، بل هو ايضا شهادة على ان اللبنانيين بدأوا يتفهمون واقع تاريخهم.

فرتيس ستيات

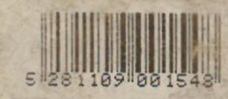
اول تاريخ محكم منسق للبنان الحديث. . . قد يصبح المرجع الاساسي في موضوعه.

روح الله رمضاني



كمال الصليبي

نشأ الدكتور كمال سليمان الصليبي في بحمدون، ودرس في الجامعة الاميركية في بيروت، ثم في جامعة لندن، حيث اعد رسالة الدكتوراه في موضوع «المؤرخين الموارنة وتاريخ لبنان في القرون الوسطى» تحت اشراف الاستاذ برنارد لويس (طبعت بالانكليزية في ١٩٥٩). وهو الآن رئيس دائرة التاريخ في الجامعة الاميركية في بيروت.



تاريخ لبنان الحديث

ISBN 2-84289-215-1